

موضوع عبد القوالي
مدرس في كلية الآداب

المجلة التجارية
في شرح
قوانين الفس والفساد
وتقليد العلامات التجارية
من الماحين الحائنة والمدنية

الجزء الثاني

الطبعة الثانية
2003

المركز القومي للإصدارات التوثيقية

١٩ من الشيخ ربحان بن جابر
٧٨٤٩٧٠ - ٦٢٢٢٨٧٦١١
٥٧٠٦٥٧٠٦٥١ - ١٠٦٠٧٠٦٥١

الموسوعة النموذجية
في جرائم الفش والتدليس وتقليد العلامات التجارية
من الناحيتين الجنائية والمدنية
الجزء الثاني

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف
ولا يجوز طبع أى جزء من هذا المصنف
دون تصريح كتابى منه

الموسوعة النموذجية

فى شرح

جرائم الغش والتدليس وتقليد العلامات التجارية

من الناحيتين الجنائية والمدنية

تشتمل على قوانين الغش حسب آخر التعديلات واللائحة التنفيذية
وشرح لجناية الغش فى عقد التوريد وقوانين الأغذية وتقليد العلامات
التجارية وبراءة الاختراع وفق القانون ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ معلقا عليها
بأحكام النقض من ١٩٣١ وحتى ٢٠٠٢ وبأحكام الإدارية والدستورية
العليا وأهم القيسود والأوصاف وتعليمات النيابة

المستشار الدكتور

معوض عبد التواب

رئيس محكمة الاستئناف

الجزء الثانى

الطبعة الثانية

٢٠٠٣

المادة ٦ (١)

يجوز بقرار من الوزير المختص فرض استعمال اوان أو أوعية أو أشياء مختلفة أو تنظيم استعمالها في تحضير ما يكون معداً للبيع من العقاقير الطبية أو المواد الغذائية أو غيرها أو في صنعها أو وزنها أو تعبئتها أو حزمها أو حفظها أو حيازتها أو توزيعها أو نقلها أو عرضها أو طرحها للبيع أو بيعها ويجوز بقرار من الوزير المختص أيضاً بيان شروط استهلاك هذه العقاقير أو المواد أو تسميتها أو حفظها أو حيازتها أو بيان الحالات التي تكون فيها غير صالحة للاستهلاك أو بيان مصدرها أو محل صنعها أو اسم صانعها أو غير ذلك من البيانات كما يجوز بقرار من الوزير المختص فرض قيود وشروط استعمال البضائع أو المنتجات أيا كانت.

ويجوز كذلك منع الفس أو التدليس في البضائع المباعة أن ينظم بقرار من الوزير المختص تصدير البضائع التي يسرى عليها هذا القانون أو استيرادها أو صنعها أو بيعها وطرحها وعرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع ويجوز أن يبين بقرار وزاري الكيفية التي تكتب بها البيانات سالفة الذكر أو كيفية تنظيم السجلات والدفاتر وأماكنها ومراجعتها أو إعطاء الشهادات أو اعتمادها أو تحديد المدة اللازمة لتصرف المنتجات والبضائع التي تكون مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات الوزارية أو القرارات الصادرة تنفيذاً له.

(١) معدلة بالقانون ١٥٣ لسنة ١٩٤٩.

مستبدلة عبارة قرار من الوزير المختص بكلمة مرسوم بموجب المادة الثانية من

القانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤.

الشرح والتعليق :

جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ :

(ثانيا) فرض استعمال أوان أو أوعية أو أشياء أخرى في كل ما يتعلق بالمقاقير الطبية أو المواد الغذائية وتنظيم هذا الاستعمال ، فالمقصود بذلك تمكين الإدارة من مراقبة نظافة الأواني المستعملة في جميع الأدوار التي تمر فيها المواد المشار إليها حتى تصل إلى يد المستهلك في حالة نظافة جيدة وخالية من جراثيم الأمراض .

والبين من النص أن هذه المادة قد فرضت استعمال أوان أو أوعية أو أشياء مختلفة في تحضير العقاقير الطبية والمواد الغذائية المعدة للبيع ، أو في صنعها أو وزنها أو حزمها أو حفظها أو توزيعها أو نقلها أو عرضها أو طرحها للبيع كما أجازت تنظيم استعمال تلك الأشياء بقرار من الوزير المختص .

أجازت بقرار من الوزير المختص إيجاب بيان شروط استهلاك هذه العقاقير والمواد أو حفظها ، أو بيان حالاتها التي تكون فيها غير صالحة للاستهلاك .

كما أجازت لمنع الغش والتدليس في البضائع المباعة أن ينظم المرسوم بيع جميع البضائع التي يسرى عليها هذا القانون ، وكذلك طرحها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع .

ويكون الجزاء على مخالفة أحكام هذه القرارات الوزارية المذكورة عقوبات لا تتجاوز تلك المنصوص عليها في المادة الخامسة (الخاصة ببيع عقاقير طبية أو مواد غذائية مخالفة في مواصفاتها لما قد تتطلبه المراسيم) .

ويلاحظ أن الفقرتين الأولى والثانية من المادة السادسة هذه تتحدثان عن «العقاقير الطبية والمواد الغذائية المعدة للبيع» دون غيرها.

أما الفقرة الثالثة الخاصة بجواز تنظيم البيع أو الطرح أو العرض أو الحيازة بقصد البيع فهي عامة تسرى على «جميع البضائع» لذا نجد من بين المراسيم الصادرة تنفيذا لهذه الفقرة الأخيرة مرسوما مؤرخا في ٢٢ يونية سنة ١٩٤٢ في شأن تنظيم بيع المنسوجات والخيوط القطنية، ومرسوم في أبريل سنة ١٩٤٧ في شأن المواعد.

الركن العلوي:

هذه الجريمة من الجرائم العمدية يتطلب لتحقيقها توافر القصد الجنائي ويتوافر القصد الجنائي بمجرد مخالفة شروط المراسيم الخاصة بالأوعية أو الإستهلاك .

تطبيقات قضائية:

المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع الغش والتدليس على ما يبين من نصوصها ومن مراجعة المذكرة الإيضاحية للقانون تتناول صور الغش أو الشروع فيه الذي يقع بغير تزيف في البضاعة نفسها مما يندرج تحت أحكام المادة الثانية من القانون ذاته، الذي فوض في مادته السادسة - في سبيل ضمان تنفيذ أحكامه على الوجه الأكمل وبما يتفق ووسائل العلم والكشف الحديث - السلطة التنفيذية في إصدار مراسيم أو قرارات وزارية ببيان قواعد وشروط التعبئة أو الحفظ أو النقل أو التسمية وتحديد الكيفية التي تكتب بها البيانات على العبوات، ثم بينت هذه المادة في

فقرتها الأخيرة العقوبة التي يلزم توقيعها في حالة مخالفة أحكام تلك المراسيم والقرارات وقد أعملت تلك السلطة ذلك الحق وأصدرت في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٣ مرسوماً في شأن مواصفات التوابل ومن بينها الشمر والكرابوية وقضى في المادة الرابعة منه بوجوب وضع إسم التابل ومنتجه أو مجهزه وعنوانه على العبوات، ثم أصدر وزير التجارة القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٤ ببيان كيفية كتابة تلك البيانات. وحظر كل من المرسوم والقرار استيراد توابل أو بيعها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا إذا كانت مطابقة لأحكامها. ولما كانت النيابة العامة - وقد أسبغت على الواقعة المسندة الى المتهم وصف شروعه في خدع المتعاقدين معه في ذاتية البضاعة وذلك بعرضه للبيع شمراً على أنه كرابوية - قد كلفته الحضور شاكمته - على ما يبين من ورقة التكليف بالحضور - بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع الغش والتدليس لارتكابه جريمة غش. وكان مما يدخل في الغش الحالات المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون المطبق ومن بينها الحالة التي طلبت النيابة العامة محاكمة المطعون ضده من أجلها - استناداً الى الواقعة الثابتة بأوراق الدعوى والتي طرحت بالفعل على المحكمة، فإن محكمة أول درجة وقد قصرت الغش على المعنى المستفاد من المادة الثانية التي تفيد حصول تزيف بالبضاعة نفسها دون غيره من الصور الواردة بالقانون ذاته واتخذت من ذلك وما ورد بطلب التكليف بالحضور من إجمال لبيان التهمة تكوة للقضاء بالبراءة تكون قد أخطأت في تطبيقه وفي تأويله مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه والإحالة.

(الطعن ١٢١٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١١/٧/١٩٦٦ من ١٧ ص ١٠٧٦)

القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ فى شأن تنظيم صناعة وتجارة الصابون صدر بعده قرار من مجلس الوزراء فى ٤ من أبريل سنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة وتجارة الصابون بالاستناد الى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ وهو الاعلان الذى جعل فى المادة التاسعة من السلطة التشريعية مجلس الوزراء، وإلى القانون رقم ٦٥٨ لسنة ١٩٥٤ بإلغاء استصدار مراسيم، وأشار فى ديباجته الى الاطلاع على المادتين ٥ ، ٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فى شأن قمع التدليس والغش والمواد ٣٢ و ٣٤ و ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية والقوانين المعدلة له وأسقط الإشارة الى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ سالف الذكر والذى كان يعتبر فى مادته السابعة الجرائم المنصوص عليها فيه مخالفات لا جنحا ، وهذا الإسقاط للقانون جاء على خلاف ما أستهنته الشارع وانتهجه فى القرارات السابقة التى كانت تصدر بالإستناد اليه. فقرار مجلس الوزراء سالف الذكر والذى يجمع بين القانون والمرسوم فى قوته الملزمة يعتبر ناسخاً لما يتعارض معه من أحكام فى التشريعات السابقة على صدوره ومنها القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ سالف البيان. يدل على ذلك أنه لم يشر فى ديباجته إليه كما سبق، وأنه أعاد تنظيم ما كان ينظمه القانون والمراسيم السابقة على صدوره فى شأن صناعة وتجارة الصابون وآخرها المرسوم الصادر فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥١ تنظيمهما كاملاً متناولاً ما كانت تتناوله من أحكام ومنها أنواع الصابون ورتبه والعناصر الداخلة فى تكوينه كما تناول جرميتى الغش والخديعة محيلاً فى العقاب عليهما الى المادتين ٥ و ٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فى شأن قمع التدليس والغش. كما أحال الى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية والذى يوجب

٦٠

فى المادة ٢٧ منه أن يكون البيان التجارى مطابقا للحقيقة واعتبر فيما يختص بتطبيقه بيان العناصر الداخلة فى تكوين البضاعة بيانا تجاريا بحسب ما نص عليه فى المادة ٢٦ منه وعاقب على مخالفة ذلك يعقوبة الجنحة فى المادة ٣٤ منه وهى المواد التى أحال إليها قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٤ من أبريل سنة ١٩٥٦ على ماسلف.

(الطعن ١٣٨٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٣/١/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٥٦)

تنص الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ على أن الأغذية تعتبر مغشوشة إذا كانت غير مطابقة للمواصفات المقررة . ولما كان القرار الوزارى بشأن تحديد مواصفات منتجات الفاكهة المحفوظة (المربى) لم يصدر بعد، وكان من المقرر أنه لا جريمة ولا عقوبة الا بنص، وكان الفعل المسند الى الطاعن وهو بيعه مربى مغشوشة لا يكون جريمة، فإن الحكم المطعون فيه يكون مخطئا إذ دانه ويتعين لذلك قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه، وبراءة المتهم مما نسب إليه.

(الطعن ١٦٦١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٢/١/١٩٧٠ س ٢١ ص ٦٩)

إن جريمة وضع بيانات غير مطابقة للحقيقة تقع وتتوافر أركانها ولو كانت السلعة التى يوضع البيان عليها غير مغشوشة. وتتوافر القصد الجنائى فيها بمجرد وضع البيان غير الحقيقى مع العلم بعدم مطابقته للحقيقة، وهى تختلف عن جريمة الغش التى تتحقق بخلط الشئ أو إضافة مادة مغايرة لطبيعته أو من نفس طبيعته ولكن من صف أقل جودة.

(الطعن ١٩٠٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٤/٣/١٩٧١ س ٢٢ ص ٢٣٥)

٦٤

وضع بيان غير حقيقى على السلعة . مع العلم بذلك .
تتوافر به جريمة وضع بيانات غير مطابقة للحقيقة ولو كانت
السلعة غير مغشوشة .

تحقق جريمة الغش بخلط الشئ أو إضافة مادة غريبة اليه
أو من نفس طبيعته إذا كانت أقل جودة .

ان جريمة وضع بيانات غير مطابقة للحقيقة تقع وتتوافر
أركانها ولو كانت السلعة التى يوضع البيان عليها غير
مغشوشة وتتوافر القصد الجنائى فيها بمجرد وضع البيان غير
الحقيقى مع العلم بعدم مطابقته للحقيقة ، وهى تختلف عن
جريمة الغش التى تتحقق بخلط الشئ أو إضافة مادة مغايرة
لطبيعته أو من نفس طبيعته ولكن من صنف أقل جودة .

(الطعن ٦٣٣٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٣ / ٦ / ١٩٨٥ ص ٣٦ ص ٧٨٢)

م ٦ مكررا

المادة ٦ مكررا (١)

دون إخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر ، إذا وقع الفعل بالخالفة لأحكام المواد ٢ و ٣ و ٢ مكررا من هذا القانون بطريق الإهمال أو عدم الاحتياط والتحرز أو الإخلال بواجب الرقابة تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تتجاوز نصف الحد الأقصى المقرر للغرامة المنصوص عليها فى المواد سالفه الذكر ، أو إحدى هاتين العقوبتين .

الشرح والتعليق :

أوضح المشرع فى هذه المادة حالة إرتكاب الجريمة بطريق الإهمال أو عدم الاحتياط أو التحرز أو الإخلال بواجب الرقابة فجعل العقوبة هى الحبس مدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تتجاوز نصف الحد الأقصى المقرر للغرامة المنصوص عليها فى المواد سالفه الذكر أو إحدى هاتين العقوبتين .

صور الخطأ :

عند النص صور الخطأ وهى :

أ - الإهمال .

ب - عدم الاحتياط أو التحرز .

ج - الإخلال بواجب الرقابة .

ضرورة توافر رابطة السببية :

لايكفى لمساءلة شخص عن جرائم الخطأ توفر صوره من الصور المادية سالفه الذكر وإنما لابد من ضرورة توافر رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين الفعل أيا كانت صورته وهذا يستلزم من الحكم ان يبين عنصر رابطة السببية وعبء إثبات الخطأ يقع على عاتق النيابة العامة .

(١) مضافة بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ سالف الإشارة إليه .

م ٦ مكرر (١)

المادة ٦ مكرر (١)

دون إخلال بمسئولية الشخص الطبيعى المتصوص عليها فى هذا القانون ، يسأل الشخص المعنوى جنائياً عن الجرائم المتصوص عليها فى هذا القانون إذا وقعت لحسابه أو باسمه بواسطة أحد أجهزته أو ممثليه أو أحد العاملين لديه . ويحكم على الشخص المعنوى بغرامة تعادل مثل الغرامة المعاقب بها عن الجريمة التى وقعت. ويجوز للمحكمة أن تقضى بوقف نشاط الشخص المعنوى المتعلق بالجريمة لمدة لا تزيد على سنة ، وفى حالة العود يجوز الحكم بوقف النشاط لمدة لا تزيد على خمس سنوات أو بإلغاء الترخيص فى مزاولة النشاط نهائياً .

الشرح والتعليق :

وفقاً لصريح نص المادة ٦ مكرر (١) فإنه قد قررت مسئولية الشخص المعنوى جنائياً عن الجرائم التى نص عليها قانون الغش التجارى إذا ما وقعت لحسابه أو باسمه أو بواسطة أحد أجهزته أو ممثليه أو أحد العاملين لديه وقد جعلت العقوبة متمثلة فى الغرامة . كما أجازت للمحكمة أن تقضى بوقف نشاط الشخص المعنوى مدة لا تزيد على سنة وشددتها فى حالة العود بزيادة الغلق لمدة لا تزيد على خمس سنوات أو إلغاء الترخيص .

القاعدة الأساسية هى مسئولية الشخص المعنوى.

القاعدة أن الشخص الطبيعى هو المسئول وفقاً للقانون والشئ المؤكد ان المشرع المصرى لا يأخذ بمبدأ المسئولية الجنائية للأشخاص المعنوية كقاعدة عامة ولكن يقرر إستثناء بنص صريح مسئولية بعض هذه الأشخاص فى حالات معينة يحددها

م ٦ مكرراً (١)

النص ، ويحدد المقررات الراجعة للتطبيق . وما زال الرأي الغالب في الفقه المصري يرفض الإعتداد بمسئولية الشخص المعنوى .

وتشير الأستاذة الدكتور هدى قشقوش الى أن الفقه متفق على أن إقرار المسئولية الجنائية للشخص المعنوى يمثل شذوذاً عن القاعدة العامة فى المسئولية الجنائية للشخص الطبيعى .^(١)

وأنها تعتقد ان جوهر المشكلة الحقيقية ليس فى إقرار أو عدم إقرار الشخصية المعنوية بل فى ضرورة توقيع الجزاء أو التدابير الملائمة على الشخص المعنوى ويرى البعض بأن توقيع عقوبة على الشخص المعنوى ليس إلا تقرير لنوع من المسئولية عن فعل الغير حيث يفترض المشرع الإهمال الواجب فى الإشراف والرقابة .

وتنتهى إلى انها تعتقد أن المسئولية الجنائية للأشخاص المعنوية هى مسئولية عن فعل الغير ذات طابع إستثنائى .

وحين قرر المشرع مسئولية الشخص المعنوى فى نطاق جرائم الغش بمقتضى نص م ٦ مكرر (١) من قانون قمع التدليس والغش رقم ٢٨١ لعام ١٩٩٤ قصد بذلك إحكام الرقابة على حلقات تداول السلعة التى تصل الى منافذ البيع وتسلمها من مستويات أعلى إدارياً . وبالتالي بعد صياغة هذا النص يجب على تلك المستويات « شركات - مصانع » أن تحكم رقابتها على مواصفات السلع لما يمكن ان تسأل عنه إذا ما ثبت الغش .

(١) راجع الدكتور/ هدى قشقوش المرجع السابق ص ٤٤ .

٦ م مكررا (١)

ولقد كان القانون القديم لقمع التدليس والغش خالياً من نص يقرر مسئولية الشخص المعنوي وبالتالي كان الحائز الأخير للسلمة هو وحده الخاضع للمساءلة وللعقوبة .

شروط مسئولية الشخص المعنوي :

الشرط الأول : وقوع مخالفة لأي حكم من أحكام المواد ١، ٢، ٣ مكر، ٥، ٦، ٦ مكرر فإذا لم تكن هناك مخالفة لتلك المواد فلا مسئولية للشخص المعنوي.

الشرط الثاني : أن تقع الجريمة لحساب الشخص المعنوي ، بيد أن هذا ليس يلزم فيه أن يكون مرتكب الجريمة تابع للشخص المعنوي أو بواسطة أجهزته وإنما يمكن مساءلته إذا ما وقعت لحسابه .

الشرط الثالث : أن يتم ارتكاب الجريمة بواسطة أحد أجهزة الشخص المعنوي .
مسئولية الشخص المعنوي قائمة عن كافة جرائم الغش العمدية وغير العمدية :

إن مسئولية الشخص المعنوي قائمة عن جرائم الغش سواء أكانت عمدية أو غير عمدية حيث أن النص جاء عاماً دون تخصيص .

العقوبة :

وضع المشرع العقوبة وأوضحها بأنها هي الغرامة التي تعادل مثل الغرامة المعاقب بها عن الجريمة التي وقعت . ويجوز للمحكمة ان تقضى بوقف نشاط الشخص المعنوي المتعلق بالجريمة لمدة لا تزيد على سنة ، وفي حالة العود يجوز الحكم بوقف النشاط لمدة لا تزيد على خمس سنوات أو بإلغاء الترخيص في مزاولة النشاط نهائيا .

المادة ٧^(١)

يجب أن يقضى الحكم فى جميع الأحوال بمصادرة المواد أو العقاقير أو العاصلات التى تكون جسم الجريمة، فإذا لم ترفع الدعوى الجنائية لسبب ما فيصلر قرار المصادرة من النيابة العامة.

الشرح والتعليق :

إن المصادرة المنصوص عليها فى هذه المادة سواء قبل تعديلها أو بعد تعديلها بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٦ هى تدبير عيني وقائى ينصب على الشيء المغشوش فى ذاته بإخراجه من دائرة التعامل.

ذلك لأن الشارع الصق به طابع جنائى يجعله فى نظره مصدر ضرر أو خطر عام.

الأمر الذى لا يتحقق رفعه أو دفعه إلا بالمصادرة الأمر الذى مفاده ومؤداه أن المصادرة واجبة فى جميع الأحوال أيا كان نوع الجريمة.

ويقضى بها سواء كان الحائز مالك للبضاعة أو غير مالك حسن النية أو سئ النية قضى بإدانته أو ببرائته أو رفعت الدعوى الجنائية عليه أو لم ترفع.

وهذا يبرر ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة السابعة بأنه إذا لم ترفع الدعوى الجنائية لسبب ما فيصدر قرار المصادرة من النيابة العامة.

(١) معمله بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٦٦.

غير أن المصادرة شرطها أن تكون تلك الأشياء ضبطت .
ولكن بيع هذه الأشياء المضبوطة لا يحول دون القضاء
بالمصادرة إذ أنها تقع في هذه الحالة على الثمن المتحصل من
البيع .

تطبيقات قضائية :

إن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٩ يقضى في المادة السابعة
منه بأن «تعتبر الجرائم التي ترتكب ضد أحكام المواد الثانية
والثالثة والخامسة مخالفات إذا كان المتهم حسن النية، على أنه
يجب أن يقضى بالحكم بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات
التي تكون جسم الجريمة». ومفاد هذا أن الشارع قد افترض
أنه كلما قضى على متهم بعقوبة لجريمة من الجرائم الداخلة
في نطاق المواد المشار إليها ومن بينها المادة الثانية التي تنص
على عقاب من «غش أو شرع في أن يغش شيئا من أغذية
الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات
الزراعية أو الطبيعية معدا للبيع أو من طرح أو عرض للبيع أو
باع شيئا من هذه المواد أو العقاقير أو الحاصلات مع علمه
بغشها أو بفسادها» تكون مصادرة الأشياء المضبوطة والمتحصلة
من هذه الجرائم وجوبية تطبيقا للفقرة الثانية من المادة ٣٠ من
قانون العقوبات التي تنطبق على الجنائيات والجنح دون
المخالفات، ولما كان المشرع يعاقب المتهم حسن النية الذي تقع
منه مخالفة في حدود المواد ٢ ، ٣ ، ٥ من ذلك القانون
بعقوبة المخالفة، فقد عنى بالنص على وجوب المصادرة في هذه
الحالة أيضا لعدم جواز إعمال نص الفقرة الثانية من المادة ٣٠
من قانون العقوبات، يدعم هذا النظر أنه من غير المستساغ أن
يقصر الشارع وجوب المصادرة بالنسبة للجرائم التي ترتكب
بحسن نية والتي تعتبر مجرد مخالفة، ولا يوجبها بصدد نفس تلك

الجرائم إذا ارتكبها بسوء نية مما يدخل فعله في عداد الجح. على أن قصد الشارع واضح في هذا المعنى من مذكرته الإيضاحية عن المادة السابعة من القانون التي تنص على «تتطلب أحكام المواد الثانية والثالثة والرابعة من المشروع إثبات سوء نية المتهم وقد لا يتوافر إثبات هذا الركن، فيفلت المتهم من العقاب بالرغم مما يسببه إهماله من الضرر على صحة الأفراد. وعلى الحالين يجب اعتبار مجرد وجود الأشياء المغشوشة أو الفاسدة بين يديه مخالفة ولا يمكن اعتباره أكثر من ذلك. غير أن اعتبار تلك الحالة مخالفة لا يرفع الأذى عن تلك المواد المغشوشة أو الفاسدة، فإن أحكام المصادرة التي وردت في القسم العام من قانون العقوبات لا تناولها إذا كانت قاصرة على الجنايات أو الجح، ولذلك نص على المصادرة استثناء من القواعد العامة. وإذن فمتى كان الحكم قد أدين المتهم بمقتضى المادة الثانية من قانون قمع الغش على اعتبار أنه باع قطناً مغشوشاً وقضى بالمصادرة الوجوبية، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً، ولا يقدر في ذلك أن تكون الأقطان قد بيعت وأودع ثمنها خزانة المحكمة ما دام الحكم بالمصادرة هو في الواقع وحقيقة الأمر إقرار للضبط الذي أمرت به النيابة بصفتها سلطة التحقيق وحكما من القاضى بأن استيلاء الدولة بواسطة ممثلها على القطن موضوع الدعوى تم صحيحاً في الحدود التي رسمها القانون فهو يعطى إلى يوم الضبط، هذا فضلاً عن أن قانون تحقيق الجنايات يجيز للنيابة العمومية في المادة ٢٢ منه بيع الشئ المضبوط مما يتلف بمرور الزمن أو يستلزم حفظه نفقات تستغرق قيمته وإيداع ثمنه مما مقتضاه بداهة أنه إذا قضى بالمصادرة فالحكم بها ينصب على الثمن المتحصل من بيعها.

(الطعن ١٤٠١ لسنة ١٩٩٠ في جلسة ١٤/٦/١٩٥٠ من ١٧٣)

متى أثبت الحكم أن الطاعن عرض للبيع فلفلًا تبين من تحليله أنه خليط من الفلفل وقشور الفلفل الخالية من اللباف فإنه يكون قد أثبت عليه إرتكاب المخالفة المنصوص عليها في المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١.

(الطعن ١١٦١ لسنة ٢٢٢ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٥٣ م ٤ ص ٥٣٩)

إن القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٣ قد نص على أن الدخان المخلوط هو الدخان الذي يخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت، وتنص المادة السادسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المعدلة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ على عقاب من يحرز دخانًا مغشوشًا أو مخلوطًا بالحبس والغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلًا عن مصادرة الدخان موضوع الجريمة، مما يبين منه أن الشارع لم يحدد نسبة للخلط، وسوى في توافر الركن المادى للجريمة بين الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة، وجعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقبا عليها. وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد حكم محكمة أول درجة الذى برأ الطاعن لعدم توافر القصد الجنائى لديه وأثبت فى الوقت ذاته أن الدخان مخلوط بمواد متفحمة وقضى بمصادرته، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات تنص على أنه «إذا كانت الأشياء المذكورة من التى يعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة فى ذاته وجب الحكم بالمصادرة فى جميع الأحوال، ولو لم تكن تلك الأشياء ملكًا للمتهم» فإن الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقًا صحيحًا.

(نقض جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٥٣ م ٥ ص ١٠٠)

إذا أثبت الحكم أن «البراندى» الذى وجد فى حيازة المتهم مغشوش بإضافة الطافيا إليه وأن علمه بغشه غير متوافر، فيكون الحكم قد أصاب إذ أوقع على المتهم عقوبة مخالفة المنصوص عنها فى المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١.

(الطعن ١٧٢٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٢ / ٣ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٣٠٢)

من المقرر أن الجزء الذى ربطه الشارع فى الأمر العالى الصادر فى ٢٢ يونيه سنة ١٨٩١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨، المنطبق على واقعة الدعوى والتي أقيمت على أساسه هو بمثابة تعويض مدنى للخزانة العامة عن الضرر الذى أصابها من إدخال أو إصطناع أو تداول أو إحراز الدخان المغشوش أو الخلوط باعتبارها تهريبا جمركيا وما يقضى به من غرامة ومصادرة لا يعتبر من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود فى قانون العقوبات. ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفيعين بعدم قبول تدخل مصلحة الجمارك بصفتها مدعية بالحقوق المدنية وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها قد أصاب.

(الطعن ٤٨١ لسنة ٣٤ ق جلسة ٨ / ١٢ / ١٩٦٤ س ١٥ ص ٧٩٩)

من المقرر أن الغرامة التى ربطها الشارع فى الأمر العالى الصادر فى ٢٢ يونيه سنة ١٨٩١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ المنطبق على واقعة الدعوى. والتي أقيمت على أساسه لا تحمل على ظاهر لفظها وإنما ترد الى معنى مثيلاتها فى القوانين الأخرى المتعلقة بالضرائب والرسوم التى إن غلبت عليها صفة العقوبة فإن التعويض يخالفها وهو تعويض الضرر الذى يصيب الخزانة العامة من إدخال أو اصطناع أو تداول أو

إحراز الدخان المغشوش أو المخلوط باعتباره تهريباً جمركياً. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى المدنية المرفوعة من مصلحة الجمارك بدعوى أن لفظ الغرامة مقصود به العقوبة دون التعويض يكون مخطئاً.

(الطعن ١٣٤٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٢/٢٠/١٩٦٥ م ١٦ ص ٩٣٧)

الواضح من نص المادة السادسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة الدخان المعدلة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ أن المشرع جعل مجرد حيازة الدخان المغشوش أو المخلوط جريمة في ذاته وأن المصادرة فيها وجوبية فهي من قبيل ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهي على هذا الاعتبار إجراء «بوليسي» لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكافة. ولما كان الحكم المطعون فيه إذ فاته القضاء بمصادرة الدخان المضبوط على الرغم من ثبوت غشه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالقضاء بمصادرة الدخان المضبوط.

(الطعن ٤١٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٦٦ م ١٧ ص ٦٢٨)

(نقض جلسة ١٧ / ٥ / ١٩٦٦ م ١٧ ص ٦٣٩)

متى كان الدخان المضبوط هسو من الأدخنة العادية التي لا تخرج بذاتها عن دائرة التعامل إلا إذا كون خلطها غشاً، وكان الحكم المطعون فيه قد أبطل دليل الغش - بفرض وقوعه - حين أبطل محضر الضبط المثبت له، فإن القضاء بالمصادرة سواء بصفتها تدبيراً وقائياً أو بصفتها تعويضاً مدنياً يكون ممتنعاً.

(الطعن ١٩٩٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٤ / ٤ / ١٩٦٧ م ١٨ ص ٤٩٢)

مقتضى نص المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها، أن الشارع حرم تداول الأغذية المغشوشة إذا كان المتهم حسن النية وعاقبه عنها بعقوبة المخالفة على أن يقضى وجوباً بمصادرة المواد الغذائية المغشوشة. وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه، وإن نفى عن المتهم غش الزيت موضوع التهمة إلا أنه أثبت في حقه أنه عرض للبيع زيتاً تبين أنه مغشوش مما تقوم به مخالفة المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون سالف الذكر، وكان الحكم فوق ذلك قد أغفل القضاء بمصادرة المواد الغذائية مع أنها عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها في جميع الأحوال، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه.

(الطنين ١١٨٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١١/٢٥/١٩٦٨ س ١٩ ص ٩٩٠)

متى كان البين من المفردات المضمومة أن المادة الغذائية موضوع الجريمة لم تضبط، فإن طلب مصادرتها يكون وارداً على غير محل ومن ثم لا يجوز القضاء بها.

(الطنين ١٨٥٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١/٢٧/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٧٣)

مفاد نص المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس المعدل بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ أنه يتمين للقضاء بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة أن تكون مغشوشة أو فاسدة. ولما كان مؤدى ما قرره الحكم أن الواقعة لا تنطوي على جريمة لعدم ثبوت غش الزيت موضوع الدعوى أو فسادها. وكانت الطاعة لا تجادل في هذا الذي انتهى إليه الحكم فإن القضاء بالمصادرة يكون ممتنعاً.

(الطنين ١٨٥٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١/٢٧/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٧٦)

متى كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الواقعة المسندة الى المطعون ضده مخالفة بالتطبيق للفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وذلك على الرغم من وقوعها لاحقة لسريان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذى ألغى جريمة المخالفة المنصوص عليها فى هذه المادة بالنسبة لغير المواد الغذائية التى يسرى عليها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ فإنه يكون قد انطوى على مخالفة القانون بإعماله نصا نسخ حكمه.

إن المصادرة المنصوص عليها فى المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ سواء قبل تعديلها أو بعد تعديلها بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ تدبير عيى وقائى ينصب على الشئ المغشوش فى ذاته لإخراجه من دائرة التعامل لأن الشارع ألصق به طابعا جنائيا يجعله فى نظره مصدر ضرر أو خطر عام، الأمر الذى لا يتحقق رفعه أو دفعه إلا بمصادرته، ومن ثم فإنها تكون واجبة فى جميع الأحوال أيا كان نوع الجريمة ولو كانت مخالفة استثناء فى هذا من الأحكام العامة للمصادرة فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات يقضى بها سواء كان الحائز مالكا للبضاعة أو غير مالك حسن النية أو سيئها قضى بإدانته أو براءته، رفعت الدعوى الجنائية عليه أو لم ترفع.

(الطعن ٢١٨٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ٣/٣/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٣٠٣)

ليس فى نصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ما يعطى للخزانة الحق فى الحصول على مقابل المصادرة. وإذا كان ذلك فإن تدخل الخزانة فى الدعوى ومطالبتها المطعون ضدها بتعويض عن تهمة الغش المسندة اليها، يكون على غير سند من القانون، ومن ثم فلا يكون لها صفة فى الطعن فى الحكم

٧٤

الصادر بإلغاء ما قضى لها به من تعويض، الأمر الذى يضمن معه الحكم بعدم قبول الطعن.

(الطعن ١٦٦٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٢/٣/١٩٧٠ س ٢١ ص ٤٠٩)

عقوبة مصادرة المواد الغذائية المغشوشة عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها فى جميع الأحوال إذا كانت تلك المواد سبق ضبطها على ذمة الفصل فى الدعوى.

(الطعن ١٠٢٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٧٣ س ٢٤ ص ١٢٤٢)

من المقرر أن عقوبة مصادرة الأشياء المغشوشة أو الغير صالحة للاستهلاك إعمالاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات والمادة ١٨ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها وهى تدبير وقائى لا مفر من اتخاذه فى مواجهة الكافة وهى وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ لا يصلح للتعامل فيه.

(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٧/٢/١٩٧٤ س ٢٥ ص ١٤٥)

النظر الى الأشياء المضبوطة وكونها مغشوشة أو غير صالحة للاستهلاك إنما يرتد الى وقت ضبطها فإذا ثبت أنها كانت وقت الضبط كان الحكم بمصادرتها صحيحاً فى القانون، لأن الحكم بالمصادرة إنما ينعطف الى يوم الضبط بحالتها التى هى عليها وقتذاك. لما كان ذلك وكان قد ثبت للمحكمة من تحليل العينات المأخوذة من الدقيق المضبوط أنها متغيرة الخواص الطبيعية من حيث الرائحة وبها سوس وديدان حية ومتحجرة ولا تصلح للاستهلاك الأدمى فإنه لا يجدى الطاعن الجدل حول امكانية معالجة هذه الأشياء وصيرورتها بعد ذلك صالحة للاستهلاك.

(الطعن ٧٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٧/٢/١٩٧٤ س ٢٥ ص ١٤٥)

مصادرة المواد الغذائية المغشوشة. عقوبة تكميلية وجوبية
القضاء بها في جميع الأحوال إذا كانت المواد سبق ضبطها
على ذمة الفصل في الدعوى.

إن جريمة انتاج خل طبيعي مغشوش التي أدين بها
المطعمون ضده معاقب عليها بالمواد ١ ، ٢ ، ٥ ، ٦ ، ١٥ من
القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ لما كان ذلك، وكانت المادة ١٥
من القانون سالف الذكر توجب الحكم بمصادرة المواد المغشوشة -
وهي عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها في جميع الأحوال إذا
كانت تلك المواد سبق ضبطها على ذمة الفصل في الدعوى فإن
الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بمصادرة المادة المغشوشة
المضبوطة يكون قد خالف القانون مما يتعين معه تصحيحه عملاً
بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩
الخاص بحالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - ذلك
بتوقيع عقوبة المصادرة بالإضافة الى عقوبة الغرامة المقررة بها.

(الطعن ٧٦٥ لسنة ٥٠ في جلسة ١٦ / ١٠ / ١٩٨٠ س ٣١ ص ٩٠٤)

مصادرة ما لا يجوز إحرازه أو حيازته : تدبير عيني
وقائى ينصب على الشئ في ذاته . لخروجه من دائرة
التعامل . أساس ذلك ؟ .

مصادرة ما لايجوز احرازه أو حيازته من الأشياء التي
تخرج بذاتها من دائرة التعامل انما هو تدبير عيني وقائى
ينصب على الشئ ذاته لإخراجه عن تلك الدائرة لأن أساسها
رفع الضرر أو دفع الخطر من بقائها في يد من يحرزها أو
يحرزها ، ومن ثم كانت المصادرة الوجوبية في معنى نص المادة
٣٠ / ٢ من قانون العقوبات والمادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤
لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر ، لأن الشارع ألصق

بالسلاح طابعاً جنائياً يجعله في نظره مصدر ضرر أو خطر عام الأمر الذي لا يتحقق رفعه أو دفعه إلا بمصادرته ، وإذا كان الغرض من هذا التدبير لا يتحقق إذا جاز وقف تنفيذه برد الشيء إلى صاحبه الذي لا يجيز له القانون حيازته ، هذا إلى أن القول بوقف تنفيذ المصادرة يقتضى حتما القول برد الشيء المضبوط بناء على وقف التنفيذ إلى صاحبه ثم طلبه وإعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ في المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه وهو مالا يمكن التسليم به أو تصور اجازته ، ومن ثم فإن القضاء بوقف تنفيذ عقوبة مصادرة السلاح المضبوط يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن ١٨٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/٨ س ٣٢ ص ٦١٢)

عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٣٠/٢ عقوبات. عقوبة تكميلية. إدانة المتهم عن جريمة عرض لبن مغشوش. وجوب القضاء بمصادرته عملاً بالمادة ٣٠/٢ عقوبات مجانبة الحكم هذا النظر خطأ في تطبيق القانون. يوجب النقض والتصحيح - إغفال الحكم القضاء بنشر الحكم في جريدتين يوميتين واسعتي الإنتشار وهي عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها في جميع الأحوال عملاً بالمادة الثالثة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل خطأ يوجب النقض والتصحيح.

لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات قد أوجبت الحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التي تحصلت من الجريمة، إذا كان عرضها للبيع يعد جريمة في حد ذاته، وكان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضدها بجريمة عرضها للبيع لبنا مغشوشاً فإن نص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ ساقلة

الذكر كان تقتضيه الحكم بالصادرة وجوباً - لما كان ذلك وكانت المادة الثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بمقع التدليس والغش المعدل بالقانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٨٠ - المنطبقة على واقعة الدعوى - توجب القضاء بنشر الحكم في جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار على نفقة المحكوم ضده - وهي عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها في جميع الأحوال فإن الحكم المظنون فيه إذ أغفل القضاء بهذه العقوبة يكون قد خالف صحيح القانون.

(الطن ٢٨٥ لسنة ٥٤ في جلسة ٢٣ / ١٠ / ١٩٨٤ ص ٣٥ من ٦٨١)

من المقرر أن المصادرة في حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات اجراء الفرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بجريمة قهراً عن صاحبها وبغير مقابل ، وهي عقوبة اختيارية تكميلية في الجنايات والجنح الا اذا نص القانون على غير ذلك وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهي على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكافة . ولما كانت أحكام نصوص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة لم يرد فيها نص بشأن المصادرة الوجوبية إلا في المادة الثامنة والتي توجب مصادرة الأمتعة والأثاث الموجود باغل الذي يفتح أو يدار الفجور أو الدعارة ومن ثم فإن احكامه إذ لم تقض بمصادرة السيارة المضبوطة مع التهمة الثانية والتي لا تعد حيازتها جريمة في حد ذاتها . إعمالاً لنص المادة ١ / ٣٠ من قانون العقوبات لا تكون قد جانبت التطبيق القانوني الصحيح وينحصر عن حكمها ما نعتة الطاعنة من دعوى التناقض والخطأ في تطبيق القانون .

(الطن ٢٨٠٧ لسنة ٥٣ في جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٨٥ ص ٣٦ من ٢٢٣)

المصادرة - فى حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات - اجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بجريمة - قهرا عن صاحبها وبغير مقابل - وهى عقوبة اختيارية تكميلية فى الجنايات والجنح الا اذا نص القانون على غير ذلك ، فلا يجوز الحكم بها الا على شخص ثبتت ادانته وقضى عليه بعقوبة أصلية . وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهى على هذا الاعتبار تدبير وقائى لا مفر من اتخاذه فى مواجهة الكافة لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٨٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها - الذى يوجب القضاء بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط فى جميع الأحوال ، انما يجب تفسيره على هدى القواعد المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات والتى تستلزم فى حالة المصادرة وجوبا ان يكون الشئ المضبوط محرما تداوله بالنسبة للكافة - المالك والحائز - وإذا كانت السيارات غير محرم حيازتها ، فإن القضاء بمصادرتها عند ضبطها فى إحدى الحالات التى توجب ذلك طبقا لنص المادة ٤٢ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ - المار ذكره - انما يكون على شخص ثبتت ادانته وقضى عليه بعقوبة أصلية ومع عدم الإخلال بحقوق الغير - مالكا كان أو حائزا - حسن النية ، لما كان ذلك وكانت المحكمة قد قضت ببراءة المظنون ضده تأسيساً على عدم ثبوت ارتكابه لجريمة حيازة المخدر بقصد الإتجار فإنها اذ لم تقض بمصادرة السيارة المضبوطة ، لا تكون قد جانبت التطبيق القانونى الصحيح .

(الطعن ٤٥٣٠ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٣)

المادة ٨

تقضى المحكمة في حالة الحكم بالإدانة في إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة بنشر الحكم في جريدتين يوميتين على نفقة المحكوم عليه.^(١)

الشرح والتعليق :

النص قبل التعديل :

« في حالة الحكم بعقوبة بسبب مخالفة احكام المواد السابقة يجوز للمحكمة أن تأمر اما بنشر الحكم في جريدة أو جريدتين أو بلسقه في الامكنة التي تعينها المحكمة لمدة لا تتجاوز سبعة أيام وذلك على نفقة المحكوم عليه فإذا اتلف الإعلانات أو أخفيت أو مزقت كلها أو بعضها بفعل المحكوم عليه أو بتحريضه أو باتفاقه عوقب بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها وذلك بدون الإخلال بتنفيذ نصوص الحكم المتعلقة بالإعلان تنفيذا كاملا ».

وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية حول هذه المادة بعد تعديلها بالقانون

٢٨١ لسنة ١٩٩٤ ؛

« وفيما يتعلق بالمادة الثامنة فقد عدلها المشروع بأن أوجب على المحكمة في حالة الحكم بالإدانة في المواد السابقة أن تأمر بنشر الحكم في جريدتين يوميتين على نفقة المحكوم عليه فقط بدلا من النشر أو اللصق المنصوص عليه في القانون القديم لأن ذلك أكثر ردها للمحكوم عليه من إجراء اللصق الذي لا يكلف المحكوم عليه شيئا » .

(١) مستبدلة بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ السابق الإشارة إليه .

هذه العقوبة من العقوبات التكميلية التي تضمنها قانون الغش الجديد وهي تطبق على كافة الجرائم التي نص عليها قانون الغش الجديد وهناك فارق جوهري بين النص بوضعه الحالي المعدل وبين النص قبل التعديل.

حيث أن النص السابق كان نصاً جوازياً وأصبحت العقوبة وجوبية وبناءً عليه فإن على القاضي أن يحكم بها بصفة دائمة. وهذا ما كان قد إنتهى إليه قضاء النقض قبل التعديل.

وقد ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون عن هذه العقوبة أنه «لاتخفى الفائدة التي تنتج من هذا الإعلان، فهو من جهة يرشد الجمهور الى التجار الذين يفشون، ومن جهة أخرى يصيب التاجر في ماله عن طريق الزامه بدفع مصاريف النشر والاعلان، وتصيبه من ناحية امتناع الناس عن معاملته».

ولأن عقوبة النشر تكميلية دائماً، وليست تدبيراً وقائياً فإنه لايمكن القضاء بها إذا كان الحكم بالبراءة، بل يلزم هنا دائماً وجود عقوبة أصلية سواء بالحبس أم بالغرامة.

أحكام القضاء :

لما كان ذلك وكانت المادة الثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بجمع التدليس والغش المعدل بالقانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٨٠ - المنطبقة على واقعة الدعوى - توجب القضاء بنشر الحكم في جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار على نفقة المحكوم ضده - وهي عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها في

جميع الاحوال فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بهذه العقوبة يكون قد خالف صحيح القانون .

(الطعن ٢٨٥ لسنة ٥٤ في جلسة ٢٣ / ١٠ / ١٩٨٤ س ٣٥ ص ٦٨١)

عدم جواز الأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة المقضى بها عن جريمة عرض أغذية مفسوشة . أساس ذلك؟.

مخالفة ذلك . خطأ في القانون يوجب النقض والتصحيح .

لما كان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد نص في المادة ١٩ منه على أنه في الأحوال التي ينص فيها أى قانون آخر على عقوبة أشد مما قررتة نصوصه تطبق العقوبة الأشد دون غيرها ، وكان البين من مقارنة نصوص هذا القانون بنصوص قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أنه وإن كان كل منهما يغير خلاف قد نص على معاقبة مرتكب جريمة عرض مواد غذائية مفسوشة أو ضارة بصحة الانسان للبيع - موضوع الدعوى المطروحة - بالحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيها أو احدى هاتين العقوبتين فضلا عن وجوب مصادرة المواد موضوع الجريمة ، إلا أنه وقد حظر القانون الأخير في المادة التاسعة منه تطبيق أحكام المادة ٥٥ من قانون العقوبات على عقوبة الغرامة في الأحوال المنصوص عليها فيه فإن العقوبة المنصوص عليها فيه تعتبر العقوبة الأشد الواجبة التطبيق طبقا لما تقضى به المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ سالفه البيان مما لايجوز له للمحكمة ان تأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة التي

توقعها على مرتكب تلك الجريمة . لما كان ذلك وكان الحكم المظنون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ عقوبة الغرامة .

(الطعن ٤٤٥٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ١١/١٢/١٩٨٦ ص ٣٧ ص ١٠٦٣)

عدم جواز الأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة المقضى ~~ببطلان جريمة~~ عرض أغذية مغشوشة وضارة بصحة الإنسان. أساس ذلك؟.

مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون يوجب تصحيحه .

لما كان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد نص في المادة ١٩ منه على أنه في الأحوال التي ينص فيها أى قانون آخر على عقوبة أشد مما قررتة نصوصه تطبق العقوبة الأشد دون غيرها ، وكان البين من مقارنة نصوص هذا القانون بنصوص قانون الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ انه وإن كان كل منهما يغير خلاف قد نصه على معاقبة مرتكب جريمة عرض مواد غذائية مغشوشة وضارة بصحة الانسان للبيع - موضوع الدعوى المطروحة - بالحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو احدي هاتين العقوبتين فضلاً عن وجوب مصادرة المواد موضوع الجريمة ، إلا انه وقد حظر القانون الأخير في المادة التاسعة منه تطبيق أحكام المادة ٥٥ من قانون العقوبات على عقوبة الغرامة في

الأحوال المنصوص عليها فيه ، فإن العقوبة المنصوص عليها فيه تعتبر العقوبة الأشد الواجبة التطبيق طبقاً لما تقضى به المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ مألغة البيان مما لايجوز معه للمحكمة ان تأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة التى توقعها على مرتكب تلك الجريمة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضى به من إيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة .

(الطعن ٢٣٨٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٤/٦/١٩٨٧ س ٣٨ ص ٧٦٢)

وقف تنفيذ عقوبة الغرامة فى جريمة غش الأغذية غير جائز. أساس ذلك؟.

لما كان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد نص فى المادة ١٩ منه على أنه فى الأحوال التى ينص فيها أى قانون آخر على عقوبة أشد مما قررتة نصوصه تطبق العقوبة الأشد دون غيرها ، وكان البين من مقارنة نصوص هذا القانون بنصوص قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ان القانون الأول قد نص على معاقبة مرتكب جريمة عرض مواد غذائية مغشوشة أو ضارة بصحة الانسان - موضوع الدعوى المطروحة - بالحبس مدة لاتقل عن ستة أشهر وغرامة لا تقل عن ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن مصادرة المواد موضوع الجريمة وأن القانون الثانى قد نص على معاقبة مرتكب ذات الجريمة بالحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة

جنيهاً ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو إحدى مائتين العقوبتين فضلاً عن المصادرة أيضاً ، إلا أنه وقد حظر القانون الأخير في المادة التاسعة منه تطبيق أحكام المادة ٥٥ من قانون العقوبات على عقوبة الغرامة في الأحوال المنصوص عليها فيه فإن العقوبة المنصوص عليها فيه تعتبر العقوبة الأشد الواجبة التطبيق طبقاً لما تقضى به المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ سالفه البيان بما لا يجوز معه للمحكمة أن تأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة التي توقعها على مرتكب تلك الجريمة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ عقوبة الغرامة .

(الظن ١١٨١ لسنة ٦٠ في جلسة ١٩٩٢/٩/٢١ من ٤٣ ص ٧٤٦)

المادة ٩

لا تطبق أحكام المادة ٥٥ من قانون العقوبات على عقوبة الغرامة في الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون.

الشرح والتعليق:

البيان في نص هذه المادة انها حظرت القضاء بوقف تنفيذ العقوبة المقضى بها وهو النظام المعمول به وفقا لنص المادة ٥٥ في قانون العقوبات. وهذا الحظر ينطبق أيضا حتى ولو قضى بعقوبة الغرامة .

ومن الجدير بالذكر أن هذه المادة قد قضى بعدم دستورتها في الدعوى رقم ١٣٣ لسنة ١٨ ق دستورية وذلك بجلسة ١٥/١١/١٩٩٧ وسيرد بيانه .

تطبيقات قضائية:

نصت المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها على أنه في الأحوال التي ينص فيها أى قانون آخر على عقوبة أشد مما قرره نصوصه تطبق العقوبة الأشد دون غيرها، ولما كان البيان من مقارنة نصوص هذا القانون بنصوص قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أنه وإن كان كل منهما بغير خلاف قد نص على معاقبة مرتكب جريمة عرض مواد غذائية مغشوشة وضارة بصحة الإنسان للبيع - موضوع الدعوى المطروحة بالحس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن وجوب

مصادرة المواد موضوع الجريمة الا أنه وقد حظر القانون الأخير في المادة التاسعة منه تطبيق أحكام المادة ٥٥ من قانون العقوبات على عقوبة الغرامة في الاحوال المنصوص عليها فيه فان العقوبة المنصوص عليها فيه تعتبر العقوبة الأشد الواجبة التطبيق طبقا للمادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ مما لايجوز معه للمحكمة أن تأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة التي توقعها على مرتكب تلك الجريمة ولما كان الحكم قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه بالغاء ما قضى به من وقف تنفيذ عقوبة الغرامة.

(الطعن ٨٦٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ٣٠/١٠/١٩٧٢ س ٢٣ ص ١٠٩٩)

(الطعن ٤١٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٧/٦/١٩٧٣ س ٢٤ ص ٧٥٥)

ملحوظة :

أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكما في الدعوى رقم ١٣٣ لسنة ١٨ ق والذي قضى بعدم دستورية المادة التاسعة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش والمتضمنه عدم وقف تنفيذ حكم الغرامة .

(القضائية رقم ١٣٣ لسنة ١٨ ق «دستورية» - جلسة ١٥/١١/١٩٩٧ والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٧/١١/١٩٩٧ العدد ٤٨)

ونورد هذا الحكم لأهميته :

الإجراءات

بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٩٦ ، أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، طالبا الحكم بعدم دستورية نص المادة ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقسم الفش والتدليس.

قدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى.

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها.

ونظرت الدعوى على النحو المبين بحضور الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم.

الحكمة

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن النيابة العامة كانت قد أحالت المدعى للمحاكمة الجنائية في القضية رقم لسنة - أمام محكمة جنح قسم شبين الكوم - بتهمة بيعه لنا مغشوشا مع علمه بذلك ، وطلبت عقابه بمقتضى المواد ١/٢ ، ٧، ٨، ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، والمواد ١، ٢، ٥، ٦ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٦ في شأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها .

وإذ قضت المحكمة بمعاينة المدعى بالحبس سنة مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات وبغرامة مقدارها عشرة آلاف جنيه ،

والمصادرة ، فقد طعن على هذا الحكم بالاستئناف رقم لسنة جنح مستأنف شبين الكوم ، ودفع المدعى - أثناء نظر استئنافه - بعدم دستورية نص المادة (٩) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع الغش والتدليس ، وإذ قدرت محكمة الموضوع جدية الدفع ، فقد صرحت له بإقامة دعواه الدستورية فأقام الدعوى الماثلة .

وحيث إن المدعى ينعى على المادة ٩ المشار إليها مخالفتها للمادتين ١٦٥ ، ١٦٦ من الدستور ، وذلك لما انطوت عليه من افتئات على الإختصاص المقرر دستوريا للسلطة القضائية في مجال مباشرتها لوظائفها بإعتبار أن وقف تنفيذ العقوبة جزء من تفريدها .

وحيث إن المادة ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش ، تنص على ما يأتي : « لا تطبق أحكام المادة ٥٥ من قانون العقوبات على عقوبة الغرامة في الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون » .

وتقضى المادة (٥٥) من قانون العقوبات « بأنه يجوز للمحكمة عند الحكم في جنابة أو جنحة بالغرامة أو الحبس مدة لا تزيد على سنة أن «سّر في نفس الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة إذا رأت من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التي ارتكب فيها الجريمة ما يبعث على الإعتقاد بأنه لن يعود إلى مخالفة القانون ، ويجوز لها كذلك أن تجعل الإيقاف شاملا لآلية عقوبة تبعية ولجميع الآثار الجزائية المترتبة على الحكم » .

متى كان ذلك ، فإن مؤدى هاتين المادتين - مترابطتين -
إمتناع الأمر بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة ، إذا كان قضاء
الحكمة بها قد صدر تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة
١٩٤٩ المشار إليه .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة ، قد جرى على أن المتهمين
لا تجوز معاملتهم بوصفهم غطاء ثابتاً ، أو النظر إليهم بإعتبار
أن صورة واحدة تجمعهم لتصبهم في قالبها ، بما مؤداه أن
الأصل في العقوبة هو تفريدها لاتعميمها . وتقرير استثناء من
هذا الأصل - أيما كانت الأغراض التي يتوخاها - مؤداه أن
المدنيين جميعهم تتوافق ظروفهم ، وأن عقوبتهم يجب أن
تكون واحدة لا تغاير فيها . وهو ما يعنى إيقاع جزاء في غير
ضرورة بما يفقد العقوبة تناسبها مع وزن الجريمة وملابساتها
وبما يقيد الحرية الشخصية دون مقتضى . ذلك أن مشروعية
العقوبة من زاوية دستورية ، مناطها أن يباشر كل قاض سلطته
في مجال التدرج بها وتجزئتها ، تقديراً لها ، في الحدود المقررة
قانوناً . فذلك وحده الطريق الى معقوليتها وإنسانيتها ، جبراً
لآثار الجريمة من منظور موضوعي يتعلق بها وبمتركبها .

وحيث ان السلطة التي يباشرها القاضي في مجال وقف
تنفيذ العقوبة ، فرع من تفريدها ، وكان التفريد لا ينفصل
عن المفاهيم المعاصرة للسياسة الجنائية ، ويتصل بالتطبيق
المباشر لعقوبة فرضها المشرع بصورة مجردة ، شأنها في ذلك
شأن القواعد القانونية جميعها ، وكان إنزالها « بنصها » على
الواقعة الإجرامية محل التداعي ، ينافي ملائمتها لكل أحوالها
ومتغيراتها وملابساتها ، فإن سلطة تفريد العقوبة - ويندرج
تحتها الأمر بإيقافها - هي التي تخرجها من قوالبها الصماء

وتردها الى جزاء يعايش الجريمة ومرتكبها ، ويتصل بها إتصال
قوار.

وحيث إن من الثابت كذلك ، أن تفريد عقوبة الغرامة -
وهو أكثر مرونة من تفريد العقوبة السالبة للحرية - يجنبها
عيوبها بإعتبارها أثقل على الفقراء منها على الأغنياء ، وكان
فرض تناسبها فى شأن جريمة بذاتها ، إنصافا لواقعها وحال
مرتكبها ، يتحقق بوسائل متعددة يندرج تحتها أن يفاضل
القاضى - وفق أسس موضوعية - بين الأمر بتنفيذها أو
إيقافها ، وكان المشرع قد سلب القاضى هذه السلطة بنص
المادة ٩ المضمن عليها ، فإنه بذلك يكون قد أدخل
بخصائص الوظيفة القضائية ، وقوامها فى شأن الجريمة محل
الدعوى الجنائية، تقدير العقوبة التى تناسبها، بإعتبار أن ذلك
يعد مفترضا أوليا متطلبا دستوريا لصون موضوعية تطبيقها
A constitution al prerequisite to the proportionate imposition
of penalty.

وحيث إنه فضلا عما تقدم ، لا يجوز للدولة - فى مجال
مباشرتها لسلطة فرض العقوبة صونا لنظامها الإجتماعى - أن
تنال من الحد الأدنى لتلك الحقوق التى لا يطمئن المتهم فى
غيابها الى محاكمة تتم إنصافا ، غايتها إدارة العدالة الجنائية
إدارة فعالة وفقا لمطلباتها التى بيّنتها المادة ٦٧ من الدستور ،
وكان من المقرر أن « شخصية العقوبة وتناسبها مع الجريمة
محلها مرتبطتان » بمن يكون قانونا مسئولاً عن ارتكابها «
على ضوء دوره فيها ، ونواياه التى قارنتها ، وما نجم عنها من
ضرر ، ليكون الجزاء عنها موافقا لخياراته بشأنها . متى كان

ذلك ، وكان تقدير هذه العناصر جميعها ، داخلا في إطار الخصائص الجوهرية للوظيفة القضائية ، فإن حرمان من يباشرونها من سلطتهم في مجال تفريد العقوبة بما يوائم « بين الصيغة التي أفرغت فيها ومتطلبات تطبيقها في حالة بذاتها » ، مؤداه بالضرورة أن تفقد النصوص العقابية اتصالها بواقعها ، فلا تنبض بالحياة ، ولا يكون إنفاذها « إلا عملا مجردا يعزلها عن بيئتها » ، دالا على قسوتها أو مجاوزتها حد الاعتدال ، جامدا فجأ منافيا لقيم الحق والعدل .

وحيث إن النص المطعون فيه - وعلى ضوء ما تقدم - يكون قد أهدر - من خلال إلغاء سلطة القاضي في تفريد العقوبة - جوهر الوظيفة القضائية ، وجاء منطويا على تدخل في شئونها ، مقيدا الحرية الشخصية في غير ضرورة ، ونائيا عن ضوابط المحاكمة النصفة ، وواقعا بالتالي في حماة مخالفته لأحكام المواد ٤٩ ، ٦٧ ، ١٦٥ ، ١٦٦ من الدستور .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية نص المادة ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش ، وألزمت الحكومة المصروفات وبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .^(١)

(١) قضت المحكمة بهذا المبدأ - وفي ذات الجلسة - في القضية الماثلة رقم ١٢٤ لسنة ١٨ ق دستورية.

واستنادا الى الحجية المطلقة لهذا الحكم الأخير قضت المحكمة - خلال الفترة التي صدر عنها هذا الجزء من أحكامها بإعتبار الخصومة منتهية في الدعاوى الماثلة الآتية :

- ١ - الدعوى رقم ١٣٨ لسنة ١٨ ق دستورية : جلسة ١٩٩٨/٦/٦ .
- ٢ - الدعوى رقم ١٣ لسنة ١٩ ق دستورية : جلسة ١٩٩٨/٦/٦ .
- ٣ - الدعوى رقم ١٢٠ لسنة ١٨ ق دستورية : جلسة ١٩٩٨/٦/٦ .

المادة ١٠ (١)

مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ ، ٥٠ من قانون العقوبات تكون العقوبة في حالة العود الى ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣ و ٣ و ٣ مكررا من هذا القانون السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ثلاثين ألف جنيه ولا تتجاوز ستين ألف جنيه أو ما يعادل مثلي قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر . وإذا طبقت المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات في هذه الحالة فلا يجوز النزول بالعقوبة المقيدة للحرية عن الحبس مدة سنة واحدة . ويجوز للمحكمة أن تقضى بفلق المنشأة المخالفة لمدة لا تتجاوز سنة ، كما يجوز لها أن تحكم بإلغاء رخصتها وذلك دون الإخلال بحقوق العمال قبل المنشأة .

وتعتبر متماثلة في العود الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية والمادتين ١٨ و ١٩ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ في شأن الوزن والقياس والكيل ، وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أي قانون آخر يجمع التدليس والنقض .

الشرح والتعليق :

النص قبل التعديل :

مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ ، ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه وتعتبر الجرائم المنصوص عليها

(١) استبدلت بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ .

١٠٢

فى هذا القانون والجرائم المنصوص عليها فى قانون العلامات والبيانات التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للموازين والمقاييس والمكاييل وكذلك الجرائم المنصوص عليها فى أى قانون آخر بقمع الغش والتدليس مماثلة فى العود».

غلفا المشرع العقوبة فى هذا النص المستحدث فى حالة العود ويجب أن تتوافر الشروط الآتية فى الحكم القديم حتى يحتسب سابقة فى العود:

أ - أن يكون صادراً بالإدانة فى دعوى جنائية بعقوبة أصلية.

ب - أن تكون العقوبة فى جنائية أو جنحة.

ج - أن يكون الحكم حائزاً حجية الشئ المحكوم فيه نهائياً.

وقد اشترط نص المادة ١/١٠ لقيام طرف العود فى الغش أن تكون الجريمة التى يعتبر بها المتهم عائداً إحدى الجرائم الثلاثة المنصوص عليها فى المواد ٢، ٣، ٣ مكرراً من قانون الغش ٤٨ لسنة ١٩٤١ المضافة بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ ، أما إذا ارتكب أى جريمة أخرى خلافاً فلا ينطبق نص هذه المادة .

وتعتبر مماثلة فى العود الجرائم المنصوص عليها فى قانون الغش والجرائم المنصوص عليها فى القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات التجارية والمادتين ١٨ ، ١٩ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ بشأن الوزن والقياس. وكذلك الجرائم المنصوص عليها فى أى قانون لقمع الغش والتدليس، (مادة ٣/١٠ من القانون المضافة بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤).

هذا ومع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ ، ٥٠ عقوبات .

وينتقد الأستاذ الدكتور حسنى الجندى^(١) نص المادة ١٠ بأنه قد أغفل النص على عقوبة النشر فى حالة العود التى كان منصوباً عليها قبل التعديل ، ولم يبين ما إذا كان الواجب على القاضى الرجوع فى هذه الحالة الى المادة الثامنة من عدمه ، أم أن تحديد مدة النشر أو اللصق متروكة للسلطة التقديرية للقاضى .

كما يلاحظ أيضاً أن النص المقابل لذلك فى قانون العلامات والبيانات التجارية كان مصاغاً بطريقة أكثر وضوحاً فى هذا الصدد ، إذ قضت (م ٣٦ مكرراً) بوجوب نشر الحكم أو لصقه وإغلاق المصنع أو المحل التجارى لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً ولا تزيد عن ستة أشهر .

تطبيقات قضائية بشأن العود بصفة عامة:

ان نص المادة (٥٠) من قانون العقوبات صريح فى أن العائد فى الجرائم المبينة بها لا يستحق عقوبة الأشغال الشاقة المنصوص عليها إلا إذا كانت الجريمة الأخيرة التى ارتكبها جريمة تامة لا مجرد شروع ، فإن كانت الجريمة الأخيرة شروعا فى إحدى الجرائم المبينة بتلك المادة امتنع تطبيقها وأمكن عندئذ تطبيق المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادين على الإجرام إذا توفرت شروطها .

(الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٣٤/٦/١١)

(١) راجع فى هذا الدكتور/ حسنى الجندى - المرجع السابق ص ٤٣٣ .

انه وإن كان حكم المادة (٥٠) من قانون العقوبات لا يتناول حالات الشروع فى الجرائم المبينة بها إلا ان المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ الخاص بالمجرمين المعتادين على الإجرام صريحة فى إعتبار وقائع الشروع فى الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٥٠ عقوبات متى كان مرتكبها عائدا فى حكم هذه المادة .

(الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٧ق - جلسة ١٩٣٧/١١/٢٢)

إذا كانت حالة المتهم بسرقة تنطبق على المادة الأولى من قانون المجرمين المعتادين على الإجرام ولكن الحكمه مع ذلك رأت الإكتفاء بتوقيع العقوبة الواردة فى المادة ٢٧٤ من قانون العقوبات « قديم » على فعلته . وأجملت سوابقه ولم تمن ببينائها ، فذلك لا يعيب الحكم .

(الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٨ق - جلسة ١٩٣٨/١/٣١)

يشترط لإعتبار المتهم عائدا فى حكم المادة ٥١ عقوبات « أولا » أن يكون عائدا بمقتضى القواعد العامة الواردة فى المادة ٤٩ « ثانيا » أن يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدتين للحرية كلتاهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداهما لمدة سنة على الأقل فى سرفات أو فى إحدى الجرائم التى بينها المادة ٥١ المذكورة ، وذلك بصرف النظر عن تاريخ صدور تلك الأحكام ، « ثالثا » أن يرتكب جنحة ماثلة لما نص عليه فيها . فمن تتوافر فيه هذه الشروط يعتبر عائدا طبقا لهذه المادة ولو كانت العقوبة الأخيرة المحكوم بها عليه ، والتى اعتبر عائدا من أجلها

١٠م

ليست فى سرقة أو فى جريمة أخرى مماثلة لها ، إذ أن هذه المماثلة ليست ضرورية فى حالة العود طبقا للمادة ٢/٤٩ عقوبات .

(الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٨ق - جلسة ١٩٣٨/٤/٤)

إذا كانت السابقة التى أخذ بها الطاعن هى جنابة ، وحكم عليه فيها بعقوبة الجنابة فمثل هذه السابقة لا تسقط بمضى المدة ولا يهم إذن ذكر تازيخها فى الحكم لأن مرتكبها يعتبر عائدا طبقا للفقرة الأولى من المادة ٤٨ مهما تراخى الزمن بين الحكم الصادر بها والجريمة الجديدة .

(الطعن رقم ٢١ لسنة ٤ق - جلسة ١٩٣٨/٤/٣٠)

متى كان قد سبق الحكم على المتهم بسرقة بأكثر من عقوبة مقيدة للحرية فى سرقات ونصب ، وكانت آخرها بالأشغال الشاقة ، فإنه يكون عائدا فى حكم المادة ٥١ من قانون العقوبات ، ويكون الحكم بإرساله الى الخلل الخاص ليسجن فيه حتى يأمر وزير العدل بالإفراج عنه طبقا للمادة ٥٢ من القانون المذكور صحيحا .. وذلك مهما كان تاريخ الحكم عليه بالأشغال الشاقة ، لأن سبق توقيع هذه العقوبة عليه يجعله عائدا مهما طال أمد الحكم عليه بها .

(الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ١٢ق - جلسة ١٩٤٢/٢/١٦)

إن القانون لا يوجب على القاضى أن يغلظ العقاب بمقتضى مواد العود على المتهم العائد ، بل ترك أمر ذلك لتقدير المحكمة على حسب ظروف كل دعوى وملابساتها . وكذلك لم يحظر القانون وقف تنفيذ العقوبة بالنسبة للمتهم

العائد أو الذى سبق الحكم له بوقف التنفيذ بل أجاز ذلك .
وإذن فلا تشريب على المحكمة إذا هى قالت أن التهم عائد ، ومع
ذلك لم تطبق عليه مواد العود ، ثم أمرت بوقف تنفيذ
العقوبة التى أوقعتها عليه على الرغم من سبق الحكم له بوقف
التنفيذ .

(الطعن رقم ٥٣١ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٤٣/٢/١٥)

إذا كان الظاهر من صحيفة سوابق التهم انه سبق الحكم
عليه بالحبس لمدة سنة بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣٨ من أجل
جريمة دخول فى منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه ، وكانت
جريمة السرقة المطلوبة محاكمته من أجلها قد وقعت فى ٢١
ديسمبر سنة ١٩٤٢ أى قبل مضى خمس سنين من تاريخ
إنقضاء تلك العقوبة فإنه يكون عائدا طبقا للفقرة الثانية من
المادة ٤٩ ع . وإذا كان الثابت بالصحيفة المذكورة أن التهم
سبق الحكم عليه أيضا بتسع عقوبات مقيدة للحرية فى
سرقا وشروع فيها وخيانة أمانة اثنتان منها بالحبس لمدة سنة
مما يكون معه عائدا فى حكم المادة ٥١ ع ، فإنه إذ كان العائد
طبقا لهذه المادة يجوز الحكم عليه بمقتضاها وبمقتضى المادة ٥٢
من قانون العقوبات بعقوبة الجنائية يكون من الواجب على
قاضى الإحالة أن يأمر بإحالة هذا المتهم الى المحكمة المختصة
بنظر الدعوى بإعتبارها جنائية فإذا هو لم يفعل فإن الأمر
الصادر منه بإعتبار الواقعة جنحة يكون خاطئا متعينا نقضه .

(الطعن رقم ١١٧١ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٤٣/٥/١٠)

انه وإن كانت المادة ٣٤٢ ع لم تنص على أن الاختلاس
الواقع من المالك المعين حارسا على أشياءه المحجوز عليها يعتبر
فى حكم خيانة الأمانة ، بل نصت على أنه يعاقب عليه
بالعقوبات المقررة لهذه الجريمة ، إلا أن هذا لا ينفى أن هذا

الإختلاس جريمة مماثلة خيانة الأمانة ، وذلك لأن ما جرى عليه القانون من النص على عقابه في باب خيانة الأمانة ، وبنفس العقوبات المقررة لها ، بعد أن نص في باب السرقة على أن الإختلاس الواقع من غير الحارس يعتبر في حكم السرقة مراعيًا في ذلك طبيعة كل من هاتين الجريمتين والعناصر التي يتميز بها كل منهما - ما جرى عليه القانون من ذلك يفيد أنه أراد أن يأخذ الإختلاس حكم الجريمة التي نسب إليها لاتفاق العناصر المكونة له مع عناصرها . ولا يمكن أن يكون الشارع قد أراد أن تشدد عقوبة المختلس في حالة العود إذا كانت الأشياء المحجوزة في حيازة غيره ولا تشدد إذا كانت في حيازته هو . لأن الفعل ، وإن اختلف وصفه القانوني واحد في الحالتين .

(الطعن رقم ١٩ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٤٣/١١/٢٩)

أنه وإن كانت جريمة إختلاس المحجوزات تعتبر في كل الأحوال - على ما جاء في تعليقات الحقانية اعتداء على السلطة العامة . قضائية كانت أو إدارية ، والغرض من العقاب عليها هو إيجاب احترام أوامر هذه السلطة . إلا أن هذا لا يمنع من أنها تعتبر في الوقت ذاته تعديا على حقوق الأفراد . وأن من الأغراض التي توخاها الشارع في العقاب عليها ضمان حصول من تعلقت حقوقهم بالشئ المحجوز على حقوقهم وبهذا يتحقق التماثل بين جريمتي السرقة وخيانة الأمانة من جهة وبين جريمة اختلاس المحجوزات من جهة أخرى .

وإذا كانت جريمة إختلاس المحجوزات المنصوص عليها في المادة ٣٤٢ ع مماثلة لجريمة خيانة الأمانة وبالتالي مماثلة

١٠٢

لجريمة السرقة والنصب ، فإن المختلس يجوز في حالة العود أن تشدد عليه العقوبة ويصح أن تطبق عليه أحكام المواد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ ، متى توافرت شروطها .

(الطعن رقم ١٩ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٤٣/١١/٢٩)

إذا كانت المحكمة حين تحدثت عن سبق الحكم على المتهم في جريمة مماثلة لم تعده عائدا ولم تعامله بمقتضى أحكام العود . كما هو معرف به في القانون بل قالت فقط أنها تأخذه بشئ من الشدة في حدود العقوبة المقررة للجريمة التي وقعت منه والمؤكد إليها هي تقديرها بالنسبة إليه ، فهذا منها سليم ولو كان المتهم قد سبق رد إعتباره اليه .

(الطعن رقم ١١٤١ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٥/٦/١٤)

يجب في العود أن تكون الجريمة السابقة قد صدر الحكم فيها وصار نهائيا قبل وقوع الجريمة المطلوب محاكمة المتهم من أجلها . فإذا كانت الجريمة المرفوعة بها الدعوى قد وقعت قبل صدور الحكم في الجريمة السابقة فلا يصح للمحكمة أن تعتبر المتهم عائدا وتقضى بعدم إختصاصها بنظر الدعوى على أساس أن الواقعة يجوز الحكم فيها بعقوبة الجناية .

ولا يمنع من نقض الحكم الصادر بذلك كون الدعوى لم يفصل في موضوعها بعد ما دام هذا الحكم من شأنه أن ينهى الخصومة فيها أمام جهة الحكم لأن الواقعة بإعتبارها جنحة ولاشبهة للجنائية فيها من إختصاص محكمة الجناح وحدها .

(الطعن رقم ٩١ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٥/١٢/٢٤)

يجب لسلامة الحكم القاضي بمعاينة المتهم على أساس انه عائد أن يبين الأحكام السابق صدورها عليه والعقوبات المحكوم بها لكي تتمكن محكمة النقض من القيام بوظيفتها من مراقبة صحة تطبيق القانون ، فإذا كان الحكم قد غلظ العقاب على المتهم على أساس أنه عائد دون أن يشير الى شيء مما ذكر ، فإنه يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

(الطعن رقم ٧٥٧ لسنة ١٦ق - جلسة ١٩٤٦/٥/٢١)

إذا كانت المحكمة قد قضت بوضع المتهم الذي اذنته في جريمة إخفاء أشياء مسروقة تحت مراقبة البوليس اعتبارا بأنه عائد على أساس انه ظاهر من تذكيرة سوابقه انه سبق الحكم عليه من مدة طويلة بالأشغال الشاقة لإرتكابه جناية سرقة وقتل، وذلك دون أن تسأله عن هذه السابقة أو تبين بجلاء الدليل المقتنع أو الرسمى على أنها له ، فى حين أن نسبتها اليه لا تلتئم مع التقدير الذى قدرت به المحكمة سنة فى الحكم ولا مع شهادة ميلاده الدالة على انه كان وقت وقوع تلك السابقة فى العاشرة من عمره ، فهذا يكون قصورا فى التسبب يستوجب نقض الحكم.

(الطعن رقم ٩٢١ لسنة ١٧ق - جلسة ١٩٤٧/٣/٢٤)

ان المواد ٤٩ و ٥١ و ٥٢ من قانون العقوبات لا توجب على محكمة الموضوع القضاء بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها فيها ، بل هى تجعل ذلك جوازا لها أن شاءت حكمت بها وان شاءت حكمت بعقوبة الجنحة.

(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٢٠ق - جلسة ١٩٥٠/٢/١٣)

إذا كانت صحيفة السوابق التى قدمتها النيابة فى الدعوى يبين منها أن الحكم الذى تستند اليه فى إعتبار المتهم عائدا حكم غير نهائى ، ولم تقدم النيابة الى المحكمة ما يخالف هذا الظاهر من الأوراق ولم تطلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض فإن المحكمة لا تكون قد خالفت القانون إذا هى لم تعتبر المتهم عائدا بناء على الأوراق الموجودة فى الدعوى .

(الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥٢/٦/٥)

إذا كان يبين من الإطلاع على صحيفة سوابق المتهم انه سبق الحكم عليه بالحبس لمدة سنة وبغرامة لإحراز مخدر ثم قبل مضى خمس سنوات على انقضاء هذه العقوبة وقعت منه جنحة شروع فى سرقة فإنه يكون عائدا طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات ، وإذا كان هذا المتهم قد سبق الحكم عليه بتسع عقوبات مقيدة للحرية فى سرقات وشروع فيها إحداها بالحبس مع الشغل لمدة سنتين فهذا يتحقق به الشرط الثانى لإنطبق المادة ٥١ من قانون العقوبات.

(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/٥/٧)

المادة ٥١ من قانون العقوبات إذ أوردت جريمة التزوير فى عداد الجرائم المماثلة التى عدتها جاء نصها فى ذلك عاما لا تخصيص فيه ، ولفظ التزوير الوارد فيها ينسحب ولا شك على جريمة تقليد الأختام المنصوص عليها فى المادة ٢٠٦ من القانون المذكور الذى سوى فى الحكم والعقوبة بينها وبين تزوير المحررات ، وإذن فإذا كان الحكم قد قضى بعدم اعتبار

١٠٢

جريمة تقليد الأختام من الجرائم التي عدتها المادة ٥١ سالف الذكر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله .

(الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/١٢/٢٧)

متى كان لا يبين من صحيفة سوابق المتهم أن الحكم السابق صدوره عليه قد أصبح نهائيا ولم تقدم النيابة العامة للمحكمة ما يخالف الظاهر من ذلك الحكم الغيابي ، فإن قضاءها في الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها فحسب لا يكون قد خالف القانون في شيء .

(الطعن ٩٠٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١١/١٢ ص ١١٤٧)

متى كان الحكم قد أفصح في مدوناته على أن الجريمة التي قارفها المتهم بجريمة العودة للاشتباه والمتخذة أساسا للعود جريمة بسيطة لا تدل على خطر في المتهم أو تكشف عن ميله الى الإجرام وقضى بالبراءة استنادا الى ذلك فإن ما قرره الحكم المطعون فيه يكون صحيحا في القانون .

(الطعن ١٦٤٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/١/١٣ ص ٩٣)

ان مواد العود وشروط رد الاعتبار انما تتأثر وتتأثر فقط بالعقوبة المحكوم بها وهل هي عقوبة جنائية أو جنحة بقطع النظر عن وصف الجريمة التي من أجلها حصل توقيع العقاب .

(الطعن ٥٠٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/٢٦ ص ٩٥٦١)

يشترط لتوافر جريمة العود للاشتباه أن يقع من المشتبه بعد الحكم عليه بوضعه تحت المراقبة عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه في خلال خمس سنين من تاريخ ذلك الحكم إذا كان

لأقل من سنة ومن تاريخ إنقضاء العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة إذا كان لسنة فأكثر ، فإذا كانت جريمة العود للإشتباه التي توافرت في حق المتهم بمقتضى الأحكام الصادرة عليه للسرقه قد سقطت بمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ توافرها وفقا للمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية وكانت جريمة السرقه الأخيرة التي ارتكبها المتهم وقضى عليه بالإدانة فيها قد وقعت منه بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ إنقضاء عقوبة المراقبة المقضى بها عليه فإن جريمة العود للإشتباه لا تكون متوافرة .

(الطعن ١١٥٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٣٠ ص ٩٠٠ ١١٣٠)

يشترط لإعتبار المتهم عائدا في حكم المادة ٥١ من قانون العقوبات - أولا - أن يكون عائدا بمقتضى قواعد العود العامة المنصوص عليها في المادة ٤٩ من نفس القانون - ثانيا - أن يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبتين مفيدتين للحرية لكلاهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مفيدة للحرية إحداها لمدة سنة على الأقل في سرقات أو في إحدى الجرائم التي بيثتها المادة ٥١ المذكورة على سبيل الحصر ، وذلك بصرف النظر عن تاريخ صدور تلك الأحكام - ثالثا - أن يرتكب جنحة مماثلة مما نص عليه فيها .

(الطعن ١٦٥١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/١٢ ص ١٠ ١٨)

ان المماثلة بين الجريمة الأولى التي صدر بشأنها الحكم السابق والجريمة الجديدة ليست ضرورية في حالة العود طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات .

(الطعن ١٦٥١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/١٢ ص ١٠ ١٨)

إذا كان الثابت من الأوراق أن وكيل النيابة عندما أشر بتقديم القضية للجلسة أثبت بمصدر هذه الإشارة ما يفيد سبق الحكم على المتهم سنة ١٩٥٤ لشروع في سرقة بعود وأنه وضع تحت المراقبة لمدة ثلاث سنوات ، وأنه حكم عليه في قضية أخرى سنة ١٩٥٦ بالمراقبة لمدة ستة أشهر تنفذ بعد المراقبة السابقة ، وكان ما تضمنته الأوراق عن سوابق المتهم من شأنه أن يشير الشبهة في قيام حالة العود المنطبق على المادة ٥١ من قانون العقوبات وتوفرها في حقه ، وكانت المحكمة لم تكن تبحث قيام هذه أو عدم قيامها - مع ما يحتمل أن يسفر عنه هذا البحث من عدم اختصاصها بالفصل في الدعوى - ولم تشر بشئ إلى مؤدى ما ورد عن هذه السوابق ، ولم تبين سبب اطراحها له ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور ويتعين لذلك نقضه .

(الطعن ٣٠٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩/٥/١٩٥٩ س ١٠ ص ٥٥٥)

جريمة العود للإشتباه جريمة وقتية والعبرة في تحققها بتاريخ وقوع الجرائم التي تقع من المشتبه فيه بعد سبق الحكم عليه بالمراقبة - لا بالصفة اللاصقة به قبل ارتكاب تلك الجرائم .

(الطعن ١٥٣٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ٥/٤/١٩٦٠ س ١١ ص ٣٢٥)

مجرد شك المحكمة في صحفة الحالة الجنائية لإختلاف الأسماء - بالصورة التي أوردتها الحكم - لا يصلح لإستبعادها مادام انه كان في مقدور المحكمة ان تتحقق من كون السابقة للمتهم أو ليست لها عن طريق فحص بصماتها ، وهي الطريقة الفنية التي تستخدمها إدارة تحقيق الشخصية في ادراج سوابق المجرمين وفي الكشف عن هذه السوابق متى طلبت ذلك النيابة العامة أو المحكمة .

(الطعن ١٥٣١ لسنة ٢٩ ق جلسة ٣١/٥/١٩٦٠ س ١١ ص ٥٣٢)

يصح للمحكمة تطبيق حكم المادة ٤٩ من قانون العقوبات ومعاملة التهم على أساسها عند توالف شروطها مهما طالت المدة بين ارتكاب التهم للجريمة التي يعتبر عائدا على أساسها وبين الحكم عليها فيها .

(الطعن ١٢٤٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٠/٣١/١٩٦٠ س ١١ ص ٧٤٥)

ما تثيره النيابة من أن ورود الحكم في صحيفة الحالة الجنائية بعد فوات المدة المسقطة للدعوى الجنائية التي يعد الحكم الغيابي مبدأ لها يعد قرينة على نهائيته - والا كانت النيابة قد أخطرت إدارة تحقيق الشخصية بسحب صحيفته عملا بقرار وزير العدل في ١٩٥٥/٥/٥ بتعديل القرار الوزاري في ١٩١١/١٠/٢ ، فإنه قول لا سند له من القانون، ذلك أن مجرد ادراج الحكم الغيابي في الصحيفة المذكورة لا يعد قرينة قاطعة على نهائيته مادام وروده قد يرد الى الإهمال.

(الطعن ١٣٧٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١١/٢٨/١٩٦٠ س ١١ ص ٨٤٥)

(الطعن ٧٥٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٦/٤/١٩٥٧ س ٨ ص ٤٢٥)

(الطعن ٩٠٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١١/١٢/١٩٥٦ س ٧ ص ١١٤٧)

(الطعن ٣٩٣ لسنة ٢١ ق جلسة ٦/٥/١٩٥٢ س ٣ ص ١٠٤٥)

متى كان الحكم الوارد بورقة الفيش - الصادر من المحكمة العسكرية ، والذي تستند اليه الطاعنة (النيابة) في إعتبار الواقعة جنائية - لم يرد بصحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده ، ولم تقدم النيابة العامة الى المحكمة ما يدل على أنه أصبح نهائيا بالتصديق عليه ولم تطلب التأجيل لتقديم الدليل على ذلك ، وكان خطاب النيابة العسكرية المثبت لحصول التصديق

على الحكم لم يرد الا بعد أن صدر الحكم المطعون فيه ولم يكن تحت نظر المحكمة عند الفصل في الدعوى ، فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون - لقضائه فى الواقعة على أساس أنها جنحة - يكون فى غير محله متعين الرفض موضوعا .

(الطعن ٢٠٩٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٣ س ٢٢ ص ١٢٧)

نصت المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ على أنه : « يحكم بتعويض قدره عشرة جنيهات عن كل كيلو جرام أو جزء منه ، ويضاعف التعويض فى حالة العود » . وهو ما يقتضى من المحكمة عند قضائها بالتعويض أن تحدد كمية الدخان المهرب مقدرة بالكيلو جرامات حتى يبين مدى مطابقة التعويض لأحكام القانون .

(الطعن ٢٠١٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٨/٥/١٩٦٤ س ١٥ ص ٣٩٣)

يشترط لإعتبار المتهم عائدا فى حكم المادة ٥١ من قانون العقوبات ، أن يكون عائدا بمقتضى قواعد العود العامة المنصوص عليها فى المادة ٤٩ من نفس القانون وأن يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدتين للحرية كلتاهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداها لمدة سنة على الأقل فى سرقات أو فى إحدى الجرائم التى بينها المادة ٥١ مאלفة الذكر .

(الطعن ٩٣٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١١/٣/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١١٩٨)

إذا كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه بعدم إختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى بإعتبارها جنائية على أساس انه

سبق الحكم على المتهم بثلاث عقوبات مقيدة للحرية فى سرقات آخرها بحبسه سنة فى الجنة رقم ... لسنة شربين وأن هذه الأحكام نهائية ، وكان الواضح من مطالعة صحيفة الحالة الجنائية للمتهم ومذكرة النيابة المختصة المرفقة بالمفردات المضمومة ان الحكم فى الجنة سائلة الذكر لم يصبح نهائيا الا فى ١٩٦٧/٤/٢٦ أى بعد وقوع الجريمة - التى تجرى محاكمة المتهم عنها - فى ١٩٦٧/١/٢٤ ، فإن المحكمة تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون .

(الظعن ٩٣٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١١/٣/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١١٩٨)

عود - متى يتوافر ركن الإعتياد .

جرى قضاء محكمة النقض فى جرائم الإعتياد ، على وجوب الإعتداد فى توافر ركن الإعتياد بجميع الوقائع التى لم يمض بين كل واحدة منها والتى تليها وكذلك بين آخر واقعة وتاريخ بدء التحقيق فى الدعوى أو رفعها ، مدة ثلاث سنوات .

(الظعن ١٦٥٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٨/١/١٩٧٠ س ٢١ ص ١١٠)

لما كان الثابت بالأوراق أن المطعون ضده ارتكب واقعة السرقة موضوع الدعوى المطروحة فى ١٩٧١/٢/٨ وأن آخر سابقة صدر الحكم فيها فى ١٩٦٧/١١/٨ بالأشغال الشاقة لمدة سنتين لسرقة بعود - من شأنه أن يشير الشبهة فى قيام حالة العود المنطبق على المادة ٥٣ من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٦ سنة ١٩٧٠ والتى توجب الحكم على العائد - إذا ما توافرت شروطها - بإيداعه إحدى مؤسسات العمل ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة المطعون ضده بالأشغال الشاقة لمدة سنتين طبقا للمادة ٥١ من قانون

العقوبات دون أن تعنى الحكمة ببحث قيام حالة العود المنطبق على المادة ٥٣ من هذا القانون أو عدم قيامها وبغير أن تبين سبب التفاتها عن اعمال حكمها فى حق المظعون ضده على الرغم من أن الواقعة بظروفها الشددة - كما رفعت بها الدعوى - كانت مطروحة عليها ، ولم تتغير فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور ويتعين نقضه والإحالة .

(المظعن ١٣٨٢ لسنة ٤٢ جلسة ١٨/٣/١٩٧٣ ص ٢٤ من ٣٣٠)

لما كان يشترط لإعتبار المتهم عائدا فى حكم المادة ٥١ من قانون العقوبات أن يكون عائدا بمقتضى قواعد العود العامة المنصوص عليها فى المادة ٤٩ من نفس القانون وأن يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدتين للحرية كلتاهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية احداها لمدة سنة على الأقل فى سرقات أو فى إحدى الجرائم التى بيتهها المادة ٥١ المذكورة على سبيل الحصر وأخيرا أن يرتكب جنحة مماثلة مما نص عليه فى المادة ٥١ سالفه الذكر . وكان يبين من الإطلاع على صحيفة الحالة الجنائية للمظعون ضدها - المرفقة بالفردات المضمومة - إنها عائدة سبق الحكم عليها بأكثر من ثلاث عقوبات مقيدة للحرية لسرقات وشروع فيها آخرها فى ١٩٦٥/١/٢٠ بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات للشروع فى سرقة (فى قضية الجنابة رقم ... لسنة ١٩٦٤ شين الكوم) وكان الحكم المظعون فيه قد أثبت فى حق المظعون ضدها أنها ارتكبت واقعة الشروع فى السرقة - موضوع الدعوى

المطروحة - بعد سبق الحكم عليها بالعقوبات السابقة ، فإن الواقعة تكون جناية تخرج عن نطاق إختصاص محكمة الجنب .

(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٤/١)

وقد استقر القضاء بشأن العود في جرائم الغش على أن وجود التماثل بين الجرائم الواردة في م ٣٤٧ ع المלغة وبين الجرائم الواردة في ق ٤٨ سنة ١٩٤١ .

ان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش إذ نص في المادة ١٠ على أنه «مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ ، ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه - وتعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للموازين والمقاييس والمكاييل وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أى قانون آخر خاص بقمع الغش والتدليس، متماثلة في العود» قد أراد (أولاً) أن يعامل المتهم بمقتضى أحكام المادة ٥٠ من قانون العقوبات في حالة العود بمقتضى القانون العام كما عرفته المادة ٤٩ عقوبات، فيجوز أن يضاعف عليه قدر العقوبة المقررة في القانون للجريمة (وثانياً) أن يعامل أيضاً، في جميع أحوال العود العام كذلك بمقتضى الحكم الخاص الوارد في المادة ١٠ المشار إليها فيقتضى عليه وجوباً بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه .

والمراد بتماثل الجرائم في الخصوص الذى تحدثت عنه هذه المادة في حالة العودة طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٤٩ عقوبات

أن تكون الجريمة السابقة ماثلة للجريمة الحالية، حقيقة لوحدة العناصر القانونية المكونة لكل منهما، أو حكما لتمام الغرض من مقارفة كل منهما من ناحية الحصول على مال الغير بارتكاب الغش والتدليس في البيع والشراء وسائر المعاملات لا بسلوك طريق الكسب الحلال. وإذن فإذا كانت عناصر الجريمة السابقة هي عين عناصر الجريمة الحالية فإن الماثلة تكون موجودة ولو كان القانون الذي عوقب المتهم بمقتضاه في الأولى قد انقضى وقت وقوع الثانية واستبدل به قانون آخر قرر للجريمة عقوبة أشد. فإن تقرير جرميته، وكان عليه، وأمامه هذه العقوبات المغلفة أن يوازن بينها وبين فعلته. فإذا ما اختار فعلته وقارفها كان مستحقا لتلك العقوبة.

(الطعن رقم ٧٢ سنة ١٣ ق - جلسة ١٩٤٣/٣/٢٩)

إن المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس تجرى بأنه : مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ ، ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود للحكم على المتهم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه. وتعتبر الجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات والبيانات التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للموازين والمقاييس والمكايل وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أى قانون آخر خاص بقمع الغش والتدليس متمثلة في العود. وإذن فإنه يكون لزاما على المحكمة أن تقضى بعقوبة الحبس ونشر الحكم ولصقه تطبيقا للمادة السالفة الذكر على المتهم في جريمة غش لبن الذي سبق الحكم عليه في جريمة غش

مكيال، فإذا هي اقتضت على معاقبته بالغرامة فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون.

(طعن ١٧٤٠ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥١/١/١٦ - مجموعة الربع قرن ج ٢ ص ٨٩٣ رقم ٩١ - نقض ١٩٥١/٣/٦ طعن ١٨٠٦ لسنة ٢٠ ق المرجع السابق. ج ٢ ص ٨٩٣ رقم ٩٢)

إذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه غيابيا بالغرامة لغش لبن في ٧ أكتوبر ١٩٤٦ وأعلن بهذا الحكم ولم يعارض فيه وأصبح نهائيا ثم ثبت أنه في ٨ مارس ١٩٥٠ عرض للبيع لبنا مغشوشا مع علمه بذلك فإنه يكون عائدا طبقا لنص المادة ٣/٤٩ من قانون العقوبات، ويجب - طبقا للفقرة الأولى من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - الحكم عليه بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه. فإذا ما قضى الحكم بالغرامة فقط فإنه يكون قد خالف القانون.

(نقض ١٩٥٢/٦/٩ الطعن ٨٧ لسنة ٢٢ ق. مجموعة الربع قرن ج ٢ ص ٨٩٣ رقم ٩٥)

إن المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس تجرى بما يأتي مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ ، ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه وتعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم

٣٠. لسنة ١٩٣٩ للموازين والمقاييس والمكايل وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أى قانون آخر خاص بقمع الغش والتدليس متماثلة في العود وقد صدر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ معدلاً للقانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ وأضاف إليه المادة ١٢ مكرر منه على أنه « يعاقب بالحبس الذى لا يزيد على سنة وبغرامة من خمسة جنيهات الى مائة جنيه أو إحداها كل من حال دون تأدية الموظفين المشار اليهم فى المادة السابقة أعمال وظائفهم سواء بمنعهم من دخول المصانع أو الحصول على عينات أو أية طريقة أخرى». وإذن فتمتى كانت هذه الجريمة الأخيرة هى التى دين بها المتهم، وكان يبين من صحيفة سوابقه أنه سبق الحكم عليه حكماً نهائياً بتفريجه خمسمائة قرش فى جريمة غش لبن فإن المتهم يكون عائداً طبقاً للمادة العاشرة من قانون الغش والتدليس وكان لزاماً على المحكمة - وقد كانت صحيفة سوابق المتهم تحت نظرها - أن تقضى بعقوبتى الحبس ونشر الحكم أو لصقه تطبيقاً للفقرة الأولى من ~~المادة العاشرة~~ آنفة الذكر. أما وهى لم تفعل واقتصرت على معاقبة المتهم بالغرامة فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون.

(طعن ١٣٦٤ لسنة ٢٢ ق - نقض ١٤/٤/١٩٥٣ مجموعة
الربع قرن. ج ٢ ص ٨٩٣ رقم ٩٣)

١٠٠م

إذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه غيابيا بالغرامة في ١٩٤٦/٣/٧ لارتكابه جريمة غش لين ثم دفع الغرامة المحكوم بها وأصبح الحكم نهائيا ثم ارتكب في ١٩٥٠/٧/٢٧ جريمة عرض لين مغشوش للبيع، فإنه يكون بحكم المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ عائدا طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات ويتعين الحكم عليه - مع عقوبة الحبس - بنشر الحكم.

(نقض ١٣/٤/١٩٥٣ الطعن ٢٠٨ لسنة ٢٢ ق. مجموعة الربع قرن. جـ ٢ ص ٨٩٣ رقم ٩٦)

جريمة ذبح لحوم خارج السلخانة ليست مماثلة لجريمة الغش، وإذن فإذا كان الحكم قد اعتبر المتهم بالجريمة الثانية عائدا لسبق الحكم عليه في الجريمة الأولى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(الطعن ٥٣٣ لسنة ٢٥ ق - نقض ٢٤/١٢/١٩٥٥ مجموعة الربع قرن جـ ٢ ص ٨٩٣ رقم ٩٤)

لما كان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد نص في المادة ١٩ منه على أنه في الأحوال التي ينص فيها أى قانون آخر على عقوبة أشد مما قررتة نصوصه تطبق العقوبة الأشد دون غيرها ، وكان البين من مقارنة نصوص هذا القانون المطبق على واقعة الدعوى

ينصص قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أنه وإن كان كل منهما بغير خلاف قد نص على معاقبة مرتكب جريمة عرض مواد غذائية مغشوشة للبيع موضوع الدعوى المطروحة بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن وجوب مصادرة المواد موضوع الجريمة ، إلا أنه وقد نص القانون الأخير في الفقرة الأولى من المادة العاشرة منه على أنه يجب في حالة العود المحكم على المتهم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصفه فإن العقوبة المنصوص عليها فيه تعتبر العقوبة الأشد الواجبة التطبيق طبقاً لما تقضى به المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ سالفه البيان - لما كان ذلك - وكان الثابت من صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده أنه سبق الحكم عليه في ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٧ من محكمة الجناح المستأنفة بالفيوم حضورياً بالحبس شهر مع الشغل بالنسبة «لغش لبن» في القضية رقم ٢٥٨٨ لسنة ١٩٦٦ جناح بندر الفيوم فإنه يعتبر عائداً طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من قانون العقوبات لارتكابه جريمة غش لبن في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٧١ موضوع الدعوى المطروحة قبل مضي خمس سنين من تاريخ الحكم المذكور ، مما لا يجوز معه للمحكمة توقيع عقوبة الهيكل . وإذ أوقع الحكم المطعون فيه عقوبة الغرامة بدلاً من عقوبة الحبس المحكوم بها من محكمة أول درجة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف .

(الظعن رقم ١٥٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٧٢)

(الظعن ٣١٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٠/٤/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٣٤٢)

العود إلى ارتكاب هذه الجريمة . عقوبته الحبس .
المواد ١/١٢ من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ ، ١٩ من القانون
١٠ لسنة ١٩٦٦ ، ١٠ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

الجرائم المنصوص عليها في القوانين ٤٨ لسنة
١٩٤١ ، ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ ، ١٠ لسنة ١٩٦٦ والمادة
١٣٥ من القانون ٣٠ لسنة ١٩٣٩ في شأن الموازين
والمكاييل والمقاييس أو أى قانون خاص بقمع الغش
والتدليس . تماثلها في العود إلى ارتكاب إحداها . المادة
١٠ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

لما كان القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٠ - بشأن الألبان
ومنتجاتها قد نص في المادة الثانية منه على أنه « يحظر بيع
اللبن أو عرضه أو حيازته بقصد البيع مالم يكن نظيفاً طازجاً
محتفظاً بجميع خواصه الطبيعية خالياً من الشوائب والقاذورات
والمواد الملوثة ولم ترفع درجة حرارته صناعياً ولم ينزع شئ
من قشطته » ونص في المادة ١/١٢ منه على أنه « مع عدم
الإخلال بتطبيق أى عقوبة أشد ينص عليها القانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش المعدل بالقانون رقم
٨٣ لسنة ١٩٤٨ أو أى قانون آخر يعاقب كل من ارتكب
مخالفة لأحكام المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٩ والقرارات الصادرة
بتنفيذها مع علمه بذلك بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة
لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تزيد عن مائة جنيه أو بإحدى
هاتين العقوبتين ، وللإدارة الصحية إعدام اللبن أو منتجاته
المغشوشة التالفة أو الضارة بالصحة وذلك لمراعاة أحكام القانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ سالف الذكر . وكان القانون رقم ١٠

لسنة ١٩٦٦ بشأن مرافعة الأغذية وتنظيم ندائها قد نص في المادة ١٩ منه على أنه في الأحوال التي ينص فيها أى قانون آخر على عقوبة أشد مما قررتة نصوصه تطبق العقوبة الأشد دون غيرها ، وكان البين من مقارنات نصوص هذا القانون بنصوص قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أنه وإن كان محل كل منهما بغير خلاف قد نص على معاقبة مرتكب عرض مواد غذائية مغشوشة للبيع بالحبس لمدة ~~لأكثر من~~ ستين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين ، فضلاً عن وجوب مصادرة المواد موضوع الجريمة ، إلا أنه وقد نص القانون الأخير في المادة العاشرة منه على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ ، ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبة الحبس ونشر الحكم أو لصقه .

وتعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات والبيانات التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للموازين والمقاييس والمكاييل وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أى قانون آخر ~~حتمى~~ بقمع الغش والتدليس تماثلها في العود فإن العقوبة المنصوص عليها في هذه المادة تعتبر العقوبة الأشد الواجبة التطبيق في حالة العود طبقاً لما تقضى به المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والمادة ١/١٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ سالفه البيان .

(الظعن ٩٦٧ لسنة ٤٩ق-جلسة ١/٢٨/١٩٨٠ ص ٣١ ص ١٣٠)

يثبت المخالفات لأحكام هذا القانون وأحكام اللوائح الصادرة بتنفيذه
ولأحكام القرارات المنصوص عليها في المادتين الخامسة والسادسة الموحفتون
المعيتون خصيصاً لذلك بقرار وزاري .

ويعتبر هؤلاء من مأموري الضبطية القضائية ويجوز لهم أن يدخلوا
لهذا الغرض في جميع الأماكن المطروحة أو المعروضة فيها للبيع أو المودعة
فيها المواد الخاضعة لأحكام هذا القانون ما عدا الأجزاء المخصصة منها للسكن
فقط .

ولمأموري الضبط القضائية أخذ عينات من تلك المواد والقيام بفحصها
وتعليقها في المعامل التي تحددها اللوائح والقرارات الصادرة لتنفيذ أحكام
هذا القانون ووفقاً للإجراءات المفرد بها

الشرح والتعليق :

النص قبل التعديل :

و يثبت المخالفات لأحكام هذا القانون وأحكام اللوائح
الصادرة بتنفيذه ولأحكام المراسيم المنصوص عليها في المادتين
الخامسة والسادسة الموظفين المعيتون خصيصاً لذلك بقرار وزاري
ويعتبر هؤلاء من مأموري الضبطية القضائية ويجوز لهم أن
يدخلوا لهذا الغرض في جميع الأماكن المطروحة أو المعروضة
فيها للبيع أو مودعة فيها المواد الخاضعة لأحكام هذا القانون
ما عدا الأجزاء المخصصة منها للسكن فقط ولهم الحق في أن
ياخذوا عينات من تلك المواد وفقاً لما تقرره اللوائح من الإجراءات .

(١) الفقرة الثالثة مستبدلة بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ .

وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن هذه المادة :

« بمقتضى نص المادة الحادية عشرة يعتبر الموظفون المعينون خصيصاً لمراقبة تنفيذ هذا القانون من مأمورى الضبطية القضائية ويخول لهم الحق فى الدخول فى جميع الأماكن المودعة فيها أو التى تباع فيها المواد الخاضعة لأحكام هذا القانون للتفتيش والتحرى عن جرائم الغش ولو لم يوجد ما يحمل على الإعتقاد بأن جريمة من جرائم الغش قد ارتكبت ».

وبين من هذه المادة أن المخالفات التى تقع مفاداً لأحكام هذا القانون تثبت بمعرفة الموظفين المعينين خصيصاً لذلك .

وقد أضاف المشرع صفة الضبط القضائى للقائمين فى مجال قمع التدليس والغش وقد صدرت عدة قرارات وزارية بمنح صفة الضبطية القضائية لبعض العاملين نذكر منهم على سبيل المثال قرار وزير التجارة رقم ٦٣ الصادر فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٣ بتنفيذ أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش .

مادة ١٠ : (معدلة بقرار ٢٩ يناير ١٩٤٥) يعين الموظفون المبينة وظائفهم فيما يلى لضبط وإثبات المخالفات لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش ولأحكام المراسيم واللوائح الصادرة بتنفيذه .

١- مراقب مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية .

٢- وكيل مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية .

٣- مدير إدارة مكافحة الغش ووكيله ومفتشو مكافحة الغش ومساعدوهم .

٤- مفتشو مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية ورؤساء مكاتب السجل التجارى فى اخافطات والمديريات أو من يقوم مقامهم .

٥- مدير قسم مراقبة الأغذية ووكيله ومفتشوه وأطبائوه ومفتشوه .

٦- مدير قسم الصحة الصناعية ووكيله ومفتشوه .

٧- مدير قسم الصيدليات ووكيله ومفتشوه .

٨- مفتشو صحة الأقسام .

٩- مفتشو صحة المديريات واخافطات ومساعدوهم .

١٠- أطباء مستشفيات وزارة الصحة .

١١- مديرو الإدارات الصحية والقروية ومساعدوهم .

١٢- أطباء المجموعات الصحية القروية .

١٣- أطباء المراكز والنقط الصحية .

١٤- مفتشو المأكولات .

١٥- الملاحظون الصحيون .

١٦- مفتشو مصلحة الدمع والموازين .

١٧- الضباط الأطباء بالجيش المصرى (قرار ٥ مايو ١٩٤٥).

١٨- أطباء وزارة الأوقاف (قرار ٧ ديسمبر ١٩٤٦) .

١٩- الأطباء المختصون بشئون التغذية بوزارة المعارف العمومية .

٢٠- مفتشو الأغذية بوزارة المعارف .

٢١- ~~مفتشو الأغذية بوزارة المعارف~~ سنة ١٩٥٤ المعاينون لشئون التغذية بوزارة التربية والتعليم .

٢٢- مدير الأقسام الصحية ووكيله . ورئيس قسم مراقبة الأغذية ومفتشو الأغذية ورئيس قسم المسائل الصحية ووكيله ومفتشوه والمعاينون الصحيون ورئيس القسم الطبى ومفتشو صحة الأقسام والأطباء بالمستشفيات والوحدات العلاجية والملاجئ والصيدلى الأول ببلدية الاسكندرية .

٢٣- أطباء القسم الطبى لمصلحة السكة الحديد والمعاينون الصحيون التابعون له .

٢٤- أطباء مصلحة السجون (قرار ٢٨ سبتمبر ١٩٤٧) .

٢٥- أطباء الحجر الصحى (قرار ٣ ابريل سنة ١٩٤٨) .

٢٦- (معدلة بالقرار ٤٠٩ لسنة ١٩٥٥) أطباء بوزارة الشئون الإجتماعية والمفتشين والمعاينين الصحيين الملحقون بها .

٢٧- مأمورو أقسام الجمارك ومساعدوهم ومراقبو أقسام التثمين بالجمارك ورؤساء التثمين بها ومثمنو الجمارك ورؤساء التثمين بها ومثمنو الجمارك ومساعدوهم ومفتشو مراقبة رسوم الانتاج ومساعدوهم ومعاونو الانتاج والجرادون بمصلحة الجمارك (مضافة بالقرار ٢٩ لسنة ١٩٥٠) .

٢٨- (مضافة بالقرار ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤) أطباء جامعة الاسكندرية المختصون بشئون التغذية .

٢٩- (معدلة بالقرار ٣٥٤ سنة ١٩٥٤) موظفو وزارة التموين المبينة وظائفهم بعد :

مدير عام التفتيش ، مراقب عام الأسعار والمباحث ، مراقب التفتيش العام ، مراقب المباحث ، مراقب الأسعار ، ضابط مباحث التموين ، مفتشو التفتيش العام ، مراقبو التموين ووكلاؤهم ، مفتشو التموين بالمراقبات ، رؤساء مكاتب التموين ، مفتشو الأسعار.

٣٠- (معدلة بالقرار ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤) الضباط الصيادلة.

٣١- (معدلة بالقرار ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤) الموظفون الفنيون ابتداء من الدرجة السادسة بمصلحة الصناعة .

إختصاص مأمورى الضبط القضائى فى جرائم الغش :

إن سلطة مأمور الضبط القضائى تختص بأعمال التحرى والإستدلالات ، ولقد إنجته المشرع الى التوسع فى سلطات مأمور الضبط القضائى اخذة له فى مجال جرائم الغش حيث أباح له الدخول لهذا الغرض فى جميع الأماكن المطروحة أو المعروضة فيها للبيع أو المودعة فيها المواد التى تخضع لأحكام قانون ~~الضبط القضائى~~ ^{الضبط القضائى} المخصصة منها للسكن ، كما أجاز لمأمور الضبط القضائى أخذ عينات منها وتحليلها فى المعامل ، وعلى هذا يحق لمأمور الضبط القضائى ما هو آت :

١ - دخول المصانع والمحال العامة :

فيحق لمأمورى الضبط القضائى أن يدخلوا الأماكن المفتوحة للجمهور مثل المصانع والمحال العامة بشرط أن يكون هذا الدخول فى الأوقات المحددة لإرتياد الجماهير ، وبغرض مراقبة صحة تطبيق القوانين اخذة لهم وبمقتضى هذا فإن مأمورى الضبط القضائى يحق لهم دخول المصانع والمحال العامة فى فترة فتحها للجمهور لمراقبة تنفيذ أحكام قانون الغش كما خولهم الحق فى الإطلاع على الدفاتر والمستندات وغيرها من ~~الوثائق~~ ^{الوثائق} على أن يكون مقيدين بما أورده المشرع فى المادة ٥٢ من الإجراءات الجنائية ومقتضى هذا القيد أن مأمورى الضبط القضائى لا يحق لهم فض الأختام أو الأوراق المختومة أو المغلفة بأى طريقة ولا يحق لهم التفتيش للوصول لهذه الأوراق ذلك أن التفتيش عمل من أعمال التحقيق ، وإنما الأمر قاصر بالنسبة لهم بمررد الإطلاع للتأكد من ارتكاب جريمة غش تجارى من عدمه .

٢ - معاينة المصانع :

والمعاينة هي الإثبات المادى لحالة الأشياء والأماكن والأشخاص والوجود المادى للجريمة ، وإجراء المعاينة الأصل فيه أنه عمل من أعمال التحقيق ومع هذا يقوم به مأمور الضبط القضائى فى حالات التلبس والانتداب من قبيل السلطة المختصة.

٣ - التحرى عن جرائم الغش :

يختص رجال الضبط القضائى المنوط بهم اعمال ضبط جرائم الغش القيام بالتحرى عن هذه الجرائم لكشف أبعادها وهذه المهمة هي جوهر عمل رجال الضبط القضائى سواء كان ينتمون الى الضبطية القضائية العادية أو طائفة الموظفين الذين نيط بهم الكشف عن جرائم الغش التجارى . (١)

ولا يشترط للقيام بهذه المأمورية وجود شكاوى من أحد الأشخاص .

هل يلزم تحرير محضر إجمع الاستدلالات فى جرائم الغش :

قد أوجب المشرع على مأمور الضبط القضائى أن يثبت جميع الإجراءات التى يقوم بها فى محضر موقع عليه منه ويبين فيه وقت إتخاذ الإجراء وتاريخه ومكان حصوله .

ويجب ان يشتمل المحضر فضلا عما تقدم على توقيع جميع من سؤلوا بمعرفة مأمور الضبط من شهود وخبراء ويرسل

(١) راجع الحماية الإجرائية من الغش التجارى فى النظام السعودى للإستاذ الدكتور/ فتنح الشاذلى .

المحضر الى النيابة العامة مع الأوراق والأشياء التي تم ضبطها (م ٢٤ إجراءات) .

وإذا قام أحد مساعدى الضبطية القضائية بإجراء من إجراءات الاستدلال فيجب إثباته بمحضر يحرر بمعرفة مأمور الضبط أو بمعرفة المرؤوس الذى قام به .
ما يترتب على مخالفة وجوب تحرير المحضر :

وإن كان المحضر قد أوجب على مأمور الضبط تحرير محضر لإثبات جميع إجراءات الاستدالات التى قام بها وما تم من سؤال للمتهم والشهود والخبراء ، فهل يترتب على مخالفة هذا الوجوب البطلان ، أم أن هذا الوجوب نص عليه القانون على سبيل التنظيم والإرشاد ؟ .

ذهب القضاء الى المعنى الثانى بإعتبار ان كل ما يحربه مأمور الضبط القضائى هو خاضع لتقدير سلطة التحقيق وسلطة المحكمة وبناء عليه قضت محكمة النقض بأن القانون لم يترتب البطلان على عدم مراعاة واجب تحرير المحضر لما يجعل الأمر فى تقدير قيمة هذه الإجراءات راجعا الى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التى إتخذها مأمور الضبط .

(نقض جلسة ١٧ / ١٠ / ١٩٥٥ س ٦ رقم ٣٦)

مدى جواز اصطحاب محامى المتهم فى مرحلة جمع الاستدلالات فى جرائم النفس :

ان جمع الاستدلالات ليس إجراء من إجراءات التحقيق . يترتب على ذلك ان المشتبه فيه فى مرحلة جمع الاستدلالات لا تثبت له صفة المتهم بإعتبار انها تثبت بأول إجراء من

إجراءات التحقيق فطالما ان مأمور الضبط القضائي يباشر إجراء من إجراءات الاستدلال وليس إجراء من إجراءات التحقيق المخولة له استثناء فلا تثبت صفة المتهم للمشتبه فيه . ويترتب على عدم ثبوت هذه الصفة انه لا يجوز للمشتبه فيه التمسك بإصطحاب محاميه فى هذه المرحلة . والأمر يترك للمأمور الضبط القضائي الذى له أن يسمح بذلك أو أن يتخاضى عنه على حين أنه لو كان ما يقوم به مأمور الضبط هو إجراء التحقيق فيحق للمتهم التمسك بحضور محاميه أثناء التحقيق .

أحكام القضاء بشأن مأمورى الضبط القضائي وواجباتهم :

تظاهر مأمور الضبطية القضائية لتاجر بأنه يريد شراء سلعة منه فباعه هذا إياها بأكثر من السعر المقرر رسميا فذلك ليس فيه ما يفيد أن رجل الضبطية القضائية هو الذى حرّض على الجريمة أو خلقها خلقا ولهذا فلا حرج على المحكمة فى أن تستند الى ذلك فى حكمها بإدانة التاجر .

(جلسة ١٨ / ١٠ / ١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج٧ ص ٢٢٩)

لا تشريب على رجال الضبط القضائي فيما يقومون به من التحرى عن الجرائم بقصد اكتشافها مادام لم يقع منهم تخريض على ارتكابها . واذن فمتى كان الحكم قد تعرض لدفاع المتهم القائم على أن جريمة جلب المواد المخدرة الى القطر المصرى لم تقع الا بتخريض من ضابط حرس الجمارك ورد عليه بما استظهره من وقائع الدعوى من أن المتهم هو الذى استغل تعرفه الى الضابط وعرض عليه المساهمة فى توزيع المخدرات ، التى يجلبها من الخارج على الباخرة التى يعمل حلاقا بها ،

تتظاهر الضابط بالقبول وأبلغ الأمر الى رؤسائه ورجال مكتب
الخدرا ت - فان ما ينعاه الطاعن لا يكون له محل .

(الطعن ١١٤٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٣/١/٦ من ٤ ص ٣٤٨)

لا تشريب على مأمورى الضبط القضائى فيما يقومون به
من التحرى عن الجرائم بقصد اكتشافها وضبط المتهمين
فيها - له فى سبيل ذلك التخفى وانتحال الصفة بشرط بقاء
لبنة الجنحة حرة غير معدومة - مثال .

يجب على مأمورى الضبط القضائى - بمقتضى المادة ٢١
من قانون الاجراءات الجنائية - أن يقوموا بالبحث عن
الجرائم ومرتكبيها ، وجمع الاستدلالات التى تلزم للتحقيق
والدعوى ، فيدخل فى اختصاصهم اتخاذ مايلزم من الاحتياطات
لاكتشاف الجرائم وضبط المتهمين فيها ، ولا تشريب عليهم
فيما يقومون به من التحرى عن الجرائم بقصد اكتشافها - ولو
اتخذوا فى سبيل ذلك التخفى وانتحال الصفات حتى يأنس
الجانى لهم ويأمن جانبهم وليتمكنوا من أداء واجبهم ، مادام
ان ارادة الجانى تبقى حرة غير معدومة - فاذا كان الثابت من
الحكم ان الطاعن قد أوماً للضابط من بادئ الأمر بما كان
ينبغى عليه منه التقدم اليه مباشرة دون تداخل المتهم الآخر -
الذى أوصله وأرشده اليه - لتذليل مايعترض مرور السيارة من
عقبات ، الأمر الذى فسرته المحكمة بحق بأنه ايماء من الطاعن
باستعداده للتغاضى عن مخالفة الجمركية لقاء ما يبذل له من
مال ، ثم المساومة بعد ذلك على مبلغ الرشوة وقبضه فعلا
وضبط بعضه فى جيبه ، وأن ذلك كله حدث فى وقت كانت
ارادة الطاعن فيه حرة طليقة ، وكان انزلاقه الى مقارفة الجريمة
وليد ارادة تامه ، فيكون صحيحاً ما خلص اليه الحكم من أن

تحريضاً على ارتكاب الجريمة لم يقع من جانب رجل الضبط القضائي .

(الطعن ٩٨٤ لسنة ٢٩٩ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٥٩ م ١٠ ص ٩٧٠)

تولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث اللازمة لطلب الإذن بتفتيش الشخص أو أن يكون على معرفة سابقة به . لا يوجب القانون له الاستعانة فيما يجريه منها بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين والمبلغين مادام قد اقتنع بصحة ما نقلوه إليه .

لا يوجب القانون حتماً ان يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالاذن له بتفتيش الشخص أو أن يكون على معرفة سابقة به ، بل له أن يستعين فيما قد يجريه من تحريات وأبحاث أو ما يتخذ من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين أو من يتولون ابلاغه عما وقع بالفعل من جرائم مادام انه قد اقتنع شخصياً بصحة ما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه عنهم من معلومات .

(نقض جلسة ١٣/٥/١٩٧٣ م ٢٤ ص ٦٢٤)

(الطعن ٨٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ٢٥/٣/١٩٧٣ م ٢٤ ص ٣٨٢)

(نقض جلسة ٤/٣/١٩٧٣ م ٢٤ ص ٢٦٦)

(نقض جلسة ١/١/١٩٧٣ م ٢٤ ص ٢٧)

أستناد الحكم في القول بعدم جدية التحريات الى عدم افصاح مأمور الضبط عن مصدر تحرياته . خطأ .

١١م

لا محل للأستناد الى عدم افصاح الضابط عن مصدر تحرياته فى القول بعدم جدية التحريات .

(الطنع ١١٨٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١ ص ٢٤ ص ٢٧)

بقاء شخصية المرشد غير معروفة وعدم افصاح مأمور الضبط عنها لا يعيب الإجراءات .

لا يعيب الإجراءات ان تبقى شخصية المرشد غير معروفة وأن لا يتضح عنها رجل الضبط القضائي الذى اختاره لمعاونته فى مهمته .

(الطنع ١١٨٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١ ص ٢٤ ص ٢٧)

إذا كان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى عدم جدية التحريات استنادا الى أمساك الضابط عن البوح بمصدر تحرياته وعدم قيامه باجراء مراقبته بنفسه بدليل عدم معرفته منزل المظنون ضده . وكان ما أورده الحكم من ذلك لا يؤدي بالضرورة الى عدم جدية التحريات فانه يكون معيبا بالفساد فى الاستدلال .

(نقض جلسة ١٩٧٣/٥/١٣ ص ٢٤ ص ٦٢٤)

كل اجراء يقوم به مأمور الضبط القضائي فى الكشف عن الجريمة . صحيح . ما لم يتدخل بفعله فى خلق الجريمة أو التحريض عليها وطالما بقيت إرادة الجاني حرة .

ان مهمة مأمور الضبط القضائي بمقتضى المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية الكشف عن الجرائم والتوصل الى معاقبة مرتكبها ومن ثم فان كل اجراء يقوم به فى هذا السبيل

يعتبر صحيحا منتجا لأثره مادام لم يتدخل بفعله في خلق الجريمة أو التحريض على مقارفتها ، وطالما بقيت ارادة الجاني حرة غير معدومة ، ومن ثم فلا تشريب على مأمور الضبط فى ان يصطنع فى تلك الحدود من الوسائل البارة ما يسلس لمقصوده فى الكشف عن الجريمة ولا يتصادم مع أخلاق الجماعة .

(الطعن ٢١١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٣ س ٢٧ ص ٥٢٧)

(نقض جلسة ١٩٧٠/٣/٢ س ٢١ ص ٣٣٤)

إتخاذ رجال الشرطة الإجراءات لضبط جريمة . بعد الإبلاغ عنها . لا يعد تحريضا على ارتكابها .

ان ماتشيره الطاعنة بشأن الدور الذى قام به رجال الشرطة فى الدعوى والاجراءات التى اتخذوها لضبطها باتفاقهم مع الشاهدين مردود بأن جريمة جلب الخدر وقعت بارادة المتهمين وبالترتيب الذى وضعه لها وتمت فعلا لحسابهما وأن ما إتخذه رجال الشرطة من الاجراءات لضبطهما فى هذه الواقعة بعد التبليغ عنهما لم يكن بقصد التحريض على ارتكابها ، بل كان لاكتشافها ، وليس من شأنه ان يؤثر فى قيام الجريمة ذاتها .

(الطعن ٤٩٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٥ س ٢٧ ص ٧٧٤)

الخطاب الوارد فى المادة ٤ ق ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . موجه إلى النيابة العامة .

الدعوى الجنائية ، لا تحرك إلا بالتحقيق .

إجراءات الاستدلال . لا تعتبر من اجراءات الدعوى الجنائية .

من المقرر أن الخطاب الوارد في المادة الرابعة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ موجه من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة الأصلية صاحبة الولاية في الدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطلب والشكوى والإذن هي قيود على حريتها في رفع الدعوى الجنائية استثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق فلا ينصرف فيه الخطاب إلى غيرها من جهات الاستدلال وإذا كانت الدعوى الجنائية لا تتحرك إلا بالتحقيق الذي تجريره سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه لذلك من مأموري الضبط القضائي أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم ، ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى إجراء آخر تقوم به جهات الاستدلال ولو في حالة التلبس بالجريمة ذلك أن المقرر في صحيح القانون أن إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الدعوى الجنائية بل هي من الاجراءات السابقة عليها الممهدة لها مما لا يرد عليه قيد الشارع في توقفها على الطلب أو الإذن رجوعا إلى حكم الأصل في الإطلاق تحريا للمقصود من خطاب الشارع بالاستثناء ، وتحديد المعنى تلك الدعوى على الوجه الصحيح والتي لا يملكها فى الأصل غير النيابة العامة .

(الظعن ٢٠٠٩ لسنة ٤٩٩ جلسة ٣/٣ / ١٩٨٠ س ٣١ ص ٣٢٢)

اجراءات الاستدلال من الاجراءات السابقة على رفع الدعوى الجنائية . عدم ورود قيد من الشارع على مباشرتها .

من المقرر فى صحيح القانون أن إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هى من الإجراءات الأولية التى لا يرد عليها قيد الشارع فى توقفها على الطلب رجوعا إلى حكم الأصل فى الإطلاق وتحريبا للمقصود من خطاب الشارع بالاستثناء وتحديدًا لمعنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما يسبقها من الإجراءات الممهدة لنشوتها ، إذ لا يملك تلك الدعوى أصلا غير النيابة العامة وحدها .

(الطعن ١٤٣٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٥/٣٢ ص ٤٤٨)

القانون لا يوجب حتما ان يكون رجل الضبط القضائى بنفسه التحريات والأبحاث التى يؤسس عليها الطلب بالإذن له بالتفتيش أو أن يكون على معرفة سابقة بالمتحرى عنه بل له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذها من وسائل التنقيب بمعاونته من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون لبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم مادام انه اقتنع شخصا بصحة ما نقلوه اليه وبصدق ما تلقاه من معلومات ولما كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت بما جاء بمحضر التحريات وأقوال الضابط شاهد الاثبات بجدية هذه التحريات التى بنى عليها اذن التفتيش وتوافر مسوغات اصداره فلا يجوز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض هذا الى أنه لما كان من المقرر ان القانون لم يشترط شكلا معيناً لاذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان

١١م

صفة المأذون بتفتيشه أو صناعته طالما أنه الشخص المقصود
بالأذن .

(الطعن ١٢١٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/١١/٢١)

الكشف عن الجريمة والتوصل الى مرتكبها . من
مهمة مأمور الضبط القضائي المادة ٢١ إجراءات . أثر ذلك
وحده ؟ .

من مهمة مأمور الضبط القضائي بمقتضى المادة ٢١ من
قانون الإجراءات الجنائية الكشف عن الجرائم والتوصل الى
مرتكبيها وكل إجراء يقوم به فى هذا السبيل يعتبر صحيحا
منتجا لأثره مادام لم يتدخل بفعله فى خلق الجريمة أو التحريض
على مقارفتها وطالما بقيت إرادة الجانى حرة غير معدومة .

(الطعن ٣٥٣٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٨ س ٣٣ ص ٩٦٢)

كل إجراء يقوم به مأمور الضبط القضائي فى الكشف
عن الجريمة . صحيح مالم يتدخل بفعله فى خلق الجريمة
أو التحريض عليها وطالما بقيت إرادة الجانى حرة غير
معدومة .

التخفى وإنتحال الصفات حتى يأنس الجانى لهم ويأمن
جانبيه ومسايرة رجال الضبط للجنة بقصد ضبط جريمة
يقارفونها . لايجافى القانون .

القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها موضوعى .
مثال ؟ .

من المقرر انه لا تشريب على مأموري الضبط القضائي ومرؤسيهم فيما يقومون به من التحري عن الجرائم بقصد اكتشافها ولو اتخذوا في سبيل ذلك التخفي وإنتحال الصفات حتى يأنس الجاني لهم ويأمن جانبيهم . فمسايرة رجال الضبط للجنة بقصد ضبط جريمة يقارفونها لايجافى القانون ولا يعد تحريضا منهم للجنة مادام ان ارادة هؤلاء تبقى حرة غير معدومة ومادام انه لم يقع منهم تحريض على ارتكاب هذه الجريمة وإذ كان القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة .

(الظعن ٤١٨٨ لسنة ٥٤٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٦ س ٣٦ ص ٣٠٦)

إجراءات الاستدلال . أيا كان من يياشرها . لا تعتبر من اجراءات الخصومة الجنائية بل هي من الإجراءات الأولية التي تسلس لها سابقة على تحريكها .

لما كان من المقرر في صحيح القانون أن إجراءات الاستدلال أيا كان من يياشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هي من الاجراءات الأولية التي تسلس لها سابقة على تحريكها - وكانت مذكرة الرقابة الادارية كما سطرها الحكم المطعون فيه مما تثير شبهة اختصاصها لتعلق الأمر بموافقات صدرت من موظفين عموميين على خلاف القانون ، فإن الإجراءات التي اتخذت من بعد ذلك لا تبطل نزولا على ما ينكشف من أمر الواقع - وينحل الجدل في هذا الخصوص إلى جدل موضوعي في تقدير الأدلة التي استخلصت منها

١١م

اغكمة سلامة الاجراءات فى الدعوى وهو ما لا يجوز مصادرتها فيه أو إثارته أمام محكمة النقض .

(الظعن ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ٢٨/٣/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٤٦٠)

مهمة مأمور الضبط القضائى الكشف عن الجرائم والتوصل الى معاقبة مرتكبيها المادة ٢١ إجراءات . كل إجراء يقوم به مأمور الضبط القضائى للكشف عن الجريمة . صحيح ما لم يتدخل بفعله فى خلق الجريمة أو التحريض عليها ومادامت إرادة الجانى بقيت حرة غير معدومة .

من المقرر أن مهمة مأمور الضبط القضائى بموجب المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية الكشف عن الجرائم والتوصل الى معاقبة مرتكبيها ، فإن كل إجراء يقوم به فى هذا السبيل يعتبر صحيحا منتجا لأثره ، مادام لم يتدخل بفعله فى خلق الجريمة أو التحريض على مقارفتها ، وطالما بقيت إرادة الجانى حرة غير معدومة فلا تثريب على مأمور الضبط القضائى ان يصطنع فى تلك الحدود من الوسائل البارة ما يسلس لمقصودة فى الكشف عن الجريمة ، ولا يتصادم مع أخلاق الجماعة وتقاليد المجتمع .

(الظعن ٣٦٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٦/٤/١٩٨٦ س ٣٧ ص ٤٨٣)

مهمة مأمورى الضبط القضائى وفق أحكام المادة ٢١ إجراءات حدها ؟ .

من مهمة مأمور الضبط القضائى بمقتضى المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية الكشف عن الجرائم والتوصل إلى مرتكبيها وكل إجراء يقوم به فى هذا السبيل يعتبر صحيحا

١١٢

منتجا لأثره ما دام لم يتدخل بفعله فى خلق الجريمة أو التحريض على مقارفتها وطالما إرادة الجانى حرة غير معدومة .
(الطعن ٦٩٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٨٨ س ٣٩ ص ١١٥٩)

الكشف عن الجريمة والتوصل إلى مرتكبها . من مهمة مأمور الضبط . المادة ٢١ إجراءات صحة ما يقوم به مأمور الضبط فى الكشف عن الجريمة . رهينة بعدم تدخله فى خلقها وطالما بقيت إرادة الجانى حرة غير معدومة .

إن مهمة مأمور الضبط القضائى بمقتضى المادة الحادية والعشرين من قانون الاجراءات الجنائية الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبها ، فكل إجراء يقوم به فى هذا السبيل يعتبر صحيحا منتجا لأثره ، ما دام لم يتدخل فى خلق الجريمة بطريق الغش أو الخداع أو التحريض على مقارفتها وطالما بقيت إرادة الجانى حرة غير معدومة ، ولا تشريب على مأمور الضبط القضائى فى أن يصطنع فى تلك الحدود من الوسائل البازعة ما يسلس لمقصوده فى الكشف عن الجريمة ، ولا يتصادم مع اخلاق الجماعة .

(الطعن ١٩٧١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩ / ٤ / ١٩٩٠ س ٤١ ص ٦٤٠)
التليس صفة تلازم الجريمة . لا شخص مرتكبها .

مشاهدة مأمور الضبط القضائى وقوع الجريمة يبيح القبض على كل من قام دليل على مساهمته فيها . وتفتيشه بغير إذن .

تقدير قيام حالة التليس أو إنتفاؤها . موضوعى . شرط ذلك ؟ .

١١م

تلقي مأمور الضبط القضائي نبأ الجريمة عن الغير لا يكفي لقيام حالة التلبس مادام لم يشهد أثراً من آثارها ينبئ عن وقوعها قبل القبض .

مظاهر الحيرة والإرباك مهما بلغا لا يوفرا الدلائل الكافية على اتهام شخص بالجريمة المتلبس بها التي تبيح القبض عليه وتفتيشه .

بطلان القبض . مقتضاه عدم التعويل في الإدانة على أى دليل مستمد منه ولا على شهادة من أجراه . أثر ذلك ؟ .

(الطعن ١٩٦٩١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٢/٣/١٩ ص ٤٣ من ٣١٠)

لمأموري الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه . جواز إصدار أمر بضبطه وإحضاره عند عدم تواجده . أساس ذلك ؟ .

متى جاز القبض على المتهم جاز تفتيشه . المادة ٤٦ إجراءات .

(الطعن ١٩٦٩١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٢/٣/١٩ ص ٤٣ من ٣١٠)

عدم تحديد القانون طريقه معينة ينتهجها مأمور الضبط في إجراء تحرياته له ان يتخذ من الوسائل والإجراءات ما يمكنه من مباشرة إختصاصه . مثال :

(الطعن ١٩٩٣٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٢/٤/٢ ص ٤٣ من ٣٥٩)

مهمة مأمور الضبط القضائي . الكشف عن الجرائم والتوصل إلى مرتكبها . المادة ٢١ إجراءات كل إجراء يقوم به في سبيل ذلك . صحيح . حد ذلك ؟ .

من المقرر أن من مهمة مأمور الضبط القضائي بمقتضى المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية الكشف عن الجرائم والتوصل إلى مرتكبها وكل إجراء يقوم به في هذا السبيل يعتبر صحيحاً منتجاً لأثره ما دام لم يتدخل بفعله في خلق الجريمة أو التحريض على مقارفتها وطالما بقيت إرادة الجاني حرة غير معدومة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير أساس.

(الطعن ١٩٠٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٤/١/٢ ص ٤٥ ص ٣٧)

وجوب تحرير مأمور الضبط محضراً بكل ما يجريه في الدعوى من إجراءات مبيناً فيه وقت اتخاذ الإجراءات ومكان حصولها . تحرير مأمور الضبط القضائي محضر ضبط الواقعة في مكان اتخاذ الإجراءات ذاتها . غير واجب .

(الطعن ٣٧٨٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٢/٦ ص ٤٥ ص ٢٠٩)

الجهة المختصة بضبط وإثبات الجرائم الخاصة بالغش التجارى وأخذ العينات،

من الجدير بالذكر أنه قد صدر قرار وزير التجارة والتموين رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٩٦ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الغش رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل والذي تضمن إلغاء قرار وزير الصناعة الصادر بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٣ وإلغائه بتنفيذ أحكام قوانين الغش مما ترتب عليه أن هناك قواعد خاصة تتعلق بضبط جرائم الغش وكيفية أخذ العينات منها وقد نشر هذا القرار بالوقائع المصرية العدد ١٥٥ فى ١٣/٧/١٩٩٦ وهى موضوع المادة ١٢ التى سيرد ذكرها فيما بعد.

إذا وجدت لدى الموظفين المشار إليهم في المادة السابقة أسباب قوية تجعلهم على الاعتقاد بأن هناك مخالفة لأحكام هذا القانون جاز لهم ضبط المواد المشتبه فيها بصفة مؤقتة.

وفي هذه الحالة يدعى أصحاب الشأن للحضور وتتخذ خمس عينات على الأقل بقصد تحليلها تسلم اثنتان منها لصاحب الشأن ويحرر بهذه العملية محضر يحتوى على جميع البيانات اللازمة للتثبت من ذات العينات والمواد التي أخذت منها.

مع عدم الإخلال بحق المتهم في طلب الإفراج عن البضاعة المضبوطة من القاضى الجزئى أو قاضى التحقيق بحسب الأحوال يفرج عنها بحكم القانون إذا لم يصدر أمر من القاضى بتأييد عملية الضبط فى خلال السبعة أيام التالية ليوم الضبط.

الشرح والتعليق :

أن تحديد موظفين لهم صفة الضبط القضائى فى جرائم الغش التجارى ليس معناه من الناحية القانونية عدم إمكان ضبط هذه الجرائم إلا بمعرفة هؤلاء الموظفين دون سواهم ، فالقانون لم يرد فيه ما يستفاد منه انه قد خص هؤلاء الموظفين دون غيرهم من رجال الضبطية القضائية العامة بضبط جرائم الغش. وإذا كان قصد المشرع قد انصرف الى هذا الأمر ، فقد كان بالإمكان تقرير أفراد الموظفين الذين يصدر بتعيينهم قرار من وزير التجارة بهذا الإختصاص صراحة. أما وقد خلا القانون

من هذا التحديد، فإن المرجع يكون الى المبادئ العامة وهى تميز لذوى الإختصاص العام من مأمورى الضبط القضائى ان يباشروا وظيفتهم فيما يدخل فى وظيفة ذوى الإختصاص الخاص ، إلا إذا نص القانون على نظام معين على خلاف ذلك صراحة ، ومن ثم يكون الإختصاص المخول لموظفى ضبط جرائم الغش التجارى إختصاصاً مشتركاً ، وليس إختصاصاً مانعاً ينفردون به دون غيرهم من رجال الضبط القضائى العام .

سريان أحكام قرار وزير التموين رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٩٦ على جميع السلع والموضوعات الخاضعة لقانون الغش التجارى .

هذا ما نصت عليه المادة الأولى من اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٩٦ .

الجهة المختصة بضبط وإثبات الجرائم الخاصة بالغش التجارى :

وفقاً لصريح نص المادة الثانية من قرار وزير التموين والتجارة بإصدار اللائحة التنفيذية فإنه يتولى ضبط وإثبات الجرائم التى تقع باختلافة لأحكام القانون مأمورو الضبط القضائى الذين يصدر بتحديدهم قرار من الوزراء المعنيين كل فى دائرة إختصاصه .

ويجوز نص المادة الثانية على النحو التالى :

مادة ٢ - يتولى ضبط وإثبات الجرائم التى تقع باختلافة لأحكام القانون المشار اليه مأمورو الضبط القضائى الذين يصدر بتحديدهم قرارات من الوزراء المعنيين كل فى دائرة إختصاصه .

المقصود بالعينه :

العينه هي المقدار الذي يتم أخذه من السلعة أو المادة بطريقة عشوائية منتظمة بحيث يمثل الكمية المطلوب فحصها تمثيلا كاملا كليا ويغنى بغرض الفحص والتحليل المقرر أو المطلوب.

العينه المائله :

هي العينات التي تحفظ لدى الجهة التي قامت بأخذ العينات ولدى صاحب السلعة أو المنتج والتي تؤخذ في نفس المقدار والطريقة التي أخذت بها العينه الأصلية بحيث تتوافر فيها كل امكانيات الإختبارات المائله والتصرف في هذه العينات عند ثبوت عدم صلاحيتها أو مطابقتها يكون بمعرفة القضاء. (١)

العينه المكمله :

هي العينه التي يعاد أخذها من نفس الإنتاج وب نفس الطريقة على ضوء الفحص الأولي ويقتصر أخذها من التثغيلات التي يتضح عدم مطابقتها للقرارات والمواصفات الخاصة بذلك. (٢)

(١) ، (٢) راجع في هذا تعليمات الصحة الوقائية الصادرة عن وزارة الصحة والسكان القطاع الرقابى ص ٤٥٦ ومابعدها .

الهدف من أخذ العينات :

الغرض من أخذ العينة تبعاً للأحوال التي أخذت فيها :

١ - لعمل تقييم ميكروبيولوجي لخطوات الإنتاج أثناء التفتيش الصحي للتعرف على الخططوات التي تؤدي لوصول البكتيريا للمنتج أو زيادة عددها أثناء عمليات الإعداد والتصنيع أو تواجد الميكروبات الممرضة في حالة الإشباه.

٢ - كمينات رسمية تنفيذاً للقوانين المنظمة للرقابة على الأغذية أثناء التفتيش الروتيني على الأغذية المتداولة والأغذية المستوردة أو المصدرة لإظهار الحالة الميكروبيولوجية للوط وقت أخذ العينة والصلاحية للإستهلاك الآدمي والمطابقة للمواصفات المصرية كحد أدنى وتهدف هذه العينات للتأكد من أن الغذاء قد تم تجهيزه وتصنيعه وتخزينه بطريقة مناسبة وفي ظروف صحية ملائمة وأن الغذاء خالياً من مسببات المرضية وخالياً من السموم أو أن توجد هذه السموم في حدود معينة كما في حالة السموم الفطرية وأن هذا الغذاء مطابق للمقاييس والمعايير التي ينص عليها القانون واللوائح والمواصفات بهدف مراقبة الأغذية التي تنتج أو تجهز أو تستورد في منطقة اختصاص جهاز مراقبة الأغذية .

٣ - أثناء الفحص الوبائي لحوادث التسمم الغذائي الناتجة عن الأمراض التي تنتقل عن طريق الطعام والكشف عن الميكروبات المسببة للمرض أو سمومها .

قواعد أخذ العينات والإخطار بنتيجة تحليلها:

لقد تضمنت المذكرة الإيضاحية لأحكام هذا القانون.

« أما المادة الحادية عشرة فقرة ٣ فقد عدلت بحيث تلزم مأمورو الضبط القضائي بأخذ عينات من المواد التي يسرى عليها هذا القانون لفحصها وتحليلها في المعامل التي تحددها اللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا لأحكام هذا القانون ، ووفقا للإجراءات المقررة بها .

كما أن المادة الحادية عشرة في فقرتها الأخيرة قد نصت على أن لمأمور الضبط القضائي أخذ عينات من تلك المواد والقيام بفحصها وتحليلها في المعامل التي تحددها اللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا لأحكام هذا القانون ووفقا للإجراءات المقررة بها .

وقد صدرت اللائحة التنفيذية بالقرار الوزاري سالف الذكر وتضمنت في المادة الثالثة منها أن لمأموري الضبط القضائي المكلفين بتنفيذ أحكام القانون أن يراقبوا عملية إنتاج وتداول السلع طبقا لقوانين أخرى وأن يتم أخذ عينات السلع من المتاجر والمخازن والمستودعات والثلاجات وأنه يجوز إستكمال الإجراءات بالمصانع والوحدات الإنتاجية التي يقبل عليها الجمهور دونما تدخل في العملية الإنتاجية » .

ويجوز نص المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية على النحو التالي:

مع عدم الإخلال بسلطات مأموري الضبط القضائي المكلفين بتنفيذ أحكام القانون سالف الذكر في مراقبة عمليات

إنتاج وتداول السلع طبقا لقوانين أخرى يتم أخذ عينات السلع من المتاجر والمخازن والمستودعات والشلاجات ويجوز استكمال الإجراءات بالمصانع والوحدات الإنتاجية وأحال العامة التي يرتادها الجمهور دون تدخل في العملية الإنتاجية .

كما أوضحت المادة الرابعة من اللائحة كيفية أخذ تلك العينات حيث أوجبت على مأمور الضبط القضائي الكلف بأخذها إتخاذ الإجراءات التالية،

أ - إستدعاء صاحب المنشأة أو مديرها المسئول فور دخوله إليها ومطالبته بتقديم المستندات الدالة على مصدر السلعة المطلوب أخذ عينات منها.

ب - إذا قدمت هذه المستندات وتم إثباتها تفصيلا بمحضر أخذ العينة .

وعلى هذا يجرى نص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من اللائحة التنفيذية على النحو التالي :

على مأمورى الضبط القضائي المنوط بهم أخذ العينات استدعاء صاحب المنشأة أو مديرها المسئول فور دخولهم إليها ومطالبته بتقديم المستندات الدالة على مصدر السلعة المطلوب أخذ عينات منها فإذا قدمت المستندات الدالة على ذلك يتم إثباتها تفصيلا بمحضر أخذ العينات وإرفاقها به.

حالة عجز صاحب المنشأة أو مديرها عن تقديم المستندات:

إذا عجز صاحب المنشأة أو المسئول عن إدارتها عن أن يقدم المستندات التي تدل على مصدر تلك السلعة تم التحفظ على كامل كمية السلعة الموجودة لديه ويحرر محضر ضده

بمخالفة قرار وزير التموين رقم ١٣ لسنة ١٩٩٤ ولا يخل هذا الأمر بإستمرار السير فى أخذ العينات من هذه السلع .

كيفية أخذ العينات ،

أوضحت اللائحة التنفيذية فى مادتها الخامسة أنه يتم أخذ العينات من السلع فى مواجهة صاحب المنشأة أو المسئول طبقا للقواعد والإجراءات التى تحددها الوزارات المعنية :

ضرورة أخذ ثلاث عينات من السلعة متماثلة فى الشكل والحجم والكمية والمصدر مع لصق بطاقة على كل عينة موضح بها تاريخ محضر أخذ العينة والبيانات المعروضة بها السلعة وإسم المنشأة وعنوانها ورقم سجلها التجارى وإسم مأمور الضبط القضائى الذى قام بأخذ العينة ويجب تمييز العينات بالجمع الأحمر وختمها بخاتم مأمورى الضبط القضائى أو أحد أعضاء لجنة أخذ العينة غير أنه فى الحالات التى تكون فيها العينة عبارة عن العبوة الأصلية التى تمثل وحدة التعامل للمستهلك فإنه يجب حجب إسم المنشأة أو أية بيانات أخرى داله على أيهما وبالوسيلة المناسبة وحالة العبوة .

ويجرى نص المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية على النحو التالى ،

يتم أخذ العينات من السلعة فى مواجهة صاحب المنشأة أو مديرها المسئول طبقا للقواعد والإجراءات التى تحددها الوزارات المعنية .

وتؤخذ ثلاث عينات من السلعة متماثلة فى الشكل والحجم والكمية والمصدر ويلصق بكل عينة بطاقة ذات كعب موضحا بها البيانات الآتية :

(١) رقم وتاريخ محضر أخذ العينة .

(٢) البيانات المعروضة بها السلعة .

(٣) اسم المنشأة وعنوانها ورقم سجلها التجارى واسم صاحبها أو مديرها المسئول .

(٤) اسم مأمور الضبط القضائى القائم أو اللجنة التى قامت بأخذ العينة حسب الأحوال ووظائفهم وتوقيعاتهم ، كما يجب أن يشتمل كعب البطاقة على البيانات المذكورة عدا تلك الواردة فى البند رقم (٣) .

ويجب تحريز العينات بالجمع الأحمر وختمها بخاتم مأمور الضبط القضائى أو أحد أعضاء لجنة أخذ العينة ، على أنه فى الحالات التى تكون فيها العينة عبارة عن العبوة الأصلية التى تمثل وحدة التعامل للمستهلك يراعى حجب اسم المنشأة والجهة المنتجة أو أية بيانات أخرى تدل على أيهما بالوسيلة التى تناسب وحالة العبوة .

ضرورة معاينة المكان المودعة فيه السلعة :

على مأمور الضبط القضائى المختصة أن يعاين المكان المودعة فيه السلعة التى أخذت منه العينة بحضور صاحب المنشأة أو المدير المسئول وأن يثبت جميع الملاحظات على حالة المكان وطريقة التخزين والحفظ أو التداول وظروفها ومدى توافقها مع القواعد المناسبة والسليمة لنوع السلعة وأية ملاحظات أخرى يراها جوهرية تفيد فى تقدير صلاحية السلعة ويجب إثبات وجهة نظر صاحب المنشأة وملاحظاته حول السلعة.

ويجرى نص المادة ٦ من اللائحة التنفيذية على النحو التالي:

على مأمور الضبط القضائي المختص معاينة المكان المودعة فيه السلعة التي تم أخذ عينات منها بحضور صاحب المنشأة أو مديرها المسئول وإثبات جميع الملاحظات حول حالة المكان وطريقة التخزين أو الحفظ أو التداول وظروفها ومدى اتفاقها مع القواعد السليمة المناسبة لنوع السلعة وأية ملاحظات أخرى قد يراها جوهريّة في تقدير مدى صلاحية السلعة .

وعلى مأمور الضبط القضائي إثبات وجهة نظر صاحب المنشأة أو مديرها المسئول حول ما أثبتته من ملاحظات وسماع أقواله وتحقيق أوجه دفاعه التي تفيد في تحديد المسئول عن صلاحية السلعة .

ضرورة تحرير محضر بإثبات حالة العينة :

يجب على مأمور الضبط القضائي المختص أن يحرر محضراً بإثبات حالة السلعة وأخذ العينات منها وذلك بحضور صاحب المنشأة أو المسئول عن إدارتها وأن يدون بالمحضر سالف الذكر ما إتخذه من إجراءات وعلى وجه الخصوص تاريخ وساعة ومكان فتح المحضر وكافة البيانات التي أوجبتها المادة السابعة من اللائحة التنفيذية والتي يجرى نصها على النحو التالي :

وعلى مأمور الضبط القضائي المختص تحرير محضر بإثبات حالة السلعة وأخذ العينات منها بحضور صاحب المنشأة أو مديرها المسئول .

ويجب أن يدون بالمحضر ما اتخذته مأمور الضبط القضائي من إجراءات على النحو الموضح بالمواد السابقة وعلى الأخص البيانات الآتية:

- (١) تاريخ وساعة ومكان فتح المحضر .
- (٢) اسم وصفة محرر المحضر وبيانات الأمر الإداري الصادر بتكليفه أخذ عينات من المنشأة .
- (٣) اسم وصفة الشخص الذي تمت الإجراءات في مواجهته سواء كان صاحب المنشأة أو مديرها المسئول .
- (٤) نتيجة معاينة المكان المودعة به السلعة وفقا للتفصيل الوارد بالمادة السابقة .
- (٥) المستندات الدالة على مصدر السلعة التي يقدمها من تمت الإجراءات في مواجهته . مع التأشير عليها بالنظر وإرفاقها بالمحضر .
- (٦) الإجراءات التي اتخذها محرر المحضر لإعداد ثلاث عينات متماثلة .
- (٧) إثبات تسليم من تمت الإجراءات في مواجهته إحدى العينات داخل حرز مختوم بالجمع الأحمر وإثبات امتناعه في حالة الرفض .
- (٨) توقيع صاحب المنشأة أو مديرها المسئول على المحضر أو إثبات واقعة امتناعه عن التوقيع .

ضرورة إمساك سجل معتمد بأرقام سرية خاص بقيد العينات:

يجب على كل جهة من جهات أخذ العينات أن تمسك سجلاً معتمداً بأرقام سرية متتالية تثبت فيه هذه العينات بعد كتابة بيانات المحضر الموضح في المادة السابعة وأن يتم إثبات هذا الرقم السرى على البطاقة والكعب ثم تنزع عنها البطاقة ولا يبقى على العينة سوى الكعب المتضمن تاريخ العينة ورقمها السرى.

وعلى هذه الجهة أن تحتفظ بإحدى العينات في ظروف التخزين المناسبة لطبيعتها وأن ترسل العينة الأخرى إلى معامل التحاليل المحددة من قبل الوزارات المعنية

وعلى الجهات المختصة أن تنقل العينة إلى معامل التحليل بالطريقة التي تتناسب مع طبيعة كل سلعة .

وعلى معامل التحاليل المختصة أن تثبت حالة العينة فور وصولها إليها وأن تنتهي من فحص العينة خلال فترة صلاحيتها .

الحد الأقصى لفحص العينة:

أوجب المشرع في اللائحة التنفيذية حداً أقصى ثلاثين يوماً لفحص العينة من تاريخ وصولها . كما ألزم الشارع جهات التحليل بأن تلتزم بنسب السماح في المواصفات المحددة بقرارات مع الجهات المعنية ولقد تضمنت المواد ٨ ، ٩ ، ١٠ هذه الأحكام .

فيجوز نص هذه المواد الواردة في اللائحة التنفيذية على النحو التالي:

مادة ٨: على كل جهة أخذ عينات أن تمسك لديها سجلا معتمداً بأرقام سرية متتالية لقيد هذه العينات بعد إثبات البيانات الجوهرية الواردة باغضز المنوه عنه بالمادة السابقة ويتم إثبات الرقم السري على كل من البطاقة والكعب ثم تنزع عنها البطاقة ولا يبقى عليها سوى الكعب المثبت به تاريخ العينة والتسمية المعروضة والرقم السري .

وعلى هذه الجهة الإحتفاظ بإحدى العينات في ظروف التخزين المناسبة لطبيعتها وإرسال العينة الأخرى الى معامل التحاليل المحددة من قبل الوزارات المعنية وقيد نتيجة التحليل في الخانة المعدة لذلك بالسجل .

مادة ٩: على الجهات المشار إليها في المادة السابقة نقل العينات الى معامل التحاليل المختصة بالطريقة التي تناسب مع طبيعة كل سلعة وفقاً للأسلوب المحدد من قبل الوزارات المعنية .

مادة ١٠: على معامل التحاليل المختصة إثبات حالة العينات الواردة إليها بمجرد وصولها وعليها الإنتهاء من فحص العينة خلال فترة صلاحيتها وبحد أقصى ثلاثين يوماً من تاريخ وصولها ، ويتعين ان تتضمن نتيجة الفحص مدى مطابقة السلعة للمواصفات وتحديد نسب مخالفة تلك المواصفات وأوجه الفساد أو التلف أو الغش وأسبابه والمسئول عنه سواء

كان المنتج أم العارض وتعدد مدى صلاحية السلعة لأى استخدام آخر .

وفى جميع الأحوال يتعين على جهات التحليل الإلتزام بنسب السماح فى المواصفات المحددة بقرارات مع الجهات المعنية .

الإجراءات الواجب إتباعها فور ورود نتيجة التحليل :

حالة مطابقة العينة للمواصفات: إذا جاءت العينة مطابقة للمواصفات أخطر صاحب المنشأة أو المسئول عن إدارتها ليحضر لإستلام العينة المودعه .

حالة عدم المطابقة نتيجة التحليل للمواصفات: إذ ثبت من نتيجة التحليل أن العينة غير مطابقة للمواصفات أوجب المشرع فى اللائحة التنفيذية عدة إجراءات تتلخص فى الآتى:

أ - الإنتقال فوراً الى مكان أخذ العينة والتحفظ على كامل الكمية الموجودة بالمنشأة .

ب - إستدعاء صاحب المنشأة أو مديرها المسئول ومواجهته بالإتهام .

ج - إتاحة الفرصة لصاحب الشأن لإبداء دفاعه وملاحظاته .

النقاط الواجب مراعاتها في جمع العينات (١)

١ - تنظيف وتطهير الأيدي قبل جمع العينات وخاصة البكتريولوجية .

٢ - جمع العينات بقدر الإمكان في عبواتها الأصلية إذا كان جمعها وثمنها يسمح بذلك وإرسالها دون فتحها للمعامل .

٣ - إذا كانت العبوات الأصلية كبيرة جدا فتؤخذ عينات ممثلة في لوطات مختلفة تختار عشوائيا أو عند أخذ عينات في عبوات مقفلة تتخذ الإحتياطات اللازمة لمنع تلوثها أثناء عملية فتحها .

٤ - إذا كانت المنتجات صلبة فتؤخذ عينات من مختلف أجزائها وإذا كانت المنتجات سائلة فيجب هز السائل أو تجنيصه .

٥ - استعمال عبوات مناسبة لجمع العينات .

٦ - إمساك العبوات الخاصة بجمع العينات بطريقة لا تؤدي الى تلوث السطح الداخلى للعبوة أو الفوهة وفتحها وإعادة غلقها بسرعة خاصة في العينات للفحص البكتريولوجي .

٧ - تعطى أرقام سلسلة أو متتابعة لرقم واحد في العينة المأخوذة من نفس المنتج أو من خط الإنتاج .

(١) راجع في هذا المرجع السابق ص ٤٦٦ ومابعدها .

٨ - تحاشى العادات غير المناسبة أثناء أخذ العينات (التدخين).

٩ - المحافظة على حالة العينة فالعينات المجمدة تحفظ مجمدة والعينات المثلجة تحفظ فى درجة برودة بين الصفر و ٤ درجات مئوية والعينات الجافة دون تسخين .

١٠ - يرسل مع العينة كما يدون على بطاقتها وصف محدد للعينة وتاريخ أخذ العينة وأحيانا ساعة إرسالها للمعمل.

١١ - يُقدم للمعمل فى حالة الفحوص الميكروبيولوجية عبوة معقمة غير معبأة (كعبوة ماثلة) للتأكد من التعقيم الذى أجرى على العبوات قبل أخذ العينات وكذلك عبوة معقمة فتحت وقفلت دون وضع عينة بها أثناء التفتيش.

١٢ - وفى حالة وجود أى صعوبة بشأن المعدات المستخدمة لأخذ العينات يحسن أن يطلب من المعامل شرح إجراءات أخذ العينة .

١٣ - تبرد عينات المواد الغذائية سريعة التلف اذا لم تكن مبردة وقت أخذ العينة الى درجة حرارة ٥ مئوية والمحافظة على هذه الدرجة الى حين إجراء الفحص عليها وذلك فى عينات التسمم الغذائى من بقايا الأطعمة والمشروبات.

١٤ - يجب أن يكون حجم العينة كافيا لتزويد المعامل بالمادة اللازمة لأداء جميع أنواع الفحوص .

إرسال العينات والتعليمات الواجب مراعاتها عند إرسالها :

مسئولية المفتش تحضير العينات بصورة مناسبة طبقا لتعليمات وقوانين مراقبة الأغذية وطبقا لتعليمات المعامل في هذا الشأن وان إختصار التعامل مع العينة ما أمكن يقلل الضرر المحتمل والخلط والضياع الكامل للعينة أو وضعها في غير مكانها .

أولا : تعليمات عامة بالنسبة لجميع العينات :

- ١ - يرفق بالعينات النموذج الخاص بإرسال العينات مستوفى جميع البيانات وموضح به نوع التحاليل المطلوبة.
- ٢ - استمارة إرسال العينة خاصة بعينة واحدة فقط.
- ٣ - يجب وضع بصمة الختم واضحة على الإستمارة والعينة .
- ٤ - يجب تدوين الرقم السرى على الإستمارة والعينة.
- ٥ - ترسل العينات فى عبواتها الأصلية ويجب عدم نزع البطاقة لأهمية البيانات المدونة بها وفى حالة العينات التى فى عبواتها الأصلية كبيرة الحجم والسوزن ويصعب إرسالها . ترسل الكمية المناسبة اللازمة للفحوص المطلوبة على أن ترفق صورة من البطاقة أو تدوين بياناتها تحت مسئولية أخذ العينة.

٦ - يجب ختم العينات بمادة الشمع الأحمر ويراعى عند الختم أن تكون بطريقة لا تؤدي إلى تلوث المحتويات عند فسخ الأختام وفتحها .

٧ - في حالة الرسائل يجب أن تمثل العينات المأخوذة جميع التشغيلات بالرسالة ويرفق بإستمارة إرسال العينات بيان بأرقام التشغيلات التي تحتويها الرسالة .

٨ - ترسل العينات في نفس يوم أخذها أو في خلال ٢٤ ساعة من أخذها بالنسبة للمناطق النائية.

٩ - يطلب التحاليل التي تتناسب مع نوعية كل عينة مثل : البقول الجافة (فول صحيح - عدس - فاصوليا الخ) لا تفحص بكتريولوجيا .

١٠ - يفضل إرسال عينة لكل فحص مطلوب (كيماوى - بكتريولوجى - سموم - ألوان - مواد حافظة) وذلك لسرعة إنجاز الفحوص المطلوبة ولضرورة ذلك فى بعض الفحوص .

١١ - فى حالة وجود انتفاخ أو تغير بالمعلبات يتم فرز هذه العلب وترسل منها نسبة ويرسل أيضا نسبة من السليم ظاهريا .

١٢ - يراعى إرسال العينات بحيث لا تتعرض للصدمات التي تؤثر على شكلها الخارجى.

ثانياً: تعليمات خاصة،

١ - عينات حالات التسمم الفذائى:

- (أ) يجب أن يرفق بإستمارة العينات نموذج صحة / ١ مدون بها جميع البيانات الخاصة بالحالة .
- (ب) يجب أن تكون العينات فى أوعية مناسبة ومعقمة .

(ج) يجب أن تكون العينات المرسلة هى بقايا العينات المسببة لحالة التسمم أو عينات ممثلة للأغذية المسببة لحالة التسمم وإستعمال جزء منها بواسطة المصابين .

(د) لا جدوى من فحص الأوعية الخالية من بقايا الطعام بكتريولوجيا .

٢ - عينة الألبان المبسترة:

- (أ) يجب أن تكون العينات إنتاج نفس اليوم .
- (ب) يجب أن تصل العينات للمعامل فى الصناديق الخاصة ومحاطة بالثلج .

٣ - الأغذية الخاصة: (أغذية الأطفال - أغذية المرضى)

فى حالة إرسال هذه العينات من الجمارك أو جهات عليا مثل معهد التغذية أو الهيئة العامة للتوحيد القياسى فيجب إرسال البيانات الخاصة بالعينة من حيث مكوناتها والإشتراطات المطلوبة لفحصها (المواصفة أن وجدت) .

٤ - الضمض للألوان :

فى حالة العينات التى تشمل وحدات مختلفة الألوان طالما أنها ليست عبوة أصلية يرسل كل لون بمفرده كعينة مستقلة .

٥ - استعمال الجليد الجاف :

يجب الحذر حيث إن الجليد الجاف خطروالإنتهاب عند معاملة العينة الى ،

١ - وضع قفاز باليدين لحمايتها من الحروق .

٢ - نقل الجليد فى سيارة جيدة التهوية منعا للاختناق.

٣ - عدم وضع الجليد الجاف فى عبوات محكمة الإغلاق مصنوعة من المعدن أو الزجاج أو البلاستيك أو عبوات تمنع التهوية مما يسبب انفجارها .

٤ - وضع عبارة « تحتوى على جليد جاف » بصورة واضحة على السطح الخارجى للصناديق .

٥ - التجمد بالجليد الجاف غير فعال لمدة أكثر من ٤٨ ساعة .

٦ - عدم الملامسة المباشرة للجلد الجاف مع أكياس البلاستيك التى تشقق أو تنقطع بفعل التبريد والجليد الجاف.

٧ - يمكن أن يجمد الجليد الجاف حافة المنتجات فقط وعليه يلزم توزيع الجليد الجاف بالتساوى قدر الإمكان على

جميع جوانب الصندوق أو كرتونة العينة مع استخدام قطع كبيرة قدر الإمكان .

العينات المبردة (غير المجمدة) :

يستخدم الثلج أو مكعبات الجليد للمحافظة على درجة الحرارة المنخفضة المطلوبة وتوضع مادة التبريد في أكياس بلاستيك مغلقة لحماية مادة العينة من أى تلوث ممكن .

طريقة القلم :

١ - بعد تغليف أو تهيئة صندوق العينة بصورة تجعله قابلاً لتحمل المعاملات بلصق شريط حوله بحيث يتقابل طرفاه أعلى الصندوق ويمكن استخدام شريط حزام آخر يلف بنفس الطريقة حول الصندوق بوضوح بزاوية ٩٠° مع حزام الأول ثم وضع الشمع الأحمر المختوم على مكان التقاء الشرائط على قمة الصندوق كما يمكن استخدام طابع أو توقيع على طول نهاية الشريط ويجب التأكد عند تسليم الصندوق المختوم أن الأحزمة والأختام ووحدات الصندوق مصادرة تماماً .

شحن العينة :

عند عدم إمكان المفتش القيام بتسليم العينات الى المعامل مباشرة بعد جمعها فعليه شحنها بأكثر الوسائل إقتصادية ومسرعة مع مراعاة وضع استمارات إرسال العينة وكشف التستيف في مظروف منفصل داخل الصندوق .

جواز طلب إعادة تحليل العينة :

كانت اللائحة التنفيذية واضحة وصريحة حيث أتاحت لصاحب المنشأة أو المسئول عن إدارتها ان يطلب إعادة تحليل هذه العينات الموجودة لديه أو لدى الجهة الإدارية المختصة أو بطلب إعادة معاينة المكان المودعة فيه السلعة.

إذا ما وافقت النيابة العامة على طلب صاحب الشأن إعادة التحليل فلها أن ترسل العينات الى معمل مرجعى معتمداً من الجهة المختصة عند ورود نتيجة التحليل يتم تحرير ملحق بالحضر الأصلي يرفق به ويرسل فوراً الى النيابة العامة .

ويجرى نص المادة ١١ من اللائحة التنفيذية على النحو التالي:

على مأمورى الضبط القضائى المختصين اتخاذ الإجراءات التالية فور ورود نتيجة التحليل من المعامل المختصة :

(١) إن كانت العينة مطابقة للمواصفات يتم إخطار صاحب المنشأة أو مديرها المسئول للحضور لإستلام العينة المودعة لدى الجهة الإدارية خلال أسبوعين فإن تخلف عن ذلك يتم إدراج العينة بدفاتر المهدة وتباع بالمزاد العلنى بمعرفة لجنة تشكل لهذا الغرض وإذا ثبت أن العينات فسدت أو تلفت تعدم .

(٢) إذا ثبت من نتيجة التحليل ان العينة مخالفة للمواصفات فيتعين الإنتقال فوراً الى مكان أخذها والتحفظ على كامل الكمية الموجودة بالمنشأة واستدعاء صاحب المنشأة أو مديرها المسئول ومواجهتهم بالإتهام

وإثبات أوجه دفاعهم وما يدونه من ملاحظات وفي حالة ثبوت ان الغش في المكونات يتم إخطار الجهة الواقع في دائرتها جهة الإنتاج لإستكمال باقى الإجراءات .

ويجوز لصاحب المنشأة أو مديرها المسئول ان يطلب من النيابة العامة إعادة تحليل العينات الموجودة لديه أو لدى الجهة الإدارية المختصة أو طلب إعادة معاينة المكان المودعة فيه السلعة .

(٣) إذا وافقت النيابة العامة على طلب إعادة تحليل إحدى العينتين الأخريين فيراعى أن يتم التحليل بمعمل مرجعى تحدده النيابة العامة معتمدا من الجهة المختصة وعند ورود نتيجة التحليل يتم تحرير ملحق للمحضر الأصلي يرسل فوراً الى النيابة العامة .

حالة ثبوت الغش أو الفساد في مكونات السلعة ،

أجاز الشارع فى اللائحة التنفيذية أنه إذا ثبت أن الفساد أو الغش فى السلعة ليس نتيجة سوء التخزين فإنه يجوز لمأمور الضبط القضائى أن يوجه الإتهام الى صاحب الوحدة الإنتاجية أو المسئول عن إدارتها وأن يأخذ عينات من خامات الإنتاج وأن يرسلها للتحليل على النحو التالى فى بيانه .

ويجرى نص المادة ١٧ من اللائحة التنفيذية على النحو التالى،

إذا أثبت التحليل الأصلي ان التلف أو الفساد أو الغش فى مكونات السلعة ليس نتيجة سوء التخزين أو التداول

يجوز لمأمورى الضبط القضائى - بالإضافة الى توجيه الإتهام الى صاحب الوحدة الإنتاجية أو مديرها المسئول - أخذ عينات من الخامات الموجودة بمخازن الوحدة الإنتاجية أو من السلع تامة الصنع المعدة للتداول ، وإرسالها للتحليل طبقا للإجراءات الواردة بالمواد السابقة .

ما يجب على مأمورى الضبط القضائى مراعاته عند أخذ العينة،

يجب على مأمورى الضبط القضائى فى جميع الأحوال مراعاة أن تقتصر المحاضر التى يحبرونها على إثبات الوقائع دون التعرض الى التكييف القانونى وأن يتركز هذا الى النيابة العامة فهى المختصة بهذا الأمر .

وفى حالة قيام دلائل قوية لدى مأمورى الضبط القضائى تدعوهم الى الاعتقاد فى فساد أو غش السلعة كان عليه أن يتحفظ على كامل الكمية الموجودة وأن يستدعى صاحب المنشأة أو المسئول عن إدارتها وأن يأخذ خمس عينات منها فى مواجهته طبقا للأحكام السابق بيانها وأن يحبر محضرا بالواقعة يثبت فيه البيانات التالية :

وهذه البيانات أوضحتها المادة ١٤ من اللائحة التنفيذية؛

(١) تاريخ وساعة ومكان فتح المحضر .

(٢) اسم ووظيفة مأمور الضبط القضائى وأسماء ووظائف المرافقين له إن وجدوا ورقم وتاريخ الأمر الإدارى الصادر بتكليفهم بالمأمورية .

(٣) اسم المنشأة وعنوانها ورقم قيدها بالسجل التجارى واسم صاحبها أو مديرها المسئول ومحل إقامته .

(٤) الظواهر الخارجية أو الأسباب التي أدت الى قيام الإعتقاد لدى مأمور الضبط القضائي في فساد أو غش أو تلف السلعة .

(٥) إجراءات الضبط وبيان المكان الذي تم تحرير الكميات المضبوطة فيه ومقدارها أو وزنها حسب الأحوال وقيمتها التقريبية .

(٦) أقوال صاحب المنشأة أو مديرها المسئول الذي تمت الإجراءات في مواجهته وإثبات ماله من مستندات وتحقيق ما يبيده من دفاع .

(٧) إجراءات تحرير السلع المضبوطة في مكان أمين وتسليمها الى صاحب المنشأة أو مديرها المسئول وتعيينه حارسا عليها والتنبيه عليه بعدم التصرف فيها حين صدور تعليمات أخرى وإثبات تسليمه عيتين منها .

(٨) توقيع صاحب المنشأة أو مديرها المسئول على المحضر أو إثبات واقعة امتناعه عن التوقيع أو استلام العيتين .

وعلى جهة أخذ العينة إرسال إحداها الى معامل التحاليل المختصة طبقا للإجراءات المحددة بهذه اللائحة والإحتفاظ لديها بالعيتين الباقيتين .

وعلى تلك الجهة إحالة المحضر فور استكماله الى النيابة العامة المختصة بطلب عرضه على قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة الجزئية لتأييد عملية الضبط والتحفظ خلال أسبوع من تاريخ تحرير المحضر .

ويتم إتخاذ إجراءات تحليل العينة طبقا للأحكام الواردة بالمواد السابقة .

بيان الكميات الواجب أخذها من عينات المواد الغذائية
لإرسالها للمعامل للفحص من السلع الغذائية المتداولة

كميات العينات الواجب إرسالها للمعامل بالتجرام	المادة الغذائية
٥٠٠	أسماك محفوظة .
٣٠٠	لحوم محفوظة .
٣٠٠	مشروبات غير كحولية .
٢٥٠	دقيق ومستحضراته .
٢٥٠	خبز ومكرونات وكمك ... الخ .
٢٠٠	لبن حليب - لبن زبادى .
٢٠٠	مسلى صناعى - زبدة .
٢٠٠	لبن جاف أو مركز أو مبستر .
٢٠٠	مشروبات كحولية .
٢٠٠	دهون وزيت متجمدة للطعام .
١٥٠	زيت بأنواعها .
١٠٠	قشدة - جبن .
١٠٠	حلوى - شيكولاته - ملابس - حلالة طحينية .
١٠٠	كاكاو - خل .
٥٠	شاي - بن مطحون - نوايل .
١٠	مواد ملونة .
٥	مواد حافظة .
زجاجة أو علب واحدة	مربات أو شربات .
زجاجة أو اثنتين	مياه غازية .

بوجه عام جميع العينات الخاصة بالفحص البكتريولوجى تؤخذ عبوات أصلية أما إذا كانت العبوات الأصلية حجمها كبير ويتعذر إرسالها تؤخذ عينة لا تقل عن ٣٠٠ الى ٥٠٠ جم وترسل فى عبوة معقمة . ويشترط عند إرسال العينات أن ترسل بطريقة معقمة وأن توضع عينات الألبان ومنتجاتها والمجمدات فى ثلاجة ويراعى إرسال العينات خلال أيام الأسبوع خلال ساعات العمل . على ألا ترسل عينات اللبن المبستر والزبادى بعد الساعة الواحدة وأيام الخميس من كل أسبوع .

وفى عينات التسمم الغذائى ترسل بقايا الأغذية المتسببة فى حالة التسمم على أن ترسل فى أوعية معقمة وفى خلال ٢٤ ساعة من وقت حدوث حالة التسمم .

كما نشير الى بعض قرارات وزير الصحة الخاصة بأخذ العينات،

قرار وزير الصحة

رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٨٠

وزير الصحة

بعد الإطلاع على القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع الغش والتدليس والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم نقل اللحوم والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها والقوانين المعدلة له .

وعلى الرسوم الصادر : ٢ / ٤ / ١٩٥٣ بتنظيم تجارة اللحوم ومنتجاتها والقرارات المعدلة له .

وعلى محضر إجتماع مجموعة الملفات المنبثقة عن اللجنة العليا لمكافحة الأمراض المعدية بتاريخ ١ / ٤ / ١٩٨٠ بشأن مناقشة موضوع السالمونيلا وتأثيرها على المواد الغذائية خاصة اللحوم.

قرر

مادة (١) : يتعين إجراء الفحوص العملية على عينات تؤخذ من رسائل اللحوم والدواجن عند وصولها الى موانئ الوصول على أن تؤخذ شهادة بلد المصدر في الاعتبار .

١٢٤

مادة (٢): يقوم مسئولوا مراقبة الأغذية بأخذ عينات ممثلة للرسائل ترسل لمعامل الفحوص البكتريولوجية ، يراعى فيها النسب والإحتياطات الآتية :

أ - فى حالة رسائل اللحوم تؤخذ (١٠) عشر عينات من كل لوط على حده بحيث لا يقل وزن العينة عن (٢٠٠ جم) .

ب - فى حالة رسائل الدواجن تؤخذ عينات من كل لوط على حدة بحيث لا تقل العينة عن دجاجة كاملة .

ج - يتعين مراعاة كافة الإحتياطات الخاصة بفرق أخذ ونقل وتسليم العينات الى المعامل للفحوص البكتريولوجية .

مادة (٣): تعتبر رسائل اللحوم والدواجن صالحة للإستهلاك الآدمى فى حالة ما إذا ثبت من نتيجة الفحوص البكتريولوجية للعينات الممتثلة لهذه الرسائل من اللحوم أنها إيجابية للسالمونيلا نسبة ١٠ ٪ (عشرة فى المائة) .

فى حالة ما إذا ثبت من نتيجة الفحوص البكتريولوجية للعينات الممتثلة لهذه الرسائل من الدواجن أنها إيجابية للسالمونيلا بحد أقصى ٢٠ ٪ (عشرين فى المائة) .

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار .

وزير الصحة

د.أ.د. معلوح جبر ،

قرار وزاري رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٩

بشأن الإجراءات الوقائية لمكافحة التسمم الغذائي (١)

وزير الصحة

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٥ في شأن الإحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية .

قرر

مادة (١) : الإجراءات التي يجب على المستشفيات إتباعها :

أ - يجب على المستشفيات إخطار مكتب الصحة المختص فوراً بإشارة تليفونية عند دخول أحد المصابين بالتسمم الغذائي المستشفى وتزيد هذه الإشارة التليفونية بمكاتبة رسمية .

ب - يجب أخذ عينات من القيئ (أو غسيل المعدة) والبراز من جميع المصابين - في حالة تعدد المصابين في حادث واحد يجوز الإكتفاء بأخذ عينات من الحالات ذات الأعراض الأكثر شدة وتوضع هذه العينات داخل زجاجات معقمة ذات أغشية تحاط بالثلج .

ج - ترفق هذه العينات بصورة أورنيك ١ / صحة مراقبة أغذية يحررها المستشفى طبقاً لأقوال المصابين وترسل للمعامل لفحصها بكتريولوجيا لجراثيم التسمم وكيماويا للتسمم المعدني والمبيدات الحشرية .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٨٧ في ١٠/١٢/١٩٥٩ .

د - عند وفاة أحد المصابين بالمستشفى يخطر مكتب الصحة المختص بالتشخيص النهائي للحالة والنيابة العمومية لإتخاذ الإجراءات القانونية .

مادة (٢) : الإجراءات التي يجب على مكتب الصحة اتباعها :

أ - يجب على طبيب الصحة الذهاب فورا الى محل الإصابة لعمل التحريات اللازمة عن سبب الحادث والحصول على عينات من بقايا الطعام المسبب له وإرسالها للمعامل فورا قبل فسادها مع مخصوص بمجرد أخذها محفوظة بالتلج مع عدم إضافة مواد حافظة إليها .

ب - يجب تحرير أورنيك التحرى ١ / صحة مراقبة أغذية عن الحالات وقت عمل الأبحاث من صورتين وترسل إحداها الى المنطقة الطبية والثانية تحفظ بمكتب الصحة ويخطر قسم مراقبة الأغذية بصورة من أورنيك التحرى عن الحالات التي تحدث فيها وفاة . وكذلك في حالات التسمم الغذائي المتعددة ويجرى مراعاة الدقة فى استيفاء هذا الأورنيك وعلى الأخص أسماء المصابين وأعمارهم وأنواع العينات المأخوذة بمعرفة المستشفى ونوع الطعام الحقيقى الذى تناوله المصابين وهل أخذت عينات من بقايا الطعام المسبب للحادث أو لم يمكن العثور عليها .

وفى حالة عدم العثور على بقايا الطعام المسبب للحادث يستعلم عن المكان الذى اشترى منه ويجب فحص هذا الطعام أيضا وأخذ عينات منه وترسل للمعامل لفحصها كيمياويا وبكتريولوجيا .

١٢٤

تم - يجب على مكتب الصحة إخطار المنطقة الطبية
بإشارة تليفونية عند دخول أحد المصابين بالتسمم الغذائي
المستشفى وتزيد هذه الإشارة بمكاتبه رسمية .

مادة (٣) : الإجراءات التي يجب على المنطقة الطبية إتباعها :

أ - يجب على المنطقة بمجرد وصول الإشارة التليفونية
من مكتب الصحة عن حالة تسمم غذائي أن تقوم بالإشراف
المفعل على استيفاء كافة الإجراءات التي ينص عليها القرار .

ب - يجب على المنطقة إخطار قسم مراقبة الأغذية فوراً
بإشارة تليفونية في حالة حدوث وفاة وكذا في حالات التسمم
المتعددة .

مادة (٤) : يعمل بهذا القرار في الإقليم الجنوبي
من الجمهورية العربية المتحدة من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية .

١٩٥٩/١١/٢٢

وزير الصحة العمومية

التفليدي

ونورد بعض النماذج الهامة في هذا المجال :

منطقة	محافظة	صحة	محافظة	صحة
مكتب صحة	منطقة	٢	منطقة	٢
إدارة مراقبة الأغذية				
محرر بتاريخ	مكتب صحة		محرر بتاريخ	
أنا (١)	بصفحة		بصفحة	
القرار الصادر بتاريخ	رقم الصفحة		القرار الصادر بتاريخ	
أثبت في هذا المحضر ما يأتي :	محرر		أثبت في هذا المحضر ما يأتي :	
إنتقلت إلى	أخذ العينة رقم		إنتقلت إلى	
الكافة	مركز		الكافة	
ساعده	قسم / م		ساعده	
عدد			عدد	
وأخذت	تاريخ تحرير المحضر		وأخذت	
عينة	اسم محرر المحضر		عينة	
الموجود			الموجود	
ولمعه			ولمعه	
الموضوع عليه العلامات والبيانات الآتية (٢)	عنوان المصنع أو المصير		الموضوع عليه العلامات والبيانات الآتية (٢)	
ووجهت كل عينة من العينات			ووجهت كل عينة من العينات	
الصلت به بطاقة أخذ عينة وختم كل	مقدار البضاعة ولتمها		الصلت به بطاقة أخذ عينة وختم كل	
عند موضع لصل البطاقة بعدم			عند موضع لصل البطاقة بعدم	
عدد			عدد	
ورفع	نتيجة التحليل وما تم في المحضر		ورفع	
عينة إلى (٣)			عينة إلى (٣)	
رتبته عليه بالإحتفاظ بها بحالتها			رتبته عليه بالإحتفاظ بها بحالتها	
كما سلمت إليه			كما سلمت إليه	
وإسأل			وإسأل	
لديه أقوال أجاب بما يأتي :			لديه أقوال أجاب بما يأتي :	
تمت أقواله ووقع (٤)			تمت أقواله ووقع (٤)	
فعل المحضر في تاريخه حيث كانت الساعة			فعل المحضر في تاريخه حيث كانت الساعة	
إمضاء محرر المحضر			إمضاء محرر المحضر	
يوضح جيداً اسم ولقب محرر المحضر ووظيفته .			يوضح جيداً اسم ولقب محرر المحضر ووظيفته .	
يذكر جميع العلامات الموضوعية على المنتجات			يذكر جميع العلامات الموضوعية على المنتجات	
وأغلفتها وكذلك التسميات التجارية المعروضة بها			وأغلفتها وكذلك التسميات التجارية المعروضة بها	
وعلى العموم جميع البيانات الأخرى التي قد تكون			وعلى العموم جميع البيانات الأخرى التي قد تكون	
مفيدة في إثبات أن هذه العينات من العينات			مفيدة في إثبات أن هذه العينات من العينات	
الحقيقية التي أخذت من تلك العينات .			الحقيقية التي أخذت من تلك العينات .	
إذا استمع صاحب الشأن أو من ينشده عن استلام			إذا استمع صاحب الشأن أو من ينشده عن استلام	
العينة بذلك .			العينة بذلك .	
يكون التوقيع بالإمضاء أو الختم أو البصمة وإلا			يكون التوقيع بالإمضاء أو الختم أو البصمة وإلا	
استمع عن التوقيع بثبوت ذلك .			استمع عن التوقيع بثبوت ذلك .	

(استمارة رقم ١)

محضر	رقم	حيط مخالفة
تاريخ الضبط	سنة	
اسم التاجر ولقبه وجنسيته		
التهمة		
موضوع مخالفة		
مقدار البضاعة ولتمنها		
التصرف الذي تم في المحضر		
الحكم		
التصرف الذي تم في البضاعة المضبوطة		
اسم محرر المحضر		

مطوية السعة بمخالفة

(استمارة رقم ١)

محضر	رقم	حيط مخالفة
تاريخ	سنة	
أنا	باعتباري	من مأموري الضبطية القضائية
بمقتضى الرسم رقم	المصادر بتاريخ	سنة ألت في هذا المحضر ما يأتي القرار
وجدت (٢)	عمره	صناعته
محل إقامته	قسم	جنسيته
لغرض	متجره	بمقتضى الرسم رقم
بمحرر	مكتبة	صناعة
(٣)		
مقدارها	ولتمنها	
انتجح لنا (٤)		
وبناء عليه ضبطت هذه البضائع بمسلة مراقبة ووضعتها تحت الأختام وحفظت (٥)		
وقد أخذت	عينة	من البضاعة
١ - المضبوطة بتاريخ	الساعة	بموجب المحضر رقم
وبسؤال (٦)		
أجاب بما يأتي (٧)		
وقد تمت أقواله ووقع (٨)		
القاضي الجنائي		
حول المحضر إلى قاضي التحقيق	في يوم	
إضاءه معرو المحضر		
(١) يذكر اسم ولقب محرر المحضر بالكامل .		
(٢) يذكر الاسم واللقب بالكامل .		
(٣) يبين نوع البضاعة والعلامات التجارية الخاصة بها والبيانات التجارية الموجودة على أغلفتها وجميع المعلومات التي تبي البضاعة .		
(٤) تذكر جميع الوقائع الخاصة بالمخالفة مع بيان المادة أو المواد التي حصلت مخالفتها .		
(٥) يبين المكان الذي ضبطت فيه البضاعة المضبوطة وفي الأحوال التي لا تضبط فيها البضاعة أو لا تؤخذ عينات للفحص أو التحليل يضبط هذا البيان .		
(٦) يذكر صفة الذي أجرى معه التحقيق هل هو صاحب محل أو مديره أو وكيله إلخ .		
(٧) تكتب أقوال صاحب الشأن .		
(٨) يكون التوقيع بالإضاء أو الختم أو البصمة وإن امتنع عن التوقيع يذكر ذلك .		
(٩) يلاحظ أن يقدم هذا المحضر للجهة القضائية في خلال سبعة أيام .		

١٢م

١٤ / صحة

أغذية

_____ محافظة

_____ مديرية الشؤون الصحية

_____ منطقة

استمارة إرسال العينات

_____ وظيفة المرسل منه ومقر عمله

_____ نوع العينة

_____ تاريخ محضر أخذ العينة ورقم قيدها

_____ التسمية أو البيانات المعروضة بها للبيع

_____ نوع الوعاء المرسل فيه العينة واسم الموظف المختوم بختمه

_____ نوع الفحص المطلوب

أى بيان خاص بالعينة يمكن أن تساعد على الفحص المطلوب

_____ تاريخ إرسال العينة

_____ توقيع المرسل منه

_____ العمل المرسل إليه والجهة الكائن بها

ملاحظات (١) تستعمل هذه الاستمارة لعينة واحدة فقط .

(٢) بمقتضى المادة رقم ٥ من القرار الوزارى لسنة ١٩٤٣

يجب أن يتم تحليل العينات ويعلن صاحب الشأن

بنتيجة التحليل فى ميعاد لا يتجاوز شهراً من

تحرير المحضر وإلا اعتبرت إجراءات أخذ العينة كأن

لم يكن .

إقرار

رقم _____ سنة أنا الموقع أدناه (صاحب محل أو منشأة) _____
 قسم _____ أقر بأن الأصناف الموضحة أدناه الموجودة في المحل
 يوم _____ للاستعمال البشرى ولذلك أعدمتها بمحض إرادتي
 ولا مسئولية على الإدارة الصحية أو الموظف .

قد أعدمت هذه الأصناف بحضورنا ، (صاحب المحل أو القائم بإدارته
 أو البائع السريع) _____

تحرير في _____ سنة مفتش أغذية مندوب الصحة

إذا كان البائع السريع معه رخصة فيذكر رقمها وتاريخها إذا كان
 غير مرخص له يذكر عنوانه للإستدلال .

مديرية الشؤون الصحية

(نموذج رقم ٤) (أغذية)

منطقة _____

دفتر قيد الحاضر وخط سيرها

قسم الأغذية

رقم	رقم الحضر	تاريخه	إسم الخائف	التهمة	تاريخ تحريره للإحتياط	تاريخ تحويله لحقه الإختصاص	رقم القضية	الحكم

تطبيقات قضائية :

النصوص الخاصة بأخذ العينات وميعاد التحليل وإعلان صاحب الشأن بنتيجته لا يترتب على مخالفتها بطلان من أى نوع كان.

ان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش حين تحدث فى المادة ١١ منه عن الموظفين الذين يعينون بقرار وزارى لاثبات مخالفات أحكامه، وإذ نص فى المادة ١٢ التالية لها على أنه « إذا وجدت لدى الموظفين المشار اليهم فى المادة السابقة أسباب قوية تحملهم على الاعتقاد أن هناك مخالفة لأحكام هذا القانون جاز لهم ضبط المواد المشتبه فيها بصفة وقتية، وفى هذه الحالة يدعى اصحاب الشأن للحضور وتؤخذ خمس عينات على الأقل بقصد تحليلها تسلم اثنتان منها لصاحب الشأن ويحرر بهذه العملية محضر يحتوى على جميع البيانات اللازمة للتثبت من ذات العينات والمواد التى أخذت منها» إذ نص على ذلك فإنه لم يقصد - جريا على ما سار عليه القضاء فى البلاد المأخوذ عنها هذا النص - أن يترتب أى بطلان على عدم اتباع إجراء يعينه من الإجراءات الواردة به. بل أن غرضه لم يكن الا مجرد تنظيم وتوحيد الاجراءات التى تتخذ بمعرفة موظفين ليسوا فى الأصل، بمقتضى القانون العام، من رجال الضبطية القضائية ولا شأن لهم بإجراء التحقيقات الجنائية، ولم يكن من غرضه أن يخضع مخالفات أحكام هذا القانون الى قواعد اثبات خاصة بها بل هو تركها خاضعة للقواعد العامة. فمتى اطمأن القاضى الى صحة الدليل المستمد من التحليل ولم يساوره الشك فى أية

ناحية من نواحيه، خصوصا من جهة أخذ العينة أو من جهة عملية التحليل ذاتها أصدر حكمه على هذا الأساس. بغض النظر عن عدد العينات التي أخذت، وبلاإعتبار لما يثيره الدفاع بشأن العينات. أما إذا وقع فى نفسه أى شك فهو بطبيعة الحال لا يقيم فى قضائه أى وزن للعينات ولا للتحليل.

(الطعن رقم ١٥٦٠ سنة ١٤ ق - جلسة ١٩٤٤/١١/٦)^(١)

إن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش إذ نص فى المادة ١١ منه على أن « يثبت الخالفات لأحكام هذا القانون وأحكام اللوائح الصادرة بتنفيذه ولأحكام المراسيم المنصوص عليها فى المادتين الخامسة والسادسة الموظفون المعينون خصيصا لذلك بقرار وزارى. ويعتبر هؤلاء من مامورى الضبطية القضائية ويجوز لهم أن يدخلوا.... ولهم الحق فى أن يأخذوا عينات من تلك المواد وفقا لما تقرره اللوائح من الإجراءات، وإذ نص فى المادة ١٢ على أنه « إذا وجدت لدى الموظفين المشار اليهم فى المادة السابقة أسباب قوية تحملهم على الاعتقاد بأن هناك مخالفة لأحكام هذا القانون جاز لهم ضبط المواد المشتبه فيها بصفة وقتية وفى هذه الحالة يدعى أصحاب الشأن للحضور وتؤخذ خمس عينات على الأقل بقصد تحليلها تسلم اثنتان منها لصاحب الشأن ويحرر بهذه العملية محضر يحتوى على جميع البيانات اللازمة للتثبت من ذات العينات والمواد التى أخذت عنها ومع عدم الإخلال بحق المتهم فى طلب الإفراج عن البضاعة المضبوطة من

(١) راجع فى هذه الأحكام الموسوعة الذهبية المرجع السابق ص ١٤٢.

القاضى الجزئى أو قاضى التحقيق بحسب الأحوال يفرج عنها بحكم القانون إذا لم يصدر أمر من القاضى بتأييد عملية الضبط - فى خلال السبعة الأيام التالية ليوم الضبط - إذ نص على ذلك فقد دل بجلاء على أنه (أولاً) لم يقصد جرياً على ما سار عليه القضاء فى البلاد المأخوذ عنها هذا النص - ان يرتب أى بطلان على عدم اتباع أى إجراء من تلك الإجراءات الواردة به بل إن غرضه لم يكن أكثر من أن ينظم ويوحد الإجراءات التى تتخذ بمعرفة موظفين لم يكونوا قبل ذلك بمقتضى القانون العام من رجال الضبط القضائى ولا لهم فى العادة شأن بأجراء التحقيقات الجنائية. ولم يكن من غرض الشارع فى الواقع وحقيقة الأمر أن يخضع مخالفات احكام هذا القانون الى قواعد اثبات خاصة بها بل أنه تركها خاضعة للقواعد العامة بحيث إذا أطمأن القاضى الى صحة الدليل المستمد من تحليل العينات التى تؤخذ ولم يساوره ريب فى أية ناحية من نواحيه خصوصاً من جهة أخذ العينة أو من جهة عملية التحليل ذاتها أوقع حكمه على هذا الأساس بغض النظر عن عدد العينات التى أخذت وعن الطريقة التى أخذت بها وبلا اعتبار لما يثيره الدفاع عن المتهم فى هذا الخصوص. أما إذا وقع فى نفسه أى شك فإنه بطبيعة الحال لا يقيم وزناً للعينات ولا للتحليل.

(وثانياً) أنه لم يقصد بالتالى أن يخول من وكل اليهم تعيين الموظفين المذكورين أو وضع لوائح الاجراءات الخاصة بأخذ العينات أكثر مما أراده هو على النحو المتقدم فإذا هم فى اللوائح أو القرارات التى يصدرونها تنفيذاً للمادتين المذكورتين

قد ضمنوها بطلاناً في الاجراءات من أى نوع كان فإنهم بلا شك يكونون قد تجاوزوا السلطة التي أمدهم بها القانون ذاته بخلق حالات بطلان لم يردّها الشارع وعلى خلاف التفويض الصادر منه لهم وعملوا في ذات الوقت على تعطيل أحكام القانون الذي يعتمدون عليه والقاضي في هذه الحالة لا يكون في وسعه وهو يفصل في الدعوى إلا أن يعمل القانون ويهدر اللائحة أو القرار الذي وصف بأنه صدر لتنفيذه أو بناء على نص من نصوصه، وذلك في الناحية التي حصلت فيها المخالفة. وإذن فالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ الصادر من وزير التجارة والصناعة تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المذكور بنصه في المادة الخامسة على أنه (يجب أن يتم تحليل العينات وأن يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في ميعاد لا يتجاوز شهراً من تاريخ تحرير المحضر فإذا أظهر التحليل عدم وجود مخالفة أو إنقضى الميعاد المقرر دون أن يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل اعتبرت اجراءات أخذ العينة كأن لم تكن ووجب رد العينة المحفوظة لدى محرر المحضر الى صاحبها) هذا النص الذي مقتضاه بطلان اجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد فيه يكون قد خرج من مراد القانون رقم ٤٨ المذكور. ولذلك لا يصح للمحاكم أن تعتبره وتبنى عليه قضاء إذ لا شك في أن القاضي إذا كان ازاء قانون لم يأت ببطلان ولم يقصد اليه ولائحة وضعت لتنفيذ هذا القانون أو تنفيذا له وتعارضت معه بأن نصت على البطلان يكون عليه أن يعمل القانون لأنه بالبداية هو الأولى بالإتياع. فقد اشترط الدستور بالمادة ٣٧ في اللوائح التي يضعها الملك لتنفيذ القوانين الا يكون فيها

تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها ، ولا ريب في أنه يجب من باب أولى أن يلتزم القرار الوزاري الذي يصدر بناء على نص في القانون الحدود المرسومة له في التفويض الصادر في شأنه من السلطة التشريعية..... فإذا تجاوزها فإنه لا يكون صحيحاً ولا معتبراً فيما تجاوز فيه تلك الحدود.

(طعن رقم ٦٩ سنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٥/١/١٥)

النصوص الخاصة بأخذ العينات وميعاد التحليل وإعلان صاحب الشأن بنتيجته لا يترتب على مخالفتها بطلان من أى نوع كان.

إن تعيين موظفين لهم صفة مأموري الضبط القضائي في جرائم الغش والتدليس المعاقب عليها بمقتضى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ليس معناه بالبدهاءة عدم امكان رفع الدعوى الجنائية على المتهم إذا لم يحصل ضبط الواقعة بمعرفة أحد هؤلاء الموظفين، والنص في هذا القانون أو في اللوائح والقرارات المكملة له على إجراءات من ذلك القبيل ليس معناه، ولا يمكن أن يكون معناه، جعل مخالفة نصوصه خاضعة لنظام خاص بها من جهة الإثبات مادام لا يوجد نص صريح يقضى بذلك، وإذن فيصح الحكم بالإدانة بناء على أى دليل يقدم في الدعوى، ولو كان قولاً لأحد أفراد الناس، متى اقتنع القاضى بصدقه فى حق المتهم وكذلك الحال بالنسبة الى أخذ العينات والى ميعاد التحليل أو اعلان صاحب الشأن بنتيجته، فإن النصوص الخاصة بذلك لا يترتب على مخالفتها بطلان من أى نوع كان، لأن الغرض منها لا يعدو أن يكون ترتيباً للعمل وتوحيداً للإجراءات بغية تنظيمها وضبطها عن

١٢م

طريق إرشادات موجهة الى موظفين ليسوا من مأمورى الضبط
القضائى الأصليين المتحدث عنهم فى قانون تحقيق الجنايات.

(طعن رقم ١٤٨١ سنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٦/٦/٣)

متى كان الحكم قد أسس قضاءه بإدانة المتهم فى جريمة
عرضه لبنا مغشوشا للبيع على ما اطمأنت اليه المحكمة من أن
العينة المضبوطة هى التى صار تحليلها ومن نتيجة هذا التحليل
فلا محل لأن ينعى عليه أن العينة التى أخذت واحدة أو أن
المحضر الذى حرر لا يحتوى على جميع البيانات اللازمة للتثبت
من ذات العينات والمواد التى أخذت منها.

(الطعن رقم ٦٥ سنة ١٨ ق - جلسة ١٩٤٨/٣/٣٠).

النصوص الخاصة بأخذ العينات وميعاد التحليل وإعلان
صاحب الشأن بنتيجته لا يترتب على مخالفتها بطلان من
أى نوع كان.

إن عدم اخطار المتهم بصنع صابون رقم ١ مضاف اليه
مواد محظور اضافتها بنتيجة التحليل - ذلك لا يترتب عليه
بطلان، إذ الأمر فى ذلك يرجع الى تقدير محكمة الموضوع.

(الطعن رقم ١١٠٨ سنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥٢/١/٨).

النصوص الخاصة بأخذ العينات وميعاد التحليل وإعلان
صاحب الشأن بنتيجته لا يترتب على مخالفتها بطلان من
أى نوع كان.

إن المادة ١٢ من القسانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وان
نصت على وجوب أخذ خمس عينات من الصنف فإنها إنما

قصدت بهذا الاجراء التحرز لما عسى أن تدعو اليه الضرورة من تكرار التحليل. ومرجع الأمر في ذلك الى تقدير محكمة الموضوع فمتى اطمأنت الى أن العينة المضبوطة ولو كانت واحدة هي التي صار تحليلها واطمأنت كذلك الى النتيجة التي انتهى اليها التحليل فلا تشرب عليها أن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك أما ما نصت عليه المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ الصادر من وزير التجارة والصناعة من بطلان اجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد فيه فهو لا يقيد المحاكم لأن هذا القرار بهذا النص قد تجاوز السلطة التي أمده بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذي صدر تنفيذا له.

(طعن رقم ٧ سنة ٢٢ ق - جلسة ١١/٣/١٩٥٢).

النصوص الخاصة بأخذ العينات وميعاد التحليل وعلان صاحب الشأن بنتيجته لا يترتب على مخالفتها بطلان من أى نوع كان.

إن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ إذ نص في المادة الثانية عشرة منه على « أنه إذا وجدت لدى الموظفين المشار اليهم في المادة السابقة أسباب قوية تحملهم على الاعتقاد بأن هناك مخالفة لأحكام هذا القانون جاز لهم ضبط المواد المشتبه فيها بصفة وقتية، وتؤخذ خمس عينات على الأقل بقصد تحليلها، فقد دل بذلك على أنه إنما قصد تنظيم الإجراءات عن طريق إرشادات موجهة الى موظفين ليسوا من مأموري الضبط القضائي بمقتضى القانون العام، ولم يربط البطلان على عدم إتباع أى إجراء من الإجراءات الواردة به، ولم يكن من غرض

الشارع أن يخضع أحكام هذا القانون الى قواعد اثبات خاصة بها وإذن فيصح الحكم بالإدانة بناء على أى دليل يقدم فى الدعوى متى إقتنع القاضى بصدقه.

(الطعن رقم ٢١٧ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٣/٢٤)

إدانة المتهم بالغش. أخذا بما جاء بتقرير التحليل من وجود رواسب بالعينة دون بيان فحواه. قصور تمسك الدفاع بأن هذه الرواسب طبيعية. جوهرى اغفاله. اخلال بحق الدفاع.

إذا كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى عرض لنتيجة التحليل بقوله : " إنه تبين من تقرير المعامل أن عينة النبيذ غير مطابقة للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ لوجود رواسب بالعينة" وكان الثابت من الحكم المستأنف ومحضر جلسة المحاكمة الإستئنافية أن محامى الطاعن طلب إعادة التحليل أو مناقشة المحلل الكيماوى إذ أن الرواسب المشار اليها فى تقرير التحليل طبيعیه. لما كان ذلك، وكان الطاعن قد أسس دفاعه على المنازعة فى سلامة نتيجة التحليل ولم يعرض الحكم لهذا الدفاع الجوهري ولم يورد الأساس الذى بنيت عليه نتيجة التحليل وما إستند اليه فى الأخذ بها سواء من حيث ثبوت مواصفات معينة للمواد موضوع الإتهام أو مخالفتها لمواصفات قانونية معينة بل اكتفى بقوله: إن العينة غير مطابقة لوجود رواسب بها وكان دفاع الطاعن القائم على أن الرواسب طبيعية يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث إذا صح لتغير به وجه الرأى فيها وإذ لم تفتن المحكمة الى فحواه وتفسطه

حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية الأمر فيه فإن حكمها يكون معيبا بما يوجب نقضة والإحالة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن.

(الطعن ١٤٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٥٧٢)

حق المحكمة فى القضاء بالبراءة. شرطه ؟ .

القضاء بالبراءة تأسيسا على خلو محضر الضبط من بيان نوع الجنب المضبوط دون التعرض لمحضر أخذ العينة المرفق به. والمتضمن هذا البيان يعيب الحكم.

لئن كان حكمه الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة إسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام الاتهام عليها عن بصر وبصيره، ولما كان الثابت من الإطلاع على المفردات المنظمة تحقيقا لوجه الطعن أنه ولئن كان محرر المحضر قد أغفل بيان نوع الجنب المضبوط فى محضر ضبط الواقعة إلا أنه أثبت بمحضر أخذ العينة المرفق بمحضر الضبط أنها أخذت من جبن أبيض مصنع من لبن الجاموس كامل الدسم. كما أن تقرير تحليل هذه العينة قد أثبت أنها غير مطابقة لقرار الألبان لانخفاض نسبة الدسم فيها إلى المواد الصلبة بمقدار ٦١,٢٪ عن الحد المقرر ولم يتنازع المطعون ضده فى هذا الشأن، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالبراءة تأسيسا على أن محرر المحضر لم يبين بمحضره نوع الجنب دون أن يعرض لدلالة ما أثبتته بمحضر أخذ العينة المرفق بمحضر

ضبط الواقعة عن بيان نوع الجبن المضبوط لدى المطعون ضده وأنه جبن أبيض منتج من لبن جاموسى كامل الدسم، ودون أن تدلى المحكمة برأيها فيه بما يفيد أنها فطنت إليه ووزنته ولم تقتنع به أو رآته غير صالح فى بيان عناصر التهمة فإن ذلك مما ينبئ بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى وعناصرها وتحصنها مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه.

(الطعن ١٣٤٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٣١ ص ٣٠ ص ٦١٤)

القانون لم يرتب البطلان على مخالفة المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن اجراءات أخذ العينة.

كفاية اطمئنان المحكمة الى أن العينة المضبوطة هي التى أجرى تحليلها.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أنتج وعرض للبيع شيا مغشوشا من أغذية الانسان «جبن حليب» مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ . ومحكمة جنح روض الفرج قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ مع المصادرة . عارض وقضى فى معارضته باعتبارها كان لم تكن . فاستأنف المحكوم عليه . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف .

قطعن الاستئناف المحامى فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة انتاج جين مغشوش وعرض للبيع ، فقد شابه الفساد فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك ان دور الطاعن قد اقتصر على عرض الجين للبيع دون ان يعلم بأنه مغشوش بما ينفى عنه القصد الجنائى فى الجريمة ، فضلا عن ان محرر المحضر لم يلتزم بالاجراءات التى نص عليها قرار وزير التجارة رقم ١٣ لسنة ١٩٤٢ من وجوب أخذ خمس عينات يوقع الطاعن على حرز كل منها . وذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه والاحالة .

وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه ان مفتش الصحة أخذ عينة من الجين الذى يعرضه الطاعن للبيع وارسلها الى المعامل المختصة فتبين من تحليلها انها مغشوشة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع هو مما تفصل فيه محكمة الموضوع فمتى استنتجته من وقائع الدعوى استنتاجا سليما فلا شأن بحكمة النقض به وكان الطاعن على نحو ما هو ثابت بمحضر المعارضة الابتدائية - وان انكر الاتهام ودفعه بأنه تاجر جملة يشتري الجين المضبوط ويبيعه ولايقوم بتصنيعه - الا انه عجز عن اثبات مصدر حصوله عليه فلا على المحكمة ان هى افترضت علمه بالغش باعتبار انه من المشتغلين بالتجارة ، اذ من المقرر ان المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٠ بشأن قمع الغش والتدليس المعدلة بالقانونين رقمى ٥٥٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ - والسارية أحكامها بعد صدور

القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ - نصت على ان العلم بالغش والفساد يفترض اذا كان الخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين مالم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة ولا على المحكمة ان هي لم تتحدث عن ركن العلم واثبات توافره لدى الطاعن مادام انه من بين المشتغلين بالتجارة . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى على ان المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٩ وان نصت على وجوب أخذ خمس عينات ، الا ان القانون انما قصد بهذا الاجراء التحرز لما عسى ان تدعو اليه الضرورة من تكرار التحليل ولم يقصد ان يرتب اى بطلان على عدم اتباعه ومرجع الامر فى ذلك التقدير الى محكمة الموضوع ، فمتى اطمأنت الى ان العينة المضبوطة ولو كانت واحدة هي التي صار تحليلها واطمأنت كذلك الى النتيجة التي انتهى اليها التحليل فلا تثريب عليها ان هي قضت فى الدعوى بناء على ذلك ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون سديدا فضلا عن انه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة بدرجة انها لم يثر شيئا من هذا الدفاع الموضوعى بما لا يسوغ طرحه لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث انه لما تقدم جميعه ، يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن ١٥٦ لسنة ٥١ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٥ من ٣٢ ص ٥٥٩)

ومن حيث أنه لما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة عرض أغذية مغشوشة قد شابه قصور فى التسبب ، ذلك بأنه لم يدلل على ارتكاب الطاعن لفعل الغش

أو عرضه الغذاء مع علمه بغشه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يبين صلة الطاعن بالعينة التي أخذت وما أتاه من أفعال مما يعده القانون عرضاً لبيع غذاء مغشوش ، وكان لا يكفي لإدانة الطاعن أن يثبت أن الغذاء عرض في محله بل لابد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش أو أن يكون قد عرض الغذاء مع علمه بغشه وفساده ، كما لم يوضح الحكم وجه ما نقله عن تقرير التحليل من غش العينة وعدم صلاحيتها للاستعمال حتى يتسنى لحكمة النقض أن ترافق صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها به ، فإنه يكون معيباً بالقصور متعيناً نقضه وإعادة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن ١٧٠٩٣ لسنة ٦٠ في جلسة ١٤/١/١٩٩٨ لم ينشر بعد)

م ١٢ مكرر

المادة ١٢ مكرر^(١)

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمس جنبيات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حال دون تأدية الموظفين المشار اليهم بالمادة ١١ أعمال وفائضهم سواء بمنعهم من دخول المصانع أو المخازن أو المتاجر أو الحصول على عينات أو بأية طريقة أخرى .

الشرح والتعليق ،

هذه المادة حددت جريمة الحيلولة دون قيام الموظفين المختصين بتنفيذ أحكام الغش عن أداء وظيفتهم .

محل الحماية الجنائية: إن هذه الجريمة وعقوبتها المغلظة لا تحمي الموظف لذاته وإنما تكفل الحماية للموظيفة التي تناط به في تنفيذ أحكام جرائم الغش التجارى .

الركن المادى فى هذه الجريمة يتحقق بكل ما من شأنه أن يحول دون أداء الموظف المكلف بتنفيذ هذا النظام وبين أداء وظيفته .

بيد أنه حتى يتمتع الموظف بهذه الحماية يجب أن يكون قائماً بتنفيذ عمل من أعمال هذا القانون .

الركن المعنوى:

هذه الجريمة جريمة عمدية يكفى لقيامها القصد الجنائى العام .

(١) مضافة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ .

م ١٣ ، ١٤

المادة ١٣

تلغى المواد ٣٦٦، ٣٤٧، ٣٨٣ من قانون العقوبات.

المادة ١٤

في حالة ارتكاب مخالفة جديدة لأحكام القرارات الصادرة بتنفيذ هذا القانون في خلال الثلاث سنوات التالية لصدور الحكم بالعقوبة في المخالفة السابقة يجوز للقاضي أن يحكم على المخالف بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيئات.

كذلك الحكم في المخالفات المنصوص عليها في المادة السابقة.

المادة ١٥ (١)

على وزراء الصحة العمومية والتجارة والصناعة والمالية والعدل والزراعة تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

ولوزير التجارة والصناعة أن يصدر بالاتفاق مع وزراء المالية والزراعة والصحة العمومية القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون.

(١) الفقرة الثانية من المادة ١٥ مضافة بالقانون ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ المنشور

بالجريدة الرسمية العدد ١١٩ في ١٣ سبتمبر ١٩٤٩ .

بعد أن فرغنا من الشرح والتعليق على نصوص قانون الغش نورد تسبيب الأحكام في جرائم الغش :

تسبيب الأحكام في

جرائم الغش

سبق أن أوردنا أن الفقرة الثانية من البند ٩ من المادة الثانية من قانون الغش كانت تفترض العلم بالغش أو الفساد إذا ما كان البائع مشتغلا بالتجارة أو بائعا جائلا ولكن التعديل الجديد لم يعد يشترط هذا النص ولقد كان القضاء متجهاً إلى التعديل الجديد رغم عدم وجوده ونورد تطبيقات القضاء كما يلي :

إذا كان الظاهر من الحكم أن المحكمة اعتمدت في ثبوت علم المتهم بغش السمن الذي باعه بإضافة الدهن إليه على مجرد كونه من التجار الذين لا تخفى عليهم معرفة إدخال الدهن على السمن بطريقة شمه وتذوقه ومع ذلك لم يعن الحكم ببيان وجود تغير في رائحة السمن أو في طعمه مما يستطيع تاجر السمن أن يميزه بحواسه الطبيعية حتى يمكن القول بأنه - وهو تاجر - لم يخف عليه ما في السمن من مادة غريبة وأن هذا يشهد عليه بعلمه بحصول الغش، فذلك يعتبر قصورا في الحكم يعيبه ويوجب نقضه.

(طعن رقم ٣٦ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٣٨/١٢/٥)

إذا كان الحكم قد أدان المتهم في واقعة أنه عرض للبيع زيت سمس مغشوشا مع علمه بغشه ولم يقل في ذلك إلا أن «التهمة ثابتة قبل المتهم مما هو ثابت بالمحضر الصحي من أنه

أثناء تفتيش محل المتهم أخذت عينة من الزيت واتضح من نتيجة التحليل أنها تحتوى على ما يقرب من ١٠٪ من زيت بذرة القطن. وعقابة ينطبق على المادتين المطلوبتين وعلى المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لوجود سوابق مماثلة آخرها سنة ١٩٤١.. الخ؛ فإن هذا الحكم يكون قاصرا متعينا نقضه إذ هو لم يتحدث بتاتا عن دليل يفيد العلم بالغش مع أن هذا العلم ركن من أركان الجريمة يجب أن يذكر فى الحكم الدتيل الذى استندت اليه المحكمة فى القول به.

(الظعن رقم ١٥٦٤ سنة ١٤ ق - جلسة ١١/٦/١٩٤٤) (١)

إذا كان الظاهر من الحكم أنه إذ أدان المتهم فى جريمة عرض زيت سمس مغشوش للبيع مع علمه بغشه قد قال: ان الغش ثابت من تقرير المعمل الكيمائى الذى أثبت غش الزيت المضبوط بإضافة زيت بذرة القطن اليه بنسبة ١٥٪ وان علم المتهم بالغش مستفاد من كونه تاجرا يعرف زيت بذرة القطن من زيت السمس برائحته وبذوقه، وان مرانه المكتسب من اشتغاله فى التجارة يجعله قادرا على تمييز ذلك الغش؛ وذلك من غير أن يعنى ببيان ما إذا كان الغش الحاصل قد نشأ عنه تغير فى رائحة الزيت أو فى مذاقه ممكن للإنسان إدراكه بالحواس الطبيعية حتى يصح بناء على ذلك ما قاله من أن المتهم قد أمكنه تمييزه فهذا الحكم يكون قد جاء قاصرا فى بيان الأسباب.

(الظعن رقم ١٥٨١ لسنة ١٤ ق - جلسة ١١/٦/١٩٤٤)

(١) راجع فى هذا الحكم والأحكام التى تليه الموسوعة الذهبية - المرجع السابق ص ١٨٥ وما بعدها.

إذا قالت المحكمة بثبوت علم المتهم بأن اللين الذي عرضه للبيع مغشوش بناء على أن له مصلحة في ذلك الغش فهذا لا يكفي لأن تحمل عليه الإدانة إذ القول بذلك ليس من شأنه في حد ذاته أن يؤدي إلى ثبوت تلك الحقيقة القانونية، لأن المتهم لم تكن تهمته أنه هو الذي غش اللين حتى يصح في حقه القول بأنه فعل فعلته لتحقيق مصلحة له، بل تهمته هي عرض لين مغشوش للبيع، وهذه الفعلية يصح في العقل أن تكون المصلحة المتفاه منها لا للمتهم بها بل لغيره على حسابه هو، وهذا لا يجوز معه القول على الإطلاق، ومن باب الإفتراض، بأن للمتهم مصلحة من وراء بيع اللين مغشوشا مادام لم يقم الدليل على قيام تلك المصلحة بالفعل.

(الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٥/٢/٢٦).

إن القول على الإطلاق وبصفة عامة بأن كل متعهد توريد لابد يعلم بالغش الذي قد يكون في البضاعة التي يوردها ولو لم تكن من صنعه بل جاءته من غيره دون أن يتصل بها مباشرة - هذا القول لا يستند إلى أي أساس من القانون ولا يتفق وحكم المنطق فإن الغش قد يكون بطريقة أو كيفية لا يمكن معها للإنسان كائنا من كان، أن يدركه بحسه أو بتمييزه، وإذا فلا يصح اعتبار مثل هذا القول - من غير بيان نسبة الغش وطريقته الخ - دليلا كافيا لأن تقام عليه أية حقيقة من الحقائق القانونية.

(الطعن رقم ١٣٩٧ سنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٥/١٠/٢٢)

إذا أدانت المحكمة المتهم في جنحة عرضه للبيع لبناً مغشوشاً مع علمه بذلك على الرغم من تمسكه في دفاعه أمامها بأن عمله في العمل لا يتعدى الأعمال الكتابية ولا شأن له في بيع اللبن، ولم تقل في حكمها عن علم المتهم بالغش سوى أن هذا العلم مفروض فيه لدرايته بالألبان واتجاره فيها، فهذا منها يكون قصوراً، إذ أن ما ذكرته في صدد اثبات علمه بالغش لا يصلح رداً على ما دفع به من انتفاء علمه.

(الطعن رقم ٢٢ سنة ١٧ ق - جلسة ١٤/١/١٩٤٧)

إذا أدانت المحكمة الابتدائية المتهم في جريمة بيعه بنأ مغشوشاً بإضافة مواد نشوية غريبة إليه بنسبة ٢٥٪ مع علمه بذلك، ثم مع تمسك المتهم أمام المحكمة الإستئنافية بأن غش البن لم يقع منه بل وقع بغير علمه من الطحان في أثناء عملية الطحن وأنه لم يكن في مقدوره كشف هذا الغش عند رد البن إليه بعد طحنه، فإنها أيدت الحكم الابتدائي دون أن تعني بالرد على هذا الدفاع بما يفنده من واقع الأدلة المقدمة في الدعوى فحكمها بذلك يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه.

(الطعن رقم ٧٥٧ سنة ١٧ ق - جلسة ١٠/٣/١٩٤٧)

يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة عرض لبن مغشوش للبيع أن تبين المحكمة فيه علم المتهم بالغش وتورد الدليل الذي استخلصت منه ثبوت هذا العلم. فإذا هي اكتفت في ذلك بقولها أن علم المتهم بالغش مستفاد من ظروف الدعوى دون أن تذكر هذه الظروف ووجه استدلالها بها

١٥٠

لتعرف مبلغ دلالتها فى إثبات الحقيقة القانونية التى قالت بها،
فإن حكمها يكون قاصر البيان متعينا نقضه.

(الطعن رقم ١٦٦٢ سنة ١٧ ق - جلسة ١٦/٦/١٩٤٧)

إذا كان الحكم قد استند فى بيان علم المتهم بفساد
السلجات المعروضة للبيع بوجود ميكروبات التلوث بها الى
مجرد القول بأنه، بحكم ممارسته لصناعة ما يعرضه فى محله
ومرانه عليها، لا يخفى عليه ما يصيبها من فساد بسبب ما
يضاف اليه من ألوان، فإنه يكون قاصر البيان، إذ أن ما ذكره
فى ذلك لا يكفى بذاته فى مثل هذه الصورة لأن تستخلص منه
الحقيقة القانونية التى قال بها.

(الطعن رقم ٩٢٩ سنة ١٧ ق - جلسة ٧/١٠/١٩٤٧)

إذا كان الحكم الابتدائى الذى أدان المتهم فى تهمة عرض
صابون غير مطابق للمواصفات المنصوص عليها قانونا للبيع
والذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه قد أثبت أن الصابون
محل الدعوى ضبط لدى المتهم، دون أن يتحدث من واقع
الأدلة القائمة فى الدعوى عن واقعة عرضه أو طرحه للبيع أو
حيازته بقصد البيع. فإنه يكون قاصر البيان واجبا نقضه

(الطعن رقم ٣٧٥ سنة ١٩ ق - جلسة ٧/٣/١٩٤٩)

إذا رفعت ثلاث قضايا فى وقت واحد على متهم واحد
بأنه فى كل قضية باع خلا مغشوشا لمتهم آخر عرضه بدوره
لبيع مع علمه بغشه، فدفع المتهم بأنه لم يبع لهؤلاء الآخرين
بل كان يبيعه لزيد وزيد هو الذى باع الى كل منهم وطلب

١٥٠

الحكم في القضايا جميعها على أساس أنها واقعة واحدة، فلم تعرض المحكمة لهذا الدفاع وأوقعت عقوبة في كل قضية فإن حكمها يكون معينا بالقصور متعينا نقضه.

(الطعن رقم ٣٣٦ سنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٠/٤/٣)

بإدانت الواقعة كما هي ثابتة بالحكم هي أن المتهم عرض للبيع مياهها غازية غير صالحة للإستهلاك الآدمي نظرا لأن بها رواسب معدنية غريبة مما مفاده أنها ضارة بصحة الإنسان فإنه يكون من الواجب لتطبيق الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ على المتهم بها، ويكون أدنى الغرامة الواجب الحكم بها هو عشرة جنيهات وتجب مصادرة هذه المياه عملا بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات.

(الطعن رقم ٤٢٤ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٥/٨)

إذا كان الدفاع عن المتهم ببيع جبن مغشوش به ميكروب باسيلس كولي بكثرة تجعله غير صالح للأكل، قد أشار في مرافعته إلى أن هذا الميكروب موجود في معدة الإنسان وفي كل كائن حي وأنه يتوالد في اللبن، ومع ذلك أدانته المحكمة في هذه التهمة قائلة في صدد توافر ركن العلم لديه أن ذلك مستفاد من مزاولته لعملية الجبن في معمله، الأمر الذي يجعله ذا مران كاف في معرفة الجنبث من الطيب فضلا عن أن مصلحته من الغش ظاهرة - فذلك منها قصور، إذ أن القول بالعلم بالغش بناء على مجرد المزاولة والمران لا يكفي في

١٥٨

ثبوته، والقول بأن للمتهم مصلحة من الغش لا يصح ما لم يتم
الدليل على قيام تلك المصلحة بالفعل.

(الطعن رقم ٣٩٢ سنة ٢٠ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٥٠)

أنه لما كانت جريمة خدع المشتري هي من الجرائم
العمدية التي يجب لتوافر أركانها ثبوت القصد الجنائي لدى
المتهم، وهو علمه بالغش الحاصل في البضاعة، وإرادته إدخال
هذا الغش على المتعاقد معه، فإن الحكم إذا كان لم يتحدث
مطلقاً عن توافر ذلك الركن المعنوي وكان قد دان الطاعن
بالمادة الثانية من ذلك القانون أيضاً على اعتبار أن اللبن في
ذاته مغشوش دون أن يبين ماهية ذلك الغش وكيفية حصوله،
ودون أن يستظهر علم الطاعن بوقوعه يكون قاصراً معيباً
متعيناً نقضه.

(الطعن رقم ١١٠٧ سنة ٢٠ ق - جلسة ٢٧/١١/١٩٥٠)

أنه لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة
١٩٤١ قد نصت فيما نصت عليه على عقاب كل من عرض
للبيع شيئاً من أغذية الإنسان مع علمه بغشه أو فساده. فإنه
إذا كانت المحكمة لم تستظهر في حكمها ماهية الرواسب التي
قالت بوجودها بالمياه الغازية محل الدعوى وسببها وأثرها على
هذه المياه المعروضة للبيع وكيفية عدم صلاحية تلك المياه
للإستعمال، كان حكمها قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب
نقضه، إذ أن استظهار ذلك كله لازم لإمكان القول بتوافر
أركان جريمة غش الشراب.

(الطعن رقم ١٣٢٨ سنة ٢٠ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٥٠)

لما كان العلم بالغش ركنا من أركان جريمة بيع البضاعة مع علم المتهم بغشها فإنه يجب على المحكمة أن تبين في حكمها الدليل الذى استندت اليه في القول بشبوته، فإذا هي أدانت المتهم في جريمة بيع قلقل مغشوش بإضافة عناصر غريبة اليه دون أن تبين الأدلة التى إعتمدت عليها في القول بأن المتهم هو الذى قام بإضافة العناصر الغريبة أو أنه كان يعلم بأمرها - فإن حكمها يكون قاصرا واجبا نقضه.

(الطعن رقم ١٧٤٥ سنة ٢٠ ق - جلسة ١٥ / ١ / ١٩٥١).

إذا كان الحكم قد دان المتهم في جريمة بيعه وعرضه للبيع حلوى مغشوشة بإضافة مواد ملونة ضارة بالصحة اليها مع علمه بذلك مستندا في ذلك الى ضبط زجاجة بها مادة ملونة داخل دولاب بمعمل المتهم لم يبين المتهم مصدرها، دون أن يستظهر أن المتهم قد استخدم تلك المادة الملونة في صنع الحلوى، ونوع الغش بإضافة المادة الملونة وأثره في الإضرار بالصحة - فإنه يكون قاصرا واجبا نقضه.

(الطعن رقم ١٨١٤ سنة ٢٠ ق - جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٥١)

إذا كان الحكم إذ عرض لعلم الطاعن بالغش قال :
وحيث أن الحاضر عن المتهم قرر بجلسته اليوم أن ركن العلم غير متوفر لدى المتهم وهو دفاع مردود بأن المتهم يمارس تجارة الملوحة ويضيف اليها القلقل ومواد أخرى ملونة لا تشابه المواد المذكورة بالقانون فهو على علم بهذه المواد وبذلك يكون ركن العلم متوافرا لديه، وكان الثابت من الحكم أن الطاعن تاجر بقاله لا ملوحة ولم يبين الحكم كيف خلص الى أن الطاعن هو

الذى أضاف بنفسه المواد الملونة الى الفلفل الأحمر ولم يرد على شهادة مقدمة منه دالة على شرائه المادة المضبوطة بسعر يزيد على سعر الفلفل الأحمر، فإن الحكم يكون قاصرا فى البيان قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه.

(الظعن رقم ٣٢ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/٣/٢١)

إن جريمة خدع المشتري المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس هى جريمة عمدية يشترط لقيامها ثبوت القصد الجنائى، وهو علم المتهم بالغش الحاصل فى الشئ المتفق على بيعه وأنه تعمد إدخال هذا الغش على المشتري. واذن فإذا كان الحكم قد قال « أن التاجر ملزم بحكم مهنته أن يضمن حالة بضائعه التى يضعها فى محله أو التى يتعهد بتوريدها للغير، وأن تكون متمشية مع حقيقتها ولذلك فالتاجر ملزم للتحقق من صحة صفات بضائعه ومعرفة حقيقتها معرفة تامة وذلك قبل أن يسلمها للجمهور أو لعميله... وأنه يكفى لقيام جريمة الغش تسليم بضائع مختلفة عن البضائع التى اتفق عليها». فإن هذا الذى ذكره الحكم لا يؤدى الى ثبوت علم المتهم بالغش ومن ثم يكون الحكم قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه.

(الظعن رقم ١١٢٥ سنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٥/٣/٢٩)

أنه بمقتضى القانون رقم ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ أصبح العلم بالغش مفترضا بالنسبة للمشتغلين بالتجارة وللباعة المتجولين ومن ثم فلا يعيب الحكم عدم تحدته عن ركن العلم واثبات توافره لدى المتهم مادام من يبتهم.

(الظعن ٤١٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٣ س ٨ ص ٥٨١)

(الظعن ٩١٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ س ٩ ص ٧٤٧)

لا يكفى لإدانة المتهم فى جريمة عرض لبن مغشوش للبيع مع علمه بغشه أن يثبت أنه هو الملتزم بتوريد اللبن، بل لا بد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أن يكون ورد اللبن مع علمه بغشه. ولا يقدح فى ذلك أن الشارع قد انشأ قرينة قانونية بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - بشأن قمع الغش والتدليس حين افترض العلم بالغش أو بالفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين. إذ أن محل الأخذ بتلك القرينة أن يثبت بادئ ذى بدئ صلة المتهم بفعل الغش موضوع الجريمة. ولما كان الحكم المظنون فيه دان الطاعن عن الجريمة المسندة اليه بغير أنه هو الملتزم بتوريد اللبن للمستشفى دون أن يقيم الدليل على أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أنه كان عالماً بغشه قبل توريده فإنه يكون قد انطوى على قصور يعيبه مما يستوجب نقضه.

(الطعن ١٦٩٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٢/٣٠/١٩٦٣ ص ١٤ ص ١٠٢٤)

نص القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ - الذى صدر بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش والمنشور فى الجريدة الرسمية فى ١٠ يوليه سنة ١٩٦١ - فى المادة الأولى منه على أن يستبدل بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ النص الآتى: « ويفترض العلم بالغش والفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة». كما نص فى المادة الثانية على أن يستبدل بالمادة السابعة من القانون المشار اليه الآتى: «يجب

أن يقضى الحكم فى جميع الأحوال بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التى تكون جسم الجريمة. ومؤدى هذا التعديل أن المشرع أعفى التاجر المخالف من المسئولية الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد أو العقاقير أو الحاصلات التى يعرضها للبيع وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المغشوشة، وعلّة الإعفاء أن التاجر الذى يراعى واجب الذمة فى معاملاته هو ضحية لصانع هذه المواد ويجب أن يتحمل الأخير وحده وزر الجريمة. ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الواقعة المستندة الى المطعون ضده مخالفة بالتطبيق للفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وذلك على الرغم من وقوعها لاحقاً لسريان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذى الغى جريمة مخالفة المنصوص عليها فى هذه المادة، فإن الحكم يكون قد إنطوى على مخالفة للقانون بأعماله نصاً لا وجود له مما يعيبه ويوجب نقضه.

(الطعن ١٥٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٦/١ من ١٥ ص ٤٤٧)

مؤدى التعديل المدخل على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ - ان المشرع أعفى التاجر المخالف من المسئولية الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد التى يعرضها للبيع وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المغشوشة. ولما كان الحكم المطعون فيه استند الى مجرد القرينة القانونية التى كان قد افترضها الشارع بالعلم بالغش أو بالفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين دون أن يتنبه الى أثر التعديل فى عدم الاعتداد بهذه القرينة، وكان

دفاع الطاعن قد قام على عدم علمه بالغش تأسيسا على أنه اشترى الصابون المضبوط جملة وهو في صناديقه المغلقة من إحدى شركات القطاع العام ثم باعه بحالته إلى من ضبط هذا الصابون في محله، ودلل على ذلك بالمستندات التي قدمها، وهو دفاع جوهري كان يتعين على المحكمة أن تتقصاه وتقول كلمتها فيه إذ قد يترتب على نتيجة تحقيقه أن يتغير وجه الرأي في الدعوى - أما وهي لم تفعل، فإن حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة.

(الطعن ١١٨١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٠/٢٤/١٩٦٦ س ١٧ ص ١٠٠٢)

لا يصح أن يعاب على المحكمة عدم اجابتها الطاعن الى طلب اعادة التحليل الذى اطمأنت إلى نتيجته، ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها ضرورة لاتخاذ هذا الاجراء.

(الطعن ١٧٧٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٨/١١/١٩٦٨ س ١٩ ص ٩٨٨)

مقتضى نص المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها، أن الشارع حرم تداول الأغذية المغشوشة إذا كان المتهم حسن النية وعاقبه عنها بمعقوبة المخالفة على أن يقضى وجوبا بمصادرة المواد الغذائية المغشوشة. وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه، وأن نفى عن المتهم غش الزيت موضوع التهمة إلا أنه أثبت فى حقه أنه عرض للبيع زيتا تبين أنه مغشوش مما تقوم به المخالفة المنصوص عليها فى المادة ١٨ من القانون سالف الذكر، وكان الحكم فوق ذلك قد أغفل القضاء بمصادرة المواد الغذائية مع أنها

عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها فى جميع الأحوال . فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

(الطعن ١١٨٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١١/٢٢/١٩٦٨ س ١٩ ص ٩٩٠)

إذا كان الطاعن قد نفى علمه بالغش وقرر أنه لم يكن المشرف على حلب الأبقار المغشوشة وأن إشرافه على مركز تربية الأبقار هو إشراف إدارى فقط، وحدد المشرف على حلب هذه الألبان وطلب فى مذكرته التى قدمها الى محكمة الموضوع ضم سجل المركز تحقيقا لدفاعه، وذلك على ما يبين من المفردات المضمومة، وكان الحكم قد قضى بإدائته تأسيسا على أن علمه بالغش ثابت من كونه المنتج للبن المغشوش، وأن أعمال المركز تتم تحت إشرافه المباشر وعلمه اليقيني، دون أن يبين المصدر الذى استقى منه تحديد اختصاص الطاعن ومدى إشرافه على أعمال المركز، وهو ما ليس له أصل ثابت بالأوراق، ودون أن يجيبه الى طلب ضم سجل المركز تحقيقا لدفاعه، وهو دفاع جوهري مؤثر فى مصير الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه، أما وهى لم تفعل، فإن حكمها يكون مشوبا بالإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب.

(الطعن ٧٧٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٠/٦/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٠٠٣)

متى كان يبين من مراقبة الدفاع أن المتهم ينازع فى قيامه بغش الجبن وعرضه للبيع إذ جرى دفاعه بأن هذا الجبن كان بالفعل فى دور الاعداد والتحضير وتحت المراقبة ولم يكن قد نضج بعد مما سبب نقص المواد الصلبة به كما أنه لم يكن

معروضا للبيع بالمعمل لأنه لا يباع فيه وإنما يرسل الى مقر الشركة لبيعه بعد مضي حوالى الشهرين. وكان يبين مما أثبتته المحكمة أنه عرض لهذا الدفاع فى شقه الخاص بغش الجبن وأطرحه استنادا الى أن الثابت من شهادة محضر المحضر التى أدلى بها أمام محكمة أول درجة أن سبب انخفاض نسبة المواد الصلبة فى الجبن المضبوط يرجع الى نقص فى الدسم أو إضافة مادة أخرى اليه ولم يعرض للشق الثانى الخاص بواقعة عدم عرض الجبن المضبوط للبيع وقت ضبطه بمعمل الطاعن. ولما كان دفاع الطاعن فى خصوص واقعة العرض للبيع أو قصد البيع بعد دفاعا جوهريا فإنه كان يتعين على المحكمة أن تعمل على تحقيقه أو أن ترد عليه بما يفنده أما وهى لم تفعل واقتصرت فى حكمها على القول بأن الجبن كان معروضا للبيع دون أن تورد الاعتبارات التى استخلصت منها ذلك فإن حكمها يكون قاصر البيان.

(الطعن ٩٩٩ لسنة ١٤١ فى جلسة ١٢/٥/١٩٧١ س ٢٢ ص ٦٨٧)

عدم بيان الحكم النسب المقررة قانونا للعناصر الداخلة فى تركيب الجبن وتلك التى وجدت بالفعل فى الجبن المضبوط - قصور - علة ذلك؟ قرار وزير الصحة رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٢.

متى كان الحكم لم يستظهر نوع الجبن المضبوط من بين الخمسة أنواع المبينة فى المادة ١٢ من قرار وزير الصحة رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٢ كما يوضح النسب المقررة قانونا للعناصر الداخلة فى تركيبه والنسب التى وجدت بالفعل فى الجبن المضبوط من واقع تقرير معامل التحليل مع ضرورة ايراد هذا

١٥٤

البيان فى الحكم حتى يتسنى حكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها به ولذا فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور الذى يستوجب نقضه .

(الطعن ٩٩٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٥ ص ٢٢ ص ٦٨٧)

نفى الطاعن ارتكابه الغش أو علمه به - على أساس أن عملية إنتاج اللبن يتولاها رئيس الإنتاج - دفاع جوهرى - إدانة الطاعن - دون استظهار اختصاصه ومدى إشرافه وعلمه اليقيني بالغش - ودون تحقيق دفاعه الجوهري - خطأ - مثال .

متى كان الطاعن قد نفى ارتكابه لفعل الغش وعلمه به وقرر أنه يشرف إدارياً فقط على الشركة المنتجة دون تدخل فى عملية إنتاج اللبن الموكول أمرها الى رئيس الإنتاج بالشركة - والذى سماه بالمحضر - وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانته دون أن يبين اختصاص الطاعن ومدى إشرافه وعلمه اليقيني بالغش ولم يحقق دفاعه رغم أنه جوهرى ومؤثر فى مصير الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه . أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب .

(الطعن ١٣٩٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/١/٣١ ص ٢٣ ص ١٠٨)

حظر تطبيق أحكام المادة ٥٥ عقوبات على عقوبة الغرامة المقررة لجريمة عرض مواد غذائية مغشوشة وضارة

بصحة الإنسان للبيع وذلك إعمالاً لأحكام القانونين ٤٨ لسنة ١٩٤١ و ١٠ لسنة ١٩٦٦ - مجانية الحكم المطعون فيه هذا النظر - خطأ فى تطبيق القانون.

البيان من مقارنة نصوص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ فى شأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها بنصوص قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أنه وإن كان كل منهما قد نص على معاقبة مرتكب جريمة عرض مواد غذائية مغشوشة وضارة بصحة الإنسان للبيع بالحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن وجوب مصادرة المواد موضوع الجريمة، إلا أنه وقد حظر القانون الأخير فى المادة التاسعة منه تطبيق أحكام المادة ٥٥ من قانون العقوبات على عقوبة الغرامة فى الأحوال المنصوص عليها فيه، فإن العقوبة المنصوص عليها فيه تعتبر العقوبة الأشد الواجبة التطبيق طبقاً لما تقضى به المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ سالف البيان من وجوب تطبيق العقوبة الأشد المنصوص عليها فى أى قانون آخر دون غيرها، مما لا يجوز معه للمحكمة أن تأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة التى توقعها على مرتكب تلك الجريمة. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من إيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة.

(الطعن ٤١٦ لسنة ٤٤٣ ق جلسة ١٧/٦/١٩٧٣ من ٢٤ ص ٧٥٥)

اقتصار الحكم الإستثنائي على تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من غش الشاى بخلطه وتعديله العقوبة دون النظر فى مدى انطباق القرار الوزارى رقم ٢٥٢ سنة ١٩٦٢ الذى يجرم خلط الشاى على الواقعة - رغم نصه على عقوبة تزيد فى حدها الأدنى على العقوبة الواقعة - خطأ فى تطبيق القانون.

إذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من ثبوت التهمة استنادا الى أن الشاى المضبوط لدى المتهم مغشوش بإضافة مواد غريبة اليه ، كما قضى بتعديل العقوبة الى حبس المتهم شهرا مع الشغل ، دون أن ينظر فى مدى انطباق القرار الوزارى رقم ٢٥٢ سنة ١٩٦٢ على الواقعة المادية ذاتها وهى عرضه للبيع شايا مخلوطا ، مع أنه ينص على عقوبة تزيد فى حدها الأدنى على العقوبة التى وقعت على المتهم - فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

(الطعن ٧٠٣ لسنة ٤٣ق - جلسة ١١/٤/١٩٧٣ س ٢٤ص ٩٠٤)

انتفاء علم المتهم - بأن المواد الغذائية المعروضة للبيع ضارة بالصحة - وجوب معاقبته بعقوبة مخالفة والمصادرة .

لئن كان الحكم المطعون فيه قد نفى علم المطعون ضده بأن الحلوى موضوع الجريمة ضارة بالصحة، الا أنه أثبت فى حقه أنه عرض حلوى للبيع تبين أنها ضارة بالصحة مما يستوجب توقيع عقوبة مخالفة وفق المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها فإنه إذ

قضى المحكم رغم ذلك بالبراءة على أساس أن المظنون ضده حسن النية ولم يوقع عليه عقوبة مخالفة، وإذ أغفل القضاء بمصادرة المواد الغذائية المضبوطة التي تكون جسم الجريمة مع أنها عقوبة تكميلية وجوبية يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

(الظعن ١٧٢٥ لسنة ٤٤٤ ق جلسة ١٢/٣٠/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٩٠٢)

مخاطع الطاعن بأنه لم يكن مسئولاً عن اخل في تاريخ حصول جريمة الغش - دفاع جوهرى - يستوجب تمحيصه.

لما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة فى درجتى التقاضى أن الطاعن دفع التهمة بأنه لم يكن مسئولاً عن اخل فى تاريخ حصول المخالفة وأنه لم يكن موجوداً به وقت ضبطها واستدل على ذلك بمستندات قدمها وتمسك بدلائلها على انتفاء مسئوليته، وكان هذا الدفاع يعد فى خصوص الدعوى هاما وجوهريا، لأنه يترتب عليه - لو صح - أن تندفع به المسئولية الجنائية للطاعن، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالا، وأن تستظهره، وأن تمحص عناصره كاشفا لمدى صدقه، وأن ترد عليه بما يدفعه ان رأت الالتفات عنه . أما وهى لم تفعل فقد بات حكمها مشوبا بالقصور والإخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه.

(الظعن ٦٦ لسنة ٤٦٦ ق - جلسة ١٨/٤/١٩٧٦ س ٢٧ ص ٤٣٤)

حكم استئنافى - تسببه - كفاية مجرد الإحالة الى أسباب الحكم المستأنف.

من المقرر أن المحكمة الإستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس فى القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب فى حكمها بل يكفى أن تحيل عليها إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على إن المحكمة اعتبرت أنها كأنها صادرة منها، ولما كان الحكم الابتدائى قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية بجريمتى غش اللبن وعرضه للبيع اللتين دان الطاعن بهما وأقام عليهما فى حقه أدلة سائغة تؤدى الى ما رتبته عليهما وكانت المحكمة الإستئنافية رأت كفاية الأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف بالنسبة لثبوت التهمة فإن ذلك يكون فيها تسبباً كافياً.

(الطعن ١٠٥٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٧/ ١/ ١٩٧٧ س ٢٨ ص ١١٩)

غش - تسبب الحكم - دفاع جوهرى - الالتفات عنه - قصور.

حتى كان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن المدافع عن الطاعن تقدم الى محكمة ثانى درجة بمذكرة نعى فيها على إجراءات أخذ العينة وتحليلها بمخالفتها للمواصفة القياسية رقم ٥١ لسنة ١٩٦٥ المنشورة بالسجل الرسمى للمواصفات القياسية بتاريخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ والمعمول بها بمقتضى قرار وزير الصناعة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٦ حيث لم يحصل اغخلل على العينة فى وعاء جاف ونظيف ولم يثبت بمحضره إجراءات تهينة الوعاء لاستقبال العينة بالطريقة العلمية ولا كيفية اغلاقه ، كما أن اغخلل لجأ وصولاً الى نتيجة التحليل الى طريقتين أولهما - هى طريقة كرايس الملفة

بالمواصفة القياسية سالفة الذكر، والثانية - عن طريق حاسة الشم دون اتباع الاجراءات المنصوص عليها بالمواصفات القياسية المذكورة.. لما كان ذلك، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه. أيد الحكم الابتدائي الصادر بالإدانة لأسبابه دون أن يعرض لهذا الدفاع ايرادا عليه رغم جوهريته وجديته لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وتحقيق الدليل فيها، مما من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأي فيها. وإذا التفت الحكم عنه ولم يقسطه حقه ولم يعن بتمحيصه بلوغا الى غاية الأمر فيه، فإنه يكون فوق ما ران عليه من القصور قد جاء مشوبا بالاخلاق بحق الطاعن في الدفاع .

(الطعن ١١٧٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٤ س ٢٨ ص ٤٥٧)

متى كان البين من محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة الدرجة الثانية أن الطاعنين دفعا التهمة على لسان محامييهما بأنهما مجرد موظفين بالشركة المنتجة للمياه الغازية وأنهما لم يعرضا الزجاجة المغشوشة للبيع، وأن المسئول عنها هو صاحب الكشك الذى عرضها للبيع بعيدا عن رقابة واشراف الشركة المنتجة. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانتيهما دون أن يبين مسئوليتيهما عن الجريمة المسندة اليهما ومدى إشرافيهما وعلميهما اليقينى بالغش ولم يحقق دفاعيهما رغم أنه جوهرى ومؤثر فى مصير الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه أما وهى لم تفعل فإنه يكون مشوبا بالاخلاق بحق الدفاع والقصور فى التسبيب .

(الطعن ٦٣٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠ س ٢٩ ص ٨٠٥)

إدانة المتهم بالفسخ. أخذاً بما جاء بتقرير التحليل من وجود رواسب بالعينة دون بيان فحواه. قصور. تمسك الدفاع بأن هذه الرواسب طبيعية. جوهرى. اغفاله. اخلل بحق الدفاع.

إذا كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المضمون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى عرض لنتيجة التحليل بقوله: "إنه تبين من تقرير العامل أن عينة النبيذ غير مطابقة للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ لوجود رواسب بالعينة" وكان الثابت من الحكم المستأنف ومحضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن محامى الطاعن طلب إعادة التحليل أو مناقشة تحليل الكيماوى إذ أن الرواسب المشار إليها فى تقرير التحليل طبيعية. لما كان ذلك، وكان الطاعن قد أسس دفاعه على المنازعة فى سلامة نتيجة التحليل ولم يعرض الحكم لهذا الدفاع الجوهرى ولم يورد الأساس الذى بنيت عليه نتيجة التحليل وما استند اليه فى الأخذ بها سواء من حيث ثبوت مواصفات معينة للمواد موضوع الاتهام أو مخالفتها لمواصفات قانونية معينة بل اكتفى بقوله: "إن العينة غير مطابقة لوجود رواسب وكان دفاع الطاعن القائم على أن الرواسب طبيعية يعد دفاعاً جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث إذا صح لتغير به وجه الرأى فيها وإذا لم تظن المحكمة إلى فحواه وتقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه فإن حكمها يكون معيباً بما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

(الطعن ١٤٣ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٤ / ٥ / ١٩٧٩ س ٣٠ ص ٥٧٢)

القضاء بالبراءة تأسيساً على خلو محضر الضبط من بيان نوع الجين المضبوط ، دون التعرض لمحضر أخذ العينة المرفق به . والمتضمن هذا البيان يعيب الحكم .

لئن كان لحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الإتهام عليها عن بصر وبصيرة، ولما كان الثابت من الاطلاع على المفردات المنضمة تحقيقاً لوجه الطعن أنه ولئن كان محرر المحضر قد أغفل بيان نوع الجين المضبوط في محضر ضبط الواقعة إلا أنه أثبت بمحضر أخذ العينة المرفق بمحضر الضبط أنها أخذت من جين أبيض مصنع من لبن الجاموس كامل الدسم . كما أن تقرير تحليل هذه العينة قد أثبت أنها غير مطابقة لقرار الألبان لإنخفاض نسبة الدسم فيها إلى المواد الصلبة بمقدار ١١,٢٪ عن الحد المقرر ولم ينازع المطعون ضده في هذا الشأن، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالبراءة تأسيساً على أن محرر المحضر لم يبين بمحضره نوع الجين دون أن يعرض لدلالة ما أثبتته بمحضر أخذ العينة المرفق بمحضر ضبط الواقعة عن بيان نوع الجين المضبوط لدى المطعون ضده وأنه جين أبيض منتج من لبن جاموس كامل الدسم، ودون أن تدلي بالحكمة برأيها فيه بما يفيد أنها فطنت إليه ووزنته ولم تقتنع به أو رآته غير صالح في بيان عناصر التهمة فإن ذلك مما يبنى بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى وعناصرها وتمحصها مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

(الطعن ١٣٤٨ لسنة ٤٤ جلسة ٣١/٥/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٦١٤)

إثبات الحكم خلط الشاي بقشعر عدس. كفايته تدليلاً على غشه. البحث من بعد. فى مواصفات الشاي . عدم جدواه. أساس ذلك ؟ العلم بالغش . افتراضه فى حق المشتغلين بالتجارة.

(الطعن ١٣٩٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٠ / ١٠ / ١٩٧٩ س ٣٠ ص ٧٤٦)

معاقبة المتهمه بالغرامة عن جريمة غش حال كونها عائدة على موجب حكم المادة ٤٩ / ٣ عقوبات. خطأ فى تطبيق القانون. وجوب تصحيحه باستبدال عقوبة الحبس بعقوبة الغرامة.

لما كان الثابت من صحيفة الحالة الجنائية المطعون ضدها المرفقة بالمفردات والتي سلفت الإشارة إليها أن التهمة عائدة فى حكم المادة ٤٩ / ٣ من قانون العقوبات لارتكابها جريمة الغش موضوع الدعوى المطروحة قبل مضى خمس سنين من تاريخ الحكم عليها فى جريمة مماثلة ولما كانت النيابة العامة قد استأنفت الحكم الغيابى الابتدائى تأسيساً على هذا النظر حسبما جاء فى مذكرة أسباب الإستئناف المدونة على ملف المفردات وصح إعلان المطعون ضدها بالوصف المعدل أمام محكمة ثانى درجة فى ٩ / ١١ / ١٩٧٦ حسبما يبين من ورقة التكليف بالحضور لجلسة ٢٠ / ١ / ١٩٧٧ المرفقة بالمفردات المنضمة، فقد كان على الحكم المطعون فيه تطبيق العقوبة المنصوص عليها فى المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٩ وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واكتفى بتأييد الحكم الابتدائى فيما قضى به من غرامة رغم وجوب معاقبة

أخضع عليها بالحبس باعتبارها عائدة فإنه يكون قد أخطأ تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه باستبدال عقوبة الحبس بعقوبة الغرامة المقررة بها .

(الطعن ٩٦٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ٢٨ / ١ / ١٩٨٠ س ٣١ ص ١٣٠)

ثبوت ارتكاب المتهم فعل الغش أو علمه به . شرط لإدانته بجريمة الغش المؤتممة بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٤٩ .

نفى الطاعن ارتكابه الغش أو علمه به على أساس أن عملية إنتاج الملح يتولاها مدير الإنتاج . دفاع جوهرى . إدانة الطاعن دون استظهار اختصاصه ومدى إشرافه وعلمه اليقيني بالغش ودون تحقيق دفاعه الجوهري . خطأ .

يتعين لإدانة المتهم فى جريمة الغش المؤتممة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٩ أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أنه يعلم بالغش الذى وقع ، وإذ كان الطاعن قد نفى ارتكابه لفعل الغش أو علمه به وقرر أنه يشرف إدارياً فقط على الشركة المنتجة - باعتباره رئيساً لمجلس إدارتها - دون تدخل فى عملية إنتاج الملح الموكول أمرها إلى رئيس الإنتاج بالشركة ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانته دون أن يبين اختصاص الطاعن ومدى إشرافه وعلمه اليقيني بالغش ولم يحقق دفاعه رغم أنه جوهرى ومؤثر فى مصير الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة أن تواجهه وأن تمحصه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالاختلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب .

(الطعن ٢٣٧٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٠ / ٤ / ١٩٨٠ س ٣١ ص ٥١٧)

المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ معدلة
 بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١. إعفاؤها التاجر المخالف من
 المسؤولية الجنائية إذا أثبت عدم علمه بغش المواد موضوع
 الجريمة. وأثبت مصدرها. دفاع المتهم بأنه مجرد موزع
 للمواد موضوع الجريمة التي ترد إليه مصنعه ومغلقة
 وتقديمه شهادة دالة على ذلك ودفعه بعدم علمه بالغش.
 دفاع جوهري . أثر ذلك ؟ .

لما كان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض
 أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش قد
 نص في المادة الأولى منه على أن تستبدل بالفقرة الثانية من
 المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع
 التدليس والغش النص الآتي «وفترض العلم بالغش والفساد إذا
 كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما
 لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة ، ومؤدى
 هذا التعديل أن المشرع أعفى التاجر المخالف من المسؤولية
 الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد التي
 يعرضها للبيع وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المغشوشة.
 كما نص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ - بشأن مراقبة الأغذية
 وتنظيم تداولها - في المادة الثانية منه على أنه "يحظر تداول
 الأغذية في الأحوال الآتية: (١) إذا كانت غير مطابقة
 للمواصفات الواردة في التشريعات النافذة. (٢) إذا كانت غير
 صالحة للإستهلاك الآدمي. (٣) إذا كانت مغشوشة". ثم
 جرى نص المادة ١٨ منه على أنه "يعاقب من يخالف أحكام
 المواد ٢ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ والقوانين المنفذة لها
 بعقوبة المخالفة وذلك إذا كان المتهم حسن النية، على أنه يجب
 أن يقضى الحكم بمصادرة المواد الغذائية التي تكون جسم

الجريمة". لما كان ذلك، وكان يبين من محاضر جلسات المحكمة أمام ثانى درجة ومن المفردات المضمومة أن المدافع عن الطاعن تقدم لهذه المحكمة بجلسة ١٩٧٨/٣/٩ التى صدر فيها الحكم المطعون فيه بمذكرة ضمنها دفاعه من أنه مجرد موزع لمنتجات جروبى بمدينة الإسكندرية وأن الجيلاتى يرد اليه من مصانع جروبى مصنعا ومغلفا، وقام بتسليمه الى من ضبطت لديها العينة بحالته، ودفع بعدم علمه بالغش، وارفق بهذه المذكرة حافظة مستندات ضمت صورة لشهادة صادرة من شركة صناعة التبريد بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٧٦ تفيد أنه يعمل موزعا لمنتجات الشركة من آيس كريم جروبى بمنطقة الإسكندرية وضواحيها، وهو دفاع جوهرى كان يتعين على المحكمة أن تنقصه وتقول كلمتها فيه إذ قد يترتب على نتيجة تحقيقه أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى أما وهى لم تفعل، فإن حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة.

(الطعن ٢٣١٦ لسنة ٤٩٩ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٨ من ٣١ ص ٥٨٩)

العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع. موضوعى. عجز المشتغل بالتجارة عن إثبات مصدر حصوله على المادة موضوع الجريمة. افتراض علمه بالغش. لا عيب. أساس ذلك وأثره.

لما كان من المقرر أن العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع هو مما تفصل فيه محكمة الموضوع فمتى استنتجته من وقائع الدعوى استنتاجا سليما فلا شأن بحكمة النقص به وكان الطاعن على نحو ما هو ثابت بمحضر المعارضة الابتدائية - وأن انكر الإتهام ودفعه بأنه تاجر جملة يشتري الجبن المضبوط

وبيعه ولا يقوم بتصنيعه - إلا أنه عجز عن إثبات مصدر حصوله عليه، فلا على المحكمة أن هي افترضت علمه بالغش باعتبار أنه من المشتغلين بالتجارة، إذ من المقرر أن المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٠ بشأن قمع الغش والتدليس المعدلة بالقانونين رقمي ٥٥٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ - والسارية أحكامها بعد صدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ - نصت على أن العلم بالغش والفساد يفترض إذا كان يخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة ولا على المحكمة أن هي لم تتحدث عن ركن العلم والبيات توافره لدى الطاعن مادام أنه من بين المشتغلين بالتجارة.

(الطعن ١٥٦ لسنة ٥١ق - جلسة ٢٥/٥/١٩٨١ ص ٣٢ س ٥٥٩)

القانون لم يرتب البطلان على مخالفة المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن اجراءات أخذ العينة.

كفاية اطمئنان المحكمة الى أن العينة المضبوطة هي التي أجرى تحليلها.

لما كان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى على أن المادة ١٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ وإن نصت على وجوب أخذ خمس عينات، إلا أن القانون إنما قصد بهذا الاجراء التحرز لما عسى أن - تدعو اليه الضرورة من تكرار التحليل ولم يقصد أن يرتب أى بطلان على عدم اتباعه ومرجع الأمر في ذلك التقدير الى محكمة الموضوع، فمتى أطمأنت الى أن العينة المضبوطة ولو كانت واحدة هي التي

١٥٣

صار تحليلها واطمأنت كذلك الى النتيجة التي انتهى اليها التحليل فلا تثريب عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك.

(الطعن ١٥٦ لسنة ٥١ق - جلسة ٢٥/٥/١٩٨١ ص ٣٢ (٥٥٩)

حق محكمة الموضوع في تعديل وصف التهمة. شرطه. وحدة؟ جنابة الغش في عقود التوريد المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١٦ مكررا ج عقوبات قوامها: توافر قصد التعاقد على الاخلال بعقد من الصور التي بيبتها المادة. أو ارتكابه أى غش في تنفيذه. وأن يكون التعاقد مع إحدى الجهات المنصوص عليها فيها.

تعديل المحكمة للتهمة المرفوعة بها الدعوى من النيابة العامة. من جريمة بيع وعرض للبيع أغذية مغشوشة المنصوص عليها في المواد ١/٢، ٧، ٨، ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الى جريمة الغش المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا ج عقوبات. تعديل في التهمة ذاتها. وجوب اجرائه أثناء المحاكمة ومراعاة الضمانات المنصوص عليها في المادة ٣٠٨ اجراءات. مخالفة ذلك. إخلال بحق الدفاع. لا ترفعه معاقبة للمتهم بعقوبة جريمة بيع أغذية مغشوشة. وفقا لنصوص القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل. علة ذلك؟.

(الطعن ٤٣٩ لسنة ٥١ق جلسة ٢١/١٠/١٩٨١ ص ٣٢ (٧٤٧)

إثبات الحكم عجز المتهم عن إثبات مصدر اللحوم المضبوطة. كفايته تدليلا على غشه. البحث من بعد في امكانية تحليل جزء من اللحوم بالمعامل. عدم جدواه.

أساس ذلك. العلم بالغش افتراضه في حق المشتغلين بالتجارة.

لما كان من المقرر أن العلم بالغش هو مما تفصل فيه محكمة الموضوع فمتى استنتجته من وقائع الدعوى استنتاجاً سليماً فلا شأن بحكمة النقض به، وكان الطاعن طبقاً لوقائع الحكم المطعون فيه قد عجز عن إثبات مصدر اللحوم المضبوطة بعد أن قرر أنه اشتراها من شخص لا يعرفه فإنه لا على المحكمة أن هي افترضت علمه بالغش اعتبار أنه من المشتغلين بالتجارة.

(الطعن ٢٢٧٣ لسنة ٥٤٤ ق جلسة ١٢/٢٧/١٩٨٤ س ٣٥ ص ٩٦٥)

إدانة الطاعن بجريمتي عرض لحوم مذبوحة خارج السلخانة. وعرض أغذية مغشوشة للبيع. وجوب توقيع عقوبة واحدة عنهما. المادة ٣٢/٢ عقوبات.

توقيع عقوبة مستقلة عن كل من التهمتين، خطأ. وجوب تصحيحه بالاكْتفاء بعقوبة الجريمة الثانية الأشد.

لما كانت عقوبة التهمة الأولى المسندة إلى الطاعن وهي عرض للبيع أغذية مغشوشة طبقاً لنص المادة الثانية من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع الغش والتدليس والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها الذي حدثت الواقعة في ظله معاقباً عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن مصادرة المواد موضوع الجريمة - وكانت

التهمة الثانية - عرض للبيع لحوما مذبوحة خارج السلخانة معاقبا عليها طبقا لأحكام المادتين ١٣٧ فقرة أ ، ١٤٣ فقرة (و) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة والتي تعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على ثلاثين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف إحدى المادتين ١٣٦ ، ١٣٨ من ذات القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا لأحد البنود أ ، ب ، ج ، د ، هـ من المادة ١٣٧ من القانون المذكور وتحدث البند أ على : « تحديد شروط ذبح الحيوانات ونقل لحومها ومخلفاتها وعرضها للبيع والرسوم التي تفرض على الذبح » وكانت المادة ١٢ من قرار وزير الزراعة رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن ذبح الحيوانات وتجارة اللحوم والصادر نفاذا للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ قد قضت بأن يحظر أن تعرض للبيع أو تباع لحوم الحيوان في البلاد التي تدخل في دائرة المنجر أو نقطة الذبح ما لم يكن قد ذبح في سلخانة عامة - لما كان ذلك وكانت الجريمتان المسندتان الى الطاعن مرتبطتين ببعضهما البعض ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يوجب اعتبارهما معا جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها - وهي الجريمة الأولى المعاقب عليها بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ - وذلك عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات - ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعقوبة لكل من الجريمتين اللتين دان الطاعن بهما رغم توافر شروط المادة ٣٢ عقوبات فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء عقوبة التهمة الثانية والاكتفاء بعقوبة التهمة الأولى .

(الطعن ٢٢٧٣ لسنة ٥٤ في جلسة ١٢ / ٢٧ / ١٩٨٤ س ٣٥ ص ٩٦٥)

حق محكمة الموضوع فى استخلاص الواقعة من ادلتها وعناصرها. شرطه أن يكون استخلاصها سائغا وأن يكون دليلها قائما فى الأوراق.

اتهمت النيابة العامة كلا من و (الطاعن) ، بأنهم الاول والثانى : عرضا للبيع لبنا غير طازج مع علمهما بذلك . الثالث : انتج وباع للاول والثانى لبنا غير طازج مع علمه بذلك . وطلبت عقابهم بالمواد ١ ، ٢ ، ١١ ، ١٢/١ ، ١٣ من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ . ومحكمة جتج باب شرق قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتفريم كل منهم مائة جنيه والمصادرة . عارض المحكوم عليهم وقضى فى معارضتهم بقبولها شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بتفريم كل منهم ٢٠ جنيتها والمصادرة . استأنفوا ومحكمة اسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا للاول والثالث وحضوريا للثانى (الطاعن) بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتأييد الحكم المستأنف وإضافة النشر فى جريدتين يوميتين وإسعى الانتشار على نفقتهم .

فطعن الاستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه الثانى فى الحكم بطريق النقض .

حيث ان لما ينهائى الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة عرض لبنا غير طازج للبيع مع علمه بذلك قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال كما انطوى على خطأ فى الاستناد وفى تطبيق القانون ، ذلك بأن التهمة المسندة الى الطاعن لاسند لها فى الأوراق ، وان ما استنتجه

الحكم من تقرير التحليل من ان عبوة اللبن لا تحمل تاريخ اليوم عليها من ثبوت ان اللبن غير طازج ، رغم ان هذا الافتراض مبنى على الظن والاحتمال لا الجزم واليقين ورغم ان ما أسفر عنه تقرير التحليل لا يؤدي عقلا ومنطقا الى ان اللبن غير طازج ، هذا فضلا عن ان الحكم اعمل أحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ بأن عقاب الطاعن بعقوبة نشر الحكم في جريدتين يوميتين على نفقته مع ان هذا القانون لم ينشر في الجريدة الرسمية ولم يعمل به الا بعد تاريخ الواقعة المسندة اليه ، والقاعدة الدستورية انه ليس للقوانين الجنائية أثر رجعي - كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث ان البين من مطالعة الاوراق ان النيابة العامة اسندت الى الطاعن ومتهم آخر انهما في يوم ٢٤ من يناير سنة ١٩٨٠ عرضا للبيع لبنا غير طازج مع علمهما بذلك ، وبعد ان بين الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه واقعة الدعوى استند في ادانة الطاعن بتلك الجريمة الى القول : - وحيث انه ثبت من تحليل العينة المرفقة ان العبوة غير مطابقة لقرار نقل وتداول وتمييز عبوات اللبن لعدم بيان تاريخ اليوم على العبوة وان التهمة ثابتة في حق المتهمين ثبوتا كافيا أخذا بما ورد بمحضر الضبط وما أسفر عنه تقرير المعامل المرفق . ومن عدم دفع المتهم للاتهام بدفاع مقبول . ومن ثم حق عقابهم طبقا لمواد الاتهام وعملا بالمادة ١٢/٣٠٤ ج. لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه ولئن كان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة الا ان شرط ذلك ان يكون استخلاصها سائغا وان يكون دليلها فيما انتهت اليه قائما في أوراق الدعوى ، لان الاصل ان تبني المحكمة

حكمها على الوقائع الثابتة فى الدعوى وليس لها ان تقيم قضاءها على أمور لاسند لها من التحقيقات ، كما انه من المقرر ايضا انه من اللازم فى أصول الاستدلال ان يكون الدليل الذى يعول عليه الحكم مؤدبا الى مارتبه عليه من نتائج من غير تعسف فى الاستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق وان الاحكام الجنائية يجب ان تبني على الجزم واليقين على الواقع الذى يشبهه الدليل المعتبر ولا تؤسس على الظن والاحتمال والاعتبارات المجردة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على إدانة الطاعن والمتهم الآخر عن تهمة وعرضهما للبيع لبنا غير طازج مع علمهما بذلك ، بما جاء بتقرير المعامل الكيماوية من ان العبوة غير مطابقة لقرار نقل وتداول وتمييز عبوات اللبن لعدم بيان تاريخ اليوم على العبوة . وهو مالا يقطع بشئ فى خصوص عدم احتفاظ اللبن المضبوط لخواصه الطبيعية أو ان يكون غير طازج ولا يؤدي بطريق اللزوم العقلى الى ثبوت ارتكاب المتهمين لهذه الجريمة وبذلك يكون الحكم قد حاد بالدليل الذى أورده على ثبوت الواقعة عن نص ما انبأ به وفحواه ، كما ان الفعل الذى ناقشه - عدم بيان تاريخ اليوم على العبوة - يختلف عن الفعل المنسوب الى الطاعن والمتهم الآخر من عرض لبن غير طازج للبيع مع علمهما بذلك ، الأمر الذى يبنى عن ان المحكمة لم تمحص الدعوى ولم تحط بطروفيها وقضت بما لا أصل له فى الأوراق مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه ، خاصة وان جريمة وضع بيانات غير مطابقة للحقيقة تقع ووتوافر أركانها ولو كانت السلعة التى يوضع البيان عليها غير مغشوشة ويتوافر القصد الجنائى فيها بمجرد وضع البيان غير الحقيقى مع العلم بعدم مطابقته للحقيقة ،

وهي تختلف عن جريمة الغش التي تتحقق بخلط الشئ أو اضافة مادة مغايرة لطبيعته أو من نفس طبيعته ولكن من صنف اقل جودة . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش - الذى أدانت المحكمة الطاعن بمقتضاه بمعاقبته بنشر الحكم فى جريدتين يوميتين على نفقته - قد صدر فى ٢٠ مايو سنة ١٩٨٠ ونشر فى الجريدة الرسمية فى ٣١ من مايو سنة ١٩٨٠ وعمل به بعد شهر من تاريخ نشره أى بعد الواقعة المنسوبة الى الطاعن فى ٢٤ من يناير سنة ١٩٨٠ ، ولما كانت المادة ٦٦ من الدستور والمادة الخامسة من قانون العقوبات انه لاعقاب الا على الافعال اللاحقة لنفاذ القانون الذى ينص عليها فضلا عما أوجبه المادة ١٨٨ من الدستور بنشر القوانين فى الجريدة الرسمية خلال اسبوعين من يوم اصدارها ، وان يعمل بها بعد شهر من اليوم التالى لتاريخ نشرها حتى يتحقق علم الكافة بخطابه ، وكذلك فانه من المقرر انه ليس للقانون الجنائى أثر رجعى ينسحب على الوقائع السابقة على نفاذه وهى قاعدة أساسية اقتضتها شرعية الجريمة والعقاب . وكانت التهمة المسندة الى الطاعن قد وقعت قبل التاريخ المحدد لنفاذ القانون الذى يوجب نشر الحكم فى جريدتين يوميتين على نفقة الطاعن ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتلك العقوبة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما كان يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالغائها ، الا انه نظرا لما شاب الحكم من قصور فى التسبب له الصادرة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون الموجبة للتصحيح ، فان محكمة

النقض لامتلاك التعرض لما انزله من عقوبة النشر في جريدتين يوميتين على نفقة الطاعن ، اذ ليس بوسعها ان تصحح منطوق حكم قضت بنقضه ، بل على محكمة الموضوع عند اعادة الدعوى لها الا تقضى بتلك العقوبة اذا رأت ان تدين الطاعن . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن ، وذلك بالنسبة للطاعن فقط وان كان وجهها الطعن سالف الذكر يتصلان بباقي التهمين وكان يتعين نقضه والاعادة بالنسبة لهما ايضا عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، الا انه لما كان الحكم المطعون فيه غايبا بالنسبة لهما قابلا للطعن فيه بالمعارضة منهما ، فإن أثر الطعن لا يمتد اليهما .

(الطعن ٦٣٣٥ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٣/٦/١٩٨٥ ص ٣٦ ص ٧٨٢)

المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ معدلة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ إعفاؤها التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية . إذا أثبت عدم علمه بغش المواد موضوع الجريمة وأثبت مصدرها .

دفاع المتهم أمام درجتى التقاضى بأنه مجرد موزع للمواد موضوع الجريمة التى ترد اليه مصنعه ومغلفه وتقديمه فواتير معتمدة ودالة على ذلك ودفعه بعدم علمه بالغش دفاع جوهرى . على المحكمة أن تقول كلمتها فيه . اعراضها عنه . يعيب الحكم .

ومن حيث أن الحكم الابتدائي المؤبد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - عدا القضاء بإيقاف تنفيذ العقوبة - قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله : « ومن حيث أن المتهم طرح وعرض للبيع شيئاً من أغذية الإنسان مغشوشاً . وحيث أن المحكمة تظمنن الى صحة اسناد التهمة الى المتهم وثبوتها قبله ثبوتاً لا يرقى اليه شك ولا يتطرق اليه ريب ارتياحاً منها الى رواية الإتهام التي وردت بمحضر الضبط ، لاسيما وأن المذكور لم يعترض سبيلها بشمة دفع أو دفاع مقبول بما يتعين معه القضاء بمعاقبته وفقاً لمواد الإتهام وعملاً بالمادة ٣٠٤ / ٢ أ . ج . » لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصراً . وإذ كان الحكم المطعون فيه قد إكتفى في بيان الدليل بالإحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقرير برأى فيما تشير النيابة العامة بوجه الطعن . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور في التسبب الذي له وجه الصدارة على الخطأ في تطبيق القانون - بما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن ٢٢٠٩٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٦/٦/١٩٨٨ لم ينشر بعد)

(الطعن ٢٢٢٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ٩/٦/١٩٨٨ لم ينشر بعد)

لما كان ذلك ، وكان الغش كما عنته القوانين الخاصة بقمع الغش ومراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد يقع بإضافة مادة غريبة الى السلعة أو بإنتزاع شئ من عناصرها النافعة ، كما يتحقق بإخفاء البضاعة تحت مظهر خادع من شأنه غش المشتري ، ويتحقق كذلك بالخلط أو الإضافة بمادة مغايرة لطبيعة البضاعة أو من نفس طبيعتها ولكن من صنف أقل جودة بقصد الإيهام بأن الخليط لا شائبة فيه أو بقصد اخفاء رداءة البضاعة واطهارها فى صورة أجود مما هى عليه فى الحقيقة ، كما يقوم اذا كانت غير مطابقة للمواصفات المقررة أو اذا احتوى على أية مواد ملونه أو حافظة أو اضافات غير ضارة بالصحة لم ترد فى المواصفات المقررة ولا تشترط القانون أن تتغير طبيعة البضاعة بعد المذاق أو الإضافة بل يكفى أن تكون قد زيفت ويستفاد التزييف من كل خلط ينطوى على الغش بقصد الإضرار بالمشتري . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد إكتفى فى التدليل على ادان الطاعن على الإحالة الى محضر ضبط الواقعة ، دون أن يستظهر وجه الغش المسند الى المتهم الطاعن ومدى صلتة وعلمه به . وكان اغفال الحكم لذلك البيان الجوهرى الذى يتوقف عليه الفصل فى المسؤولية الجنائية للمتهم كما لم يورد الأدلة على ثبوت التهمة فى حقه واكتفى بالإحالة الى محضر ضبط الواقعة دون ان يبنى مضمونه مما يعيب الحكم بالقصور ويوجب نقضه دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن ١٢٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٦ لم ينشر بعد)

ومن حيث أن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة عرض بيع أغذية « مشروب التمر هندى »

مفشوشة وغير مطابقة للمواصفات المقررة مع علمه بذلك قد شابه القصور فى البيان ، ذلك بأنه لم يبين مؤدى تقرير التحليل بطريقة وافية وسبب التصمغ الذى أصاب السلعة ، وهل كان ذلك طبيعيا لسبب نوع تلك السلعة أم نتيجة مخالفة المواصفات القياسية لها مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن أشار الى اتهام النيابة العامة للطاعن (الآخر) بعرضه للبيع أغذية مفشوشة « مشروب الثمر هندى » وغير مطابقة للمواصفات انتهى الى ادانة الطاعن بقوله : « وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم أخذا بما جاء بمحضر ضبط الواقعة المؤيد بما جاء بنتيجة التحليل التى ثبت فيها ان العينة مفشوشة وغير صالحة للإستهلاك الآدمى - لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه يجب ايراد الأدلة التى استندت اليها المحكمة وبيان مؤداها فى حكمها بيانا كافيا ، فلا تكفى الإشارة اليها بل ينبغى سرد مضمون كل دليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين فيها مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة وبلغ إتساقه مع باقى الأدلة وإذ كان ذلك ، فإن مجرد استناد محكمة الموضوع فى حكمها - على النحو السالف بيانه الى تقرير التحليل دون العناية بسرد مؤدى هذا التقرير بطريقة وافية والأسانيد التى أقيم عليه وسبب غش المشروب وعدم صلاحيته للإستهلاك الآدمى ، فإن ذلك لا يكفى لتحقيق الغاية التى تفيهاها الشارع من تسبب الأحكام ، ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقرير برأى فيما يثيره الطاعن بوجه الطعن لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون

معيباً بالقصور فى التسبب بما يوجب نقضه والإحالة وذلك بالنسبة للطاعن وحده دون المحكوم عليه الآخر الذى لم يكن طرفاً فى الخصومة الإستئنافية.

(الطعن ١٢٣ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٦ لم ينشر بعد)

وحيث أن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة حيازة أغذية (لحوم) فاسدة مع علمه بذلك ، قد شابه القصور فى التسبب ذلك بأنه لم يبين أركان الجريمة والأدلة التى أقام عليها قضاءه. مما يهيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى والتدليل عليها فى حق الطاعن على قوله : « وحيث ان التهمة المسندة الى المتهم ثابتة قبله ثبوتاً كافياً ومن ثم يتعين معاقبته طبقاً لمواد الإتهام لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت فى ظل حكم بالإدانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً كافياً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التى استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ والا كان حكمها قاصراً . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يورد واقعة الدعوى بما تتحقق به أركان الجريمة التى دان الطاعن بها وأدلة الثبوت التى أقام عليها قضاءه ومؤدى كل منها فى بيان كاف يكشف عن مدى تأييده لواقعة

الدعوى فإنه يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن ٢٣٢٠٧ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٧/٩/١٩٩٤ لم ينشر بعد)

(الطعن ٣٠٩٦٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٧/١/١٩٩٥ لم ينشر بعد)

(الطعن ٥٥٩١ لسنة ٦٠ ق جلسة ٩/٣/١٩٩٧ لم ينشر بعد)

وحيث ان ما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذا دانه بجريمة انتاج وعرض جين مخشوش للبيع قد شابه البطلان ذلك بأنه لم يشر الى مواد القانون التى دان الطاعن بموجبهها .

وحيث ان المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية نصت على ان كل حكم بالإدانة يجب ان يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه، وهو بيان جوهري اقتضت قاعدة شرعية الجرائم والعقاب . ولما كان الثابت ان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على الطاعن فإنه يكون باطلا ولا يعصمه من عيب هذا البطلان ان يكون قد ورد بديباجته الإشارة الى رقم القانونين ٣٠ لسنة ١٩٧٦، ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ اللذين طلبت النيابة العامة عقاب الطاعن بموادهما طالما انه لم يبين مواد ذلك القانونين التى طبقها على واقعة الدعوى، ولا يكفي فى بيان ذلك ان يكون الحكم الابتدائى قد أثبت بمعزجه انه يتعين معاقبة الطاعن بمواد الإتهام «مادام لم يفصح عن تلك المواد التى أخذ بها والخاصة بالتجريم والعقاب كما انه لا يعصم الحكم المطعون فيه من ان يمتد اليه عيب هذا البطلان ان يكون قد اشار فى ديباجته الى مواد الإتهام التى طلبت النيابة العامة

تطبيقها مادام انه لم يفصح عن أخذه بها . لما كان ماتقدم فإنه
يتعين نقض الحكم المطعون والإعادة بغير حاجة الى بحث أوجه
الظعن الأخرى .

- (الظعن ٢٢٤٧٩ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٩/٢٠ لم ينشر بعد)
(الظعن ٤٣٧٣٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٦/٤/١٤ لم ينشر بعد)
(الظعن ٤٨١٥٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٦/٤/٧ لم ينشر بعد)
(الظعن ٤١٥١٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٦/٢/٨ لم ينشر بعد)
(الظعن ٤٩٦ لسنة ٩٠ ق جلسة ١٩٩٧/١/٥ لم ينشر بعد)
(الظعن ٢٢٤٨٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٨/٣/٣٠ لم ينشر بعد)
(الظعن ١١٣٨٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٢ لم ينشر بعد)
(الظعن ١٢١٨٩ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠١/٥/٢١ لم ينشر بعد)

ومن حيث انه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد
لأسبابه بالحكم المطعون فيه انه بعد أن أشار الى وصف التهمة
المسندة الى الطاعن والتهمة المسندة الى المتهم الثانى ثم أورد
الأسباب التى بنى عليها قضاءه ببراءة المتهم الثانى أستطرد من
ذلك مباشرة الى القول : وحيث أن التهمة ثابتة فى حق
المتهم الأول - الطاعن - ثبوتاً كافياً أخذاً بما جاء بمحضر
الضبط الأمر الذى يتعين عقابه طبقاً لمواد الاتهام وعملاً بالمادة
٣٠٤/٢ أ. ج . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون
الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على
بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة
والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها
الحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها
ثمكيناً لحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة

كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصرا ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان واقعة الدعوى واكتفى في بيان الدليل بالإحالة الى محضر ضبط الواقعة دون بيان مضمونه ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة الأمر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف القانون فيما قضى به على الطاعن من عقوبة الغلق . وهى عقوبة لم ينص عليها قانون التوحيد القياسى رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ المطبق على واقعة الدعوى مما كان يتعين حسبا أوجبه الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تحكم محكمة النقض فى الطعن بتصحيح الحكم فى هذا الخصوص بالغاء ما قضى به من عقوبة الغلق ، إلا أنه لما كان الحكم قد شابه القصور فى التسبب على النحو السابق ايضاحه فإنه يتعين ان يكون مع النقض الاعادة لما هو مقرر من أن القصور فى التسبب له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون ، ولما هو مقرر من أن محكمة النقض لا تستطيع تصحيح منطوق حكم قضى بالغائه وذلك دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن ١٢٩٧٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١١/١/١٩٩٨ لم ينشر بعد)

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه بجريمة انتاج شئ من أغذية الانسان مغشوشا قد شابه البطلان ، ذلك بأنه لم يشر الى مواد القانون التى دان الطاعن بموجبها .

وحيث إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه . وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب . ولما كان الثابت أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر نص مواد القانون التى أنزل بموجبها العقاب على الطاعن . فإنه يكون باطلا . ولا يعصمه من عيب هذا البطلان أن يكون قد ورد بدياجة المحكمين - الابتدائى والمطعون فيه - الإشارة الى رقم القانون رقم ١٠ لسنة ٦٦ الذى طلبت النيابة العامة عقاب الطاعنة بمواده . طالما ان كليهما لم يبين مواد ذلك القانون التى طبقها على واقعة الدعوى ، ولا يكفى فى بيان ذلك أن يكون الحكم الابتدائى قد أثبت بعجزه أنه يتعين معاقبة الطاعن بمواد الاتهام مادام أنه لم يفصح عن تلك المواد التى أخذه بها والخاصة بالتجريم والعقاب لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة ، بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن ١٦٦٧٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٥/١/١٩٩٨ لم ينشر بعد)

ومن حيث إن لما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه بجريمة عرض شئ من أغذية الانسان مغشوشا مع علمه بذلك قد شابته البطلان ، ذلك بأن خلا من بيان نص القانون الذى دانه بمقتضاه ، بما يعيه ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه . وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب . لما كان ذلك وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد أنشأ لنفسه أسبابا جديدة ولم يفصح عن أخذه

بأسباب الحكم المستأنف وقد أغفل ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على الطاعن فإنه يكون باطلا ولا يعصمه من عيب هذا البطلان انه أشار فى ديباجته الى المواد التى طلبت النيابة العامة تطبيقها مادام انه لم يفصح عن أخذه بها . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة ، وذلك بغير حاجة الى بحث بقية أوجه الطعن .

(الطعن ٢٠٤٣ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٥ / ٤ / ١٩٩٨ لم ينشر بعد)

وحيث إن الطاعن يعنى على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه بجريمة عرض أغذية مغشوشة قد شابه قصور فى التسبب إذ خلا من بيان واقعة الدعوى وأدلة ثبوتها مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى والتدليل عليها فى حق الطاعن على قوله: (وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتا كافيا لما جاء بالأوراق وما شهد به شهود الواقعة مما يتعين إدانته عملا بمواد الاتهام ...) لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم وإلا كان قاصرا . وكان الحكم المطعون فيه لم يورد الواقعة واكتفى فى بيان الدليل بالإحالة الى الأوراق وما شهد به شهود الواقعة دون أن يورد مضمون أى منها ويبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة

بعناصرها القانونية كافة الأمر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم . فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يوجب نقضه والإعادة .

(الطعن ٢١٣٦١ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢١/٤/١٩٩٨ لم ينشر بعد)

وحيث إن القانون أوجب فى كل حكم بالإدانة ان يشتمل على بيان واقعة الدعوى المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها ، والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة ، حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها ، وأن يشير الحكم الى نص القانون الذى حكم بموجبه . وهو بيان جوهرى اقتضته شرعية الجرائم والعقاب ، وإلا كان الحكم قاصرا وباطلا . فإذا كان الحكم الابتدائى قد اقتصر فى بيان وثبات وقوع الجريمة المسندة الى الطاعن على القول " وحيث إن واقعة الدعوى توجز فى ما أثبتته محرر المحضر بتاريخ ١٩٩٦/١/٢١ . وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم من محضر الضبط والتى خلت الأوراق مما ينال من سلامته فى الإسناد والاثبات وحيث إن المتهم لم يمثل بالجلسة ليدفع التهمة بدفع أو دفاع مقبول الى صحة ثبوت الاتهام المسند اليه مما يتعين عقابه بمواد الاتهام " وأضاف الحكم المطعون فيه الى ذلك قوله " وحيث إن المحكمة تظمن للإتهام المنسوب للمتهم . إذ أنها تظمن غشض الضبط وما هو مثبت فيه من عرض المتهم للحلوى حال أنها غير صالحة للإستهلاك الآدمى ولصحة ضبط الأغذية .

وتظمن الى تقرير المعمل الكيماوى الذى أورد أن العينة غير صالحة للإستهلاك الآدمى لتميعها وتكتلها خاصة وأن

المنتج قد دفع التهمة بأنه منتجاً للسلعة وغير مسئول عن سوء التخزين ، ومن ثم تنحصر المسؤولية في المتهم ، وتطمئن المحكمة لثبوت الاتهام قبله وتقضى الحال كذلك إعمالاً لنص المادة ٣٠٤/٢ أ.ج بإدانة المتهم . " لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه فيما اعتنقه من أسباب الحكم الابتدائي وما أضاف إليه من أسباب أخرى . قد خلا من بيان نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على الطاعن وكذلك من بيان واقعة الدعوى ومشتمل محضر الضبط الذى عول عليه فى إدانة الطاعن ، وكيف استدل منه على مسئوليته عن الحلوى المضبوطة وأنه التسبب فى عدم صلاحيتها للاستهلاك الآدمى ، حال أن الاتهام المسند إليه عرض شئ من أغذية الانسان مغشوشة مع علمه بذلك ، فإنه يكون مشوباً بعيب القصور فى التسبب والبطان . لما كان ما تقدم . فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى أسباب الطعن . لما كان ذلك ، وكان وجه الطعن وإن اتصل بالبحر عليه الاخر فى الدعوى ، إلا أنه لا يفيد من نقض الحكم المطعون فيه لأنه لم يكن طرفاً فى الخصومة الاستئنافية التى صدر فيها ذلك الحكم ، ومن ثم لم يكن له أصلاً حق الطعن بالنقض ، فلا يمتد إليه أثره .

(الطعن ٢٤٥٣ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٥/٣/١٩٩٩ لم ينشر بعد)

(الطعن ٧٠٠١٨ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٣/٣/١٩٩٩ لم ينشر بعد)

ومن حيث ان مما يتناه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة بيع وعرض أغذية فاسدة قد شابه القصور فى التسبب ذلك بأنه لم يبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة وظروفها ومؤدى الأدلة التى استخلص

منها الحكم ثبوت وقوعها من الطاعن مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطعن ١٨٠٢٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٤/٦ لم ينشر بعد)

(الطعن ٢٢٤٨٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٨/٣/٣٠ لم ينشر بعد)

ومن حيث إن مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه بجريمة حيازة أغذية للإنسان غير صالحة للإستهلاك الآدمي مع علمه بذلك قد شابه القصور والبطلان ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة وأغفل الإشارة إلى نص القانون الذي حكم بموجبه.

وحيث إن القانون أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها وأن يشير الحكم إلى نص القانون الذي حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته شرعية الجرائم والعقاب وإلا كان الحكم قاصرا وباطلا ، فإذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيان وإثبات وقوع الجريمة المسندة إلى الطاعن على القول : « وحيث إن الثابت من مطالعة الأوراق أن المتهم قد قارف الواقعة آنفة البيان وكان المتهم لم يدفع الدعوى بأى دفع أو دفاع مقبول الأمر الذى يصبح معه الإتهام ثابتا قبل المتهم ثبوتا كافيا تظمنن إليه المحكمة ومن ثم تقضى بعقابه وفقا لمواد الإتهام وعملا بنص المادة ٣٠٤ / ٢ ج ،

وذلك دون أن يبين الواقعة المستوجبة للعقوبة أو يورد مؤدى الأدلة التى استخلص منها ثبوت الواقعة أو نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على الطاعن فإن الحكم يكون مشوباً بعيب القصور فى التسيب والبطلان ، لما كان ما تقدم ، فإنه يتمين نقض الحكم.

- (الطن ١٣٨ لسنة ٧٠ ق جلسة ١/٤/٢٠٠٠ لم ينشر بعد)
 (الطن ٢٣٥٤٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٣٠/١/٢٠٠١ لم ينشر بعد)
 (الطن ٢٦٠٦ لسنة ٦٥ ق جلسة ١١/٢/٢٠٠١ لم ينشر بعد)
 (الطن ٣٣٦٨ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٢/٢/٢٠٠١ لم ينشر بعد)
 (الطن ٦١٩٥ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٨/٣/٢٠٠١ لم ينشر بعد)
 (الطن ٧٦٤٧ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٨/٣/٢٠٠١ لم ينشر بعد)
 (الطن ٨٧٧ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٥/٣/٢٠٠١ لم ينشر بعد)
 (الطن ٦٩١٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢/١/٢٠٠٢ لم ينشر بعد)
 (الطن ١٩٣١١ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢/١/٢٠٠٢ لم ينشر بعد)

من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه إنه إذ دانه بجريمة حيازة أغذية مفسوشة بقصد طرحها للتداول قد شاب القصور فى التسيب والبطلان ذلك بأنه لم يبين واقعة الدعوى بياناً كافياً تتحقق به أركان الجريمة التى دانه بها ، والظروف التى وقعت فيها ولم يشر إلى نص القانون الذى حكم بموجبه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على

ثبوتها في حق الطاعن على قوله وحيث إن النيابة العامة اسندت للمتهم الوصف والقيد المبين بالأوراق وحيث إن التهمة المسندة للمتهم ثابتة في حقه وبما تضمنته محضر ضبط الواقعة ومن عدم حضوره ليدفع الإتهام المسند إليه بشجة دفاع الأمر الذي يتعين معه إدانته عملاً بمواد الإتهام نزولاً على مقتضى المادة ٣٠٤ / ١ أ.ج. وحيث إن الثابت مما أثبتته محرر محضر الضبط من معاينة المضبوطات أن جزء منها منتهى الصلاحية وفقاً للتاريخ المدون عليها وجزء منها ليس عليه تاريخ صلاحية مما يثبت معه الاتهام في حق المتهم ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا واضحا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها ، والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدي تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها وسلامة مأخذها ، وأن يشير الحكم إلى نص القانون الذي حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب وإلا كان قاصراً وباطلاً . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا تماماً من بيان واقعة الدعوى . ولم يستظهر صلة الطاعن بالأغذية المغشوشة المضبوطة ، وأنها كانت معدة للبيع مع علمه بغشها . فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور في التسبيب ، فضلاً عن بطلانه لإغفاله ذكر نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب على الطاعن ، لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن ١٣٨ لسنة ٧٠ ق جلسة ١٤/٤/٢٠٠٠ لم ينشر بعد)

(الطعن ٦٩١٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٤/١/٢٠٠٢ لم ينشر بعد)

(الطعن ١٩٣١١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٤/١/٢٠٠٢ لم ينشر بعد)

التعليمات العامة للنيابات بشأن جرائم الغش التجارى،

تضمنت التعليمات العامة للنيابات المواد التالية بشأن جرائم الغش التجارى :

مادة ٧٤ - يعتبر المفتشون البيطريون من مأمورى الضبطية القضائية فيما يختص بضبط واثبات المخالفات لاحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ الخاص بقمع الغش والتدليس والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها وكذا القانون رقم ٥٣ سنة ١٩٦٦ بشأن الزراعة، وذلك فيما يتعلق بأعمال وظائفهم.

مادة ٧٥ - يعتبر مفتشو الصحة من مأمورى الضبطية القضائية فيما يختص بالمخالفات التى تتعلق بالأعمال المنوط بهم.

مادة ٤٦٤ - يكون تحليل الخمور المغشوشة والمواد الغذائية ومنها اللبن والعقاقير الطبية بمعرفة المعامل الرئيسية لوزارة الصحة وفروعها بالمحافظات كل فى نطاقها الإقليمى ولايجوز أن ترسل العينات الى المستشفيات للتحليل لعدم توفر الامكانيات والخبرة والأدوات اللازمة لاجرائه.

كما لا يجوز الاعتماد على نتيجة تحليل المستشفيات لعينات الالبان التى تؤخذ من الموردين لها.

ويجب أن يطلب دائما من المعامل المذكورة أن تبين فى تقاريرها ما إذا كانت المواد المطلوب تحليلها تضر بصحة الإنسان أو لا تضر بها.

مادة ٤٦٥- إذا كانت المواد المطلوب تحليلها أدوية أو مواد غذائية، فيجب ابقاؤها كما هي في اغلفتها التي وجدت بها كلما أمكن ذلك. وتوضع كل مادة في حرز مستقل بعد لفها في ورق سميك.

فإذا كانت المادة المضبوطة سائلا ووجدت في وعاء غير خارجي كالفخار فيجب وضعها في زجاجة أو قترميز نظيف وإرسالها بعد تحريرها للتحليل مع الوعاء الذي كانت فيه بعد تغليف هذا الوعاء.

مادة ٤٦٦- إذا اقتضى التحقيق تحليل مادة غذائية أو دقيق أو فحوص خبز، فيجب أن تؤخذ ثلاث عينات من كل صنف يراد فحصه، يختم على كل منها بالجمع ويوقع عليها كل من الموظف الذي قام بضبطها وصاحب الشأن أو من يمثله، وترسل إحداها إلى معامل التحليل دون أن يذكر على غلاف الحرز الذي توضع فيه والكتاب المرسل به أية بيانات عن مالك العينة أو الجهة التي ضبطت بها. وتحفظ العينة الثانية لدى صاحب الشأن. كما تحفظ الثالثة في المصلحة التي يتبعها الموظف الذي قام بالضبط للرجوع إليها عند الاقتضاء.

وإذا طلب صاحب الشأن من النيابة أو المحكمة أثناء نظر الدعوى تحليل العينة المحفوظة لديها، فإنه يلزم بأداء مصاريف التحليل مقدما إذا أوجب إلى طلبه. ويراعى عند إرسال هذه العينة للتحليل عرضها على الموظف الذي قام بأخذها من قبل ليتأكد من أنها هي بذاتها التي أخذها وليتحقق من سلامة اختتامها وصلاحياتها للتحليل. ويؤخذ عليه اقرار بذلك يرفق

بالقضية الخاصة، ويذكر في استمارة إرسال هذه العينة للتحليل رقم وتاريخ تقرير التحليل الأول. كما يجب على النيابة في هذه الحالة أن تطلب العينة الثالثة التي تحتفظ بها الجهة التي يتولى مندوبوها ضبط الواقعة وأن ترسلها مع العينة المطلوب تحليلها بعد التحقق من سلامة اختامها بحضور المتهم وكذلك المندوب. ويتبع مثل هذا الاجراء عند طلب اعادة تحليل مضبوطات في قضايا الجمارك.

ويراعى في هذا الشأن أن عينات الدقيق والخبز تحتفظ بها إدارات وأقسام الرقابة التموينية لمدة ستة شهور يمكن خلالها اعادة التحليل. أما إذا انقضت تلك المدة فلا محل لاعادة التحليل نظرا لما يتعرض له الدقيق والخبز من فساد.

مادة ٤٦٧- يجب على النيابة أن تطلب الى المعمل الكيماوى الذى يتولى تحليل الأغذية أو المواد المغشوشة أو الفاسدة أن يبين في تقرير التحليل ما إذا كانت هذه الأغذية أو المواد تضر بصحة الإنسان أو لا تضر بها.

أهم القيود والأوصاف لجريمة الغش التجاري، (١)

تقيد جنحة بالمواد ١/١ (بند ١)، ٧، ٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٦١ والمستبدلة بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ .

خدع « أو شرع في أن يخدع » المتعاقد معه في ذاتية البضاعة بأن سلمه بضاعة غير ماتم التعاقد عليه .

تقيد جنحة بالمواد ١/١ (بند ٢)، ٧، ٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ والمستبدلة بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ .

خدع « أو شرع في أن يخدع » المتعاقد معه في حقيقة البضاعة (أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر نافعة أو أى عنصر داخل في تركيبها) بأن .. (يذكر في الوصف من واقع الأوراق صورة الخداع أو الشروع فيه) .

تقيد الواقعة جنحة بالمواد ١/١ - ٢ (والنود ١، ٢، ٣، ٤ من الفقرة الأولى من هذه المادة على حسب طريقة الخداع أو الشروع فيه)، ٧، ٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ والمستبدلة بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ .

خدع (أو شرع في أن يخدع) المتعاقد معه بأن
(تذكر طريقة الخداع أو الشروع فيه من واقع الأوراق ويحدد على أساسها البند المنطبق من الفقرة الأولى من المادة الأولى)
حال ارتكابها (أو الشروع في ارتكابها) باستعمال موازين أو

(١) الإرشادات القضائية ملحق س٢٧ ج٢٥ ص ١٥٦ وما بعدها .

مقاييس أو مكاييل أو دمغات أو آلات فحص أخرى مزيفة أو مختلفة أو باستعمال طرق أو وسائل أو مستندات من شأنها جعل عملية وزن البضاعة أو قياسها أو كيلها أو فحصها غير صحيحة.

العقوبة :

الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تتجاوز ثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو بإحدى هاتين العقوبتين والمصادرة ونشر الحكم في جريدتين يوميتين على نفقة المخكوم عليه .

غش (أو شرع في أن يغش) شيئا من أغذية الإنسان (أو الحيوان) أو من العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو من الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو من المنتجات الصناعية معداً للبيع بأن

طرح أو (عرض البيع) أو (البائع) شيئا من الأغذية أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو الحاصلات أو المنتجات الطبيعية أو الصناعية حال كونها مفسوشة (أو فاسدة) أو انتهى تاريخ صلاحيتها مع علمه بذلك بأن

تقيد الواقعة جنحة بالمواد ١/٢ (بند ٢)، ٧، ٨ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ والمستبدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ .

صنع (أو طرح أو عرض للبيع أو باع) مواد أو عيوبات أو أغلفة مما يستعمل فى غش الإنسان (أو الحيوان) أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبية أو المنتجات الصناعية على وجه ينفى جواز استعمالها استعمالاً مشروعاً أو بقصد الغش بأن

تقيد الواقعة جنحة بالمواد ٣ مكرر (فقرة أولى) ، ٧ ، ٨ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ المعدلة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ والمضافة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ والمستبدلة بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ .

إستورد (أو جلب) الى البلاد شيئاً من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو من الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو الصناعية حال كونه مغشوشاً أو فاسداً أو انتهى تاريخ صلاحيته مع علمه بذلك بأن

تقيد الواقعة جناية بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٣ مكرر (على حسب نوع الجريمة التى ارتكبها المتهم) ، ٤ / ١ ، ٧ ، ٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المستبدلة بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ .

نشأ عن أى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٣ مكرر إصابة بعاهة مستديمة هى

العقوبة:

السجن وغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين ألف جنيه ولا تجاوز أربعين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر مع المصادرة ونشر الحكم في جريدتين يوميتين على نفقة المحكوم عليه ... وإذا طبقت المحكمة المادة ١٧ من قانون العقوبات في هذه الحالة فلا يجوز النزول بالعقوبة المقيدة للجريمة عن الحبس لمدة سنة واحدة .

وإذا نشأ عن الجريمة وفاة شخص أو أكثر تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر مع المصادرة ونشر الحكم في جريدتين يوميتين على نفقة المحكوم عليه .

تقيد الواقعة جنحة بالمواد ٥ ، ٧ ، ٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدلة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ والمستبدلة بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ .

طرح للبيع (أو إستورد) مواد مركبة أو مصنوعة أو منتجة باغثالة للقرار الصادر من الوزير المختص في شأن تركيب العقاقير الطبية أو الأدوية أو في المواد المستعملة في غذاء الإنسان أو في المواد المعدة للبيع بأن

نصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

بجمع التدليس والغش^(١)

نحن فاروق الأول ملك مصر:

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ،
وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة (١):^(٢) يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خدع أو شرع في أن يخدع المتعاقد معه بأية طريقة من الطرق في أحد الأمور الآتية :

١- ذاتية البضاعة إذا كان ما سلم منها غير ما تم التعاقد عليه .

٢- حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر نافعة ، ووجه عام العناصر الداخلة في تركيبها .

٣- نوع البضاعة أو منشؤها أو أصلها أو مصدرها في الأحوال التي يعتبر فيها - بموجب الإتفاق أو العرف - النوع أو المنشأ أو الأصل أو المصدر المسند غشاً إلى البضاعة سبباً أساسياً في التعاقد .

(١) الرقائع المصرية العدد ١٢٥ في ١٨/٩/١٩٤١ .

(٢) المادة رقم (١) مستبدلة بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ - الجريدة الرسمية

العدد ٥٢ (تابع) في ٢٩/١٢/١٩٩٤ - وكان سبق استبدالها بالقانون ١٠٦

لسنة ١٩٨٠ الجريدة الرسمية العدد ٢٢ مكرراً في ٣١/٥/١٩٨٠ .

٤- عدد البضاعة أو مقدارها أو مقياسها أو كيلها أو وزنها أو طاقتها أو عيارها .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز ثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا ارتكبت الجريمة للشخص في الفقرة السابقة أو شرع في ارتكابها باستعمال موازين أو مقاييس أو مكاييل أو دمغات أو آلات فحص أخرى مزيفة أو مختلفة أو باستعمال طرق أو وسائل أو مستندات من شأنها جعل عملية وزن البضاعة أو قياسها أو كيلها أو فحصها غير صحيحة .

مادة (٢)- (١) يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز ثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر :

١- كل من غش أو شرع في أن يغش شيئاً من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو من الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو من المنتجات الصناعية معداً للبيع وكذلك كل من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من هذه الأغذية أو العقاقير أو النباتات

(١) قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من البند (١) من المادة الثانية قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ في القضية رقم ٣١ لسنة ١٦ قضائية دستورية جلسة ١٩٩٥/٥/٢٠ - الجريدة الرسمية العدد ٢٣ في ١٩٩٥/٦/٨ .

الطبية أو الأدوية أو الحاصلات أو منتجات مغشوشة كانت أو فاسدة أو إنتهى تاريخ صلاحيتها مع علمه بذلك .

٢- كل من صنع أو طرح أو عرض للبيع أو باع مواد أو عيوب أو أغلفه مما يستعمل فى غش أغذية الإنسان أو الحيوان أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو المنتجات الصناعية على وجه ينفى جواز استعمالها استعمالاً مشروعاً أو بقصد الغش وكذلك كل من حرض أو ساعد على استعمالها فى الغش بواسطة كراسات أو مطبوعات أو بأية وسيلة أخرى من أى نوع كانت .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز سبع سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تتجاوز أربعين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر إذا كانت الأغذية أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو الحاصلات أو المنتجات المغشوشة أو الفاسدة أو التى إنتهى تاريخ صلاحيتها أو كانت المواد التى تستعمل فى الغش ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان .

وتطبق العقوبات المقررة فى هذه المادة ولو كان المشتري أو المستهلك عالماً بغش البضاعة أو بقسادهها أو بإنتهاء تاريخ صلاحيتها .

مادة (٣)- (١) يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تتجاوز عشرة آلاف جنيه ، أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر

(١) مادة (٣) مستبدلة بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ السابق الإشارة إليه .

أو إحدى هاتين العقوبتين كل من حاز بقصد التداول لغرض غير مشروع شيئاً من الأغذية أو الحاصلات أو المنتجات أو المواد المشار إليها في المادة السابقة وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر إذا كانت هذه الحيازة لعقاقير أو نباتات طبية أو أدوية مما يستخدم في علاج الإنسان أو الحيوان .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز ثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر إذا كانت الأغذية أو الحاصلات أو المنتجات أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو المواد المشار إليها في المادة السابقة ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان .

مادة (٢) مكرراً^(١) يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر كل من استورد أو جلب إلى البلاد شيئاً من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو من الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو المنتجات الصناعية يكون مغشوشاً أو فاسداً أو انتهى تاريخ صلاحيته مع علمه بذلك .

(١) المادة (٣ مكرراً) استبدلت بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ السابق الإشارة إليه، وكان سبق إضافتها بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ السابق الإشارة إليه أيضاً .

وتتولى السلطة المختصة إعدام تلك المواد على نفقة المرسل إليه ، فإذا لم يتوافر العلم بتحدد له السلطة المختصة ميعادا لإعادة تصدير المواد المغشوشة أو الفاسدة أو التي انتهى تاريخ صلاحيتها إلى الخارج ، فإذا لم يتم بذلك فى الميعاد المحدد تعدم تلك المواد على نفقته .

مادة(٤)-^(١) إذا نشأ عن إرتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١ و ٢ و ٣ و ٣ مكرراً من هذا القانون إصابة شخص بعاهة مستديمة فتكون العقوبة السجن وغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين ألف جنيه ولا تتجاوز أربعين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر ، وإذا طبقت المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات فى هذه الحالة فلا يجوز النزول بالعقوبة المقيدة للحرية عن الحبس مدة سنة واحدة .

وإذا نشأ عن الجريمة وفاة شخص أو أكثر تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تتجاوز مائة ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر .

مادة(٥)-^(٢) يجوز بقرار من الوزير المختص فرض حد أدنى أو حد معين من العناصر فى تركيب العقاقير الطبية أو الأدوية أو فى المواد المستعملة فى غذاء الإنسان أو الحيوان أو

(١) المادة (٤) مستبدلة بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ السابق الإشارة إليه .
(٢) المادة (٥) مستبدلة بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ السابق الإشارة إليه وكان سبق تعديلها بالقانون ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ١١٩ فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

فى المواد المعدة للبيع بإسم معين أو فى أية بضائع أو منتجات أخرى .

ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ركب أو صنع أو أنتج بقصد البيع أو باع أو عمضه أو طرحه للبيع أو حاز أو أحرز بقصد البيع أو استورد مواد مركبة أو مصنوعة أو منتجة باخلافه لأحكام هذا القرار مع علمه بذلك .

مادة (٦) - (١) يجوز بقرار من الوزير اغتصص فرض استعمال أو ان أو أوعية أو أشياء مختلفة أو تنظيم استعمالها فى تحضير ما يكون معداً للبيع فى العقاقير الطبية والمواد الغذائية وغيرها أو فى صنعها أو وزنها أو تعبئتها أو حزمها أو حفظها أو حيازتها أو توزيعها أو نقلها أو عرضها أو طرحها للبيع أو بيعها ويجوز بمرسوم أيضاً إيجاب بيان شروط استهلاك هذه العقاقير أو المواد أو تسميتها أو حفظها أو حيازتها أو بيان الحالات التى تكون فيها غير صالحة للإستهلاك أو بيان مقدارها أو محل صنعها أو إسم صانعها أو غير ذلك من البيانات .

كما يجوز بقرار من الوزير اغتصص فرض قيود وشروط استعمال البضائع والمنتجات أياً كانت .

(١) المادة السادسة معدلة بالقانون ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ١١٩ فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

ويجوز كذلك لمنع الغش والتدليس في البضائع المباعة أن ينظم بقرار من الوزير المختص تصدير البضائع التي يسرى عليها هذا القانون أو استيرادها أو صنعها أو بيعها أو طرحها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع .

ويجوز أن يبين بقرار وزاري الكيفية التي يكتب بها البيانات سألغة الذكر أو كيفية تنظيم السجلات والدفاتر وإمساكها ومراجعتها أو إعطاء الشهادات أو اعتمادها أو تحديد المدة اللازمة لتصرف المنتجات والبضائع التي تكون مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له .

ويعاقب كل مخالف أحكام القرارات المذكورة بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة (٦) مكرراً^(١) - دون إخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر ، إذا وقع الفعل باغتراف لأحكام المواد : ٣ و ٣ و ٣ مكرراً من هذا القانون بطريق الإهمال أو عدم الإحتياط والتحرز أو الإخلال بواجب الرقابة تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز نصف الحد الأقصى المقرر للغرامة المنصوص عليها في المواد سألغة الذكر ، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة (٦) مكرراً (١)-^(٢) دون إخلال بمسؤولية الشخص الطبيعي المنصوص عليها في هذا القانون ، يسأل الشخص المعنوي جنائياً عن الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إذا

(١) ، (٢) ، المادتان ٦ مكرراً ، ٦ مكرراً (١) مضافتان بالقانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٩٤ - الجريدة الرسمية العدد ٥٢ (تابع) في ٢٩ / ١٢ / ١٩٩٤ .

وقعت لحسابه أو بإسمه بواسطة أحد أجهزته أو ممثليه أو أحد العاملين لديه . ويحكم على الشخص المعنوي بغرامة تعادل مثل الغرامة المعاقب بها عن الجريمة التي وقعت . ويجوز للمحكمة أن تقضى بوقف نشاط الشخص المعنوي المتعلق بالجريمة لمدة لا تزيد على سنة ، وفي حالة العود يجوز الحكم بوقف النشاط لمدة لا تزيد على خمس سنوات أو بإلغاء الترخيص في مزاولة النشاط نهائياً .

مادة (٧)-(١) يجب أن يقضى الحكم في جميع الحالات بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة فإذا لم ترفع الدعوى الجنائية لسبب ما فيصـد قرار المصادرة من النيابة العامة .

مادة (٨)-(٢) تقضى المحكمة في حالة الحكم بالإدانة في إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة بنشر الحكم في جريدتين يوميتين على نفقة المحكوم عليه .

مادة (٩)-(٣) لا تطبق أحكام المادة ٥٥ من قانون العقوبات على عقوبة الغرامة في الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون .

(١) المادة السابعة معدلة بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٦١ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٥٣ في ١٠ يونية سنة ١٩٦١ .
(٢) المادة (٨) مستبدلة بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ السابق الإشارة إليه .
(٣) حكمت المحكمة الدستورية في القضية رقم ١٢٤ لسنة ١٨ قضائية دستورية بجلستها المنعقدة في ١٥/١١/١٩٩٧ بعدم دستورية نص المادة (٩) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بقمع الغش والتدليس (الجريدة الرسمية العدد ٤٨ في ٢٧/١١/١٩٩٧) .

مادة (١٠)-^(١) مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٥٠ و ٤٩ من قانون العقوبات تكون العقوبة في حالة العود إلى ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٢ و ٣ و ٣ مكرراً من هذا القانون السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ثلاثين ألف جنيه ولا تجاوز ستين ألف جنيه أو ما يعادل مثلى قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر وإذا طبقت المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات في هذه الحالة فلا يجوز النزول بالعقوبة المقيدة للحرية عن الحبس مدة سنة واحدة . ويجوز للمحكمة أن تقضى بغلق المنشأة المخالفة لمدة لا تجاوز سنة ، كما يجوز لها أن تحكم بإلغاء رخصتها وذلك دون الإخلال بحقوق العمال قبل المنشأة .

وتعتبر متماثلة في العود للجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية والمادتين ١٨ و ١٩ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ في شأن الوزن والقياس والكيل ، وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أى قانون آخر بقمع التدليس والغش .

مادة (١١)-^(٢) يثبت المخالفات لأحكام هذا القانون وأحكام اللوائح الصادرة بتنفيذه ولأحكام القرارات المنصوص عليها في المادتين الخامسة والسادسة الموظفون المعينون خصيصاً لذلك بقرار وزارى .

(١) المادة (١٠) مستبدلة بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ السابق الإشارة إليه .
(٢) الفقرة الثالثة من المادة (١١) مستبدلة بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ السابق الإشارة إليه .

ويعتبر هؤلاء من مأمورى الضبطية القضائية ويجوز لهم أن يدخلوا لهذا الغرض فى جميع الأماكن المطروحة أو المعروضة فيها للبيع أو المودعة فيها المواد الخاضعة لأحكام هذا القانون ما عدا الأجزاء المخصصة منها للسكن فقط .

وللمأمورى الضبط القضائى أخذ عينات من تلك المواد والقيام بفحصها وتحليلها فى المعامل التى تحددها اللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً لأحكام هذا القانون ووفقاً للإجراءات المقررة بها .

مادة (١٢)- إذا وجدت لدى الموظفين المشار إليهم فى المادة السابقة أسباب قوية تجعلهم على الاعتقاد بأن هناك مخالفة لأحكام هذا القانون جاز لهم ضبط المواد المشتبه فيها بصفة مؤقتة .

وفى هذه الحالة يدعى أصحاب الشأن للحضور وتؤخذ خمس عينات على الأقل بقصد تحليلها تسلم اثنتان منها لصاحب الشأن ويحرر بهذه العملية محضر يحتوى على جميع البيانات اللازمة للثبوت من ذات العينات والمواد التى أخذت منها .

مع عدم الإخلال بحق المتهم فى طلب الإفراج عن البضاعة المضبوطة من القاضى الجزئى أو قاضى التحقيق بحسب الأحوال يفرج عنها بحكم القانون إذا لم يصدر أمر من القاضى بتأييد عملية الضبط فى خلال السبعة أيام التالية ليوم الضبط .

مادة (١٢) مكرر-^(١) يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمس جنيئات ولا تتجاوز مائة جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حال دون تأدية الموظفين المشار إليهم بالمادة ١١ أعمال وظائفهم سواء بمنعهم من دخول المصانع أو المخازن أو المتاجر أو من الحصول على عينات أو بأية طريقة أخرى .

مادة (١٢)- تلغى المواد ٢٦٦ و ٣٤٧ و ٣٨٣ من قانون العقوبات .

مادة (١٤)- في حالة ارتكاب مخالفة جديدة لأحكام القرارات الصادرة بتنفيذ هذا القانون في خلال الثلاث سنوات التالية لصدور الحكم بالعقوبة في المخالفة السابقة يجوز للقاضي أن يحكم على المخالف بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيئات .
وكذلك الحكم في المخالفات المنصوص عليها في المادة السابعة .

مادة (١٥)- على وزارة الصحة العمومية والتجارة والصناعة والمالية والعدل والزراعة تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر عابدين في ٢٤ شعبان سنة ١٣٦٠ (١٦ سبتمبر ١٩٤١) .

(١) المادة ١٢ مكرر مضافة بالقانون ٨٣ لسنة ١٩٤٨ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٦٨ في ٣ يونيو سنة ١٩٤٨ .

قانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠

بتعديل بعض أحكام القانون

رقم (٤٨) لسنة ١٩٤١

بقمع التدليس والفس

والقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٦

بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها^(١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه

(المادة الأولى)

يستبدل بالمواد (١) ، (٢) ، (٣) من القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والفس النصوص الآتية :

١ - يحاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنية ولا تجاوز ألف جنية أو باحدى هاتين العقوبتين كل من خدع أو شرع فى أن يخدع المتعاقد بأية طريقة من الطرق فى أحد الأمور الآتية :

١ - عدد البضاعة أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو وزنها أو طاقتها أو عيارها.

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٢ مكرر الصادر فى ٣١ مايو ١٩٨٠ .

٢ - ذاتية البضاعة إذا كان ما سلم منها غير ما تم التعاقد عليه .

٣ - حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر نافعة وعلى العموم العناصر الداخلة في تركيبها .

٤ - نوع البضاعة أو أصلها أو مصدرها في الأحوال التي يعتبر فيها - بموجب الاتفاق أو العرف - النوع أو الأصل أو المصدر المسند غشا إلى البضاعة - سببا أساسيا في التعاقد .

وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز خمس سنوات وغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تتجاوز ألفي جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين إذا ارتكبت الجريمة أو شرع في ارتكابها باستعمال موازين أو مقاييس أو مكاييل أو دمغات أو آلات فحص أخرى مزيفة أو مختلفة أو باستعمال طرق أو وسائل من شأنها جعل عملية وزن البضاعة أو قياسها أو كيلها أو فحصها غير صحيحة ولو حصل ذلك قبل إجراء العمليات المذكورة .

٥ مادة ٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

١- من غش أو شرع في أن يغش شيئا من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير أو من المحاصيل الزراعية أو الطبيعية معدا للبيع أو من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئا

من هذه الأغذية أو العقاقير أو الحاصلات مغشوشة كانت أو فاسدة مع علمه بذلك .

ويفترض العلم بالغش أو الفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر الأشياء موضوع الجريمة .

٢ - من طرح أو عرض للبيع أو باع مواداً مما يستعمل فى غش أغذية الإنسان أو الحيوان أو العقاقير أو الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية على وجه ينفى جواز استعمالها استعمالاً مشروعاً ، وكذلك من حرّض على استعمالها فى الغش بواسطة كراسات أو مطبوعات أو أية وسيلة أخرى من أى نوع كانت .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين إذا كانت الأغذية أو الحاصلات المغشوشة أو الفاسدة أو كانت المواد التى تستعمل فى الغش ضارة بصحة الانسان أو الحيوان أو إذا كانت العقاقير ضارة بصحة الحيوان .

وتطبق العقوبات المنصوص عليها فى هذه المادة ولو كان المشتري أو المستهلك عالماً بغش البضاعة أو بفسادها .

وفى جميع الأحوال ينشر الحكم فى جريدتين يوميتين واسعتى الانتشار على نفقة المحكوم عليه .

« مادة ٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل من ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من حاز بغير سبب مشروع شيئاً من الأغذية أو الحاصلات أو العقاقير أو المواد المشار إليها في المادة السابقة وهو عالم بذلك .

وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر والغرامة التي لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين إذا كانت الحيازة لعقاقير طبية مما يستخدم في علاج الحيوان .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز ثلاث آلاف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين إذا كانت الأغذية أو الحاصلات أو المواد المذكورة ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان أو إذا كانت العقاقير الطبية المضبوطة ضارة بصحة الحيوان .

وفي جميع الأحوال ينشر الحكم في جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار على نفقة المحكوم عليه .

(المادة الثانية)

تضاف إلى القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٤١ المشار إليه مادة جديدة برقم (٣ مكرراً) نصها الآتى :

« مادة ٣ مكرراً - تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو احدى هاتين العقوبتين

إذا كانت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادتين السابقتين تتعلق بالعقابر الطبية الخاصة بالإنسان .

وفي حالة العود تكون العقوبة السجن وغرامة لا تقل عن ألف وخمسمائة جنيه ولا تجاوز ثلاثة آلاف جنيه .

وتكون العقوبة بالسجن مدة لا تقل عن أربع سنوات وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه إذا ترتب على الجريمة إصابة شخص بعاهة مستديمة .

وإذا ترتب على الجريمة وفاة شخص ، تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ألفي جنيه ، ولا تجاوز أربعة آلاف جنيه .

وفي جميع الأحوال ينشر الحكم في جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار على نفقة المحكوم ضده .

(المادة الثالثة)

لا تخل أحكام هذا القانون بأية عقوبة أشد منصوص عليها في قانون العقوبات أو أى قانون آخر .

(المادة الرابعة)

يصدر كل من الوزراء المختصين خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون القرارات اللازمة لتحديد المواصفات وأخذ العينات واثبات حالتها والتحقق عليها وتحليلها، وغير ذلك من القرارات واللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام القانون رقم

(٢) لسنة ١٩٥٨ في شأن التوحيد القياسى، والقانون رقم
(٢١) لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها والقانون
(١٠) لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها .

ويستمر العمل بالقرارات واللوائح الصادرة تطبيقا لأحكام
تلك القوانين والمعمول بها فى تاريخ نشر هذا القانون وذلك
بصفة مؤقتة حتى تصدر القرارات واللوائح المنصوص عليها فى
الفقرة السابقة .

(المادة الخامسة)

تلقى المادتان (١٥) ، (١٦) من القانون رقم ١٠ لسنة
١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها كما يلقى كل
حكم يخالف أحكام هذا القانون.

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من
قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٥ رجب سنة ١٤٠٠ (٢٠ مايو
سنة ١٩٨٠).

قانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤

بتعديل بعض أحكام القانون

رقم (٤٨) لسنة ١٩٤١

بقمع التدليس والفش^(١)

باسم الشعب:

رئيس الجمهورية،

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى

يستبدل بنصوص المواد ١ و ٢ و ٣ و ٣ مكرراً و ٤ و ٥ و ٨ و ١٠ و ١١ (فقرة ثالثة) من القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والفش النصوص الآتية:

مادة ١: يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو باحدى هاتين العقوبتين كل من خدع أو شرع في أن يخدع المتعاقد معه بأية طريقة من الطرق في أحد الأمور الآتية:

١ - ذاتية البضاعة إذا كان ما سلم منها غير ما م

المتعاقد عليه .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٥٢ تابع في ١٢/٢٩/١٩٩٤ .

٢ - حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر نافعة ، وبوجه عام العناصر الداخلة فى تركيبها .

٣ - نوع البضاعة أو منشأها أو أصلها أو مصدرها فى الأحوال التى يعتبر فيها - بموجب الإتفاق أو العرف - النوع أو المنشأ أو الأصل أو المصدر المسند غشا الى البضاعة سببا أساسيا فى التعاقد .

٤ - عدد البضاعة أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو وزنها أو طاقتها أو عيارها . وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز ثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا إرتكبت الجريمة المشار إليها فى الفقرة السابقة أو شرع فى إرتكابها بإستعمال موازين أو مقاييس أو مكاييل أو دمغات أو آلات فحص أخرى مزيفة أو مختلفة أو بإستعمال طرق أو وسائل أو مستندات من شأنها جعل عملية وزن البضاعة أو قياسها أو كيلها أو فحصها غير صحيحة .

مادة ٢: يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز ثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر :

١ - كل من غش أو شرع فى أن يغش شيئا من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير أو النباتات الطبية أو

الأدوية أو من الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو من المنتجات الصناعية معداً للبيع وكذلك كل من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من هذه الأغذية أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو الحاصلات أو منتجات مغشوشة كانت أو فاسدة أو إنتهى تاريخ صلاحيتها مع علمه بذلك .

٢ - كل من صنع أو طرح أو عرض للبيع أو باع مواد أو عبوات أو أغلفة مما يستعمل فى غش أغذية الإنسان أو الحيوان أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو المنتجات الصناعية على وجه ينفى جواز استعمالها استعمالاً مشروعاً أو بقصد الغش وكذلك كل من حرض أو ساعد على إستعمالها فى الغش بواسطة كراسات أو مطبوعات أو بأية وسيلة أخرى من أى نوع كانت .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز سبع سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز أربعين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر إذا كانت الأغذية أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو الحاصلات أو المنتجات المغشوشة أو الفاسدة أو التى إنتهى تاريخ صلاحيتها أو كانت المواد التى تستعمل فى الغش ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان .

وتطبق العقوبات المقررة فى هذه المادة ولو كان المشتري أو المستهلك عالماً بغش البضاعة أو بفسادها أو بإنهاء تاريخ صلاحيتها .

مادة ٣: يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو إحدى هاتين العقوبتين كل من حاز بقصد التداول لغرض غير مشروع شيئاً من الأغذية أو الحاصلات أو المنتجات أو المواد المشار إليها في المادة السابقة .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر إذا كانت هذه الحيازة لعقاقير أو نباتات طبية أو أدوية مما يستخدم في علاج الإنسان أو الحيوان .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز ثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر إذا كانت الأغذية أو الحاصلات أو المنتجات أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو المواد المشار إليها في المادة السابقة ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان .

مادة ٣ مكرراً: يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر كل من إستورد أو جلب الى البلاد شيئاً من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو من الحاصلات الزراعية أو المنتجات

الطبيعية أو المنتجات الصناعية يكون مغشوشاً أو فاسداً أو إنتهى تاريخ صلاحيته مع علمه بذلك . وتتولى السلطة المختصة إعدام تلك المواد على نفقة المرسل اليه ، فإذا لم يتوافر العلم تحدد له السلطة المختصة ميعاداً لإعادة تصدير المواد المغشوشة أو الفاسدة أو التى إنتهى تاريخ صلاحيتها الى الخارج ، فإذا لم يقم بذلك في الميعاد المحدد تعدم تلك المواد على نفقته .

مادة ٤ : إذا نشأ عن إرتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١ و ٢ و ٣ و ٣ مكرراً من هذا القانون إصابة شخص بعاهة مستديمة فتكون العقوبة السجن وغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين ألف جنيه ولاتجاوز أربعين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر ، وإذا طبقت المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات فى هذه الحالة فلا يجوز النزول بالعقوبة المقيدة للحرية عن الحبس مدة سنة واحدة .

وإذا نشأ عن الجريمة وفاة شخص أو أكثر تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر .

مادة ٥ : يجوز بقرار من الوزير المختص فرض حد أدنى أو حد معين من العناصر فى تركيب العقاقير الطبية أو الأدوية أو فى المواد المستعملة فى غذاء الإنسان أو الحيوان أو فى المواد المعدة للبيع باسم معين أو فى أية بضائع أو منتجات أخرى .

ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ركب أو صنع أو أنتج بقصد البيع أو باع أو عرض أو طرح للبيع أو حاز أو أحرز بقصد البيع أو استورد مواد مركبة أو مصنوعة أو منتجة باخلافه لأحكام هذا القرار مع علمه بذلك.

مادة ٨ : تقضى المحكمة فى حالة الحكم بالإدانة فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى المواد السابقة بنشر الحكم فى جريدتين يوميتين على نفقة المحكوم عليه .

مادة ٩٠ : مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات تكون العقوبة فى حالة العود الى إرتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٢ و ٣ و ٣ مكرراً من هذا القانون السجن مدة لاتقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ثلاثين ألف جنيه ولا تجاوز ستين ألف جنيه أو ما يعادل مثلى قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر . وإذا طبقت المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات فى هذه الحالة فلا يجوز النزول بالعقوبة المقيدة للحرية عن الحبس مدة سنة واحدة . ويجوز للمحكمة ان تقضى بغلق المنشأة المخالفة لمدة لا تجاوز سنة ، كما يجوز لها أن تحكم بإلغاء رخصتها وذلك دون الإخلال بحقوق العمال قبل المنشأة .

وتعتبر متماثلة فى العود الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون والجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٧ لسنة

١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية والمادتين ١٨ و ١٩ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ فى شأن الوزن والقياس والكيل ، وكذلك الجرائم المنصوص عليها فى أى قانون آخر بقمع التدليس والغش .

مادة ١١ : فقرة ٣ : ولأمورى الضبط القضائى أخذ عينات من تلك المواد والقيام بفحصها وتحليلها فى المعامل التى تحددها اللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا لأحكام هذا القانون ووفقاً للإجراءات المقررة بها .

المادة الثانية

يستبدل بكلمة « مرسوم » عبارة « قرار من الوزير اخص » ويستبدل بكلمة « مراسيم » كلمة « قرارات » أينما وردتا فى نصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المشار اليه .

المادة الثالثة

تضاف الى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المشار اليه ، مادتان جديدتان برقمى ٦ مكرراً و ٦ مكرراً (١) ، نصاهما الآتيان :

مادة ٦ مكرراً : دون إخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر، إذا وقع الفعل باخلالفة لأحكام المواد : ٢ و ٣ و ٣ مكرراً من هذا القانون بطريق الإهمال أو عدم الاحتياط والتحرز أو الإخلال بواجب الرقابة تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن

ألف جنيه ولا تجاوز نصف الحد الأقصى المقرر للغرامة المنصوص عليها في المواد سالفه الذكر ، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٦ مكرراً (١): دون إخلال بمسئولية الشخص الطبيعي المنصوص عليها في هذا القانون ، يسأل الشخص المعنوي جنائياً عن الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إذا وقعت لحسابه أو باسمه بواسطة أحد أجهزته أو ممثليه أو أحد العاملين لديه. ويحكم على الشخص المعنوي بغرامة تعادل مثل الغرامة المعاقب بها عن الجريمة التي وقعت . ويجوز للمحكمة ان تقضى بوقف نشاط الشخص المعنوي المتعلق بالجريمة لمدة لا تزيد على سنة ، وفي حالة العود يجوز الحكم بوقف النشاط لمدة لا تزيد على خمس سنوات أو بإلغاء الترخيص في مزاولة النشاط نهائياً .

المادة الرابعة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ من رجب سنة ١٤١٥ هـ

الموافق ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٩٤ .

ملكرة إضاحية

بشأن تعطيل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

(بقمع الفس والتدليس)

كانت ولم تزل، ظاهرة الغش ظاهرة تعكس وجهها قبيحا لسلوك بعض بنى البشر، تقدم عليه قلة، فتعاني منه الكثرة وتثري منه فئة جشعة آثمة، لتدفع فئات شريفة كادحة ثمن ذلك الشراء السريع والربح الوفير، مالا ودمعا ودما دون وازع من ضمير أو دين ولو كان ذلك على جثث الآخرين.

ولم يكن المشرع - إلا متصديا بالردع اللازم لهذا السلوك الإجرامى وعاملا على تطوير التشريع حتى يواجه به ماعساه أن يستجد من صور مستحدثة لهذا النشاط الآثم، أو ما عساه ان يحقق به مزيدا من الردع إذا وجد ان الظاهرة لم يجد معها ردعا سابقا .

وعلى هذا النهج سار المشرع المصرى فى تطور معالجته لظاهرة الغش منذ عام ١٨٨٣ وحتى الآن، فبعد أن كانت معالجته لهذه الظاهرة تقتصر على نص واحد فى قانون العقوبات، ارتأى فى عام ١٩٤١ أن يفرد للأمر قانونا خاصا فأصدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ سعى لأن يحيط فيه بصور الغش الماثلة والمتوقعة آنذاك منذ أكثر من نصف قرن سلف. ثم هو يتابع من بعد ما يستجد من أمر ليجرى على هذا القانون تعديلات كان آخرها وأبرزها ذلك التعديل الذى تم بموجب القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ .

على ان استمرار هذه الظاهرة وتفاقمها فى ظروف أخذت فيها البلاد بسياسة تحرير التجارة ورفع القيود من طريقها تمكينا لرءاء منتظر تسعى الدولة لتحقيقه بكل السبل يستوجب حتما تحقيق أقصى حماية ممكنة للمستهلكين أيا وأينما كانوا ، بل أن هذه الحماية لتمتد فى حقيقتها لتصل الى كل الشرفاء من التجار والمنتجين والصناع والزراع . وحسبنا فى ذلك ان نستحضر ما أورده المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فى هذا الشأن عندما قالت :

« ولا يقف الضرر فى الغش عند المستهلكين بل يتعداهم الى كل من لم تفسد ذمته من المنتجين والصناع والتجار والزراع فهؤلاء لا حول لهم أمام منافسة غير مشروعة . وهم بين امرين إما أن يتنكبوا الغش ويلتزمون حدود الأمانة فى المعاملة فيتعرضوا بذلك للخسارة . وأما أن تنهافت قواهم وتغلب عليهم شهوة الربح فيجاروا الغشاشين فى غشهم لكى لا يستأثروا دونهم بروج السلعة وسهولة البيع ، وعلى الحالين تضمحل النزاهة وتفسد الذم وتذهب الثقة فى الأسواق .

وعلى قاعدة من هذا النظر أعد مشروع القانون المرافق ، ليقوم على ثلاثة محاور :

المحور الأول:

هو تشديد العقوبات المقررة فيه، سواء فى ذلك العقوبات المقيدة للحرية لتناسب مع الآثار الخطيرة التى باتت تنجم عن الغش ، أو العقوبات المالية لتناسب عنصر الردع فيها مع ما

يستهدف الجناة تحقيقه من الربح الحرام ، مع إستحداث عقوبة الغلق وإلغاء رخصة المنشأة فى أحوال معينة ، وإخطار النيابة العامة المدعى العام الإشتراكى بالأحكام النهائية الصادرة بالإدانة .

المحور الثانى:

هو التعامل مع الحالات التى تنجم عنها آثار خطيرة على صحة الإنسان أو الحيوان ، معاملة واحدة سواء أكانت هذه الآثار وليدة غش الأغذية أو غش العقاقير الطبية أو إنتهاء تاريخ صلاحيتها وهو نظر يخالف ما جرى به الأمر فى القانون القائم رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بعد تعديله بموجب القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ حيث يفرض العقوبة الأشد فى هذا الصدد لغش العقاقير الطبية وحدها ويفرق بين ما هو ضار منها بصحة الإنسان وما هو ضار منها بصحة الحيوان .

المحور الثالث:

هو إستحداث الأحكام الكفيلة بمعالجة الصور الإجرامية التى كشف عن ظهورها الواقع العملى ، فكان تأنيب الإستيراد أو حجب أو إدخال البلاد مواد مغشوشة أو فاسدة أو إنتهى تاريخ صلاحيتها مع العلم بذلك ، وكان إلغاء السماح للسلطات المختصة بإدخالها القطر لإستعمالها لأغراض أخرى ، حتى لاتتسرب هذه المواد للدخل ويعاد طرحها من جديد بوسيلة أو بأخرى، وتداولها لذات الغرض الذى من أجله قام الحظر عليها .

وعلى ذلك فقد جرى تعديل المادة الأولى من القانون بتشديد العقوبة على جريمة خداع أو الشروع فى خداع المتعاقدين لتصبح الحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو بإحدى هاتين العقوبتين، وذلك بدلا من العقوبة المقررة فى القانون القائم الذى يجعل الحد الأدنى لعقوبة الحبس ثلاثة أشهر فقط ويقتصر فى عقوبة الغرامة على ما لا يقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه .

كما شددت العقوبة على جريمة الخداع أو الشروع فيه بإستعمال موازين أو مقاييس أو مكييل أو دمغات أو آلات فحص أخرى مزيفة أو مختلفة أو بإستعمال طرق أو وسائل أو مستندات من شأنها جعل عملية وزن البضاعة أو كيلها أو فحصها غير صحيحة ولو حصل ذلك قبل إجراء العمليات المذكورة بأن جعل الحد الأدنى لعقوبة الحبس سنة بعد أن كان ستة أشهر فقط ، كما رفع حد الغرامة الى عشرة آلاف وثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر بدلا من مائتى وألفى جنيه، وذلك كله بعد أن أضيفت المستندات كوسيلة من وسائل الخداع أو الشروع فيه .

أما المادة الثانية فقد إنجّه المشروع الى ان يضيف وصف الطبية الى تعبير العقاقير الوارد فيها ثم يردف ذلك بتعبير الأدوية ، لينسحب التشديد العقابى الذى استهدفه القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ الى العقاقير الطبية والأدوية وعلى تقدير أن المراد بلفظ العقاقير الوارد فى باقى النصوص القائمة، هو

العقاقير الطبية كما أضاف المنتجات الصناعية الى المواد المقصود حمايتها من الغش ، واعتد بتاريخ الصلاحية أساسا للتعامل مع المنتجات التي يحدد لها تاريخ صلاحية مساويا فى ذلك بين فساد المنتج أو غشه أو إنتهاء تاريخ صلاحيته ، ثم جرى المشروع بعد ذلك على تشديد العقوبات المقررة على جرائم غش أغذية الإنسان أو الحيوان أو العقاقير الطبية أو الأدوية أو المحاصيل الزراعية أو الطبيعية أو المنتجات الصناعية ~~لجميع هذه السلع~~ المشوشة أو طرحها للبيع مع العلم بمسادها أو غشها أو إنتهاء تاريخ صلاحيتها ، فجعل الحد الأدنى لعقوبة الحبس سنة بعد أن كانت ستة أشهر، وجعل الحد الأقصى لهذه العقوبة خمس سنوات بعد أن كانت ثلاثة ورفع عقوبة الغرامة فى حديها الأدنى والأقصى ، بأن جعلها عشرة آلاف جنيه وثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر بدلا من مائة جنيه وألف جنيه .

أما إذا إنتهى أمر الغش الى أن تصبح الأغذية أو العقاقير أو المحاصيل أو المنتجات ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان فإن العقوبة تشدد لتصبح الحبس الذى لا تقل مدته عن سنتين ولا تجاوز سبع سنوات والغرامة التى لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز أربعين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر وذلك بدلا مما هو مقرر فى القانون الحالى حيث يتراوح حدا عقوبة الحبس بين سنة واحدة وخمس سنوات والغرامة بين خمسمائة جنيه وألفى جنيه .

وفيما يتعلق بالمادة الثالثة فقد شدد المشروع عقوبة حيازة هذه الأغذية أو المحاصيل أو المنتجات أو المواد المشار إليها فى

المادة السابقة بسبب غير مشروع مع العلم بحالة هذه الأغذية بأن جعلها الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر بدلا مما هو مقرر في القانون القائم من العقاب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه.

كما شدد العقوبة حال أن يثبت أن هذه الحيازة لعقاقير طبية أو أدوية مما يستخدم في علاج الإنسان أو الحيوان بأن جعلها الحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر وذلك بدلا من الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر والغرامة التي لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه على نحو ما هو مقرر في القانون القائم .

أما إذا ثبت أن أى من المواد السابقة سواء أكانت عقاقير طبية أو أدوية أو كانت من الأغذية أو الحاصلات أو المنتجات ، ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان ، فإن مزيدا من التشديد قد أحقه المشروع بالنص بأن جعل الحد الأدنى والأقصى لعقوبة الغرامة هما عشرة آلاف جنيه وثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر بدلا من تلك المقررة في القانون القائم والتي تتراوح بين ألف وثلاثة آلاف جنيه .

أما المادة الثالثة مكررا فقد قصر المشروع أحكامها على الجرائم التي تقع نتيجة إرتكاب فعل من الأفعال المؤتممة في

المادتين الثانية والثالثة ، ثم يترتب على إرتكاب هذا الفعل آثار ضارة تلحق بالإنسان من عاهة مستديمة أو وفاة ، فجعل العقوبة في حالة حدوث عاهة مستديمة السجن الذى لا تقل مدته عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين ألف جنيه ولا تجاوز أربعين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر بدلا من العقوبة المقررة فى القانون القائم وهى السجن مدة لا تقل عن أربع سنوات وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز ألفى جنيه .

أما إذا ترتب على تلك الجريمة وفاة شخص فتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تقل عن سبع سنوات وغرامة لا تقل عن ثلاثين ألف جنيه ولا تجاوز ستين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر بدلا من الأشغال الشاقة أو السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ألفى جنيه ولا تجاوز أربعة آلاف جنيه على نحو ما هو مقرر فى القانون القائم .

وأضاف المشروع حكما جديدا يتعلق بحالة ما إذا نشأ عن إرتكاب الجريمة أو الجرائم المنصوص عليها فى المادتين الثانية والثالثة وفاة أكثر من خمسة أشخاص ، فأفرد لها عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر .

أما المادة الرابعة فقد أجرى المشروع عليها عدة تعديلات حيث جعل الحظر المنصوص عليه فى الفقرة الأولى منها منصرفا الى إستيراد أو جلب أو إدخال أى شئ من المواد المغشوشة أو الفاسدة الى البلاد ، بدلا من ان ينصرف هذا

الحظر الى الإستيراد فحسب كما هو الحال فى القانون القائم وذلك لمواجهة الحالات التى لا تكون المواد المغشوشة أو الفاسدة قد وردت الى البلاد بطريق الإستيراد ، حيث يمتد التائيم الى حالات التهريب وإدخال السلع بصحبة الركاب، ثم أضاف المشروع الى مجال التائيم ماإنتهى تاريخ صلاحيته من المواد المنصوص عليها فى الفقرة الأولى مساويا بين هذه الصورة وصورة الغش وفساد السلعة .

ثم تناول المشروع فى الفقرة الثانية من هذه المادة عقوبة من يستورد أو يجلب أو يدخل الى البلاد شيئا من المواد المشار اليها مع علمه بأنها مغشوشة أو فاسدة أو إنتهى تاريخ صلاحيتها ، بأن جعلها الحبس الذى لا تقل مدته عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات والغرامة التى لا تقل عن خمسة وعشرين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة أيهما أكبر أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ونص المشروع فى الفقرة الثالثة من هذه المادة على أنه فى جميع الأحوال تحدد السلطة المختصة لصاحب الشأن ميعادا لإعادة تصدير المواد الفاسدة أو المغشوشة أو التى إنتهى تاريخ صلاحيتها الى الخارج فإذا لم يتم ذلك فى الميعاد المحدد قامت هذه السلطة بإعدام تلك المواد .

أما المادة الخامسة فقد أجاز المشروع - بقرار من الوزير المختص - بدلا من مرسوم - فرض حد أدنى أو حد معين من العناصر فى تركيب العقاقير الطبية أو الأدوية أو فى المواد المستعملة فى غذاء الإنسان أو الحيوان أو المعدة للبيع باسم معين .

كما أضاف عبارة « أو في أية بضائع أو منتجات أخرى » ، وذلك لمجابهة ما يستجد من منتجات أو سلع .

كما شدد المشروع العقوبة على مخالفة أحكام القرار الوزاري المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة بجعل عقوبة الحبس لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تتجاوز عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة أيهما أكبر أو بإحدى هاتين العقوبتين وذلك بدلا من العقوبة المنصوص عليها في القانون الحالي وهي الحبس مدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو إحدى العقوبتين .

وفيما يتعلق بالمادة الثامنة فقد عدلها المشروع بأن أوجب على المحكمة في حالة الحكم بالإدانة في المواد السابقة أن تأمر بنشر الحكم في جريدتين يوميتين على نفقة المحكوم عليه فقط بدلا من النشر أو اللصق المنصوص عليه في القانون القائم لأن ذلك أكثر ردها للمحكوم عليه من إجراء اللصق الذي لا يكلف المحكوم عليه شيئا .

أما المادة العاشرة فقد عدلها المشروع بتشديد العقوبة في حالة التعود - إلى ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢ ، ٣ - لتصبح السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ثلاثين ألف جنيه ولا تتجاوز ستين ألف جنيه أو ما يعادل ضعف قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر بدلا من عقوبة الحبس المنصوص عليها في القانون القائم .

أما المادة الحادية عشرة فقرة ٣ فقد عدلت بحيث تلزم مأمورو الضبط القضائي بأخذ عينات من المواد التي يسرى عليها هذا القانون لفحصها وتحليلها في المعامل التي تحددها اللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا لأحكام هذا القانون ، ووفقا للإجراءات المقررة بها .

وإذا كان ما سبق جميعه يجرى فى مجرى التعديل ، فقد أضاف المشروع مادة جديدة برقم ٨ مكرر ١ مؤداها أنه فى حالة الحكم بعقوبة بسبب مخالفة أحكام المواد ٢ أو ٣ أو ٣ مكررا فإنه يجوز للمحكمة ان تحكم بغلق المنشأة المخالفة لمدة لا تتجاوز سنة ، كما يجوز لها أن تحكم بإلغاء رخصتها ، وتقوم النيابة العامة بإبلاغ المدعى العام الإشتراكى بالأحكام النهائية الصادرة بالإدانة خلال شهر من تاريخ صدورها ، ويكون الحكم بغلق المنشأة وإلغاء الرخصة وجوبيا فى حالة الحكم بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة (١٠) .

ولم يفت المشروع ان ينص فى المادة الثانية منه على استبدال عبارتى "بقرار من الوزير المختص" و "القرارات" بعبارتى "مرسوم" و "مراسيم" أينما وردتا فى نصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع الغش والتدليس.

ويتشرف وزير التموين والتجارة الداخلية بعرض مشروع القانون المرفق على السيد رئيس الجمهورية رجاء التكرم - فى حالة الموافقة - بتوقيعه تمهيدا لإحالته الى مجلس الشعب .

وزير التموين والتجارة الداخلية

(دكتور أحمد أحمد جويلي)

تقرير اللجنة المشتركة

أحال الأستاذ الدكتور رئيس المجلس في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٩٤ الى اللجنة المشتركة ، مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بجمع التدليس والغش ، والإقتراحين مشروعى قانونين المقدمين من السيدين العضوين عبد المنعم العليمي وطلعت عبد القوى عبد اللطيف بتعديل بعض أحكام القانون سالف البيان .

فعمدت اللجنة إجتماعين بتاريخ ١١ و١٢ من ديسمبر سنة ١٩٩٤ حضرهما الأستاذ كمال الشاذلى وزير الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى، والدكتور أحمد أحمد جويلى وزير التموين والتجارة الداخلية، والمستشار فاروق سيف النصر وزير العدل، والمستشار أحمد رضوان وزير شئون مجلس الوزراء والمتابعة ، كما حضر الإجتماع الثانى الدكتور على عبد الفتاح الخرنجى وزير الصحة .

نظرت اللجنة مشروع القانون ومذكرته الإيضاحية والإقتراحين بمشروعى قانونين المقدمين من السيدين العضوين ، واستعادت أحكام الدستور والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بجمع التدليس والغش ، وقانون العقوبات ، والقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها ، وقانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، والقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب ، وقانون حماية القسم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠

والقانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ فى شأن الوزن والقياس والكيل واللائحة الداخلية للمجلس ، واستمعت الى السادة الأعضاء وإيضاحات السادة ممثلى الحكومة فتبين لها :

أن المشرع المصرى واجه جرائم التدليس والغش منذ أواخر القرن الماضى بنص فى قانون العقوبات ، فلما اتسع نطاق هذه الجرائم رأى المشرع ضرورة التدخل بوضع قانون خاص يواجه الصور المختلفة لأساليب التدليس والغش حماية للمواطنين من الآثار الضارة لهذه الجرائم وقد تحقق ذلك بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش الذى عدل عدة مرات بالقوانين رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ ، ورقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ ، ورقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ، ورقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ، ورقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ .

ولما كان التشريع هو وسيلة المجتمع لمواجهة الظواهر التى تنال بأثارها الضارة المواطنين الأبرياء ، ولما كانت ظاهرة التدليس والغش التى يعتمد عليها بعض ذوى النفوس المنحرفة والنوايا السيئة ممن يسعون فى الأرض فسادا يبتغون عرض الدنيا ويريدون تحقيق الربح الحرام عن طريق خداع المواطنين أو غش المواد الغذائية أو العقاقير الطبية أو الأدوية أو الحاصلات الزراعية أو الطبيعية أو المنتجات الصناعية ضارين عرض الحائط بما يمكن ان يترتب على ذلك من آثار تضر بصحة بعض المواطنين وقد تودى بحياتهم ، دون ان يردعهم وازع من دين أو ضمير أو مشاعر إنسانية ، ولما كانت الدولة تحرص على حماية حياة المواطنين والحفاظ على صحتهم بالتصدي لأى فعل يمكن ان يمثل عدوانا عليها أو على السير العادى لأجهزة

الجسم ولما كان العدوان التمثيل فى غش الأغذية والأدوية والحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية يعتبر - فضلا عن صيفته الإجرامية العادية - نوعا من الغدر بالمستهلكين الذين يتناولون أو يستعملون هذه المواد والائقين من أمانة منتجها وموزعها كذلك فإن مثل هذه الجرائم لا يقتصر ضررها على ضحايا هذه المواد وإنما يمتد أثرها الى جانب إقتصادى مهم هو ان هذه الجرائم تمثل منافسة غير مشروعة للمستوردين ~~والمستهلكين~~ والأمناء الشرفاء ، ولما كان التشريع هو وسيلة الدولة لمواجهة هؤلاء المنحرفين وردعهم ودفع آذاهم عن المواطنين الأمنيين الأبرياء. لذلك كان من واجب المشرع ان يتدخل محققا هذا الهدف .

ومن هذا المنطلق تقدمت الحكومة بمشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش لتحقيق مزيد من الردع، وللضرب على أيدي المجرمين والحد من نطاق هذه الظاهرة الخطيرة.

قرار وزير التجارة والتموين

رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٩٦ (١)

بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

بقمع الغش والتدليس

(المادة الأولى)

يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ المرفقة .

(المادة الثانية)

يلغى قرار وزير التجار والصناعة الصادر بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٤٣ بتنفيذ أحكام القانون المشار اليه ، كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذه اللائحة .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به إعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية الممدد ١٥٥ فى ١٣/٧/١٩٩٦ .

اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التديس والغش

المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤

مادة ١ : تسرى أحكام هذه اللائحة على جميع السلع والموضوعات الخاضعة للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التديس والغش المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ .

مادة ٢ : يتولى ضبط وإثبات الجرائم التي تقع باخالفه لأحكام القانون المشار اليه مأمورو الضبط القضائي الذين يصدر بتحديددهم قرارات من الوزراء المعنيين كل في دائرة إختصاصه .

مادة ٣ : مع عدم الإخلال بسلطات مأموري الضبط القضائي المكلفين بتنفيذ أحكام القانون سالف الذكر في مراقبة عمليات إنتاج وتداول السلع طبقا لقوانين أخرى يتم أخذ عينات السلع من المتاجر والمخازن والمستودعات والشلاجات ويحوز استكمال الإجراءات بالمصانع والوحدات الإنتاجية والمحال العامة التي يرتادها الجمهور دون تدخل في العملية الإنتاجية .

مادة ٤ : على مأموري الضبط القضائي المنوط بهم أخذ العينات استدعاء صاحب المنشأة أو مديرها المسئول فور دخولهم اليها ومطالبته بتقديم المستندات الدالة على مصدر السلعة المطلوب أخذ عينات منها فإذا قدمت المستندات الدالة على ذلك يتم إثباتها تفصيلا بمحضر أخذ العينات وإرفاقها به .

وإذا عجز صاحب المنشأة أو مديرها المسئول عن تقديم تلك المستندات يتم التحفظ على كامل كمية السلعة الموجودة لديه ويحرر محضر ضده بمخالفة قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١١٣ لسنة ١٩٩٤ ، ولا يخل ذلك باستمرار السير فى إجراءات أخذ العينات اللازمة من تلك السلعة طبقاً للأحكام الواردة فى المواد التالية :

مادة ٥ : يتم أخذ العينات من السلعة فى مواجهة صاحب المنشأة أو مديرها المسئول طبقاً للقواعد والإجراءات التى تحددها الوزارات المعنية.

وتؤخذ ثلاث عينات من السلعة متماثلة فى الشكل والحجم والكمية والمصدر ويلصق بكل عينة بطاقة ذات كعب موضحاً بها البيانات الآتية :

(١) رقم وتاريخ محضر أخذ العينة .

(٢) البيانات المعروضة بها السلعة .

(٣) اسم المنشأة وعنوانها ورقم سجلها التجارى واسم صاحبها أو مديرها المسئول .

(٤) اسم مأمور الضبط القضائى القائم أو اللجنة التى قامت بأخذ العينة حسب الأحوال ووظائفهم وتوقيعاتهم ، كما يجب ان يشتمل كعب البطاقة على البيانات المذكورة عدا تلك الواردة فى البند رقم (٣) .

ويجب تحرير العينات بالجمع الأحمر وختمها بخاتم مأمور الضبط القضائي أو أحد أعضاء لجنة أخذ العينة ، على أنه في الحالات التي تكون فيها العينة عبارة عن العبوة الأصلية التي تمثل وحدة التعامل للمستهلك يراعى حجب اسم المنشأة والجهة المنتجة أو أية بيانات أخرى تدل على أيهما بالوسيلة التي تناسب وحالة العبوة .

مادة ٦ : على مأمور الضبط القضائي المختص معاينة المكان المدوعة فيه السلعة التي تم أخذ عينات منها بحضور صاحب المنشأة أو مديرها المسئول وإثبات جميع الملاحظات حول حالة المكان وطريقة التخزين أو الحفظ أو التداول وظروفها ومدى اتفاقها مع القواعد السليمة المناسبة لنوع السلعة وأية ملاحظات أخرى قد يراها جوهريّة في تقدير مدى صلاحية السلعة .

وعلى مأمور الضبط القضائي إثبات وجهة نظر صاحب المنشأة أو مديرها المسئول حول ما أثبتته من ملاحظات وسماع أقواله وتحقيق أوجه دفاعه التي تفيد في تحديد المسئول عن صلاحية السلعة .

مادة ٧ : على مأمور الضبط القضائي المختص تحرير محضر بإثبات حالة السلعة وأخذ العينات منها بحضور صاحب المنشأة أو مديرها المسئول.

ويجب أن يدون بالمحضر ما اتخذته مأمور الضبط القضائي من إجراءات على النحو الموضح بالمواد السابقة وعلى الأخص البيانات الآتية :

- (١) تاريخ وساعة ومكان فتح المخضر .
- (٢) اسم وصفة محرز المخضر وبيانات الأمر الإداري الصادر بتكليفه أخذ عينات من المنشأة .
- (٣) اسم وصفة الشخص الذي تمت الإجراءات في مواجهته سواء كان صاحب المنشأة أو مديرها المسئول .
- (٤) نتيجة معاينة المكان المودعة به السلعة وفقا للتفصيل الوارد بالمادة السابقة .
- (٥) المستندات الدالة على مصدر السلعة التي يقدمها من تمت الإجراءات في مواجهته ، مع التأشير عليها بالنظر وإرفاقها بالمخضر .
- (٦) الإجراءات التي أتخذها محرز المخضر لإعداد ثلاث عينات متماثلة.
- (٧) إثبات تسليم من تمت الإجراءات في مواجهته إحدى العينات داخل حرز مختوم بالجمع الأحمر وإثبات امتناعه في حالة الرفض .
- (٨) توقيع صاحب المنشأة أو مديرها المسئول على المخضر أو إثبات واقعة امتناعه عن التوقيع .
- مادة ٨ : على كل جهة أخذ عينات ان تمسك لديها سجلا معتمدا بأرقام سرية متتالية لقيد هذه العينات بعد إثبات البيانات الجوهرية الواردة بالمخضر المنوه عنه بالمادة السابقة ويتم إثبات الرقم السري على كل من البطاقة والكعب ثم تنزع عنها

البطاقة ولا يبقى عليها سوى الكعب المثبت به تاريخ العينة والتسمية المعروضة والرقم السرى .

وعلى هذه الجهة الاحتفاظ بإحدى العينات فى ظروف التخزين المناسبة لطبيعتها وإرسال العينة الأخرى الى معامل التحاليل المحددة من قبل الوزارات المعنية وقيد نتيجة التحليل فى الحانة المعدة لذلك بالسجل .

مادة ٩ : على الجهات المشار اليها فى المادة السابقة نقل العينات الى معامل التحاليل المختصة بالطريقة التى تتناسب مع طبيعة كل سلعة وفقا للأسلوب المحدد من قبل الوزارات المعنية .

مادة ١٠ : على معامل التحاليل المختصة إثبات حالة العينات الواردة اليها بمجرد وصولها وعليها الإنتهاء من فحص العينة خلال فترة صلاحيتها وبعد أقصى ثلاثين يوما من تاريخ وصولها ، ويتعين ان تتضمن نتيجة الفحص مدى مطابقة السلعة للمواصفات وتحديد نسب مخالفة تلك المواصفات وأوجه الفساد أو التلف أو الغش وأسبابه والمسئول عنه سواء كان المنتج أم العارض وتحديد مدى صلاحية السلعة لأى استخدام آخر .

وفى جميع الأحوال يتعين على جهات التحليل الإلتزام بنسب السماح فى المواصفات المحددة بقرارات مع الجهات المعنية .

مادة ١١ : على مأمورى الضبط القضائى المختصين اتخاذ الإجراءات التالية فور ورود نتيجة التحليل من المعامل المختصة .

(١) إن كانت العينة مطابقة للمواصفات يتم إخطار صاحب المنشأة أو مديرها المسئول للحضور لإستلام العينة المودعة لدى الجهة الإدارية خلال أسبوعين فإن تخلف عن ذلك يتم إدراج العينة بدفاتر العهدة وتباع بالمزاد العلني بمعرفة لجنة تشكل لهذا الغرض وإذا ثبت أن العينات فسدت أو تلفت تعدم.

(٢) إذا ثبت من نتيجة التحليل ان العينة مخالفة للمواصفات فيتمين الإنتقال فوراً الى مكان أخذها والتحفظ على كامل الكمية الموجودة بالمنشأة واستدعاء صاحب المنشأة أو مديرها المسئول ومواجهتهم بالإتهام وإثبات أوجه دفاعهم وما يبدوونه من ملاحظات وفي حالة ثبوت ان الغش فى المكونات يتم إخطار الجهة الواقع فى دائرتها جهة الإنتاج لإستكمال باقى الإجراءات .

ويجوز لصاحب المنشأة أو مديرها المسئول ان يطلب من النيابة العامة إعادة تحليل العينات الموجودة لديه أو لدى الجهة الإدارية المختصة أو طلب إعادة معاينة المكان المودعة فيه السلعة .

(٣) إذا وافقت النيابة العامة على طلب إعادة تحليل إحدى العينتين الأخريين فيراعى ان يتم التحليل بمعمل مرجعى تحده النيابة العامة معتمداً من الجهة المختصة وعند ورود نتيجة التحليل يتم تحرير ملحق للمحضر الأصىلى يرسل فوراً الى النيابة العامة .

مادة ١٢ : إذا أثبت التحليل الأصىلى ان التلف أو الفساد أو الغش فى مكونات السلعة وليس نتيجة سوء التخزين أو

التداول يجوز لمأمورى الضبط القضائى - بالإضافة الى توجيه الإتهام الى صاحب الوحدة الإنتاجية أو مديرها المسئول - أخذ عينات من الخامات الموجودة بمخازن الوحدة الإنتاجية أو من السلع تامة الصنع المعدة للتداول ، وإرسالها للتحليل طبقا للإجراءات الواردة بالمواد السابقة .

مادة ١٣ : يجب على مأمورى الضبط القضائى فى جميع الأحوال مراعاة أن تقتصر المحاضر التى يقومون بتحريرها على إثبات الوقائع والمستندات والأقوال دون التعرض لتكليفها القانونى وعلى الأخص بالنسبة لإثبات أو نفي واقعة العلم بالغش أو توافر عناصر الإهمال أو عدم الإحتراز وترك هذه الأمور الى النياية العامة .

مادة ١٤ : إذا قامت لدى مأمورى الضبط القضائى دلائل قوية تدعوه الى الإعتقاد فى فساد أو تلف أو غش السلعة تعين عليه التحفظ على كامل الكمية الموجودة واستدعاء صاحب المنشأة أو مديرها المسئول وأخذ خمس عينات منها فى مواجهته طبقا للأحكام الواردة بالمواد السابقة .

وعلى مأمور الضبط القضائى ان يحضر محضرا بالواقعة يثبت فيه البيانات الآتية :

(١) تاريخ وساعة ومكان فتح المحضر .

(٢) اسم ووظيفة مأمور الضبط القضائى وأسماء ووظائف المرافقين له إن وجدوا ورقم وتاريخ الأمر الإدارى الصادر بتكليفهم بالمأمورية .

(٣) اسم المنشأة وعنوانها ورقم قيدها بالسجل التجارى
واسم صاحبها أو مديرها المسئول ومحل إقامته .

(٤) الظواهر الخارجية أو الأسباب التى أدت الى قيام
الإعتقاد لدى مأمور الضبط القضائى فى فساد أو غش أو تلف
السلعة .

(٥) إجراءات الضبط وبينان المكان الذى تم تحرير
الكميات المضبوطة فيه ومقدارها أو وزنها حسب الأحوال
وقيمتها التقريبية .

(٦) أقوال صاحب المنشأة أو مديرها المسئول الذى تمت
الإجراءات فى مواجهته وإثبات ما لديه من مستندات وتحقيق ما
بيديه من دفاع .

(٧) إجراءات تحرير السلع المضبوطة فى مكان أمين
وتسليمها الى صاحب المنشأة أو مديرها المسئول وتعيينه حارسا
عليها والتنبيه عليه بعدم التصرف فيها لحين صدور تعليمات
أخرى وإثبات تسليمه عينتين منها .

(٨) توقيع صاحب المنشأة أو مديرها المسئول على المحضر
أو إثبات واقعة امتناعه عن التوقيع أو استلام العينتين .

وعلى جهة أخذ العينة إرسال إحداها الى معامل التحاليل
المختصة طبقا للإجراءات المحددة بهذه اللائحة والإحتفاظ لديها
بالعينتين الباقيتين .

وعلى تلك الجهة إحالة المحضر فور إستكماله الى النيابة العامة المختصة بطلب عرضه على قاضى الأمور الوقتية بالمحكمة الجزئية لتأييد عملية الضبط والتحفظ خلال أسبوع من تاريخ المحضر .

ويتم اتخاذ إجراءات تحليل العينة طبقاً للأحكام الواردة بالمواد السابقة.

مادة ١٥ : في تطبيق أحكام المادة (٣ مكرراً) من القانون يقصد بالاستيراد إتمام إجراءات إدخال البضائع الأجنبية إلى جمهورية مصر العربية عبر المنافذ الرسمية .

ويقصد بالجلب إدخال البضائع الأجنبية إلى البلاد من غير الطريق الرسمى ودون اتخاذ أية إجراءات استيرادية أو خضوع السلعة الأجنبية لأى فحص .

وفى هاتين الحالتين يتعين أن تبدأ إجراءات تطبيق هذه المادة داخل البلاد بعد اجتياز السلعة للمنافذ الجمركية ومناطق الحدود .

ويتبع فى أخذ العينات وتقرير مدى صلاحية السلعة الإجراءات المنصوص عليها فى المواد السابقة .

وزير التجارة والتموين

النكتور/ أحمد جويلى

قرار وزير التجارة والتموين

رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٩٦

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٩٤^(١)

وزير التجارة والتموين

بعد الإطلاع على قانون إنشاء بورصة البضاعة الحاضرة للأقطان (بورصة مينا البصل) الصادر بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية الصادر بقرار وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٩٤ ؛ وعلى قانون تنظيم تجارة القطن فى الداخل الصادر بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية ؛ .

وعلى قانون اتحاد مصدرى الأقطان الصادر بالقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٣١ لسنة ١٩٩٦ بشأن إعادة تنظيم بعض الوزارات .

قرر

المادة الأولى : يستبدل بنص المادة رقم (٣٤) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٩٤ والصادرة بالقرار الوزارى رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٩٤ النص الآتى :

(١) الوقائع المصرية - العدد ٢٢٣ فى ١٠ / ٢ / ١٩٩٦ .

« يتم عن طريق البورصة تداول الأقطان الشعير سواء بالبيع أو الشراء بين الأعضاء المقيدين بالبورصة وذلك بالنسبة للتعاملات التي تتم داخل حدود محافظة الإسكندرية ويتم البيع بواسطة أحد السماسرة المقيدين ببورصة ميناء البصل وفقا للوائح البورصة وعلى أساس الوزن الصافي للقطن وشهادة الرطوبة والخبرة الإستئنافية الصادرة من الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن » .

المادة الثانية : ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به إعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره .
وزير التموين والتجارة الداخلية

الباب الثاني

جناية الإخلال العملي

في الفشل في عقد التوريد

الباب الثانى
جناية الإخلال العمدى
فى النفس فى عقد التوريد

النص القانونى:

مادة ١١٦ مكرراً - ج (١)

كل من أخل عمداً بتنفيذ كل أو بعض الالتزامات التى يفرضها عليه عقد مقابلة أو نقل أو توريد أو التزام أو أشغال عامة ارتبط به مع إحدى الجهات البينة فى المادة ١١٩ أو مع إحدى شركات المساهمة وترتب على ذلك ضرر جسيم، أو إذا ارتكب أى غش فى تنفيذ هذا العقد يعاقب بالسجن.

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذا ارتكبت الجريمة فى زمن حرب وترتب عليها أضرار بمركز البلاد الاقتصادى أو بمصلحة قومية لها.

وكل من استعمل أو ورد بضاعة أو مواد مفشوشة أو فاسدة تنفيذاً لآى من العقود سائلة الذكر، ولم يثبت غشه لها أو علمه بغشها أو هسادها يعاقب بالحبس والغرامة التى لا تتجاوز ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين وذلك ما لم يثبت أنه لم يكن فى مقدوره العلم بالغش أو الفساد.

ويحكم على الجانى بغرامة تساوى قيمة الضرر المترتب على الجريمة.

ويعاقب بالعقوبات سائلة الذكر على حسب الأحوال المتعاقبون من الباطن والوكلاء والوسطاء إذا كان الإخلال بتنفيذ الالتزام أو الغش راجعاً إلى فعلهم.

(١) مستبدلة بموجب القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ .

الشرح والتعليق :

وجاء بالمذكرة الإيضاحية :

جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ بشأن هذه المادة ما يلي :

« ونظراً لأنه قد رثي من الأوفق إلغاء القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه فقد نقلت بعض صور الجرائم المعاقب عليها وفقاً لأحكامه إلى الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات بعد أن أتاح تعديل عنوانه تضمينه بعض صور الجرائم التي تمثل عدواناً على المال العام .

وإنطلاقاً من هذا المعنى فقد أعدت صياغة المادة ١١٦ مكرراً (ج) في المشروع لتحل محل المادة ٥ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ وهي جريمة الإهمال في صياغة أو استخدام مال من الأموال العامة مع التعديل فيها بحذف حالة نشوء ضرر جسيم نتيجة إهمال الموظف إذ تناولت المادة ١١٦ مكرراً (ب) في المشروع على هذه الحالة .

ولقد ميز المشروع بين صورتين من صور الغش في تنفيذ عقد من العقود الواردة بالمادة ١١٦ مكرراً (ج) : الأولى هي الغش العمدى ، والثانية هي الغش غير العمدى المتمثل في إستعماله أو توريده بضاعة أو مواد مغمشوشة أو فاسدة تنفيذا للعقد دون علمه لذلك .

أولاً - الغش العمدى :

ان الفقرة الأولى من المادة ١١٦ مكرراً (ج) تنص على نوعين من الجرائم الأول : هو الإخلال العمدى بتنفيذ كل أو

بعض الالتزامات الناشئة عن عقد من العقود سائلة الذكر،
والثاني هو الغش فى تنفيذ العقد.

ومن ثم فإن جريمة الغش فى تنفيذ العقد تتطلب
كجريمة الاخلال بالتنفيذ صفة خاصة فى الجانى وهى كونه
متعاقدا مع جهة الإدارة أو إحدى الجهات المبينة بالمادة ١١٩ أو
مع إحدى شركات المساهمة، ويأخذ أيضا حكم المتعاقد الأصلي
المتعاقد من الباطن والوكلاء والوسطاء .

الركن المادى،

يشير الدكتور مأمون سلامة الى أن تقوم الجريمة فى
ركنها المادى على سلوك يتصف بالغش فى تنفيذ كل أو بعض
الالتزامات التى يفرضها على الجانى عقد مقاوله أو نقل أو
توريد أو التزام أو أشغال عامة.

ولا يشترط لتمام الجريمة فى ركنها المادى أن يتحقق
ضرر عن الغش. كما لا يشترط وقوع تدليس أو خداع.
فالجريمة تقوم بارتكاب الغش ولو لم يترتب عليه أى ضرر
على عكس الحال بالنسبة لجريمة الاخلال العمدى بتنفيذ
العقود. وقد راعى المشرع أن الغش فى التنفيذ بطبيعته لا بد وأن
ينعكس ضرره على الجهة المتعاقدة ومصالحها^(١)، ولذا فقد
اكتفى بالعقاب على مجرد الغش ومفترضا وقوع الضرر دون
استلزامه كعنصر للجريمة أو كشرط للعقاب عليها.

(١) راجع فى هذا د. مأمون سلامة قانون العقوبات القسم الخاص طبعه ٨١
ص ٢٨٧ وما بعدها.

ثانياً، استعمال أو توريد مواد مغشوشة أو فاسدة دون علم بذلك؛

أركان الجريمة؛

نصت على هذه الجريمة الفقرة الأخيرة من المادة ١١٦ مكرراً (جـ) وهي الحالة التي يكون فيها الإخلال بالتنفيذ أو الغش في شكل استعمال أو توريد بضاعة أو مواد مغشوشة أو فاسدة دون علم الجاني بغشها أو فسادها، وعاقب عليها بوصف الجنحة. فالجاني يخل بتنفيذ العقد باستعمال أو توريد مواد أو بضاعة غير مطابقة للمواصفات لكونها مغشوشة أو فاسدة ولكن دون تعمد، ذلك لعدم ثبوت علمه بالغش أو الفساد.

ويلزم أن يتوافر في الجاني صفة المتعاقد سواء أصلاً أم من الباطن أو صفة الوكيل أو الوسيط، أما من لم يتوافر فيه تلك الصفة فيمكن أن يكون شريكاً في الجريمة إذا توافرت أركان الاشتراك. (١)

وتتحقق الجريمة كاملة بالاستعمال أو التوريد ولو لم ينتج عن ذلك ضرر للجهة المتعاقدة.

والركن المعنوي للجريمة يقوم على الخطأ غير العمدى بصوره المختلفة. ويتمثل الخطأ في عدم التثبت من صلاحية المواد أو البضاعة المستعملة أو الموردة. وقد أقام المشرع بالمادة ١١٦ مكرراً (جـ) في فقرتها الثالثة قرينة الخطأ في حق من قام باستعمال أو توريد مواد أو بضائع فاسدة أو مغشوشة بمجرد عدم ثبوت غشه لها أو علمه بغشها أو فسادها ويقع على

(١) راجع في هذا الدكتور/ مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٢٩١.

الجانى عبء نفى هذه القرينة باثبات أنه لم يكن فى مقدوره العلم بالغش أو الفساد.

أحكام القضاء :

الواضح من مساق نص المادة ١١٦ مكرراً من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ انه يعاقب على نوعين من الجرائم (الأول) هو الاخلال العمدى فى تنفيذ أى من العقود المبينة بها على سبيل الحصر ، وهذا النوع هو الذى ربط فيه الشارع الاخلال بحسامة النتيجة المترتبة عليه فاشتراط الضرر الجسميم ركنا فى الجريمة دون ما عداه و (الثانى) هو الغش فى تنفيذ هذه العقود وهو ما لم يتطلب فيه الشارع قدرا معيناً من الضرر لتوافر الجريمة واستحقاق العقاب .

(الطعن ٢١٥٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٣/٦ س ١٨ ص ٣٠٨)

لا يتطلب القانون طريقاً خاصاً لاثبات الغش، بل يجوز اثباته بطرق الاثبات كافة . واذن فمتى اطمأنت المحكمة الى الدليل من جهة أخذ العينة ومن جهة عملية التحليل ذاتها بغض النظر عن عدد العينات المأخوذة وتختلف الطاعن وقت الاجراء ، فان المجادلة فيما اطمأنت اليه عن ذلك لاتصح .

(الطعن ٢١٥٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٣/٦ س ١٨ ص ٣٠٨)

(نقض جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ س ٢٤ ص ٥٨٠)

يبين من سياق نص المادة ١١٦ مكرراً (أ) من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ انه اشترط لقيام أى من الجريمتين اللتين تضمنهما وهى الاخلال العمدى فى تنفيذ الالتزامات التعاقدية التى يترتب عليه ضرر جسيم والغش فى تنفيذ تلك العقود ان يقع الاخلال أو الغش فى تنفيذ عقد من العقود التى أوردتها المادة على سبيل الحصر ، وأن يكون التعاقد مرتبطاً به مع الحكومة أو احدى الجهات الأخرى التى أشارت اليها المادة المذكورة . وقد أفصحت المذكرة الإيضاحية للقانون سالف البيان عن علة التجريم . ولما كان الحكم المطعون فيه قد حجب نفسه عن بحث توافر تلك العناصر بالتثبت من طبيعة العلاقة بين المطعون ضده والجهة التى تم التوريد اليها مع ما لذلك من أثر فى اسباغ التكييف الصحيح على واقعة الدعوى فانه يكون مشوباً بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار الباتها فى الحكم مما يستوجب نقضه والاحالة.

(الطعن ١٩٨٧ لسنة ٣٨ فى جلسة ٢١ / ٤ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ٤٩٤)

من المقرر أن القصد الجنائى من أركان الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعلياً ولا يصح القول بالمسئولية الفرضية إلا إذا نص عليها الشارع صراحة ، أو كان استخلاصها سائفاً عن طريق استقراء نصوص القانون وتفسيرها بما يتفق وصحيح القواعد والأصول المقررة فى هذا الشأن.

(الطعن ١٢٩٨ لسنة ٤٢ فى جلسة ٨ / ١ / ١٩٧٣ س ٢٤ ص ٦١)

خلا سياق نص المادة ١١٦ مكرر من قانون العقوبات من
القرينة المنشأة بالتعديل المدخل بالقانونين الرقيمين ٥٢٢ لسنة
١٩٥٥، ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم
٤٨ لسنة ١٩٤١ والتي افترض بها الشارع العلم بالغش إذا
كان المخالف من المشتغلين بالتجارة.

(الطعن ١٢٩٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/١/٨ من ٢٤ ص ٦١)

واضح من سياق نص المادة ١١٦ مكررا المضافة بالقانون
رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ انه يعاقب على الغش في تنفيذ
العقود المبينة به على سبيل الحصر ، ويدخل في حكم النص -
حسبما جاء بالمذكرة الايضاحية لذلك القانون من الغش في
عدد الأشياء الموردة أو مقاسها أو عيارها أو في ذاتية البضاعة
المتفق عليها أو في حقيقتها أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو
ماحتويه من عناصر نافعة أو خصائص مميزة أو عناصر تدخل في
تركيبها وعلى الجملة كل غش في انجاز الأشغال أو الأشياء
الموردة باغثالفة لأحكام العقد وكل تغيير في الشيء لم يجر به
العرف أو أصول الصناعة.

(الطعن ٢٣٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ من ٢٤ ص ٥٨٠)

لا يلزم لتوافر الركن المادى لجريمة الغش في التوريد
ضخامة الكمية موضوع الغش أو جسامه الضرر المترتب عليه .

(الطعن ٢٣٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ من ٢٤ ص ٥٨٠)

من المقرر إن جنائية الغش في عقد التوريد المنصوص عليها
في المادة ١١٦ مكرراً من قانون العقوبات هي جريمة عمدية

يشترط لقيامها توفر القصد الجنائي باتجاه إرادة التعاقد إلى الإخلال بالعقد أو الغش في تنفيذه مع علمه بذلك ومن المقرر أيضاً أن القصد الجنائي من أركان جريمة الغش في عقد التوريد فيجب أن يكون ثبوته فعلياً ، فإذا كان الحكم لم يظهر هذا الركن الأساسي اذ خلت مدوناته من إيراد الدليل على أن الطاعة قد عمدت الى غش اللبن المورد الى المستشفى للإخلال بعقد التوريد أو الغش في تنفيذه فإنه يكون معيباً بالقصور في المحاكمة ~~بما يوجب نقضه والإحالة~~ إذ لا وجه للقول بأن العقوبة التي أوقعها الحكم على الطاعة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجنحة بيع لبن مغشوش مع العلم بذلك وفقاً لنصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانونين ٥٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٨٠ لسنة ١٩٦١ أخذاً بالقرينة القانونية المنصوص عليها بالقانونين الأخيرين التي إفترض بها الشارع العلم بالغش في حق المشتغل بالتجارة ما لم يثبت حسن نيته ذلك أن مدونات الحكم قد خلت البتة مما يفيد توفر هذا الشرط في حق الطاعة .

(الطعن ٥٥١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٣١ ص ٢٧ و ٧٩٥)

جناية الغش في عقد التوريد المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرراً من قانون العقوبات هي جريمة عمدية ، يشترط لقيامها توافر القصد الجنائي باتجاه إرادة التعاقد إلى الإخلال بالعقد أو الغش في تنفيذه مع علمه بذلك .

(الطعن ١٠٥٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٧ ص ٢٨ و ١١٩)

لما كان نص المادة ١١٦ مكرراً (ج) من قانون العقوبات قد جرى في فقرته الثانية على أن « كل من استعمل أو ورد

بضاعة أو مواد مغشوشة أو فاسدة تنفيذاً لأى من العقود سالفه الذكر ، ولم يثبت غشه لها أو علمه بغشها أو فسادها يعاقب بالحبس والغرامة التى لا تتجاوز ألف جنيهه أو إحدى هاتين العقوبتين وذلك ما لم يثبت انه لم يكن فى مقدوره العلم بالغش أو الفساد. ويحكم على الجانى بغرامة تساوى قيمة الضرر المترتب على الجريمة ويعاقب بالعقوبات سالفه الذكر على حسب الأحوال ، المتعاقد من الباطن والوكلاء والوسطاء إذا كان الإخلال بتنفيذ الالتزام أو الغش راجعا إلى فعلهم ، وكان من المقرر ان تحكمة الموضوع ان تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤديا عقلا الى النتيجة التى انتهت اليها، متى أقامت قضاؤها على ما اقتنعت به من أدلة لها أصلها الثابت فى الأوراق فان ما تخلص اليه فى هذا الشأن يكون من قبيل فهم الواقع فى الدعوى مما يدخل فى نطاق سلطتها ، واذا كان مؤدى ما أثبتته الحكم المطعون فيه بمردوداته ان الطاعن بصفته متعاقدا من الباطن على توريد لحوم لجهة حكومية قد ورد بالفعل كمية فاسدة منها الى تلك الجهة اذ تبين من فحص تلك الكمية انها محمومة وغير صالحة للاستهلاك الآدمى ، وقد كان ذلك راجعا لفعله دون ان يثبت للمحكمة غشه أو علمه بفسادها ، وكان الطاعن لا يمارى فى أن ما حصله الحكم من أقوال الشهود واعترافه بالتحقيقات بتوريدها له معينة الصحيح من الأوراق ، فلا يعدو ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ فى تطبيق القانون - إذ دانه عن جريمة لم تقع - أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأديا من ذلك الى مناقضة الصورة التى ارتسمت فى وجدان قاضى

الموضوع بالدليل الصحيح، وهو ما لا يقبل لدى محكمة
النقض .

(الظعن ٦٠٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٥ / ١١ / ١٩٨١ م ص ٣٢ ص ٩٠١)

من المقرر أنه لا يلزم لتوافر الركن المادى لجريمة الغش فى
التوريد جسامه الضرر المترتب عليه بل يكفى وقوع الغش
لتوافر الجريمة ولو لم يترتب عليه ضرر ما ، فان ما ينهاه
الطاعن عليه الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد .

(الظعن ٦٠٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٥ / ١١ / ١٩٨١ م ص ٣٢ ص ٩٠١)

العقوبة المقررة لجريمة الغش فى تنفيذ عقد توريد .
المادة ١١٦ مكرراً ج عقوبات .

إثبات الحكم قيام الطاعن بصفته متعاقداً بتوريد جن
فاسد لجهة حكومية لم يثبت غشه لها أو علمه بفسادها
تطبيقه الفقرة الثانية من المادة ١١٦ مكرراً ج عقوبات
صحيح . أساس ذلك . افتراض عدم بذله العناية الكافية
للتحقق من صلاحية الأشياء المستعملة أو المورد . حد
ذلك ؟ .

لما كان نص المادة ١١٦ مكرراً (ج) سالفه الذكر قد
جرى فى فقرته الثالثة - التى عاقب الحكم الطاعن على
مقتضاها - على أن « كل من استعمل أو ورد بضاعة أو
مواد مغشوشة أو فاسدة تنفيذاً لأى من العقود سالفه الذكر
ولم يثبت غشه لها أو علمه بغشها أو فسادها يعاقب بالحبس
والغرامة التى لا تتجاوز ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين

وذلك ما لم يثبت أنه لم يكن في مقدوره العلم بالغش أو الفساد ، ومؤدى هذا النص أن الشارع اعتبر الجاني مسئولاً عما يقع من غش أو فساد في البضاعة أو المواد التي يستعملها أو يوردها ولو لم يثبت ارتكابه الغش أو علمه به - ومسئوليته في هذا الشأن مبناهما افتراض عدم بذله العناية الكافية للتحقق من صلاحية الأشياء المستعملة أو الموردة ، إلا أن هذا الافتراض يقبل إثبات العكس فلا تقوم الجريمة متى ثبت أن الجاني لم يكن في مقدوره العلم بالغش أو الفساد .

الطعن ٦١٦ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٥ ص ٣٨ (٣٩٩)

جريمة الغش في التوريد المؤتممة بالمادة ١١٦ مكرراً ج عقوبات تفترض مسئولية المورد عما يقع من الغش حتى مع عدم علمه به خلافاً لما تضمنه قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ .

تحدى الطاعن بالقانون الأخير والقول بإنتفاء مسئوليته غير سديد . علة ذلك .

لما كان لا محل في هذا الصدد للتحدى بقانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ والقول بإنتفاء مسئولية الطاعن عملاً بالمادة الثانية منه تأسيساً على إثباته حسن نيته ومصدر الأشياء موضوع الجريمة ما دام أن نص المادة ١١٦ مكرراً (ج) من قانون العقوبات المنطبق على واقعة الغش في التوريد المسندة إلى الطاعن قد خلا من مثل هذا الحكم الوارد بقانون الغش

وأقام مسئولية المورد عما يقع من الغش في حالة عدم علمه به
على أساس مخالف .

(الطعن ٦١٦٠ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٥ من ٣٨ ص ٣٩٩)

العقوبة المقررة لجريمة الإخلال العمدي بتنفيذ
الالتزامات التي يفرضها عقد المقاولة هي السجن وغرامة
مساوية لقيمة الضرر المترتب على الجريمة . المادة ١١٦
مكرراً ج/١ ، ٤ .

عقوبتي الرد والغرامة المساوية لقيمة ما إختلس أو
إستولى عليه . عدم وجوبها في هذه الجريمة .

قضاء الحكم المطعون فيه بتفريم الطاعن والمتهم الأول
مبلغ ٦٩٩٠ جنيهاً دون بيان أساس وعناصر الغرامة أو
الرد المقضى بهما . يعيبه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من (١) (٢)
(طاعن) بأنهما في الفترة من ١٨/٣/١٩٨٩ حتى
١٦/٥/١٩٨٩ بدائرة قسم الخارجة محافظة الوادي الجديد :-
المتهم الاول - (١) بصفته موظفا عاما ومهندس مدني بالوحدة
المحلية بمركز مدينة سهل للمتهم الثاني الاستيلاء
بغير حق على مبلغ ٦٩٩٠ جنيه للجهة سالفة الذكر وقد
ارتبطت هذه الجريمة بجريمة تزوير في محرر رسمي « هو
مستخلص كشف الدفع رقم (أ) ارتباطا لايقبل التجزئة وهو انه
في ذات الزمان والمكان سألني الذكر ارتكب تزويرا في المحرر

الرسمى المذكور بأن جعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة بتحريره من المستند وأثبت بيانات بكميات من مواد البناء منفذة بسور قاعدة محطة الجراد على خلاف الحقيقة وتحصل على توقيعات مدير أعماله ومدير الادارة الهندسية ورئيس المصلحة التابع لها لأثبت صحة هذه البيانات وإضفاء الصفة الرسمية عليها مع علمه بتزويرها (٢) بصفته المذكورة أضر عمدا بمصالح الجهة التى يعمل بها بأن أوعز الى المتهم الثانى بالغش فى مواد البناء المستعملة فى إنشاء سور محطة الجراد مع تفاضيه عن ذلك الغش عند تحريره المستند الرسمى المزور المبين بالتهمة الاولى حتى يتسنى له صرف مبالغ مالية لا تقابلها أعمال حقيقية منفذة والمتثلة فى جريمة تسهيل الاستيلاء السابقة . المتهم الثانى (الطاعن) :- بصفته وكيل للمقاول من الباطن أدخل عمدا بتنفيذ الالتزامات التى يفرضها عليه عقد المقاولة المبرم مابين الوحدة المحلية بمركز ومدينة الخارجة والمقاول الاصلى الذى أسند اليه تنفيذ أعمال البناء والانشاءات على النحو المبين بالعقد ووفقاً للشروط والمواصفات العينية المبينة به بالرسوم الهندسية المقدمة من الجهة المالكة وذلك باستخدام مواد بناء غير مطابقة للمواصفات الفنية وعدم استخدامه البعض الآخر فيها كتحديد التسليح والاسمنت بالكميات المتفق عليها بالعقد مما أدى الى انهيار السور قبل تسليمه وترتب على ذلك اضراراً لحقت بالوحدة المحلية بمركز ومدينة الخارجة على النحو المتقدم . واحالتها الى محكمة أمن الدولة العليا بأسيوط محاكمتها طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة .

واحكمته المذكورة قضت غيابيا للاول وحضوريا للثانى (الطاعن) فى ٢٣ من يناير سنة ١٩٩١ عملاً بالمواد ١/١١٣

٢، ١١٦، ١١٦، ١١٦ مكررا (أ)، ١١٧/١، ١١٨، ١١٩/أ،
١١٩ مكررا (أ)، ٢١١ من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين
٢/٣٢، ١٧ من ذات القانون بمعاينة كل منهما بالحبس لمدة
ثلاث سنوات وتغريمهما ٦٩٩٠ جنيهها ورد مثل هذا المبلغ
وعزل الاول من وظيفته .

فطعن المحكوم عليه الثانى فى هذا الحكم بطريق
النقض الخ .

الحكمة

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ
دانه بجريمة الاخلال بتنفيذ عقد مقاوله قد شابه الخطأ فى
تطبيق القانون ، ذلك انه أورد فى مدوناته ان المتهم الاول سهل
له الاستيلاء على مبلغ ٦٩٩٠ جنيهها بغير حق رغم ان الثابت
من التحقيقات انه لم تصرف له أية مبالغ من حساب العملية
التي قام بتنفيذها مما يدل على ان الحكم لم يحظ بواقعة
الدعوى ولم يلم بها الماما كافيا مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه ان النيابة العامة
أقامت الدعوى الجنائية ضد كل من ١ - المحكوم عليه
غيايبا - و ٢ - الطاعن وأسندت الى الاول جريمتى تسهيل
استيلاء الثانى على مبلغ ٦٩٩٠ جنيهها بغير حق والاضرار
العمدى بمصالح الجهة التى يعمل بها . وأسندت الى الثانى -
الطاعن - جريمة الاخلال العمدى بتنفيذ الالتزامات التى
يفرضها عقد مقاوله وذلك على النحو المبين تفصيلا بوصف
الاتهام . وبعد ان حصل الحكم واقعة الدعوى وأدلة الاثبات

فيها خلص الى ثبوت الاتهام قبل المتهمين على نحو ما ورد بوصف النيابة وعاقب كلا منهما بالسجن ثلاث سنوات وبغريمهما ٦٩٩٠ جنيها والزامهما برد مثل هذا المبلغ وبغزل الاول من وظيفته . لما كان ذلك ، وكانت عقوبة الجريمة المسندة الى الطاعن طبقا لنص الفقرة الاولى من المادة ١١٦ مكررا ج من قانون العقوبات التي طبقها الحكم هي السجن فضلا عن وجوب الحكم على الجاني بغرامة تساوي قيمة الضرر المترتب على الجريمة عملا بحكم الفقرة الرابعة من المادة سالفة الذكر . وان عقوبتي الرد والغرامة المساوية للقيمة ما اختلس أو استولى عليه ليست واجبة في هذه الجريمة إذ لم ترد حصرا في المادة ١١٨ من قانون العقوبات . وكان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتغريم الطاعن - والمتهم الاول - مبلغ ٦٩٩٠ جنيها لم يبين ما اذا كان هذا المبلغ يمثل قيمة الضرر الذي ترتب على جريمة الاختلاس التي دانه عنها وسنده في تقدير قيمة هذا الضرر ، أم أن هذا المبلغ والذي ألزمه برد مثله - يمثل قيمة ما استولى عليه بغير حق بتسهيل من التهم الاول وهي جريمة لم يسند اليه الاشتراك فيها ورغم منازعته ففى صرف أية مبالغ من حساب المفاوضة التي أسند اليه تنفيذها . مما يدل على اختلال فكرة الحكم عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرارية الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل معه التعرف على الأساس الذي كونت عليها محكمة الموضوع عقيدتها - وهو ما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على الوجه الصحيح مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى

بحث باقى أوجه الطعن لما كان ذلك ، وكان الحكم قد صدر غاييا بالنسبة للمتهم الاول فلا يمتد اليه أثر الطعن بل يقتصر على الطاعن وحده .

(الطعن ٤٦٩٨ لسنة ٦١ق - جلسة ١٩٩٣/١/٣ ص ٤٤٤)

اذانة الطاعن الاول بجريمة الاشتراك مع آخر فى ارتكاب جريمة الغش فى تنفيذ عقد مقاوله دون استظهار عناصر هذا الاشتراك وطريقته أو بيان الادلة على قيامه .
قصور .

مجرد اهمال الطاعن فى الاشراف على تنفيذ اعمال البناء . لا يفيد بذاته الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك .
وجوب اتحاد النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه .

امتداد أثر الطعن لغير الطاعن . لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بانهما :**المتهم الاول (أ)** بصفته موظفا عموميا «مهندس تنظيم بمجلس مدينة دشنا» أضرم عمدا وآخر سبق الحكم عليه بأموال الجهة التى يعمل بها بأن سمح للمتهمين الآخرين بالبناء خلافا للمواصفات الفنية الواجبة على النحو الوارد بتقرير الهيئة العامة للبحوث مما أدى الى انهيار المبنى وازالته (ب) اشترك مع آخرين بطريق الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب الجريمة المسندة اليهما بأن اتفق معهما على ارتكابها وساعدهما بأن سمح لهما بالبناء على غير

الاحوال والمواصفات الفنية المقررة فتحت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة على النحو المبين بالاوراق ... المتهم الثاني، وآخرين سبق الحكم عليهم بصفتهم متعاقدين على تنفيذ عقد مقاوله ارتباطا به مع احدى وحدات الادارة المحلية - مجلس مدينة دشنا - لانشاء مبنى مكون من ستة فصول بمدرسة دشنا الثانوية أخلا عمدا بتنفيذ ذلك العقد وارتكبا غشا فى تنفيذه هو عدم التزامهما بالاصول والمواصفات الفنية المتبعة فى تشييد تلك الفصول بحسبانها امتدادا لفصول قديمة تم انشاؤها وذلك على النحو المبين بالتقارير الفنية والتحقيقات وترتب على ذلك ضرر مالى جسيم قدره ١١٢، ١٥١٩٥ واحالتهما الى محكمة أمن الدولة العليا بقنا لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٠ / ثانيا ، ثالثاً ، ٤١ ، ١١٦ مكررا ، ١١٦ مكررا ج ، ١١٨ ، ١٩١ / ١١٩ أ مكررا / أ من قانون العقوبات : أولا : بمعاقبة المتهم الاول بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وعزله من وظيفته لمدة سنتين عما نسب اليه .. ثانيا : بمعاقبة المتهم الثانى بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمه مبلغ ١١٢ ، ١٥١٩٥ .

فطعن الاستاذ /الحامى نيابة عن المحكوم عليه الثانى فى هذا الحكم بطريق النقض كما طعن الاستاذ / الحامى نيابة عن المحكوم عليه الاول فى هذا الحكم أيضا بطريق النقض الخ .

الحكمة

ومن حيث ان مما ينعاه الطاعن - المحكوم عليه الاول - على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمتي الاضرار العمدى بأموال الجهة التى يعمل بها والاشتراك مع المتهم الثانى فى ارتكاب جريمة الغش فى عقد مفاوضة قد شابه قصور فى التسبب ، ذلك بأن الحكم جاء قاصرا فى الالام بوقائع الدعوى وعناصرها القانونية ، وبيان الادلة التى استخلص منها ثبوتها فى حق الطاعن ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى ، وأورد مؤدى أقوال الشهود وتقارير اللجان الفنية انتهى الى ادانة الطاعن فى قوله «وان الثابت من الاوراق ان المتهم الاول - بصفته مهندسا بمجلس مدينة دشنا - وقت ذلك كان منوطا به الاشراف الفنى الكامل على عملية البناء سواء فى مرحلة اعداد مواد البناء أو فى مرحلة التشييد أو فى مرحلة الاستلام ، وقد ثبت من تقارير اللجان الفنية التى قدمت ، ومن أعضاء هذه اللجان ان تنفيذ المبنى لم يلق العناية الكافية من الاشراف والاهتمام وترك الحبل على غاربهِ للمقاول يفعل ما يشاء وكان من نتيجة ذلك حدوث شروخ وتصدعات بالمبنى كل ذلك يقطع بوقوع اهمال من المتهم الاول أدى الى حدوث اضرار بأموال الجهة التى يعمل بها ، وقد تمثل ذلك فيما حدث للمبنى من عيوب فنية أدت الى هدمه واعادة بنائه من جديد وحيث ان المتهم الاول وان كان قد ارتكب - على نحو ما سبق - فعل الاضرار العمدى بأموال الجهة التى يعمل بها ، فانه أيضا قد شارك المتهم الثانى وشريكه - الذى سبق الحكم

عليه - فى ارتكاب الفعل المنسوب اليهما وهو الاخلال بعقد اشغال عامة ، اذ انه مكنهما من الاخلال بالتزاماتهما التى يفرضها عليهما هذا العقد والغش فى تنفيذه ، ومن ثم فانه يكون شريكا مع هذا المتهم الثانى بطريقى الاتفاق والمساعدة فى جريمته التى ارتكبتها . لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائى فى جريمة الاضرار العمدى المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكررا (١) من قانون العقوبات ، والتى أصبحت برقم ١١٦ مكررا بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ ، هو اتجاه ارادة الموظف الجنائى الى الاضرار بالاموال أو المصالح المعهودة اليه ، فلا تقع الجريمة اذا حصل الضرر بسبب الاهمال . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان ما أورده فى بيانه لواقعة الدعوى والظروف التى أحاطت بها والادلة التى ساقها وعول عليها فى الادانة ، وما خلص اليه فى مقام التدليل على ثبوت جريمة الاضرار العمدى فى حق الطاعن - على السياق المتقدم - مؤداه ان الضرر الذى حدث بأموال الجهة التى يعمل بها الطاعن كان نتيجة اهماله ، وهو مالا يؤدى الى ما رتبته الحكم عليه من توافر ركن الاضرار العمدى فى تلك الجريمة ، اذ ان ما ساقه الحكم المطعون فيه فى مدوناته من حديث عن اهمال الطاعن فى القيام بالاعمال المنوطة به بشأن اقامة المباني التابعة للجهة التى يعمل بها ، يتعارض مع ما خلص اليه من توافر ركن الاضرار العمدى فى حقه ، مما يبيئ عن اختلال فكرة الحكم عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وعناصرها القانونية وعدم استقرارها فى عقيدة المحكمة الاستقرار الذى يكشف عن احاطتها بالواقعة وأركانها القانونية عن بصر وبصيرة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وقد

دان الطاعن بجريمة الاشتراك مع الطاعن الثانى فى ارتكاب جريمة الغش فى عقد المفاوضة فقد كان عليه ان يظهر فى مدوناته عناصر هذا الاشتراك وطريقته أو يبين الأدلة الدالة على ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها ، إذ ان ما أورده الحكم من مجرد إهمال الطاعن فى الإشراف على تنفيذ أعمال البناء ، لا يفيد بذاته الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك إذ يشترط فى ذلك ان تتحد النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهو ما لم يدلل الحكم على توافره . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور فى البيان بما يوجب نقضه وإعادة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الثانى - الطاعن الثانى - لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة ، بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن ، وأوجه الطعن المقدمة من الطاعن الثانى .

(الطعن ٢٠٩٦ لسنة ٦٢ فى جلسة ٢١/١٢/١٩٩٤ س ٤٥ ص ١٢١٧)

جريمة الغش فى عقد التوريد . عمدية . تحقق القصد الجنائى فيها بإتجاه إرادة المتعاقد إلى الإخلال بالعقد أو الغش فى تنفيذه مع علمه بذلك .

القصد الجنائى . من أركان الجريمة . أثر ذلك : وجوب أن يكون ثبوته فعليا .

إدانة الطاعن بجريمة الغش فى عقد التوريد والإشتراك فى تسهيل الحصول على مال عام دون بيان ماهية الأفعال التى تعتمد الطاعن ارتكابها وعدها غشاً فى تنفيذ العقد واستظهار عنصرى الاتفاق والمساعدة اللذين اتخذهما أساساً

الإدانة الطاعن بجريمة الإشتراك في تسهيل الحصول على مال عام والأدلة على ذلك . قصور .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن أولاً : ارتكب غشاً في تنفيذ عقد التوريد المؤرخ في المرتبط به مع وزارة بأن عمده إلى توريد السيارة موضوعه باخالفه لشروط ومواصفات هذا العقد على النحو المبين بالتحقيقات . ثانياً : اشترك بطريقي الإتفاق والمساعدة مع متهم آخر في ارتكاب جنابة تسهيل الإستيلاء على مبلغ ٣٧٠٠٠ جنيه سبعة وثلاثين ألف جنيه، موضوع التهمة المسندة إلى المتهم الآخر بأن اتفق معه على ارتكابها وساعده في ذلك بأن تسلم منه شيكاً بالمبلغ آنف البيان وقام بصرفه من البنك المسحوب عليه فوقعت الجريمة بناء على هذا الإتفاق وتلك المساعدة . وأحالته إلى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة محاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت بحضورياً عملاً بالمواد ٤٠ / ثانياً ، ثالثاً ، ١ / ٤١ ، ١ / ١١٣ ، ١١٦ مكرراً هـ / ١ - ١١٨ ، ٤ / ١١٩ ، ٢ / ١١٩ ، ١١٩ مكرراً / ٢ من قانون العقوبات مع أعمال المادتين ١٧ ، ٢ / ٣٢ من ذات القانون بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة وتغريمه مبلغ سبعة وثلاثين ألف جنيه .

فطن الأستاذ / المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

الحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي الغش في عقد التوريد والإشتراك في تسهيل الإستيلاء على مال مملوك للدولة قد شابه القصور في التسبب والغموض والإبهام ذلك أنه أورد واقعة الدعوى بصورة مجملة اقتصر فيها على ترديد وصف التهمة ، وخلا من بيان أركان جريمة الغش في عقد التوريد بإعتبارها جريمة عمدية ، ولم يبين ماهية الأفعال التي قارفها الطاعن واعتبرها غشاً ومخالفة لشروط التعاقد ، كما لم يبين الوقائع التي استخلص منها ثبوت عنصرى الإتفاق والمساعدة سند إدانته في جريمة الإشتراك في تسهيل الإستيلاء على مال عام والدليل عليها، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان قضاء محكمة النقض مستقراً على أن الحكم بالإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وكان من المقرر أنه ينبغي ألا يكون الحكم مشوباً بإجبال أو إبهام مما يتعذر معه تبين مدى صحة الحكم من فساد ، في التطبيق القانوني على واقعة الدعوى ، وهو يكون كذلك كلما جاءت أسبابه مجملة أو غامضة فيما أثبتته أو نفتته من وقائع سواء كانت متعلقة ببيان توافر أركان الجريمة أو ظروفها أو كانت بصدد الرد على أوجه الدفاع الهامة

أو كانت متصلة بعناصر الإدانة على وجه العموم أو كان يشوبها الإضطراب الذى ينبئ عن إختلال فكرته من حيث تركيزها فى موضوع الدعوى وعناصر الواقعة مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء ما يتعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانونى ويعجز بالتالى محكمة النقض عن أعمال رقابتها على الوجه الصحيح . لما كان ذلك ، وكانت جريمة الغش فى عقد التوريد من الجرائم العمدية يشترط لقيامها توافر القصد الجنائى بإتجاه إرادة المتعاقد إلى الإخلال بالعقد أو الغش فى تنفيذه مع علمه بذلك ومن المقرر أيضاً أن القصد الجنائى من أركان الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعلياً ولما كان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى على توريد ما جاء بوصف التهمة ثم حصل أقوال الشاهد الأول بما مؤداه أن وزارة طرحت مناقصة لتوريد سيارة نقل حمولة من ٣ إلى ٤ طن جديدة لم تستعمل وبعد تجميع العروض رست المناقصة على الطاعن وقدم سيارة عاينتها لجنة البت ووافقت عليها لمطابقتها للمواصفات وتشكلت لجنة من المتهم الأول كمندوب مالى وعضوية كل من و و لإستلام السيارة على أن يقوم المتهم الأول بتسليم الطاعن شيكاً بشمن السيارة بعد استلامها إلا أن الطاعن قدم سيارة مخالفة للشروط ومغايرة للسيارة التى عاينتها لجنة البت فرفضت لجنة الاستلام واستلامها غير أن المتهم الأول سلم الطاعن شيكاً بقيمتها ثم حصل أقوال أعضاء لجنة الإستلام بما مؤداه أن اللجنة رفضت استلام السيارة لأنها

ليست جديدة وسنة صنعها ١٩٨١ وليس ١٩٨٤ كما ورد
بشروط المناقصة وأمر التوريد وأن بها بعض التلفيات ثم حصل
أقوال مهندس المرور بما لا يخرج عن مضمون ما حصله من
أقوال أعضاء لجنة الإستلام . لما كان ذلك ، وكان البين مما
أورده الحكم المطعون فيه سواء فيما أورده بياناً لواقعة الدعوى
أو تحصيلاً لأدلتها أنه لم يبين بوضوح المواصفات والشروط
التي استلزمها المناقصة في السيارة المطلوبة وخلا من ذكر
البيانات الخاصة بالسيارة التي قدمها الطاعن إلى لجنة الإستلام
ورفضتها على نحو مفصل وأوجه الخلاف بينها وبين
السيارة التي قدمت إلى لجنة البت ووافقت عليها تلك اللجنة
اكتفاء بقوله إنها مطابقة للمواصفات وأغفل إيراد الحالة التي
كانت عليها السيارة التي قدمها الطاعن إلى لجنة البت واكتفى
بالقول بإنها مخالفة للمواصفات والشروط ولم يذكر شيئاً عن
وجه الخلاف بين السيارتين إلا فيما يتعلق بسنة الصنع وهو
بيان قام دفاع الطاعن على المنازعة فيه - ويظاھر فيه ما
حصله الحكم من أقوال الشاهد الأول الذي لم يذكر شيئاً فيها
عن هذا البيان - هذا فضلاً عن أن الحكم المطعون فيه لم
يذكر شيئاً عن ماهية الأفعال التي تعمد الطاعن ارتكابها
وعدها الحكم غشاً في تنفيذ العقد بالإضافة إلى أنه لم
يستظهر عنصري الإتفاق والمساعدة اللذين اتخذهما الحكم
أساساً لإدانة الطاعن بجريمة الإشتراك في تسهيل الحصول على
مال عام ولم يبين الأدلة الدالة على ذلك بياناً يوضحها

ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها إذ أن ما أورده الحكم من مجرد تقديم التهم الأول الشيك بقيمة السيارة إلى الطاعن لا يكفي لتوافر الإتفاق والمساعدة على تسهيل الإستيلاء على مال عام في حق الطاعن . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالغموض والإبهام والقصور مما يعيبه ويوجب نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن وذلك بالنسبة للطاعن وحده دون المحكوم عليه الآخر الذى صدر الحكم بالنسبة له غيابياً ولا يجوز له الطعن فى الحكم بالنقض طبقاً للمادة ٣٣ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ومن لم يكن له أصلاً حق الطعن بالنقض لا يمتد إليه أثره .

(الطعن ٨١٢٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٧/٣/١٩٩٦ ص ٤٧ ص ٣٦٥)

أحكام المحكمة الإدارية العليا بشأن عقد التوريد،^(١)

إذا انطوى العقد على مزيج من مقاوله الأعمال والتوريد فإنه يسرى فى شأن كل منهما ما ينطبق عليه من أحكام .

إن العقد مشار المنازعة إنصب كله على إصلاح الدراجات البخارية والموتوسيكلات، وعلي توريد وتركيب ما يلزم لها من قطع غيار جديدة وصاج وأخشاب ومشمع ومقابض وما إلى

(١) هذه الأحكام مشورة بمجموعة المبادئ التى قررتها المحكمة الإدارية العليا فى خمسة عشر عاماً من ١٩٣٦ وما بعدها ج ٢ .

ذلك واستكمال الفوائس والإشارات الحمراء . ولما كان التوريد في هذا العقد ذا شأن محسوس من حيث قيمته وأهميته الأعمال والتوريد ، تقع المفاوضة على أعمال الإصلاح وتنطبق أحكامه عليه ويقع التوريد على المواد وتسرى أحكامه فيما يتعلق بها .

(٧٦٣-١٢ (١٩٦٩/١/٢٥) ١٤/٣٨/٢٩١)

إن لزوم تحويل عملة لإستيراد مهمات من الخارج يصبح معه التصريح بتحويل العملة جزءاً مرتبطاً بإذن الإستيراد - أثر ذلك على بدء الميعاد المحدد للتوريد .

حيث يلزم تحويل عمله لإستيراد أصناف ومهمات من الخارج فإن التصريح بتحويل العملة يصبح جزءاً مرتبطاً بإذن الإستيراد ويكمله ولا ينفك عنه ، ومن ثم فإن تعليق جريان الميعاد المحدد للتوريد في النزاع الماثل من تاريخ الحصول على إذن الإستيراد يستتبع بحكم اللزوم تعليقه على الحصول على التصريح بتحويل العملة إلى الخارج .

(٢٦٧-١٢ (١٩٧٠/٣/٢١) ١٥/٣٧/٢٢٢)

الاستيراد من الخارج - تنفيذ العقد - توريد مع جهة الادارة- مايتطلبه من عملات أجنبية يتم الحصول عليه بعقد صرف يبرمه المستورد مع أحد المصارف - افادة المتعاقد مع البنك من أى خفض في قيمة العملة وتحمله بأية زيادة - جهة الادارة المتعاقدة معه تعتبر من الغير بالنسبة إلى عقد الصرف ، فلا تفيد من خفض علاوة فرق العملة.

ان استيراد الواسير من الخارج يتطلب - على ما ذهب
الحكم المطعون فيه - الحصول على العملة الأجنبية اللازمة
لذلك عن طريق شرائها من أحد المصارف المرخص لها في بيع
العملات الأجنبية وفقا لأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧
بتنظيم عمليات النقد وذلك عن طريق إبرام عقد صرف بين
المقاول والمصرف . ولما كان طرفا عقد الصرف الذى يبرمه
المقاول هما المصرف والعميل ومحلله شراء عملة أجنبية يدفع
ثمنها بالجنيه المصرى بسعر الصرف الرسمى يضاف إليه
العلاوة المقررة ومن ثم يتحمل العميل أية زيادة تطرأ على تلك
العلاوة كما يستفيد من أى خفض فيها شأنها فى ذلك شأن
أى تغيير يطرأ بالزيادة أو النقصان على ثمن المهمات أو المواد
الأولية أو أجور العمال أو أجور الشحن أو التأمين ، وإذا
كانت الوزارة طرفا فى عقد الأشغال العامة المبرم مع المقاول
إلا أنها تعتبر من الغير بالنسبة لعقد الصرف ومن ثم لاتباعها
آثار هذا العقد فلا تفيد من خفض علاوة فرق العملة من ٢٠٪
إلى ١٠٪ وفقا للقرار الذى صدر فى هذا الشأن^(١)

(١١٨٦ - ١٠ (١٩٦٧/١١/٢٥) (١٩٢٢/١٩/١٣)

انصراف نية المتعاقدين إلى أن يتم تزويد الصنف المتفق
عليه على أساس سعر صرفه بمقتضى بطاقات الترمين
وحصول المتعهد على البطاقة المخصصة لهذا الغرض الغاء
العمل بهذه البطاقة - أحقية المتعهد فى الحصول على الفرق
بين السعر المحدد لبطاقات الترمين والسعر الحر - لا يحول

(١) هذا الحكم والأحكام التى تليه منشور بالمرجع السابق ١٩٣٨ وما بعدها

دون ذلك أن يكون الغاء العمل بالبطاقة التموينية قد تم قبل التعاقد بقرار من لجنة التموين العليا لم ينشر ولم يعلم به المتعاقدان قبل إبرام العقد.

الثابت من ظروف التعاقد أن نية الطرفين قد انصرفت إلى أن يتم توريد كميات الزيت المطلوبة مدة العقد على أساس سعر صرفه بمقتضى بطاقات التموين كما كان الشأن فى عقود التوريد السابقة ، وعلى هذا الأساس قامت الجامعة فور التعاقد بتسليم المدعى بطاقة التموين الخاصة بها ؛ وقد استخدم المدعى هذه البطاقة فى شراء كميات الزيت اللازمة لشهرى أكتوبر ونوفمبر من سنة ١٩٦٢ ؛ ولاحقة فى القول بأن المدعى كان فى ميسوره العلم بأن لجنة التموين العليا قد الفت فى ١٧ من يونيه سنة ١٩٦٢ أى قبل حصول التعاقد المذكور العمل بهذه البطاقة ومثيلاتها الخاصة بالمدارس ذلك أن هذا الالغاء على ما هو مستفاد من الأوراق لم يصدر بأداة تشريعية عامة يفترض معها علم الكافة بها إذ الثابت من كتاب مدير عام التخطيط والتموين بوزارة التموين والتجارة الداخلية ملف رقم ١٨/٣/٣٢ المؤرخ فى ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ أن قرارات لجنة التموين العليا لا يتم نشرها بالجريدة الرسمية ولا تكتسب بقراراتها الصفة التشريعية انما يتم تنفيذها من الجهات الادارية ومتى كان الأمر كذلك وكان الثابت أن الطرفين المتعاقدين لم يعلما بقرار لجنة التموين العليا سالف الذكر عند إبرام التعاقد ومن ثم فقد كان ملحوظا عند التعاقد أن يكون توريد الزيت بالسعر المحدد لبطاقات التموين دون السعر الحر ، ويكون المدعى والحال كذلك محقا فيما طالب به من الفروق فى سعر الزيت اللازم لتنفيذ هذا العقد

ومحققا فيما طالب به الادارة من وجوب محاسبته عن فروق
سعر الزيت نتيجة شرائه من السوق الحرة .

(٥٦٠ - ١٣ (١٩٧٢/٦/١٧) ١٧/٨١/٥٦٧)

فقد العينة وعرض المتعاقد مع الإدارة عينة أخرى تحمل
محلها - قبول الجهة الادارية ذلك - يعد اتفاقا بين
الطرفين على إحلال العينة الجديدة محل العينة المقبولة التي
فقدت .

متى ثبت أن المتعهد قد عرض تقديم عينة أخرى تحمل
محل العينة المقبولة ، وإذ لاقى هذا الإيجاب قبولا من القوات
البحرية فإن ذلك يعد اتفاقا بين الطرفين على إحلال العينة
التي قدمتها الشركة بتاريخ ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ محل
العينة المقبولة التي فقدت لسبب خطأ وقع من طرف في
العقد .

(٩٥١ - ٩ (١٩٦٧/٥/٢٧) ١٢/١٢٠/١١٠٠)

التعاقد على أن يكون توريد الأصناف على أساس العينة
المقبولة - اعتباره من قبيل البيوع بالعينة التي نظمها المادة
٤٢٠ من القانون المدني - انطباق حكم هذه المادة على العقود
الادارية لإتفاقها مع القواعد العامة وعدم تعارضها مع التنظيم
القانوني لها - وجوب مطابقة الأصناف الموردة للعينة مطابقة
تامة - في حالة تخلف ذلك تطبق أحكام المادة ٢٢٨ من لائحة
المخازن والمشتريات وأحكام المادة ١٣٧ من لائحة المناقصات
والمزايدات حسب النطاق الزمني لكل منهما - فقد العينة أو
هلاكتها وهي في يد جهة الادارة دون أن يكون ذلك بخطأ من

المورد وادعاؤها أن التوريد غير مطابق للعينة - عليها اثبات
عدم المطابقة بكافة الطرق .

(٩٥١ - ٩ (١٩٦٧/٥/٢٧) ١٢/١٢/١١٠٠)

عدم تمسك الادارة بأحكام المادتين ١٠٢ ، ١٠٥ من
لائحة المناقصات والمزايدات في حالة عدم تطابق الوزن على
الوزن المشروط في العقد وقبولها التوريد على الرغم من عدم
تطابق الوزن - يلزمها بأداء قيمة المقادير التي تسلمتها
فعلا طالما أن نصوص العقد قد خلت من نصوص تخول
الادارة عدم أداء مقابل لما يجاوز الوزن المحدد في العقد.

إذا تسلمت الادارة المقادير الموردة دون أن تتمسك
بوجوب وزن الوحدات المطابقة أوزانها لشروط التعاقد وأعمال
أحكام المادتين ١٠٢ و ١٠٥ من لائحة المناقصات والمزايدات
في حالة عدم تطابق الوزن على الوزن المشروط في العقد والتي
تخول الادارة رفض الأصناف الموردة وشراء الأصناف التي لم
يقم المتعهد بتوريدها من غيره على حسابه أو انتهاء التعاقد
فيما يختص بتلك الأصناف ومصادرة التأمين ؛ لذلك فإن
الادارة وقد قبلت التوريد على النحو الآنف ذكره تكون ملزمة
بأداء قيمة المقادير التي تسلمتها فعلا طالما أن نصوص العقد
المبرم قد خلت من نصوص تخول الادارة عدم أداء مقابل لما
يجاوز الوزن المحدد في حالة توريد وحدات تزيد عن هذا الوزن
لذلك يكون ما ذهبت إليه الطاعنة من وجوب اجراء المحاسبة
على أساس الأوزان التي افترضها العقد والتي تقل عن الأوزان
التي تم تسلمها فعلا غير سديد .

(٤٣٩ - ١١ (١٩٦٨/٥/١١) ١٣/١٢/٨٩٧)

العقد الإدارى شأنه شأن عقود القانون الخاص يقوم على تطابق ارادتين - الغلط الجوهرى فى العقد - ميعاد التوريد فى العقود الادارية من العناصر الضرورية للتعاقد - توهم المتعاقد أن التوريد سيتم خلال أيام أو أسابيع - تراخى الأخطار بالتوريد مدة تجاوز المعقول - تلف البضائع موضوع العقد - ابطال العقد لوقوع المتعاقد فى غلط جوهرى - عدم استحقاقه تعويضا مادام سعر المورد قد ارتفع وغطى الاضرار المدعى بها - أساس ذلك - مثال .

ان العقد الإدارى شأنه فى ذلك شأن عقود القانون الخاص يقوم أساسا على وجود ارادتين متطابقتين بحيث إذا لم يوجد هذا التراخى أو تخلفت شروط صحته كان العقد باطلا أو قابلا للإبطال حسب الأحوال . وقد تناول القانون المدنى بالبيان التراضى وأحكامه ، ونص فى هذا الصدد فى المادة ١٢٠ منه على أنه « إذا وقع المتعاقد فى غلط جوهرى جاز له أن يطلب ابطال العقد ، ان كان المتعاقد الآخر قد وقع مثله فى هذا الغلط ؛ أو كان على علم به ؛ أو كان من السهل عليه أن يتبينه ، وقضى فى المادة ١٢٠ منه بأن « ويكون الغلط جوهريا إذا بلغ حدا من الجسامة بحيث يمنع معه المتعاقد عن ابرام العقد لو لم يقع فى هذا الغلط » . وأوردت الفقرة الثانية من هذه المادة - على سبيل المثال - حالتين من حالات الغلط الجوهرى دون أن تحيط بكل حالاته . ومؤدى ذلك أن الغلط الذى يعيب الارادة يجب أن يكون غلطا جوهريا واقعا على غير أركان العقد والا يستقل به أحد المتعاقدين بل يتصل به المتعاقد الآخر وهذا المبدأ يقرر أصلا عاما من أصول القانون

ليس فى القانون الخاص فحسب بل وفى القانون العام أيضا
هو بهذه المثابة واجب التطبيق فى العقود الادارية وفى عقود
القانون الخاص على السواء .

ومن حيث أن تحديد ميعاد التوريد فى العقود الادارية
يعتبر ولاشك من العناصر الضرورية للتعاقد التى تقتضيها
النزاهة فى التعامل ذلك أنه على أساس هذا الميعاد تتحدد
إمكانية صاحب الشأن فى توريد الأشياء المطلوب توريدها فى
الميعاد المضروب لذلك بالشروط والمواصفات المطروحة وتتاح له
بذلك فرصة تقدير احتمالات التقدم بايجابه فى العطاء
المطروح أو الامتناع عنه ؛ وتحديد سعر التوريد الذى يراه
مناسبا ويبدى ما قد يكون لديه من شروط وتحفظات فى هذا
الشأن .

وترتبا على ذلك فان التعاقد إذا ما توهم على غير
الواقع من الظروف والملايسات التى أحاطت بالتعاقد أن التوريد
كان محددا له أن يتم خلال أيام أو أسابيع قليلة من تاريخ
التعاقد وليس شهورا ذات عدد واستبان من الظروف
والملايسات التى أحاطت بالتعاقد أن التعاقد كان سيمتنع عن
إبرام العقد لو لم يقع فى هذا الغلط الذى شاب إرادته ؛ فانه
يكون على حق فى طلب ابطال العقد للغلط الجوهرى إذا ما
اتصل هذا الغلط بالتعاقد الآخر .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق على ما سلف بيانه أن
مجلس مدينة الزقازيق كان يتعجل التعاقد على توريد الشعير
المطلوب منذ أوائل شهر مايو سنة ١٩٦٦ للحاجة الماسة إليه

فى غذاء مواشى مجلس المدينة وللحصول عليه من اغصول
الجديد الذى يظهر فى شهر ابريل وذلك بأرخص سعر خشية
ارتفاع أسعاره فيما لو تراخى مجلس المدينة فى اتخاذ اجراءات
الشراء . ومن شأن هذا ولا شك أن يشير لدى مقدمى
العطاءات أن جهة الادارة حريصة كل الحرص على سرعة توريد
الكمية المتعاقد عليها وإذا كانت شروط ومواصفات التوريد قد
تضمنت أن يتم توريد جزء من كمية الشعير فورا والباقى بعد
اعتماد الميزانية فان هذا النص فى ذاته لا يوحى بأن طلب
الكمية الباقية المؤجل توريدها إلى ما بعد اعتماد الميزانية كان
يمكن أن يتراخى أكثر من المدة المعقولة التى لا يمكن بحال
أن تجاوز أياما أو أسابيع قليلة أما أن تصل هذه المدة إلى ما
يزيد على ثلاثة شهور ، فان ذلك لم يكن بالأمر المتوقع أخذا
فى الحسبان أن المادتين ٧٠ ؛ ٢/٧١ من قانون نظام الادارة
اخرية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ معدلا بالقانون
رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ توجبان وضع ميزانية مجلس المحافظة
متضمنة ميزانيات كل مجلس مدينة وكل مجلس قروى قبل
بدء السنة المالية بأربعة أشهر على الأقل وأن المادة ٧٨ من
اللائحة التنفيذية لقانون نظام الادارة اخرية الصادر بها قرار
رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦١ تقضى بأن تبدأ
السنة المالية وتنتهى فى المواعيد المقررة لميزانية الدولة بما
مقتضاه أن السنة المالية للمجالس اخرية عن ابرام العقد مثار
النازعة كانت تبدأ فى أول شهر يولية ؛ وهو الميعاد الذى كان
مقررا لبدأ ميزانية الدولة حينذاك . ومؤدى الظروف أو
الملايسات السابقة التى أحاطت بالتعاقد أن المدعى قد وقع فى
غلط عندما توهم على غير الواقع أن موعد توريد باقى كمية

الشعير التعاقد عليها سيكون خلال أيام أو أسابيع قليلة لا تجاوزها : تصدر خلالها ميزانية بمجلس مدينة الزقازيق التي لم يكن من المتوقع أن يتراخى صدورها إلى ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ أى بعد بداية السنة المالية بما يقرب من الأربعة أشهر .
وأية وقوع المدعى فى هذا الغلط أنه بادر إلى ايداع كمية الشعير المؤجل توريدها ، بشونة البنك الأهلى المصرى بالزقازيق على ذمة التوريد بما يدل على أنه كان يتوقع اخطاره بتوريدها فى أقرب أجل ؛ وهى بذلك نفسه لتنفيذ التزامه فور صدور هذا الاخطار إليه ؛ ولكن الواقع ان كمية الشعير هذه ظلت دون طلب شهورا دون أن يصل إلى المدعى الاخطار المرتقب إلى أن دب السوس فيها وأصبحت بذلك مخالفة للمواصفات التعاقد عليها ، فتصرف فيها خشية فسادها تماما، بعد أن أعيته الوسائل فى دفع مجلس المدينة إلى تسلمها أو تأجيل توريدها إلى الموسم الجديد ولكن دون جدوى .

ومن حيث أن الغلط الذى وقع فيه المدعى يعتبر للأسباب المتقدمة غلطا جوهريا إذ كان من شأنه ولا شك أن يمتنع عن التعاقد عن توريد الشعير المطلوب بالسعر وبالشروط التى تم العقد على أساسها ولما كان الأمر كذلك ؛ وكان هذا الغلط قد اتصل بجهة الادارة التعاقدية بالنظر إلى أنها تشارك فى اعداد الميزانية وكانت تعلم أو فى الأقل كان من السهل عليها أن تعلم بأن اعتماد الميزانية سوف يتراخى شهورا ذات عدد وكان عليها بهذه المثابة مراعاة لاعتبارات النزاهة فى التعامل أن تبصر مقدمى العطاءات إلى هذه الحقيقة حتى يكونوا على بينة من أمرهم عند التقدم بعطاءاتهم ولكنها لم تفعل ؛ لما كان الأمر كذلك فإن المدعى يكون على حق فى طلب ابطال العقد

للفلظ الجوهري الذي وقع فيه وذلك بالنسبة للشق الذي لم
ينفذ منه الخاص بتوريد باقى كمية الشعير المتعاقد عليها
وهى ٣٠٠ أردب ويتعين من ثم الحكم بابطال العقد فى هذا
الشق منه وما يتروىب على ذلك من أحقية المدعى فى استرداد
مبلغ التأمين المقدم منه على ذمة العقد وقدره ١٦٤ جنيهًا .

ومن حيث أنه عن المطالبة بالتعويضات الناجمة عن ابطال
هذا العقد والتي يقدرها المدعى بمبلغ ١٠٥ من الجنيهات
تمثلة فى ٣٠ جنيهًا فروق أسعار و ٣٠ جنيهًا مصاريف
تخزين و ٤٥ جنيهًا أجور نقل على التفصيل سابق البيان ، فان
المحكمة لا ترى وجها لاجابة المدعى إلى طلبه هذا ؛ ذلك أن
الثابت من الأوراق أن سعر أردب الشعير كان قد طفر فى ٦
من ديسمبر سنة ١٩٦٦ إلى ٦٧٠٠ جنيهًا . ومن ثم فان
المحكمة لا تطمئن إلى ما ادعاه المدعى من أنه باع باقى كمية
الشعير المتعاقد عليها فى ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ بمبلغ
أربعة جنيهات فقط للاردب الواحد : ولهذا فان المحكمة لا
تعول على الفاتورة التى تقدم بها المدعى للتدليل على اتمام
البيع بهذا السعر . وتستخلص المحكمة من زيادة سعر الشعير
بعد التعاقد إلى ٦٧٠٠ جنيهًا للاردب الواحد فى ٦ من
ديسمبر سنة ١٩٦٦ : أن السعر الذى باع به المدعى كمية
الشعير سائلة الذكر فى ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ قد جبر
كافة الأضرار المقول بها ، وذلك بفرض التسليم بأنها قد
لحقت به فعلا رغما عن أنه لم يتقدم بأى دليل يسانده فيما
ادعاه .

(٢٩٧ - ١٦ (١٩٧٤/٦/٢٩) ١٩/١٥٢/٤٥٠)

عقد توريد سيارات - التأخير فى توريدها بعد الميعاد المحدد بالمعقد وقبول جهة الادارة العذر فى التأخير بأن اقلت التعاقد من غرامة التأخير بعد توقيعها مستندة إلى عدم مسؤوليته عن التأخير لحدوثه نتيجة أسباب خارجة عن ارادته - مقتضى ذلك انها اعتبرت العقد قائما وانه امتد حتى الميعاد الذى تم فيه التوريد فعلا .^(١)

ان الشركة كانت على استعداد لتنفيذ التزامها بتوريد السيارات قبل الميعاد المحدد بالمعقد لولا أن حال بينها وبين التنفيذ أسباب أجنبية خارجة عن ارادتها مردها إلى الحكومة التى أصدرت قرارا بوقف الافراج عن هذه السيارات ؛ وعلى أثر اخطار الهيئة بذلك كتبت إلى مراقبة الاستيراد للموافقة على اعفاء الهيئة من التعليمات الصادرة من وزارة الاقتصاد وظل الأمر معلقا حتى تمت الموافقة على الافراج عن السيارات فقامت الشركة بتسليمها فوراً إلى الهيئة التى قبلتها وقبلت عذرها فى التأخير فرفعت غرامة التأخير بعد توقيعها وأسست الرفع على عدم مسؤوليتها عن التأخير لحدوثه نتيجة أسباب خارجة عن ارادتها كما أن الهيئة بامهالها الشركة بعد انتهاء المدة المحددة للتوريد تكون قد اعتبرت العقد قائما وأنه قد امتد حتى الميعاد الذى تم فيه التوريد فعلا .

(١٤٧-١١ (١٩٦٩/١/١١) ١٤/٣٠/٢٣٢)

ان لائحة المناقصات تضمنت تنظيما كاملا لفحص الأصناف المشتراه طبقا لعقود التوريد - هذا التنظيم أوجب

(١) راجع فى هذا المرجع السابق من ١٩٤٤ ومابعدها .

على الجهة الادارية أن تفحص الأصناف الموردة بعناية أشد من عناية الرجل العادى .

ان لائحة المناقصات تضمنت تنظيما كاملا لفحص الأصناف المشتراه طبقا لعقود التوريد من شأنه أن تتمكن الجهة الادارية من التحقق من مطابقة المبيع لشروط العقد ومواصفاته والوفاء بالفرض المقصود منه ولها على ضوء ما تجرّيه من تجارب وفحص أن تقررّ أما قبول الصنف أو رفضه بناء على تقرير لجنة الفحص واعتماد المصلحة لقرارها ويكون القرار الصادر فى هذا الشأن نهائيا أى يكون ملزما لطرفى العقد .

وهذا التنظيم المتكامل الذى نصت عليه لائحة المناقصات أوجب على الجهة الادارية أن تفحص الأصناف الموردة بعناية أشد من عناية الرجل العادى .

(٢٨٢ - ١٢ (١٩٧١/٣/٢٠) ١٦/٢٦/١٧٥)

الأصل هو عدم حضور المتعهد عملية الفحص فى ذاتها - أثر اغفال اخطار المدعى لحضور اجراءات الفحص .

ان لائحة المناقصات والمزايدات وان كان قد أوجبت اخطار المتعهد بموعد اجتماع لجنة الفحص ليتسنى له حضور اجراءات الفحص إلا أن اللائحة لم تقرر ثمة حقا للمتعهد فى حضور عملية الفحص فى ذاتها . فقد أوضحت المادة ١٣٠ من اللائحة الغرض من هذا الاخطار وهو أنه يحضر المتعهد على حسابه العمال اللازمين لفتح الطرود وتسليمها إلى أمين المخزن أو لجنة الفحص بحضوره أو بحضور مندوبه ؛ وأضافت المادة ١٣٣ بالنسبة للمصفقات الموردة التى تزيد قيمتها على

خمسائة جنيه أن يكون أخذ العينات اللازمة بحضور لجنة الفحص والمتعهد أو مندوبه ويحتفظ باحداها رئيس اللجنة بعد ختمها بخاتمة وخاتم المتعهد أو مندوبه ويعمل محضر بذلك توقعه لجنة الفحص والمتعهد أو مندوبه وترسل العينة للمعمل الكيمائي بعد اعطائها رقما سريا . وحاصل ذلك أن عملية الفحص في حد ذاتها منفصلة عن الاجراءات السابقة عليها ولم تقرر اللاتحة ثمة حقا للمتعهد في حضورها بل أوجبت سريتها في حالة زيادة قيمة الصفقة الموردة على خمسائة جنيه، بما يؤيد أن الأصل هو عدم حضور المتعهد عملية الفحص في ذاتها . وإذا كان الأمر كذلك وكان الثابت أن الأجهزة الموردة هي التي عرضت على لجنة الفحص دون ثمة منازعة في هذا الشأن ، فان اغفال اخطار المدعى لحضور اجراءات الفحص؛ في الحدود السالفة البيان، عديم الأثر على صحة قرار رفض الميكروسكوبات الموردة .

(٤٣٧ - ١٣ - ١٩٧٠ / ٦ / ٢٠) (٤٣٢ / ٦٦ / ١٥)

ما اتفق أصلا على توريده تتم المحاسبة عليه وفقا للأسعار المبينة بكشف الوحدة كشوف الوحدة هي جزء لا يتجزأ من التعاقد - تتم المحاسبة وفقا للسعر الجبري بالنسبة للأصناف المسعرة في حالات الزيادة أو النقص دون غيرها .

ان المحاسبة على ما اتفق أصلا على توريده إنما يكون على أساس الأسعار المبينة بكشف الوحدة ؛ لأن هذه الكشوف تعتبر جزء لا يتجزأ من التعاقد ذاته ؛ أما المحاسبة على أساس السعر الجبري بالنسبة للأصناف المسعرة؛ فانه خاص بما تطلبه جهة الادارة ؛ زيادة عن المقررات المتفق عليها أو ما يستغنى

عنه من تلك المقررات؛ وهو مقصور التطبيق على حالات الزيادة أو النقص دون غيرها ولا يمتد إلى الكميات المتفق عليها أصلاً .

(٣٥٤ - ١٠ (١٩٦٩/٢/١) ١٤/٤٠/٣٠٦)

عدم اتفاق المتعاقدين على السعر قبل التوريد - تحديد السعر المناسب بمعرفة المحكمة .

لما كان الثابت أن المدينة الجامعية طلبت من المدعى في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ أن يورد لها زجاجات من اللبن المبستر سعة ٢٠٠ جرام دون أن تتفق معه على سعر توريدها وقد قام المدعى بتوريد الكمية المطلوبة عن شهر نوفمبر سنة ١٩٦٢ وطالب في فاتورته عن هذا الشهر بالثمن على أساس ١٨ مليماً للزجاجة فاتصلت المدينة الجامعية بشركة مصر للألبان وعلمت منها بأنه من الممكن التوريد إليها عن طريق توكيلها بمصر الجديدة والمطرية بسعر ١٥ مليماً للزجاجة ؛ ولما أصر المدعى على طلبه تعاقدت المدينة الجامعية مع التوكيل المشار إليه اعتباراً من ٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ومثار المنازعة يدور حول تحديد قيمة ما ورده المدعى من اللبن خلال الفترة المشار إليها فبينما تتمسك الإدارة بأن تكون الحاسبة على أساس سعر نصف الجملة وهو ٧٥ مليماً للكيلو جرام من الألبان التي وردها وقدرها ٣٠٤٠ كيلو جرام يرى المدعى أن تكون الحاسبة على أساس ٩٠ مليماً للكيلو . وإذ لم يتفق الطرفان قبل التوريد على السعر الواجب الحاسبة بمقتضاه ولم تنطوي الأوراق على ما يفيد قبول المدعى صراحة أو ضمناً توريد اللبن

المستتر بسعر نصف الجملة ، ومن ثم فلا وجه لما ذهبت إليه الادارة وسايرها فيه الحكم المطعون فيه من وجوب الأخذ بسعر نصف الجملة في هذه الحالة .

وترى المحكمة أن تكون المحاسبة بسعر ٨٢ر٥ مليم للكيلو على أساس أن الفرق بين هذا السعر وبين سعر نصف الجملة يعادل ٧ر٥ مليمات لكل كيلو وهو ما يوازي ١٠٪ من سعر نصف الجملة يمثل الربح المناسب الذي تقدره المحكمة للمدعى باعتبار أنه قد اشترى اللبن بسعر نصف الجملة .

(٥٦٠ - ١٣ (١٧/٦/١٩٧٢) ١٧/٨١/٥٦٧)

يجوز لجهة الادارة المتعاقدة أن تزود المتعهد بالخامات اللازمة - طريقة المحاسبة في هذه الحالة .

يجوز لجهة الادارة المتعاقدة أن تزود المتعهدين بالخامات اللازمة لصناعة أى صنف من الأصناف الغذائية المقررة وفي هذه الحالة يحاسب المتعهد على أجر تصنيع يقدر على أساس الفرق بين الصنف وفق أسعار كشوف الوحدة . وثمن الخامات الداخلة في صناعته ؛ فإذا كانت تلك الأصناف مسعرة فيكون أساس الحساب هو سعرها الرسمي .

(٣٥٤ - ١٠ (١/٢/١٩٦٩) ١٤/٤٠/٣٠٦)

إذا رفض المورد قبول الخصم الذى حددته الجهة الادارية اعمالا لحكم المادة ١٣٧ من لائحة المناقصات والمزايدات ، فإنه يمتنع على جهة الادارة اجراؤه .

شرط تطبيق نص المادة ١٣٧ من لائحة المناقصات والمزايدات على ما جرى به صريح حكمه أن يوافق المورد كتابة على تخفيض قيمة هذه الأصناف الموردة بنسبة ما قدره الفنيون المختصون لها مضافا إليه غرامة معادلة وبمراعاة قيمة هذه الأصناف السوقية ؛ فإذا لم يوافق المورد على ذلك كتابة فلا يكون أمامها ثمة مندوحة من رفض الأصناف الموردة على خلاف المواصفات المتفق عليها ؛ ومطالبة المورد بسحبها والبراء من غيره على حسابه أو انتهاء التعاقد بالنسبة لهذه الأصناف ومصادرة التأمين بما يوازي ١٠٪ من قيمتها دون إخلال بحق الجهة الادارية في مطالبته بالتعويض .

(٧٦٣ - ١٢ (١٩٦٩/١/٢٥) (٢٩١/٣٨/١٤)

لا يسوغ القول بالنسبة لعقود التوريد أن يقوم المتعهد الأصلي بتنفيذ التزاماته وحده من غير استعانة بمجهودات غيره وإذ جرى العرف على السماح بهذه الاستعانة في الحدود الجائزة في العقود الادارية فإنه من غير المستساغ توقيع الجزاءات المقررة قانونا على المتعاقد الا إذا قام الدليل المقنع من واقع الأوراق على تواطؤ المتعاقد أو علمه بغش أو تلاعب من استعان بهم - أساس ذلك .

انه لا يسوغ بالنسبة لعقود التوريد وما تقتضيه من توريد أصناف متعددة لجهات متفرقة وعلى فترات دورية ؛ لا يسوغ القول بأن يقوم المتعهد الأصلي بتنفيذ التزاماته وحده من غير الاستعانة بمجهودات غيره ؛ والا وضع أمام استحالة مطلقة وبناء على ما تقدم، وإذ جرى العرف على السماح بهذه

الاستعانة فى الحدود المقررة والجائزة فى العقود الادارية ، فانه من غير المستساغ فسخ العقد ومصادرة التأمين وشطب اسم المتعهد من بين المتعهدين وعدم السماح له بالدخول فى مناقصات حكومية " إلا إذا قام الدليل المقنع من واقع الأوراق على تواطؤ المدعى أو علمه بغش أو تلاعب من استعان بهم فى أداء التزامه ، والقول بغير ذلك يؤدى إلى أحجام الموردين فى الدخول فى المناقصات العامة ؛ وقد يكون منهم كفايات وحسن السمعة .

(٩٤٣ - ١٣ (١٩٧١/١/١٦) ١٥٠/٢٣/١٦)

التفرقة فى الحكم بين مجرد قيام التعاقد بتوريد أصناف مخالفة للشروط والمواصفات وبين استعماله الغش والتلاعب فى معاملته للجهة الادارية - اختلاف الجزاء بالنسبة لكل منها - علة تغليظ الجزاء على استعمال الغش والتلاعب .

انه يبين من الرجوع إلى شروط العقد المبرم مع المدعى وإلى أحكام لائحة المناقصات والمزايدات أنها فرقت فى الحكم بين مجرد قيام التعاقد بتوريد أصناف مخالفة للشروط والمواصفات التعاقد عليها وبين استعماله الغش أو التلاعب فى معاملته للجهة الادارية ؛ فجزاء توريد أصناف مخالفة للمواصفات ؛ بالتطبيق لحكم البند الثانى من الاشتراطات الاضافية للعقد والمادتين ١٠٢ ، ١٠٥ من لائحة المناقصات والمزايدات ؛ هو رفض الأصناف وتكليف المتعهد بتوريد غيرها أو قبول الأصناف المخالفة مع تخفيض ثمنها أو قيام جهة الادارة

بشراء أصناف مطابقة للشروط على حسابه أو انتهاء التعاقد فيما يختص بهذه الأصناف ومصادرة التأمين بما يوازي ١٠٪ من قيمتها ، وذلك كله مع توقيع غرامة تأخير واقتضاء المصروفات الادارية ، أما جزاء «استعمال الغش أو التلاعب» طبقا لحكم المادة ٢٧ من الاشتراطات العامة للعقد المقابلة للمادة ٨٥ من لائحة المناقصات والمزايدات فهو فسخ العقد ومصادرة التأمين وشطب اسم المتعهد من بين المتعهدين ، وعدم السماح له بالدخول في مناقصات الحكومة . وعلة تغليظ الجزاء على استعمال الغش أو التلاعب ؛ ظاهرة وهي أن المتعاقد الذى يستعمل الغش أو التلاعب انما يقوم على خداع جهة الادارة بسوء نية وهو عالم أن ما يقوم بتوريده لها مغشوش أو مخالف للمواصفات أو بما يقع من تلاعب ، يستوى فى ذلك أن يقع الغش أو التلاعب من نفس المتعاقد أو من يستعين بهم فى تنفيذ التزاماته التعاقدية ؛ متى ثبت أنه على علم بغشهم أو تلاعبهم ولذات العلة سوت أحكام العقد واللائحة فى الجزاء بين المتعاقد الذى يستعمل الغش أو التلاعب وبين المتعاقد الذى يشرع فى رشوة أحد موظفى جهة الادارة أو يتواطأ معه أضرارا بها .

(٨٦ - ١٢ (١٩٧٠/٥/١٦) ٣٢٤/٥١/١٥)

أن أحكام لائحة المناقصات والمزايدات قد فرقت فى الحكم بين مجرد قيام المتعاقد بتوريد أصناف مخالفة للشروط والمواصفات المتعاقد عليها وبين استعمال الغش أو التلاعب فى معاملته الجهة الادارية - أساس ذلك .

يبين من الرجوع إلى شروط العقد المبرم مع المدعى وإلى أحكام لائحة المناقصات والمزايدات ، أنها فرقت في الحكم بين مجرد قيام التعاقد بتوريد أصناف مخالفة للشروط والمواصفات التعاقد عليها وبين استعمال الغش أو التلاعب في معاملته الجهة الادارية ، فجزء توريد أصناف مخالفة للمواصفات بالتطبيق لحكم البند الثاني من الاشتراطات الاضافية للعقد والمادتين ١٠٢ و ١٠٥ من لائحة المناقصات والمزايدات ، هو رفض الأصناف وتكليف المتعهد بتوريد غيرها أو قبول الأصناف المخالفة مع تخفيض ثمنها أو قيام جهة الادارة بشراء أصناف مطابقة للشروط على حسابه أو انتهاء التعاقد يختص بهذه الأصناف ومصادرة التأمين ما يوازي ١٠٪ من قيمتها وذلك كله مع توقيع غرامة تأخير واقتضاء المصروفات الادارية، أما جزء استعمال الغش أو التلاعب طبقا لحكم المادة ٢٧ من الاشتراطات العامة للعقد المقابل له للمادة ٨٥ من لائحة المناقصات والمزايدات فهو فسخ العقد ومصادرة التأمين وشطب اسم المتعهد من بين المتعهدين وعدم السماح له بالدخول في مناقصات حكومية وعلة تغليظ الجزاء على استعمال الغش أو التلاعب ظاهرة وهي أن المتعاقد الذي يستعمل الغش أو التلاعب انما يقوم على خداع جهة الادارة بسوء نية وهو عالم أن ما يقوم بتوريده لها مغشوش أو مخالف للمواصفات أو بما يقع من تلاعب يستوى في ذلك أن يقع الغش أو التلاعب من نفس المتعاقد أو ممن يستعين بهم في تنفيذ التزاماته التعاقدية متى ثبت أنه على علم بغشهم أو تلاعبهم ولذات العلة سوت أحكام العقد واللائحة في الجزاء بين المتعاقد الذي يستعمل

الغش أو التلاعب وبين المتعاقد الذى يشترع فى رشوة أحد موظفى الجهة الادارية أو بتواطؤ معه اضراً بها.

(٩٤٣ - ١٣ (١٩٧١/١/١٦) ٥٠/٢٣/١٦)

وصم المتعاقد مع الادارة بالغش فى تنفيذ التزاماته وتوقيع الجزاء المنصوص عليه فى المادة ٨٥ من لائحة المناقصات والمزايدات - شرطه ثبوت سوء نيته أى علمه بما يشوب الأصناف الموردة من غش - افتراض هذا العلم فى التعاقد مع الادارة لا يمنع من الاعتداد بظروف الحال لنفيه عنه - مثال.

انه يتعين لوصم المتعاقد مع الادارة بالغش فى تنفيذ التزاماته وتوقيع الجزاء المنصوص عليه فى المادة ٨٥ من اللائحة أن يثبت سوء نيته أى علمه بما يشوب الأصناف التى يوردها من غش ، وانه وان كان هذا العلم مفترضاً فى التعاقد مع الادارة إلا أنه متى كانت ظروف الحال تنفى هذا العلم عن المتعهد فانه لا يسوغ وصمه بالغش . وظروف الحال التى تنفى هذا العلم كما قد تستفاد مما قد يصدر من أحكام جنائية فى شأن ما نسب إلى المتعهد من غش ؛ تستفاد أيضاً مما قد يرد فى الأوراق متعلقا بمدى حسن نية المتعاقد فى تنفيذه التزاماته التى يتضمنها التعاقد بصفة عامة وحجم التعاقد فى ذاته وتعدد الالتزامات الواردة به .

(٩٥ - ٩ (١٩٦٦/٥/١٤) ٦٥١/٨١/١١)

يتعين لوصم المتعاقد مع الادارة بالغش فى تنفيذ التزاماته ان يثبت سوء نيته أى علمه بما يشوب الأصناف

التي يوردها من غش - هذا العلم مفترض في المتعاقد مع الادارة - متى كانت ظروف الحال تنفي هذا العلم فانه لا يسرغ وصمه بالغش - هذه الظروف قد تستفاد مما قد يصدر بشأنه من أحكام جنائية وفيما قد يرد في الأوراق بحسن نية المتعاقد .

يتعين لوصم المتعاقد مع الادارة بالغش في تنفيذ التزاماته ولتوقيع الجزاء المنصوص عليه في المادة ٢٧ من الإشتراطات العامة للعقد المراقبة للمادة ٨٥ من لائحة المناقصات والمزايدات أن يثبت سوء نيته ؛ أى علمه بما يشوب الأصناف التي يوردها من غش أو تلاعب . وانه وإن كان هذا العلم مفترضا في المتعاقد مع الادارة إلا أنه متى كانت ظروف الحال تنفي هذا العلم عن المتعهد فانه لا يسرغ وصمه بالغش . وظروف الحال التي تنفي هذا العلم كما قد تستفاد مما يصدر من أحكام جنائية في شأن ما نسب إلى المتعاقد من غش ؛ فانها تستفاد أيضا مما قد يرد في الأوراق متعلقا بمدى حسن نية المتعاقد في تنفيذ التزاماته التي يضمنها المتعاقد بصفة عامة ؛ وحجم التعاقد في ذاته وتعدد الالتزامات الواردة به .

(٨٦ - ١٢ (١٩٧٠ / ٥ / ١٦) ١٥ / ٥١ / ٣٢٤)

يتعين لوصم المتعاقد مع الادارة بالغش وتوقيع الجزاء المنصوص عليه في هذا الشأن أن يثبت سوء نيته. أى علمه بما يشوب الأصناف التي يوردها من غش أو تلاعب والعلم مفترض في التعاقد - ظروف الحال قد تنفي هذا العلم - هذه الظروف قد تستفاد من أحكام جنائية وبما قد يرد في الأوراق.

يتعين لوصم التعاقد مع الادارة بالغش فى تنفيذ التزاماته
وبتوقيع الجزاء المنصوص عليه فى المادة ٢٧ من الاشتراطات
العامة للعقد المراقبة للمادة ٨٥ من لائحة المناقصات والمزايدات
أن يثبت سوء نيته، أى علمه بما يشوب الأصناف التى يوردها
من غش أو تلاعب. وانه وإن كان هذا العلم مفترضاً فى
التعاقد مع الادارة إلا أنه متى كانت ظروف الحال تنفى هذا
العلم عن المتعهد فانه لايسوغها وصمة بالغش . وظروف الحال
التي تنفى هذا العلم كما قد تستفاد مما يصدر من أحكام جنائية
فى شأن ما نسب إلى التعاقد من غش ، فانها تستفاد أيضاً مما
قد يرد فى الأوراق متعلّقاً بمدى حسن نية التعاقد فى تنفيذ
التزاماته التى يضمنها التعاقد بصفة عامة وحجم التعاقد فى
ذاته وتعدد التزاماته الواردة به .

(٩٤٣ - ١٣ (١٩٧١/١/١٦) ١٥٠/٢٣/١٦)

المادة ٨٥ من لائحة المناقصات والمزايدات . تغليظها
الجزاء على استعمال الغش أو التلاعب - علة ذلك .

ان لائحة المناقصات والمزايدات قد غلظت الجزاء على
استعمال الغش أو التلاعب لعلّة ظاهرة هى أن التعاقد الذى
يستعمل الغش أو التلاعب إنما يقوم على خداع جهة الادارة
بسوء نية وهو عالم أن ما يقوم بتوريده لها مغشوش أو
مخالف للمواصفات أو بما يقع من تلاعب؛ يستوى فى ذلك أن
يقع الغش أو التلاعب من نفس التعاقد أو ممن يستعين بهم فى
تنفيذ التزاماته التعاقدية متى ثبت أنه على علم بغشهم أو
تلاعبهم ولذا العلة صوت اللائحة فى الجزاء بين التعاقد الذى

يستعمل الغش أو التلاعب وبين التعاقد الذى يشرع فى رشوة
أحد موظفى جهة الادارة أو يتوطأ معه إضراراً بها.

(٩٥ - ٩ (١٤/٥/١٩٦٦) ١١/٨١/٦٥١)

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده كانت قد
رست عليه الممارسات التى عقدتها إدارة المهمات التابعة لهيئة
الإمداد والتموين بوزارة الحربية خلال أعوام ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ،
١٩٧١ لتوريد أحذية للقوات المسلحة ، وقامت الجهة الإدارية
بإخطاره بقبول عروضه المقدمة فى هذه الممارسات بالسعر
الوارد فى أوامر التوريد ، على أن تكون الأحذية الموردة حسب
العينة المعتمدة وطبقاً للمواصفات القياسية التحليلية للجلود
والكاوتش ، وقام المطعون ضده بتوريد الكميات المتعاقد عليها
على دفعات . فقبلت الجهة الإدارية كميات من الأحذية الموردة
دون أى خصم بينما رفضت قبول كميات أخرى بإعتبار أنها
مخالفة للمواصفات طبقاً لما تبين لها من الفحص النظرى أو
التحليل المعملى ، وأخطرته بسحب الكميات المرفوضة فقام
بسحب بعضها الآخر ، كما قبلت الجهة الإدارية توريد بعض
الكميات مع خصم فى سعرها نظير ما تبين لها من مخالفات
للمواصفات فى الفحص النظرى أو التحليل المعملى وكان
المطعون ضده يقوم بصرف قيمة الأحذية الموردة بمجرد توريدها
لأمين الخزن بمقتضى شيكات مع توقيع مندوبه على إقرارات
بقبول نسبة أى خصم نظرى أو معملى وقد تبين للجهة
الإدارية عند إجراء التسوية لحسابات هذه العمليات أن المطعون
ضده صرف قيمة الأحذية الموردة بمقتضى شيكات ولم

تسترجع منه الجهة الإدارية قيمة كميات الأحذية المرفوضة أو قيمة الخفض في السعر الذي تقرر في الفحص النظري والفحص العملي .

ومن حيث إن المادة رقم ١٠٠ من لائحة المناقصات والمزايدات السابقة والمعمول بها عند التعاقد وتنفيذه وكانت تنص على أن يقوم المتعهد بتسليم الأصناف المتعاقد عليها وذلك في المواعيد المحددة إلى مخازن الوزارة أو المصلحة أو السلاح أو إلى المكان المتعاقد على التوريد إليه خالصة جميع المصروفات والرسوم أو مطابقة لأمر التوريد عدداً أو وزناً أو مقاساً طبقاً للمواصفات أو العينات المعتمدة والموقعة منه أو يتسلم أمين الخزن ما يورده المتعهد من الأصناف بالعد أو الوزن أو المقاس بحضور مندوب المتعهد ويعطى عنه إيصالاً مؤقتاً يقرر فيه حالة الأصناف من حيث سلامتها وذلك لحين أخطار المتعهد بميعاد إجتماع لجنة الفحص لكي يتسنى له حضور إجراءات الفحص والتسليم النهائي ، ويعتبر قرار اللجنة بقبول أو رفض الأصناف نهائياً وذلك بمجرد إعتماده من رئيس المصلحة أو مدير السلاح .

والثابت من الأوراق أن التوريد كان يتم بمقر الجهة الإدارية المعلق به لافتة بقسم الوارد تعلن فيها الإدارة أن فحص الأصناف الموردة يكون في ثلاثة أيام محددة من كل إسبوع وأن الفحص يلحق التوريد تبعاً ، وعلى ذلك فإن المطعون ضده كان يعلم بمواعيد الفحص المعلنة بقسم الوارد ، إلا أنه لم يعلن بحضور الفحص على الرغم من قيام الجهة الإدارية باخطاره بنتيجة كل فحص أجرته بحسب الكميات المرفوضة

لعدم مطابقتها للمواصفات أو العينة المعتمدة ولم يعترض المطعون ضده فى أية من هذه الحالات على إجراء الفحص فى غيبته أو على النتيجة المبلغة إليه ، بل كان يقوم فى عديد من الحالات بسحب الكميات المرفوضة ، وبذلك فإنه يتعين إطراح ما يثيره المطعون ضده فى هذا الخصوص لأن مقتضى توقيع مندوبه عند التسليم المؤقت لأمين المخزن وكذلك ما هو ثابت من علمه بمواعيد الفحص النهائى وتعامله على أساس ما تقدم للمتحملين للعلم أنه لا يجوز له معاودة الإحتجاج بأن الفحص قد تم فى غيبته .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم فإن العبرة إنما تكون بالفحص الذى تجريه لجان الفحص والتسليم النهائى ، أما الفحص المؤقت فلا يعد قبولاً من الجهة الإدارية للأصناف الموردة أو إقرار منها بمطابقتها للمواصفات والشروط المتفق عليها ، ولما كان الثابت أن الجهة الإدارية رفضت الكميات المتنازع عليها بعد فحصها بمعرفة لجان الفحص وفقاً لما أسفر عنه هذا الفحص من عدم مطابقتها للمواصفات وللعينة المعتمدة فيحق لها إسترداد ثمن هذه الكميات التى سبق صرفها للمطعون ضده ولا يجوز إبراء ذمته من قيمة الأحذية المرفوضة على أساس التفتيش النظرى الذى كشف عن عدم مطابقتها للمواصفات .

(طعن ٦٠٠ لسنة ٢٤٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٨)^(١)

(١) راجع فى هذا الحكم وما يليه الموسوعة الإدارية الحديثة - مبادئ المحكمة الإدارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية للأستاذين / نعيم عطية وحسن الفكهاى ج ٣٥ ص ٤٨٨ وما بعدها .

ومن حيث إن المادة ٢٠ من لائحة المناقصات والمزايدات السابقة عند التعاقد كانت تنص في فقرتها الأخيرة على أنه : ويجوز للقوات المسلحة والمصالح التابعة لوزارة الحربية أن تستعيز عن التحليل بالمعمل الكيميائي بالتحليل في المعامل الكيميائية الموجودة بها والتي تقرها لجنة الإمدادات العليا والأشغال العامة وتختول هذه المعامل حق تحليل الأصناف والبث فيها وذلك عن الأصناف التي يوجد بها أخصائيون وأجهزة معدة لتحليلها على أن تتضمن شروط التعاقد هذا النص ولقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا إلزام على القوات المسلحة بإجراء تحليل الأصناف الموردة إليها في غير المعامل المركزية للجيش المنشأة لهذا الغرض طالما خلا العقد من إلزام السلاح بإجراء التحليل أمام جهة أخرى أجنبية عن طريقه ولو كانت جهة حكومية وعلى هذا فإن الأصل في عقود التوريد للقوات المسلحة أن يجرى التحليل المعمل في معاملها المركزية المنشأة للوفاء بإحتياجات القوات المسلحة ، وذلك طالما لم يتضمن العقد المبرم مع المورد نصاً يوجب أن يكون التحليل المعمل في جهة أخرى ، وغنى عن البيان أنه لا يغير مما تقدم من حكم ما ورد بمعجز الفقرة الأخيرة من المادة ٢١ من لائحة المناقصات والمزايدات السابقة من جواز التحليل المعمل في معامل القوات المسلحة شريطة النص على ذلك العقد ، ذلك لأن مثل هذا الحكم لا يعدو أن يكون من قبيل الأحكام التنظيمية التي تتعلق بالعقود التي تبرمها القوات المسلحة بإجراء التحليل وضرورة إجرائه خارجها في المعامل الفنية الحكومية المختصة . لأن قبول هذا الشرط لم يرد في شكل استثناء عن قاعدة تضمنها الفقرة الأولى من المادة ٢١ المشار

إليها توجب إجراء التحاليل المعملية عند التسليم في المعامل الحكومية الفنية كأصل عام ، وإنما الصحيح أن الفقرة الأولى من المادة ٢١ سالفه الذكر قد تضمنت حكماً يتعلق بالزام جهات الإدارة بإجراء الفحص المعمل على الأصناف التي تستلزم الحال فحصها وتحليلها بمعرفة المعمل قبل النشر عن المناقصات السنوية ، والحال في الطعن المائل على خلاف ذلك لأنه يتعلق بالتحليل عند الفحص والتسليم النهائي ، والفارق واضح بين الحالتين بحيث لا يكون النص على ضرورة تضمين العقد مع القوات المسلحة شرط إجراء التحليل في معاملها من قبيل الشروط الخاصة التي يترتب على مخالفتها البطلان أو وجوب اللجوء إلى المعامل الحكومية كقاعدة عامة ملزمة ، كما أن الثابت أن المطعون ضده لم يعترض طوال مدة تنفيذ العقد على التحاليل العديدة التي أجرتها معامل الجيش ، بل كان يقوم بسحب كميات من هذه الأحذية المرفوضة بسبب ما كشف عنه التحليل الكيميائي من مخالفتها للمواصفات ولم يورد بديلاً عنها أو بسداد ثمنها الأمر الذي يقيم مسؤوليته عن رد قيمة الأحذية المرفوضة معملياً والتي قام بسحبها كما تكون مسؤوليتها العقدية قائمة بالنسبة للأصناف الأخرى التي رفضت بسبب ما كشف عنه التحليل الكيميائي عن مخالفتها للمواصفات ولم يقيم بسحبها في كلا الحالتين لا يسوغ القول ببراءة ذمته على النحو الذي ذهب إليه الحكم المطعون فيه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد أخذ بنظر مغاير لما تقدم فإنه يكون قد خالف القانون ويتعين القضاء بإلغائه ويرفض الدعوى وإلزام المطعون ضده بالمصروفات .

(الطعن ٦٠٠ لسنة ٢٤ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٨)

ومن حيث أنه بالنسبة إلى الطعن رقم لسنة
...ق ، فإن الثابت من أوراق تنفيذ العقد التي أودعتها جهة
الإدارة ملف الدعوى بحفاظتها المقدمة أمام محكمة القضاء
الإدارى ، أن الطاعن قام بتوريد جزئى للأصناف المتعاقد على
توريدها خلال أشهر يولية وأغسطس وسبتمبر سنة ١٩٦٨ قبل
سحب التوريد منه إعتباراً من ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٨ .
فبلغت نسبة ما لم يورده خلال الفترة من أول يولية حتى ٢٤
من أغسطس سنة ١٩٦٨ حوالى ٤٥٪ من المطلوب ، فى حين
تراوحت هذه النسبة خلال شهر أغسطس سنة ١٩٦٨ بين
١٨٪ و ١٠٠٪ بين مختلف الجهات المطلوب التوريد إليها
بمتوسط يبلغ حوالى ٦٠٪ من الكميات المطلوبة ، ذلك أن
مجممل الكميات المطلوبة تختلف هذه الجهات (فيما عدا
المستودع رقم ٧ تعيينات حيث لم تذكر أرقامه) ٢٨٤,٨٤٥
طناً ورد الطاعن منها ١٧١,٣٩ طنأ ، وفى خلال شهر سبتمبر
سنة ١٩٦٨ تفاوتت نسبة ما لم يورده الطاعن ٥٠٪ و ٩١٪
بمتوسط يبلغ حوالى ٧٠٪ من الكميات المطلوبة . فكانت
مجممل الكميات المطلوبة إلى مختلف مواقع التوريد ١٧٣,١٧٨
طنأ (فيما عدا قسم تعيينات أنشاص حيث لم تذكر أرقامه)
ورد الطاعن منها ٤٦,٦٥٥ طنأ . وهذه الأوراق التي أعدها
جهة الإدارة فى وقت معاصر للتوريد تناقض ما جاء بصحيفة
دعوى الطاعن من أقوال مفادها أنه قام بتوريد كميات من
السلطة تبلغ ١٨٣,٥,٨٠٠ جنيه . حيث أورد أنه ورد كل
١٥ يوماً بدءاً من أول يولييه ١٩٦٨ كمية ١٥٥,٧٧٠ طنأ
وذلك أربع مرات قيمة كل كمية تبلغ ٣٥٠٢,٥٧٥ جنيه أى
أن مجموع الكميات الموردة تبلغ ١٤٠١٠,٣٠٠ جنيه ، كما

ورد فى نهاية شهر أغسطس سنة ١٩٦٨ كمية ١٩٥,٨٠٠ طناً تبلغ قيمتها ٤٢٩٥,٥٠٠ جنيه كما يتناقض ذلك مع أقوال الطاعن ، وكذلك بمحضر أعمال الخبير ومفادها أنه قام بالتوريد فى المدة من أول يولية سنة ١٩٦٨ حتى ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٨ بواقع ١٣٤ ألف كيلو كل خمسة عشر يوماً فهذه الأقوال لم يقم عليها دليل من الأوراق ، حيث لم يقدم الطاعن الإيصالات المؤقتة التى يتم بموجبها تسليم الكميات التى يدعى توريدها أو غيرها من مستندات تثبت ذلك ، فالمادة ١٢٦ من لائحة المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ والتى كانت سارية وقت العملية المشار إليها وإغال إليها بموجب البند الثالث عشر من شروط تقديم عطاء إدارة التعيينات التى وقع عليها الطاعن تنص على أنه «وعند قيام المتعهد بتوريد الأصناف المطلوبة منه فى الموعد المحدد بأمر التوريد يتسلمها رئيس أمناء المخازن تسليماً مؤقتاً بإيصال يثبت فيه العدد أو الوزن أو المقاس وحالة الأصناف من حيث سلامتها» وإذا لم يقدم الطاعن هذه الإيصالات المؤقتة ببيان الكميات الموردة تأييداً لمطالبته بمبلغ ١٥١٨٨,٨٠٠ جنيه الذى يمثل باقى مستحقاته قبل جهة الإدارة على حد قوله ، الأمر الذى تثبت معه جدية مطالبته بذلك المبلغ ، فلا جناح على المحكمة أن هى عولت على الحساب الذى أجرته جهة الإدارة وإنتهت فيه إلى أن باقى المستحق للطاعن طرفها يبلغ ٢٤٠٢,٨٤٦ جنيه ، وإذا عجز الطاعن عن تقديم أية أوراق تثبت مطالباته أو تنبئ عن جديتها تدحض ما تضمنته أوراق الجهة الإدارية أو تشكل فى

سلامتها فلا تثريب على المحكمة متى اطمأنت إليها أن تأخذ بما تضمنته في وقت التوريد من بيانات .

ومن حيث أنه متى كان من غير الثابت أن جملة مطلوبات الطاعن قبل جهة الإدارة تزيد على مبلغ ٢٤٠٢,٨٤٦ جنيه ، وكانت جهة الإدارة قد احتجزت هذا المبلغ حتى يتم تصفية الحساب بينها وبين الطاعن الذي أبدى تقصيراً في التوريد من أول شهر بدأ فيه تنفيذ العقد وقد اضطرت جهة الإدارة - إزاء تقصيره - أن تنذره وتستكتبه تعهداً بالإنظام في التوريد بتاريخ ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٨ وإذ ينص البند التاسع من شروط تقديم عطاء لإدارة التعيينات على أنه «١- إذا قام المتعهد بالتزاماته تدفع الإدارة له ثمن ما ورد مع مراعاة ما ينص عليه البند الرابع وفي الفقرة التالية . ٢- جميع المبالغ التي تستحق على المتعهد طبقاً للبنود المقدمة والبند الحادى عشر تخصم مما يستحق قبل الإدارة بموجب هذا العقد» ومن بين تلك البنود ما يتعلق بإستحقاق الغرامات وفروق الأسعار من المتعهد فى حالة التقصير فى التوريد ، وعلى ذلك فإحتجاز جهة الإدارة لهذا المبلغ لا يشكل خطأ عقدياً من جانبها يستوجب التعويض ، ولا يمثل قوة قاهرة أو حالة ضرورة تحول بين الطاعن وبين التنفيذ على ما يذهب إليه فى مذكراته ، وذلك نظراً إلى ضخامة الكميات المتعاقد عليها حيث تبلغ ٢٨٠٢ طناً بواقع ٥,٢٢ جنيهاً للطن فما كان ينبغى أن يعوقه عن التنفيذ احتجاز ذلك المبلغ، وعلى ذلك فلا تقوم دعواه بطلب التعويض على أساس سليم من الواقع أو القانون مما يتعين رفضها .

(الطعنان ١٥٥٣ لسنة ٢٧ق و١٥٤١ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٧)

ومن حيث إنه يبين من الإطلاع على لائحة المناقصات والمزايدات الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٩٥٧/٥٤٢ - المنطبقة على هذه المنازعة أنها نصت في المادة ٥٩ على أنه «يجب على صاحب العطاء المقبول أن يودع في فترة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ اليوم التالي لإخطاره بكتاب موسى عليه بقبول عطاءه تأمينا يساوي ٥٪ من قيمة مقاولات الأعمال التي رست عليه ، ١٠٪ من قيمة ما رسا عليه فيما عداها ، أو أن يكمل التأمين المؤقت إلى ما يساوي التأمين المشار إليه ويعني من التأمين الهيئات العامة والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام والجمعيات التعاونية التابعة لإحدى المؤسسات العامة وفي مقاولات الأعمال يجوز بموافقة وكيل الوزارة خفض التأمين النهائي في حدود ٢٥٪ من قيمته وإذا دعت المصلحة العامة إلى خفض التأمين النهائي إلى أكثر من ٢٥٪ فيكون ذلك بموافقة الوزير المختص بحيث لا يزيد الخفض على ٥٠٪ من قيمة التأمين النهائي» ونصت في المادة ١٠٥ على أنه «إذا تأخر المتعهد في توريد كل الكميات المطلوبة أو جزء منها في الميعاد المحدد بالعقد - ويدخل في ذلك الأصناف المرفوضة - فيجوز للوزارة أو المصلحة أو السلاح أو فروعها إذا رأت مصلحة في ذلك إعطاء المتعهد مهلة إضافية للتوريد على أن توقع عليه غرامة قدرها ١٪ عن كل إسبوع تأخير أو جزء من إسبوع من قيمة الكمية التي يكون المتعهد قد تأخر في توريدها بحيث يجاوز مجموع الغرامة ٤٪ من قيمة الأصناف المذكورة وللوزارة أو المصلحة أو السلاح في حالة عدم قيام المتعهد بالتوريد في الميعاد المحدد بالعقد أو خلال المهلة الإضافية أن تتخذ أحد الإجراءات التالية وفقاً لما تقتضيه

مصلحة العمل : (أ) شراء الأصناف التي لم يتم المتعهد بتوريدها من غيره على حسابه (ب) إنهاء التعاقد فيما يختص بهذه الأصناف ومصادرة التأمين بما يوازي ١٪ من قيمتها دون حاجة للإلتجاء إلى القضاء مع إخطار المتعهد بذلك بكتاب موصى عليه وذلك دون إخلال بحق الوزارة أو المصلحة أو السلاح في المطالبة بالتعويض ومفاد ذلك أنه ولئن كان التعاقد مع الإدارة ملزماً بحسب الأصل بإيداع مبلغ التأمين النهائي الذي أوجبه اللائحة أصلاً بالمادة ٥١ ، وكان الإعفاء من ادائه مقصوراً على الهيئات العامة والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام والجمعيات التعاونية التابعة للمؤسسات العامة ، إلا أن تخفيض التأمين في الحالات التي يجوز فيها ذلك ومنها عقود التوريد فقد ترك أثره لسلطة الجهة الإدارية التقديرية إذا ما دعت المصلحة العامة إلى ذلك على ألا يزيد الخفض على ٥٠٪ من قيمة التأمين النهائي ولا ريب أن تلك الجهة حين تمارس هذه السلطة لابد أن تأخذ في اعتبارها أهمية العقد الذي تبرمه مع المتعاقد معها ومدى ملاءمة المذكور وقدرته على تنفيذ التزاماته واحتمالات إخلاله بشروط عقده وما يترتب على ذلك من أضرار قد تلحق بها إن لم يكن لديها الضمان الكافي لتأمينها من الأخطاء التي قد تصدر منه خلال مدة التنفيذ لا سيما وأن مبلغ هذا التأمين في حالة إبداعه يخصم منه جميع مستحققاتها الناشئة عن العقد كما يمكن أن يكون محلاً للمصادرة بالإجراء الذي تتخذه من جانبها وحدها طبقاً للعقد واللائحة المشار إليها في حالة الإخلال إذ يتم ذلك كله دون حاجة للإلتجاء للقضاء ، فإذا ما وافقت الجهة الإدارية على تخفيض التأمين النهائي دون نظر

إلى كل هذه الاعتبارات تكون قد اساءت التقدير وأضررت
بالمصلحة العامة .

(الطعن ٢٨٢٧ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٧)

استظهرت الجمعية العمومية أن تنفيذ العقد طبقاً لما
اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع حسن النية أصل عام من أصول
القانون يقضى بأن يكون تنفيذ العقد طبقاً لما اشتملت عليه
نصوصه وتضمنته أحكامه وهذا الأصل يطبق في العقود
الإدارية والعقود المدنية سواء بسواء . وأوجب المشرع بمقتضى
قانون تنظيم المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية ضماناً
لحسن سير المرافق العامة بانتظام واضطراد على المورد التعاقد
مع الإدارة تنفيذ أعمال التوريد موضوع التعاقد فى الميعاد
المعين لذلك . وأجاز لها إذا تراخى فى التنفيذ إعطائه مهلة
إضافية لإتمام التنفيذ متى اقتضت المصلحة العامة ذلك على أن
توقع عليه غرامة عن مدة التأخير عينت اللائحة التنفيذية
المشار إليها حدودها فإذا أمعن المتعهد فى عدم التنفيذ كان
لجهة الإدارة سحب العملية موضوع العقد وتنفيذها على
حسابه والرجوع عليه بقيمة الزيادة فى الثمن والمصروفات
الإدارية وما استحق لها من غرامة عن مدة التأخير فى التوريد
وجميع ما أنفقته من مصروفات وتكبدته من خسائر زيادة على
قيمة العقد نتيجة تنفيذه على حساب المتعهد المقصر فى
تنفيذ التزاماته العقدية - الثابت أنه تم الإتفاق بين معهد
بحوث الإنتاج الحيوانى بوزارة الزراعة وكلية الزراعة بكفر
الشيخ جامعة طنطا على قيام الأخير بتوريد كمية ٣٠٠ طن
عليقة بياض انتاجى ١٦٪ بروتين واتفق بمحضر المفاوضة على

أن يتم الإحتكام إلى المعمل المركزى للأغذية والأعلاف بمركز البحوث الزراعية وذلك فى حالة الاختلاف فى نتيجة العينات وصدر أمر التوريد رقم ٣١ بتاريخ ١٠/٤/١٩٩٤ على أن يتم التوريد خلال شهر من استلام أمر التوريد وطبقاً للمواصفات الفنية المسجلة بالإستمارة رقم ٥١٥ وبدأت الكلية فى التوريد فور صدور أمر التوريد المشار إليه وصدر أمر توريد ملحق بتاريخ ١٣/١٠/١٩٩٤ لتوريد ١٠ طن أخرى وبتاريخ ١/١١/١٩٩٤ - بعد مرور ما يقرب من شهر على صدور أمر التوريد المشار إليه وتوريد معظم الكمية - أبرم عقد العملية واشترط أن يتم التصنيع بحضور لجنة تشكل بمعرفة المتعهد وهو شرط لم يكون له صدق فى الإجراءات السابقة على التعاقد فإنه وأياً كان رأى فى شأن ما شاب إبرام العقد من تأخير وتراخى حتى تمام التوريد وإثارة عدم مطابقة الكميات بعد توريدها بالكامل وكذا الإختلاف بشأن العينات التى يعاد تحليلها والمعمل الذى يقوم بذلك فإن إخطار معهد بحوث الإنتاج الحيوانى بتاريخ ٣/١/١٩٩٥ كلية الزراعة بوجوب سحب الكميات المرفوضة وتوريد الصنف المتفق عليه وقيام الكلية بسحب تلك الكميات يحول دون اتخاذ إجراء التنفيذ على الحساب وهو ما قام به المعهد باغثالفة لحكم المادتين ٩٠ ، ٩٢ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات المشار إليها حيث أصدر أمر التوريد رقم ٧٥ بتاريخ ٣٠/١١/١٩٩٤ - قبل إخطار الكلية بسحب الكميات المرفوضة - لمتعهد آخر لتوريد كمية من نفس الصنف المشار إليه فمن غير المتصور التنفيذ على الحساب قبل إخطار المتعهد بسحب الكميات المرفوضة وتوريد بدلها وإلا فما

فائدة اخطار المتعهد بتوريد كمية بديلة للكمية المرفوضة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإذا ما قرر المتعهد إتخاذ إجراء سحب الكميات المرفوضة كلها وتوريد بدلها فلا يجوز احتجاز جزء من الكمية المرفوضة بحجة إعادة تصنيعها وإضافة مواد معينة إليها لتصبح مطابقة للمواصفات وتحميل المتعهد بقيمة هذه الإضافات فهذا الأمر يقع على عاتق المتعهد نفسه طبقاً لنص المادة (٩٠) المشار إليها فهو الملزم بتوريد أصناف مطابقة بديلة للأصناف المرفوضة وعلى ذلك فإن ما قام به المعهد من التنفيذ على حساب الكلية في الحالة المعروضة يغدو مخالفاً لصحيح حكم القانون وللعقد كما أن احتجاز جزء من الكمية المرفوضة وإعادة تصنيعها على نحو ما ذكر المعهد وتحميل الكلية قيمة إعادة التصنيع لا يجده سند قانوناً أو إتفاقاً الأمر الذي يتعين معه إلزام المعهد بسداد قيمة الكمية المحتجزة والتي رفض تسليمها للكلية واستخدامها بالفعل .

(فتوى - ملف رقم ٣٢/٢/٢٧٤٤-جلسة ٣٠/٤/١٩٩٧)^(١)

تستحق الفوائد القانونية عن فرق الثمن الذي تكبدته جهة الإدارة في شراء الأصناف التي امتنع المتعهد عن توريدها والتي يحق لها الرجوع عليه طبقاً لشروط العطاء كما تستحق على المصاريف الإدارية بإعتبارها مكملة لفرق الثمن وغرامة التأخير وكذلك ما يلزم من تأمين نهائي متى كانت هذه المبالغ معلومة المقدار وقت الطلب وتأخر المدين في الوفاء بها .

ومن حيث إنه عن الفوائد القانونية فإنها تستحق على فرق الثمن الذي تكبدته الإدارة في شراء الأصناف التي امتنع

(١) راجع في هذا المرجع السابق ج ٩ ص ٤٠٨ وما بعدها .

المتعهد عن توريدها والتي يحق لها الرجوع عليه طبقاً لشروط
العطاء نتيجة لإخلاله بالتزامه بوصف هذا الفرق مبلغاً نقدياً
تعويضاً عما تحملته الإدارة بخطأ المتعهد بعدم توريد الأصناف
المتفق عليها في الميعاد المحدد ، كما يصدق على المصاريف
الإدارية بإعتبارها مكملة لفرق الثمن المشار إليه وملحقة به
ويصدق أيضاً على غرامة التأخير التي هي تعويض اتفاقي
جزافي عما أصاب المرفق من ضرر مرده إلى الإخلال بحسن
سير المرفق نتيجة تعطيل حصوله على الأصناف المتعاقد على
توريدها في الوقت المناسب الذي قدرت الإدارة احتياج المرفق
إليها فيه إلى أن يتم شراؤها على حساب المتعهد المتخلف من
متعهد آخر وكذلك ما يلزم به من تأمين نهائي وهو ضرر
مفترض يختلف في طبيعته وسببه عن الضرر الناتج من تحمل
الإدارة فرق الثمن وملحقاته والتعويض المستحق عن كل من
هذين الضررين مكمل للآخر - ومتى كانت المبالغ المشار إليها
معلومة المقدار وقت الطلب وتأخر المدين في الوفاء بها فإنه
بذلك يرتكب خطأ يختلف عن خطئه الأصلي في التقصير في
التوريد وينبئ على ذلك سريان الفوائد القانونية في حقه عن
المبالغ المذكورة من تاريخ المطالبة القضائية به وفقاً لنص المادة
٢٢٦ مدني .

ومن حيث أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى
خلاف ذلك سواء في تحديد المبالغ المستحقة للجهة الإدارية
الطاعنة أو في الفوائد القانونية المستحقة على تلك المبالغ فإنه
بذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خليفاً بالإلغاء .

(الدائرة الثالثة الطعن ٣٧١ لسنة ٤٠ عق عليا - جلسة ٢٢/٥/١٩٩٧)

ومن حيث أنه بالنسبة لمدى استحقاق الإدارة لغرامة تأخير عن العقد المبرر بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢١ فإن الثابت من مذكرة رئيس الإدارة المركزية للعقود والمشتريات المؤرخة ١٩٨٤/٦/١٩ والمودعة بحافظة مستندات الإدارة أمام محكمة القضاء الإداري أنه قد صدر للمطعون ضده أمرا التوريد رقم ١٢٨ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢١ ، ٣٢٧ لسنة ١٩٨٤ تنفيذاً لهذا العقد وأنه بالنسبة لأمر التوريد رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٣ فإن المطعون ضده قام بتوريد مشمول هذا الأمر فيما عدا خمسون وساماً للجمهورية تبلغ قيمتها ٨٥٠٠ جنيه وبالنسبة لأمر التوريد رقم ٣٢٧ لسنة ١٩٨٤ فإنه لم يتم توريد عدد (٨) وسام للجمهورية طبقة أولى وعدد (٤) وسام استحقاق طبقة أولى وذلك بمبلغ ١٩٨٠ جنيهاً وبالتالي يكون جملة المبالغ المستحقة عن الأصناف التي لم يتم توريدها ١٠٤٨٠ عشرة آلاف وأربعمائة وثمانون جنيهاً) .

ومن حيث أن الثابت بالأوراق أن مدة التوريد للعقد المبرر بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢١ هي ستة أشهر تنتهي في ١٩٨٤/٥/٢٠ وإذا كان هذا العقد قد اعتبر مفسوخاً بقوة القانون اعتباراً من ١٩٨٤/٥/٢٩ تاريخ علم الإدارة بالغش الذي ارتكبه المطعون ضده فإن المطعون ضده يعتبر قد تأخر عن التوريد بالنسبة للأصناف التي لم يتم توريدها عن هذا العقد لمدة تسعة أيام .

ومن حيث إن المادة (٩٢) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن المناقصات والمزايدات تنص على أنه وإذا تأخر المتعهد في توريد كل الكميات المطلوبة أو جزء منها في الميعاد المحدد بالعقد ويدخل في ذلك الأصناف المرفوضة

فيجوز للسلطة المختصة بالإعتماد - إذا اقتضت المصلحة العامة - اعطائه مهلة اضافية للتوريد على أن توقع عليه غرامة قدرها ١٪ عن كل أسبوع تأخير أو جزء من أسبوع من قيمة الكمية التي يكون المتعهد قد تأخر في توريدها (....) .

ومن حيث أن مفاد ذلك أنه في عقود التوريد يكون للإدارة توقيع غرامة تأخير بواقع ١٪ بالنسبة للكميات التي تأخر المتعاقد عن توريدها خلال الميعاد المحدد للتوريد وذلك عن كل أسبوع أو جزء من أسبوع يتأخر المتعاقد عن لتوريد خلالها .

ومن حيث أنه لما سبق يكون المطعون ضده وقد تأخر عن توريد بعض الأصناف المتعاقد عليها بناء على العقد المحرر بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٦ لمدة تسعة أيام أى لمدة أسبوع وجزء من أسبوع آخر وبالتالي توقع عليه غرامة تأخير بواقع ٢٪ من قيمة الكميات التي لم يتم توريدها والبالغ قيمتها ١٠٤٨٠ جنيه ومن ثم تكون جملة غرامة التأخير المستحقة للإدارة مبلغ ٢٠٩,٨٠٠ جنيه يخصم من مستحقات المطعون ضده والتي حددها الحكم المطعون عليه بمبلغ ١٧٠٥ جنيه وبالتالي تكون الإدارة ملزمة بأن تؤدي للمطعون ضده مبلغ ١٤٩٥,٢٠٠ جنيه الأمر الذى يتعين معه تعديل الحكم المطعون عليه ليكون بالزام الإدارة بأن تؤدي للمطعون ضده مبلغ ١٤٩٥,٢٠٠ جنيه .

ومن حيث أنه عن مصروفات الإدارة فإنه لما كانت الإدارة معفاة من الرسوم القضائية عن الطعون التي تقيمها وكانت الإدارة قد خسرت الجانب الأكبر في الطعن .

(الدائرة الثالثة - الطعن رقم ٣٨٢٤ لسنة ٤٠ قى عليا - جلسة ١٩٩٧/١٢/١٦)

استظهرت الجمعية العمومية أن تنفيذ العقد طبقاً لما اشتملت عليه نصوصه وتضمنته أحكامه وبطريقة تتفق مع حسن النية أصل عام من أصول القانون وهذا الأصل يطبق في العقود الإدارية والعقود المدنية سواء بسواء وأوجب المشرع بمقتضى قانون تنظيم المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ المعدلة بالقرار رقم ١٣ لسنة ١٩٨٤ ضماناً لحسن سير المرافق العامة بانتظام واضطراد على المورد التعاقد مع الإدارة تنفيذ أعمال التوريد موضوع التعاقد في الميعاد المعين لذلك . وأجاز لها إذا تراخى في التنفيذ إعطائه مهلة إضافية لإتمام التنفيذ متى اقتضت المصلحة العامة ذلك على أن توقع عليه غرامة عن مدة التأخير عينت اللائحة التنفيذية المشار إليها حدودها فإذا أمن المتعهد في عدم التنفيذ كان لجهة الإدارة سحب العملية موضوع العقد وتنفيذها على حسابه والرجوع عليه بقيمة الزيادة في الثمن والمصروفات الإدارية وما استحق لها من غرامة عن مدة التأخير في التوريد وجميع ما أنفقته من مصروفات وتكبدته من خسائر زيادة على قيمة العقد نتيجة تنفيذه على حساب المتعهد المقصر في تنفيذ التزاماته

العقدية - الثابت من الأوراق أن مديرية التربية والتعليم بالقليوبية طرحت مناقصة عامة لتوريد أثاث خشبي خلال العام المالي ١٩٩٠/٨٩ فتحت مظاريفها بتاريخ ١٩٨٩/٨/١٥ وتقدمت مدرسة دمياط بمطاء في هذه المناقصة وتمت ترسية بعض الأصناف على المدرسة بقيمة إجمالية قدرها ٨٠٨٢٠ جنيه وذلك بعد المفاوضة التي تمت مع ممثليها بتاريخ ١٩٨٩/٩/٢٠ وإقرارهم بتمسك المدرسة بأسعارها والتزامها بشروط المديرية وصدر أمر التوريد للمدرسة بتاريخ ١٩٨٩/٩/٢٥ على أن يكون التوريد خلال شهرين اعتباراً من ١٩٨٩/٩/٣٠ حتى ١٩٨٩/١١/٢٩ فإنه تكون قد اكتملت أركان التعاقد بين المديرية والمدرسة وكان يتعين على الأخير تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع حسن النية إلا أنها نكلت عن التنفيذ رغم أخطارها بذلك عدة مرات وأمنت في عدم التنفيذ الأمر الذي يشكل إخلالاً منها بالتعاقد ويكون سحب العملية منها وتنفيذها على حسابها متفقاً وصحيح حكم القانون الأمر الذي يتعين الزامها بقيمة الزيادة في الثمن الناتجة عن التنفيذ على حسابها وقدرها ١٠٤٣٠ جنيه أما بالنسبة لغرامة التأخير فهي شرط جزائي اتفاقى بحسبان أن ما ورد باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات مكمل للاتفاق وهو غير جائز بين الجهات الإدارية مثله كممثل التعويض القانوني فقد استقر افتاء الجمعية العمومية على عدم جواز المطالبة بغوائد التأخير بين الجهات الإدارية بعضها البعض . أخذاً بعين الاعتبار صحيح مقتضيات التي من أجلها ضرب الصفح عن التمسك بالتقادم بين الجهات

الإدارية كما أنه لا محل للمطالبة بالمصروفات الإدارية إلا حيث يتعلق الأمر بتقديم خدمات فعلية نزولاً على حكم المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات وهو الأمر غير المائل في الحالة المعروضة - لا ينال مما تقدم ما ورد بكتاب محافظة دمياط في الرد على النزاع من عدم وجود عقد مكتوب بين الطرفين فذلك لا ينال من قيام العقد ووجوده بتحقيق الإيجاب والقبول ولا حجة في الإمتناع عن التنفيذ لعدم سداد دفعة مقدمة ذلك أنه لم يتم طلب هذه الدفعة بالعطاء المقدم من المدرسة وإنما طلبت بتاريخ ١٢/١١/١٩٨٩ بعد صدور أمر التوريد ومن ثم فهي جديرة بالإلتفات عنها .

(فتوى - ملف رقم ٣٢/٢/٢٢٣٢ جلسة ١٢/٢٤/١٩٩٧)

القسم الثاني

شرح قوانين الأغذية والتعليق عليها

بأحكام القضاء

الباب الأول

القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ،^(١)

بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها

المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦

والقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠

مادة ١

مع مراعاة أحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن التوحيد القياسي ،
والقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها يقصد بكلمة
الأغذية أية مأكولات أو مشروبات تستخدم للاستهلاك الأدمى. ويقصد
بتداول الأغذية أية عملية أو أكثر من عمليات تصنيع الأغذية أو تحضيرها
أو طرحها أو عرضها للبيع أو تخزينها أو نقلها أو تسليمها.

الشرح والتعليق :

جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون ١٠ لسنة ١٩٦٦
المعدل .

« أصدرت وزارة الصحة قبل عام ١٩٥٨ مجموعة من
التشريعات بشأن المواصفات الصحية والوصفية والكمية
والتحليلية لأنواع مختلفة من الأغذية المتداولة محلياً
والاشتراطات الصحية لسلامة تداولها .

(١) الجريدة الرسمية في ٣ مايو سنة ١٩٦٦ العدد ٩٨ .

وبصدور القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها أصبح اختصاص إصدار مواصفات المواد الخام والمنتجات الصناعية عامة وضمنا الأغذية لوزارة الصناعة وقد حدد القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن التوحيد القياسي سبيل إصدار هذه المواصفات وأصدرت وزارة الصناعة تطبيقا لذلك مجموعة من القرارات بشأن المواصفات الوصفية والكمية والتحليلية لأنواع مختلفة من الأغذية .

وننتج عن ذلك تواجد مجموعتين من التشريعات الخاصة بالمواصفات للأغذية الأمر الذي أدى إلى بلبلة أفكار المشتغلين في إنتاجها وتداولها أولا والفنيين القائمين على مراقبتها ثانيا ورجال القضاء ثالثا .

ونظرا لأن اختصاص وزارة الصناعة بإصدار المواصفات الوصفية والكمية والتحليلية للأغذية لا يشمل أيضا المواصفات الصحية المتعلقة بوقايتها أثناء التحضير أو النقل أو البيع من التلوث - بالجراثيم المرضية أو المتعلقة بعدم إحترائها على أية مواد أو إضافات غذائية أخرى ضارة بالصحة مثل المواد الملونة أو المواد الضارة بالصحة لتعلق ذلك مباشرة بالصحة العامة للمواطنين .

المقصود بالأغذية :

الأغذية هي أية مأكولات أو مشروبات تستخدم للاستهلاك الادمي .

تداول الأغذية :

يقصد بتداول الأغذية أية عملية أو أكثر من عمليات تصنيع الأغذية أو تحضيرها أو عرضها للبيع أو تخزينها أو نقلها أو تسليمها .

مادة ٢

يحظر تداول الأغذية في الأحوال الآتية،

١ - إذا كانت غير مطابقة للمواصفات الواردة في التشريعات النافذة .

٢ - إذا كانت غير صالحة للاستهلاك الآدمي .

٣ - إذا كانت مغشوشة .

الشرح والتعليق،

أوضحت هذه المادة الحالات التي يحظر تداول الأغذية فيها وهي ثلاثة حالات .

أولا : إذا كانت غير مطابقة للمواصفات الواردة في التشريعات النافذة .

ثانيا : إذا كانت غير صالحة للاستهلاك الآدمي .

ثالثا : إذا كانت مغشوشة .

ورفقا للمادة الأولى فإن اغطور أى عملية من عمليات تصنيع الأغذية أو تحضيرها أو عرضها للبيع أو تخزينها أو نقلها أو تسليمها .

ورفقا لهذا النص فإنه يحظر .

أولا : إذا كانت الأغذية غير مطابقة للمواصفات الواردة في التشريعات النافذة :

فإذا ما حددت التشريعات نسب معينة ومواصفات خاصة بسلع غذائية معينة تعين الالتزام بهذه النسب وبالتالي فإن تداولها يعتبر محظورا حسب صريح نص المادة الثانية.

وتحديد ما إذا كانت السلعة الغذائية مطابقة للمواصفات المطلوبة من عدمه المرجع فيه هو بتحليلها .

وقضى بأنه لا يجدى المتهم الدفع بأن العينة أخذت من بضاعة منتجة فى حضور مندوب مصلحة الانتاج متى أثبت التحليل أنها غير مطابقة للمواصفات .

(الطعن ٢٨٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٨/٣/١٩٧٤ ص ٢٥ من ٣٠٧)

ويتعين عند الاتهام بعدم مطابقة السلعة للمواصفات ان يبين حكم الادانة ماهية المواصفات التى خولفت بإعتبار ان ذلك عنصرا جوهريا يتوقف عليه الفصل فى المسئولية الجنائية والا كان الحكم معيبا بالقصور.

ثانيا: يحظر ايضا تداول السلعة إذا كانت غير صالحة للاستهلاك الآدمى:

حظرت المادة الثانية تداول الأغذية إذا كانت غير صالحة للاستهلاك الآدمى.

وتحديد معيار الصلاحية للاستهلاك الآدمى ستوضحه المادة الثالثة.

ثالثا: حظرت المادة الثانية أيضا تداول السلعة إذا كانت مغشوشة :

حظرت المادة الثانية أيضا تداول السلعة إذا كانت مغشوشة وتحدد المادة السادسة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ السلع التى تعتبر مغشوشة فى حكم هذا القانون.

٢٢

والشارع إذ حظر تداول هذه السلع الغذائية فلم ينظر
كونها ضاره بالصحة أم لا وإن حددت المادة الرابعة الحالات
التي تعتبر فيها السلعة الغذائية ضارة بالصحة.

ونورد بعض القرارات المتعلقة بمراقبة الأغذية

قرار وزير الصحة رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٧

في شأن اشتراطات النظافة الصحية

الواجب توافرها في أماكن تداول الأغذية^(١)

وزير الصحة

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن
مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة

قرر

مادة ١ يحظر عرض الأغذية خارج الأماكن المعدة لتداولها .
ويجب أن تكون جميع أصناف المواد الغذائية بعيدة عن
التعرض للذباب والحشرات والقوارض والتلوث بالأتربة أو
غيرها ، وأن توضع على قوائم مرتفعة عن سطح الأرض بمقدار
ثلاثين سنتيمتراً على الأقل مع مراعاة النظافة التامة على
الدوام في أسفلها .

ويتعين الاحتفاظ بوعاء سليم مصنوع من الزنك له غطاء
محكم توضع فيه فضلات اهل ويفرغ أولاً بأول .

مادة ٢- يجب مراعاة النظافة التامة واتباع الطرق الصحية
في تصنيع وتخزين الأغذية وفي جميع مراحل تداولها .
ويجب أن تكون الأوعية والأدوات «وبنوك التشغيل» والمناضد
المستعملة سليمة ونظيفة على الدوام وأن تغسل جيداً بالماء

(١) منشور في الوقائع المصرية - العدد ٥٩ في ٢٦ / ٤ / ١٩٦٧ .

المغلى والصابون بعد كل استعمال وأن يحتفظ بها فى مكان نظيف خاص بها لا يستعمل فى أى غرض آخر .

ويحظر أن يستخدم لأكثر من شخص واحد الأكواب المصنوعة من الورق والملاعق الخشبية والشفافات المصنوعة من القش أو المصنوعة من الورق والمناشف لتجفيف الأيدي لأكثر من شخص واحد .

مادة ٢ مكرراً-(١) يجب تزويد أحواض غسيل الأيدي فى جميع أماكن تداول الأغذية بكميات وفيرة من الصابون لغسل أيدي المشتغلين فيها وأيدي روادها وخاصة أثر استعمال دورات المياه الملحقة بتلك الأماكن ويحظر استخدام المنشفة من أكثر من شخص واحد .

ويجب المحافظة على نظافة دورات المياه الملحقة بأماكن تداول الأغذية وسلامتها وصلاحياتها للإستعمال على الدوام ، كما يجب تطهيرها يومياً بالمطهرات .

ويجب غسل الخضروات والفواكه غسلًا جيداً بالماء الجارى والصابون قبل استعمالها .

ويعتبر المرخص له أو المدير المسئول عن أماكن تداول الأغذية مسئولاً عن مخالفة تنفيذ أحكام هذه المادة .

مادة ٣- يحظر بيع المواد السامة كالمبيدات الحشرية وغيرها أو حيازتها أو عرضها للبيع فى الأماكن المعدة لتداول

(١) المادة الثانية مكرراً مضافة بقرار وزير الصحة رقم ١٧١ لسنة ١٩٧١ - الوقائع المصرية - العدد ١٧١ - فى ١٣/٥/١٩٧١ .

الأغذية - ويستثنى من ذلك المبيدات الحشرية المنزلية متى كانت فى عبوات مصنوعة من مواد معدنية غير قابلة للرشح ومحكمة الغلق وبعبدة عن مكان المواد الغذائية .

مادة ٤- يحظر على المرخص له أو المدير المسئول عن أماكن الأغذية استخدام من لا يحمل شهادة صحية سارية المفعول بخلوه من الأمراض المعدية وميكروباتها وعليه الاحتفاظ فى مكان العمل بدفتر مسلسل الصفحات يقيد فيه أسماء جميع العاملين لديه وعناوينهم وتاريخ صدور الشهادة الصحية الخاصة بكل منهم وتاريخ إنتهاء العمل بها ورقم وجهة صدورها - وأن يقدم هذا الدفتر للجهة الصحية المختصة أو مندوبيها كلما طلب منه ذلك .

ويعتبر المرخص له أو المدير المسئول فى جميع الأحوال مسئولاً عن الاحتفاظ بهذا الدفتر وعن نظافة العاملين لديه واتباعهم القواعد الصحية أثناء العمل .

مادة ٥- ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً فى ٢٦ ذى الحجة سنة ١٣٨٦هـ (٦ أبريل سنة ١٩٦٧)

وزير الصحة

قرار وزير الصحة رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٧
في شأن الاشتراطات الواجب توافرها في
المشتغلين بتداول الأغذية للتأكد من خلوهم
من الأمراض المعدية وإجراءات فحصهم^(١)

وزير الصحة

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن
مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها .

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة

قرر

مادة ١- لا يجوز الاشتغال في أى عمل له اتصال بتحضير
المأكولات والمشروبات أو الثلج أو مياه الشرب أو توزيعها أو
نقلها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا لمن كان
حاصلاً على شهادة صحية من الجهة الصحية المختصة بخلوه من
الأمراض المعدية وبأنه لا يحمل جرائمها . وعلى المشتغلين
بهذه الأعمال أن يحملوا معهم دائماً هذه الشهادة .

مادة ٢- يجب للحصول على الشهادة الصحية المنصوص
عليها في المادة السابقة تقديم طلب إلى الجهة الصحية المختصة
موضحاً به البيانات الآتية :

(١) منشور في الوقائع المصرية - العدد ٥٩ - في ٢٦ / ٤ / ١٩٦٧ .

(أ) إسم طالب الشهادة وتاريخ ميلاده وعنوان محل إقامته .

(ب) العمل الذى يمارسه عند تقديم الطلب ونوع الصناعة التى يعمل بها .

(ج) الشهادة الصحية السابق الحصول عليها وتاريخها أو عدم سبق الحصول على هذه الشهادة .

مادة ٣- على الجهة الصحية المختصة عند تقديم طلب الحصول على الشهادة الصحية اتخاذ الإجراءات الآتية :

(أ) إجراء الفحص الإكلينيكي للطالب للتحقق من خلوه من الأمراض المعدية والأمراض الجلدية والزهرية المعدية والدرن المعدى .

ويكون الفحص بالنسبة إلى الدرن المعدى بواسطة وحدات الأمراض الصدرية فى الأماكن الأخرى .

(ب) إجراء الفحص المعملى على الوجه التالى :

١- تحليل البول للفحص البكتريولوجى للتيفود والباراتيفود .

٢- تحليل البراز للفحص البكتريولوجى للتيفود والباراتيفود والدوستاريا الباسيلية .

فإذا كانت نتيجة التحليل إيجابية اعتبر الشخص حاملاً ليكروب المرض ولا يجوز إعادة فحصه قبل مضى شهر على

الأقل . وعند الفحص يعتبر الطالب غير حامل لميكروب المرض إذا كانت نتيجة تحليل ثلاث عينات متتالية بين كل واحدة والأخرى ثلاثة أيام سلبية .

٣- تحليل البراز لفحص طفيليات الدوسنتاريا الأميبية .
فإذا كانت نتيجة التحليل إيجابية اعتبر الطالب حاملاً لها .
وفي هذه الحالة يعطى فرصة للعلاج ويعاد فحصه بعد شهر على الأقل ، وعند إعادة الفحص يعتبر الطالب غير حامل لها إذا كانت نتيجة التحليل مرتين متتاليتين بين كل منهما أسبوع سلبية .

٤- أخذ مسحة من الحلق والأخرى من الأنف لفحصها للدفتريا مع اختبار الضراوة .

فإذا كانت نتيجة الفحص إيجابية اعترب الشخص حاملاً للميكروب ولا يجوز إعادة فحصه إلا بعد شهر على الأقل .

مادة ٤- يعمل بالشهادة الصحية لمدة سنتين من تاريخ صدورهما ، ولا يجوز العمل بها بعد ذلك مالم تجدد قبل نهاية مدتها بثلاثين يوماً على الأقل ، وتتبع عند التجديد نفس الإجراءات المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذا القرار .

مادة ٥- على المشغلين بالأغذية في جميع الحالات ارتداء ملابس نظيفة والحفاظة على نظافة أجسامهم ، ويحظر عليهم البصق أو التمخط في مكان العمل .

كما يجب على أصحاب محال الأغذية إبعاد العمال عن العمل في حالة إصابتهم بنزلة بردية أو أى مرض آخر معد ، أو

٢٤

إذا أصيبت أيديهم بجروح أو قروح أو بثرات وذلك إلى أن يتم شفاؤهم وللجهة الصحية المختصة إبعاد العمال المصابين بهذه الحالات المرضية متى تراءى لها أن وجودهم بهذه الحال أو مزاولتهم العمل يسبب ضرراً للصحة العامة وذلك حتى يتم شفاؤهم .

ملقة ٦- للسلطة الصحية أن تستدعى فى أى وقت من ترى -استدعاؤه من المشتغلين بالأغذية المنصوص عليهم فى المادة الأولى من هذا القرار للكشف عليهم كلما اقتضت الضرورة ذلك .

ملقة ٧- يلغى القراران الوزاريان رقم ٧٨٦ لسنة ١٩٦٢ ورقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٣ المشار إليهما .

ملقة ٨- ينشر هذا القرار فى الجرائد الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً فى ٢٦ ذى الحجة سنة ١٣٨٦ هـ (٦ إبريل سنة ١٩٦٧)

وزير الصحة

قرار وزير الصحة

رقم (١٦٢) لسنة ١٩٦٧

وزير الصحة

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن
مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها .

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر

مادة (١) : لا يجوز استيراد مواد يقصد إضافتها إلى
الأغذية أو إدخالها في تصنيعها إلا إذا كانت مصحوبة ببيان
الإسم العلمي الكيميائي للعناصر المكونة لها والإسم اللاتيني
للأعشاب ، وذلك فضلاً عن شهادة من الجهة الرسمية المختصة
في البلد المصدر وبأن هذه المواد تستعمل في هذا البلد في
تصنيع المأكولات أو المشروبات دون ضرر صحي .

مادة (٢) : لا يجوز استيراد المواد الغذائية الآتي بيانها إلا
وفقاً للشروط الخاصة بها والمبينة فيما يأتي :

(أ) اللحوم ومنتجاتها :

يجب أن تكون رسائلها مصحوبة بشهادة من السلطة
المختصة في البلد المصدر والمتضمنة البيانات الآتية :

١- اسم البلد المصدر وعدد الطرود ونوع اللحم وتاريخ
فحص الرسالة في البلد المصدر ومحطة التصدير .

٢- اسم المرسل إليه ومحطة الوصول .

٣- قيام السلطة البيطرية المختصة بفحص الحيوانات المستخرجة منها اللحوم المستوردة أو منتجاتها قبل الذبح وبعده وأنها قد وجدت خالية من الأمراض المعدية التي تصيب الإنسان أو الحيوان وبالنسبة إلى رسائل اللحوم المثلجة المستوردة . يجب أن تكون مصحوبة أيضاً بشهادة من السلطة البيطرية المختصة مبنياً بها علاوة على البيانات المتقدم ذكرها . أن هذه اللحوم قد حفظت قبل تصديرها في درجة أقل من الصفر المئوي وأن كل قطعة منها قد غلفت بالشاش النظيف .

وللجنة الصحية المختصة بمراقبة الأغذية في الجمهورية العربية المتحدة مع وجود هاتين الشهادتين - أن توقع الكشف على اللحوم المستوردة وأن ترفض ادخال ما يتضح اصابته منها بمرض أو عدم صلاحيته لغذاء الإنسان .

(ب) الخضروات والبقول المحفوظة :

يجب أن تكون رسائلها مصحوبة بشهادة مصدق عليها من الجهة الرسمية المختصة في البلد المصدر متضمنة خلوها من مركبات النحاس أو أية مادة ملوثة أو ضارة بالصحة .

(ج) الزبدة والمنتجات التي تقوم مقامها :

يجب أن تكون رسائلها مصحوبة بشهادة مصدق عليها من الجهة الرسمية المختصة في البلد المصدر متضمنة خلوها من أية مواد حافظة عدا ملح الطعام في حدود النسبة المنصوص عليها في القوانين المعمول بها .

(د) الزيوت والدهون :-

١- يجب أن تكون رسائل الزيوت والدهون الخام مصحوبة بشهادتين إحداهما مصدق عليها من الجهة الرسمية المختصة في البلد المصدر مبيناً بها مواصفاتها وأنها مادة خام غير معالجة جزئياً والأخرى من السلطة البيطرية المختصة بأن هذه اللحوم مستخرجة من حيوانات سليمة وخالية من الأمراض المعدية للإنسان أو الحيوان .

٢- يجب أن تكون رسائل الزيوت والدهون المهدرجة أو المجمدة المستوردة للأغراض الغذائية مباشرة وتحتوى على شحوم حيوانية مصحوبة بشهادة من السلطة البيطرية المختصة في البلد المصدر مبيناً بها أن هذه الشحوم مستخرجة من حيوانات سليمة وخالية من الأمراض المعدية للإنسان أو الحيوان .

(هـ) المارجرين :

يجب أن تكون رسائل المارجرين مصحوبة بشهادة من السلطة البيطرية المختصة في البلد المصدر تفيد أن الشحوم الحيوانية التي قد أدخلت في صناعته استخرجت من حيوانات كشف عليها قبل الذبح وبعده ووجدت أنها غير مصابة بأمراض معدية للإنسان أو الحيوان .

مادة ٢- أن تكون المواد الغذائية المخفوقة بطريقة التعليب والمصدرة إلى الخارج مصحوبة بشهادة من الجهة الصحية المختصة بالجمهورية العربية المتحدة الواقع في دائرتها المصنع المنتج ، مبيناً بها أن المصنع مرخص به وتحت الإشراف الصحي مع ذكر البيانات الآتية :

اسم الصنف - العلامات (و الغازات) الميزة للصنف -
مقدار الصنف - نوع العبوات - اسم المصنع المنتج - اسم
المصدر - اسم المرسل إليه - الجهة المرسل إليها - طريقة
الشحن .

مادة ٤- ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من
تاريخ نشره .

وزير الصحة

إمضاء

دكتور/ محمد النبوي المهندس

١٩٦٧/٧/١٥

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٩١ لسنة ١٩٨٦

بتنظيم الرقابة على السلع الغذائية المستوردة

رئيس مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على الدستور،

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن التوحيد القياسي .

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها .

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها .

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦٤ لسنة ١٩٨٤ بتنظيم الرقابة على السلع الغذائية المستوردة .

قرر

(المادة الأولى)

تكون مباشرة الرقابة على السلع الغذائية المستوردة والقرار بالفحوص العملية اللازمة لها بمعرفة اللجان المختصة المنصوص عليها في هذا القرار ووفقاً للأوضاع والإجراءات الواردة به .

(المادة الثانية)

تشكل فى موائى الوصول لجان تسمى «لجان الفحص الظاهرى» تضم كل منها مندوبين وزارات الصحة والزراعة والتموين والتجارة والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ومصالحة الجمارك .

ويصدر بتشكيل هذه اللجان وتحديد مقارها وتنظيم سير العمل بها قرار من وزير الصحة بالتنسيق مع الوزراء المعنيين .

ويجوز لأصحاب الشأن أو من يمثلهم ولندوبى شركات التأمين المختصة حضور أعمال اللجان المشار إليها .

(المادة الثالثة)

تشكل فى موائى الوصول . بقرار من وزير الصحة فى المعامل التابعة لوزارة الصحة ، حسب الحاجة ، لجان مشتركة تسمى لجان الفحص المعملى من اختصاصين من الأطباء البشريين والأطباء البيطريين والأخصائيين يختارهم وزير الزراعة والأمن الغذائى ، وللجان أن تستعين بمن ترى الإستعانة بهم من ذوى التخصصات الأخرى .

ويكون عمل أعضاء هذه اللجان على سبيل التفرغ طول الوقت وذلك بطريق التدب أو الإعارة .

(المادة الرابعة)

تختص لجان الفحص الظاهرى المنصوص عليها فى المادة الثانية بما يأتى :-

١- إجراء الفحص الظاهري لرسائل المواد الغذائية المستوردة في ميناء الوصول ، وذلك وفقاً للمواصفات والقواعد والتعليمات المتبعة في هذا الشأن في كل جهة من الجهات المعنية .

٢- التأكد من وجود وسلامة المستندات والشهادات الصحية والبيطرية وغيرها المصاحبة للرسالة .

٣- تحرير محضر يثبت فيه ما تم من فحص ظاهري ومعاينة للرسالة والتأكد من مستنداتها وما إذا كانت مقبولة أو مرفوضة ظاهرياً .

٤- الموافقة على تفريغ الرسالة تحت التحفظ وفقاً للإجراءات المقررة .

٥- أخذ العينات المثلة للرسالة أثناء التفريغ وفقاً للتعليمات المتبعة وبعد أخذ التعهدات والضمانات اللازمة على صاحب الشأن لحفظها وعدم التصرف فيها قبل الإفراج النهائي .

٦- تحديد أماكن حفظ الرسالة وإخطار مباحث التموين لمراقبتها في المخازن .

٧- إرسال العينات إلى لجان الفحص المعملية المختصة المنصوص عليها في المادة الثالثة لإجراء الفحوص المعملية اللازمة .

(المادة الخامسة)

تختص لجان الفحص المعملية المنصوص عليها في المادة الثالثة بما يأتي :-

١- فحص وتحليل العينات المأخوذة من رسائل المواد الغذائية المستوردة وفقاً للقواعد والتعليمات والمواصفات المقررة في هذا الشأن .

٢- تحرير استمارة وفقاً للنموذج الذي يصدره وزير الصحة بالتنسيق مع وزيرى الزراعة والأمن الغذائى ، والاقتصاد والتجارة الخارجية ، يبين فيها ما تم من فحص وتحليل ومراجعة أو معاينة للرسائل الغذائية المستوردة والنتائج التى تم التوصل إليها فى ضوء ذلك .

(المادة السادسة)

ترفع لجان الفحص العملى الإستمارات والتقارير التى أعدت فى شأن الرسائل التى تم فحصها وتحليلها ومراجعتها أو معاينتها فى ميعاد لا يجاوز أسبوعين من تاريخ أخذ العينات إلى وزير الصحة أو من يفوضه لإصدار قراره بقبولها كلها أو بعضها أو رفضها فى ضوء مدى صلاحيتها للإستهلاك الأدمى ومطابقتها للمواصفات المطلوبة .

ويبلغ القرار إلى صاحب الشأن خلال أسبوع من تاريخ صدوره على أن يكون مصحوباً فى حالة الرفض بصورة من استمارة الفحص متضمنة الأسباب التى أدت إلى الرفض .

(المادة السابعة)

لصاحب الشأن خلال أسبوع من إخطاره بالقرار الصادر فى شأن الرسالة ، أن يتظلم لوزير الصحة من هذا القرار ويحال هذا التظلم إلى لجنة التظلمات التى يصدر بتشكيلها

٢٢

قرار من وزير الصحة بالتنسيق مع وزير الزراعة والأمن الغذائي على أن تضم هذه اللجنة عدداً من أساتذة الجامعات والخبراء المختصين .

وترفع اللجنة رأيها في التظلم إلى وزير الصحة لإصدار القرار النهائي فيه .

(المادة الثامنة)

تعتبر المواصفات القياسية المصرية حداً أدنى للمواصفات ينبغي توافره في السلع الغذائية المستوردة والتي تفتح اعتماداتها اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ صدور هذا القرار .

(المادة التاسعة)

يلغى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦٠ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

(المادة العاشرة)

يصدر وزير الصحة القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القرار ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٦ رجب سنة ١٤٠٦ هـ
(١٧ مارس سنة ١٩٨٦)

(مصطفى لطفي)

أمين عام مجلس الوزراء

(مستشار / أحمد رضوان)

قرار وزير الصحة

رقم (٢٤٩) لسنة ١٩٨٦

بتشكيل لجان الفحص الظاهري لرسائل المواد الغذائية

المستوردة وتنظيم سير العمل بها

وزير الصحة

بعد الإطلاع على الدستور،

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن التوحيد القياسي والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها والقوانين المعدلة له .

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩١ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم الرقابة على السلع الغذائية المستوردة .

قرر

(المادة الأولى)

تشكل بموائى الوصول لجان الفحص الظاهري المشار إليها بالمادة الثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩١ لسنة ١٩٨٦ على الوجه التالى :

● رئيس مكتب مراقبة الأغذية بالميناء أو من ينوب عنه .

● مدير الحجر البيطرى بالميناء أو من ينوب عنه .

● مدير الحجر الزراعى بالميناء أو من ينوب عنه .

● رئيس مكتب هيئة الرقابة على الصادرات والواردات أو من ينوب عنه .

● ممثل وزارة التموين أو الجهة المستوردة .

● ممثل الجمارك .

وتجتمع هذه اللجان فى موانئ الوصول وتكون كل لجنة مسئولة فيما يخصها عما يلى :

أولاً : التأكد من استيفاء المستندات والشهادات المرفقة للرسالة التالى بيانها :

١- اللحوم والنواجن وأجزائها -

أ- شهادة الذبح على الطريقة الإسلامية .

ب- شهادة صادرة من السلطة المختصة بدولة المنشأ مشتملة على البيانات الآتية :- البلد المصدر - عدد الطرود - نوع اللحم - تاريخ التفتيش - تاريخ أو تواريخ الذبح - تاريخ أو تواريخ الصلاحية - اسم المصدر - محطة التصدير - إسم المرسل إليه .

ج- شهادة من السلطة البيطرية المختصة بدولة المنشأ تدل على أنها قامت بفحص الحيوانات المستخرج منها اللحوم

وأجزائها قبل الذبح وبعده وبأنها وجدت غير مصابة بأية أمراض معدية للإنسان أو الحيوان وبشرط أن تكون هذه اللحوم من حيوانات واردة من مناطق خالية من الأوبئة وفقاً للبروتوكول الدولي .

د- في حالة اللحوم المجمدة تصاحبها شهادة تدل على أن هذه اللحوم قد حفظت قبل تصديرها في درجة حرارة -١٨°م على الأقل وأن كل قطعة قد لفت بوسيلة تغليف مسموح بها دولياً .

٢- الأسماك:

١- شهادة تثبت عدم صيدها بطرق التفجير .

٢- شهادة تليد صيدها من مناطق غير ملوثة بالإشعاع الذرى أو مخصبات التربة أو مبيدات الآفات .

٣- تاريخ الصيد .

٤- في حالة الأسماك المجمدة تصاحبها شهادة تثبت تاريخ التجميد وأنها قد حفظت قبل تصديرها في درجة حرارة -١٨°م على الأقل وشهادة تثبت خلوها من السموم والأمراض المعدية للإنسان وخلوها من أمراض الأسماك البكتيرية والفيروسية وأنها صالحة للإستهلاك الآدمي .

٣- رسائل المضافات الغذائية:

١- لا يجوز استيراد مواد محظور استخدامها في مصر بقصد إضافتها إلى الأغذية أو إدخالها في تصنيعها .

٢- بالنسبة للمواد غير المحظور استيرادها فيتمتعين أن يرفق بها :

● بيان الإسم العلمى الكيمىائى للعناصر المكونة لها ومصدرها ورقم التشغيل .

● الإسم العلمى للتوابل والأعشاب المستخرجة منها .

● نسبة تركيزها عند الإستخدام .

● ترفق شهادة من الجهة الرسمية المختصة ببلد التصدير تفيد استعمال هذه المواد فى تصنيع المأكولات أو المشروبات ببلد التصدير دون ضرر صحى .

٤- الزيوت والدهون النباتية:

يجب أن تكون رسائل الزيوت والدهون النباتية مصحوبة بشهادة من الجهة الرسمية المختصة فى بلد التصدير مبنياً بها :

- إسم الزيت أو الدهن ومواصفاته وأنها مادة خام غير معالجة وفى حالة المعالجة يبين نوع ومدى المعالجة .

- شهادة تحدد خلوه من الخلط بزيوت أو دهون أخرى .

٥- المازجرين:

يجب أن تكون رسائل المازجرين مصحوبة بشهادة تحدد نوع الزيوت المستخدمة وأنها خالية من الدهون الحيوانية والزيوت البحرية وزيت بذور اللفت (الشلجم) .

٦- الملقيات:

شهادة بأرقام التشغيلات التي تتضمنها الرسالة .

ثانياً: التأكد من شحن الرسالة حتى ميناء الوصول بطريقة سليمة - وفي حالة الأغذية المجمدة التأكد من أن الرسالة قد حفظت في أثناء الرحلة في درجة حرارة لم ترتفع عن درجة -١٨° م .

ثالثاً: التأكد من سلامة أخذ العينات مع مراعاة الدقة والنظافة التامة عند أخذ العينات لتلافى حدوث أى تلوث .
رابعاً: على لجان الفحص الظاهري تحرير المحاضر الآتي بيانها والتوقيع عليها مع ذوى الشأن .

● محضر أخذ العينات .

● محضر الفحص الظاهري .

● استمارة تسليم العينات للمعامل وتيقن أن يتم التسليم بموجب حافظة يثبت بها تاريخ وساعة تسليم العينات طبقاً للنموذج المرفق .

خامساً: وعلى لجان الفحص الظاهري اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تكفل نقل العينات سليمة إلى معامل وزارة الصحة المحلية أو المركزية وذلك بالتنسيق مع الهيئات المعنية.

(المادة الثانية)

تتولى الفحص الظاهري ما يلي:

١- التأكد من سلامة بيانات الرسالة .

٢- التأكد من سلامة الشهادات المرفقة بالرسالة ومن سلامة السجلات الخاصة بالشحن والنقل ، وذلك فى حضور أصحاب الشأن أو مندوبيهم ويراعى عند إجراء الفحص الظاهرى لرسائل :

● اللحوم والدواجن وأجزائها ومنتجاتها ، الأسماك المجمدة ، الألبان ومنتجاتها ، بيض المائدة .

● أن يكون مندوب وزارة الزراعة من بين الأطباء البيطريين العاملين فى الحجر البيطرى بالهيئة العامة للخدمات البيطرية . أما بالنسبة لباقى السلع الغذائية فيكون مندوب وزارة الزراعة من المهندسين الزراعيين بالحجر الزراعى .

٣- يتم الفحص الظاهرى لرسائل المواد الغذائية المستوردة وفقاً للقواعد والتعليمات المتبعة فى هذا الشأن فى كل جهة من الجهات المعنية .

٤- التأكد من وجود وسلامة المستندات والشهادات الصحية البيطرية وغيرها المصاحبة للرسالة .

٥- تحرير محضر يثبت به ما تم من فحص ظاهرى ومعاينة للرسائل والتأكد من مستنداتها وإجراء الفحص الظاهرى على الرسالة لتسجيل العيوب الظاهرة والتى يرى أنها تساعد المعامل فى إجراء التحاليل مثل :-

- وجود رائحة كريهة بالعنابر أو الرسالة .

- وجود سائل انفصالى مدمم بالكراتين .

- وجود كسور بالكراثين .
- وجود انتفاخ أو عيوب ميكانيكية فى الملبات .
- وبثبت ذلك فى نموذج الفحص الظاهرى .
- ٦- الموافقة على تفريغ الرسالة ونقلها تحت التحفظ وفقاً للإجراءات المقررة .
- ٧- تقوم اللجان بأخذ العينات المثلة للرسالة أثناء التفريغ على فترات متفاوتة وبطريقة عشوائية وفقاً للنسب الآتية :
- أولاً : رسائل المواد الغذائية المجمدة :
- اللحوم المجمدة وأجزاؤها .
- تؤخذ وحدة كاملة من اللحوم المجمدة بنسبة ١ : ٢٠٠ وحدة حتى العشرة الآف الأولى ثم بنسبة ١ : ٥٠٠٠ وحدة حتى العشرة الالف الثانية ثم بنسبة ١ : ١٠,٠٠٠ عشر وحدات للرسالة الواردة .
- اللحوم البقرية المجمدة (الوحدة عبارة عن ربع ذبيحة).
- لحوم الضأن المجمدة (الوحدة عبارة عن ذبيحة كاملة أو أجزاءها حسب الحالة الواردة بها) .
- لحوم الماشية ومعبأة بلكات والكبدة (الوحدة عبارة عن كرتونة) .

الدواجن المجمدة وأجزاؤها والكبد والقوانص :

● تؤخذ وحدة كاملة من الدواجن المجمدة وأجزاؤها والكبد والقوانص وذلك بنسبة ١ : ٥٠٠ وحدة الأولى ثم بنسبة ١ : ١٠٠٠ وحدة للألفين التاليين ثم بنسبة ١ : ٥٠٠٠ وحدة للخمسة آلاف الثالثة ثم بنسبة ١ : ١٠,٠٠٠ وحدة فيما يزيد عن ذلك بحد أقصى عشرة وحدات .

● الوحدة للدواجن المجمدة وأجزاؤها والكبد والقوانص عبارة عن كرتونة وتكرر نفس النسبة إذا كانت الرسالة من مصادر مختلفة .

الأسماك المجمدة :

تؤخذ وحدة كاملة من الأسماك المجمدة وذلك بواقع ١ : ٢٠٠٠ حتى الأربعة آلاف الأولى ثم بنسبة ١ : ٥٠٠٠ بالنسبة للعشرة آلاف الثانية ثم بنسبة ١ : ١٠,٠٠٠ فيما يزيد عن ذلك بحد أقصى عشرة كرتونات (الوحدة للأسماك المجمدة عبارة عن كرتونة) .

- إذا كانت الرسالة مستوردة من مصادر مختلفة وموضح ذلك على المستندات أو العبوات فتعطى الرسالة رقم سرى مميز لكل مصدر ويعامل محتوى كل مصدر على أنه رسالة مستقلة وتسحب عيناتها بنفس النسب .

- ويراعى في جميع رسائل المواد الغذائية المجمدة أن تكون الوحدات محفوظة بأغلفتها الواردة بها في حالة سليمة وألا تتعرض في أى مرحلة من مراحل الشحن أو التفريغ إلى عوامل التمزق وأن تحفظ في حالة التجمد التي كانت عليها

حتى يتم تسليمها إلى معامل وزارة الصحة المحلية أو المركزية بأغلفتها السليمة وبحالتها المجمدة .

ثانياً : بالنسبة لرسائل المواد الغذائية غير المجمدة تسحب عينات بنسبة ٥ : ١٠٠ من المائة عبوة الأولى من الرسالة .

ثم بنسبة ٣ : ١٠٠ لكل مائة تالية حتى الثلاثمائة عبوة .

ثم بنسبة ١ : ١٠٠ لكل مائة تالية حتى الألف عبوة .

ثم بنسبة ١ : ١٠٠٠ من كل ألف أو جزء من الألف التالية على أن تمثل العينات جميع التشغيلات التي تشملها الرسالة .

- ترسل العينات إلى معامل وزارة الصحة المحلية أو المركزية على حسب الأحوال ويراعى في كافة المراحل أن تكون الوحدات محفوظة بأغلفتها الواردة بها وألا تتعرض في أى مرحلة من المراحل إلى عوامل التمزق وتقوم اللجنة بتحرير محضر أخذ العينات طبقاً للنموذج الملحق بهذا القرار - وعلى صاحب الشأن أن يقدم بياناً بالأماكن التي سوف يحفظ فيها الرسالة يتعهد فيه بعدم طرحها للتداول أو التصرف فيها على أى وجه من الوجوه قبل الإفراج النهائى عنها وبإخطار أعضاء اللجنة وإدارة مباحث التموين المختصة عند نقلها إلى أى أماكن أخرى ، وللجنة أن تلزمه بتقديم ما تراه لازماً لضمان تنفيذ هذه التعهدات .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية - ويعمل به من تاريخ نشره .

أ.د/ حلمى الحليلى

١٩٨٦/٩/٢٤

قرار وزير الدولة للصحة

رقم (٢٥٠) لسنة ١٩٨٦

بتشكيل لجان الفحص العملي لرسائل المواد الغذائية

المستوردة وتنظيم سير العمل بها

وزير الدولة للصحة

بعد الإطلاع على قانون قمع التدليس والغش الصادر
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٩ والقوانين المعدلة له .
وعلى قانون مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها رقم ١٠ لسنة
١٩٦٦ والقوانين المعدلة له .
وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن التوحيد
القياسي والقوانين المعدلة له .
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة
وتشجيعها والقوانين المعدلة لها .
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٤
بإنشاء الهيئة العامة للخدمات البيطرية .
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٩ لسنة ١٩٨٦
بتنظيم الرقابة على السلع الغذائية المستوردة .

قرر

المادة (١) : تشكل بالإدارة العامة للمعامل المركزية بوزارة
الصحة وبالمعامل التابعة لمديرتي الشئون الصحية بالإسكندرية
وبورسعيد لجان الفحص العملي المشار إليها بالمادة الثالثة من

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٩ لسنة ١٩٨٦ من اختصاصين بها على أن ينضم إليهم الأطباء البيطريين أو الأخصائيين الذين يندبهم وزير الزراعة والأمن الغذائي متى تعلق الفحص بالمواد الغذائية المستوردة من اللحوم المجمدة والدواجن المجمدة وأجزائها والأسماك المجمدة .

ولهذه اللجان أن تستعين بمن تراه من ذوى الخبرة .

المادة (٢): تختص اللجان المشار إليها بالمادة السابقة بفحص وتحليل المواد الغذائية الآتية :-
 • اللحوم المجمدة والدواجن المجمدة وأجزائها والأسماك المجمدة .

- المحاصيل الزراعية .
- المواد الغذائية النهائية ومنتجاتها .
- الزيوت والدهون النباتية .
- المواد السكرية ومنتجاتها .
- المركبات والعصائر والمشروبات (السكرية - الغازية - الكحولية) .
- الألبان ومنتجاتها .
- اللحوم والدواجن والأسماك ومنتجاتها المصنعة والصلبة .

- المساحيق الغذائية المختلفة .
- المواد الغذائية المصنعة المختلفة .

- الصلصات والمشهيات .
 - المواد التي تدخل فى إعداد وصناعة المواد الغذائية والمواد الملونة والمضافات الغذائية .
 - مياه الشرب الطبيعية والمعدنية المعبأة .
 - الأوعية والعبوات .
- المادة (٣): يكون فحص وتحليل رسائل المواد الغذائية المستوردة بفرض التأكد من :

أولاً:

- أ- مطابقتها للمواصفات القياسية المصرية .
- ب- مطابقتها للقرارات والتشريعات السارية .
- ج- مطابقتها لبيانى التركيب والتحليل المعتمدين من السلطة الرسمية ببلد المنشأ .

ثانياً: الصلاحية للإستهلاك الأدمى .

المادة (٤): تثبت لجان الفحص العملى المشار إليها نتائج الفحص التى تجريها فى إستمارة فحص رسائل المواد الغذائية المستوردة طبقاً للنموذج المرافق .

المادة (٥): ترفع لجان الفحص العملى نتائج فحص وتحليل عينات رسائل المواد الغذائية المستوردة إلى وكيل وزارة الصحة أو مدير مديرية الشئون الصحية المختصة بحسب الأحوال خلال موعد لا يجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ ورود العينات إلى المعامل .

٢٤

المادة (٦) : يكون قبول أو رفض رسائل المواد الغذائية المستوردة بقرار من وكيل وزارة الصحة أو مدير الشؤون الصحية المختص بحسب الأحوال في ضوء الفحص المعملى ويبلغ القرار الذى يتخذ فى هذا الخصوص إلى صاحب الشأن خلال أسبوع من تاريخ صدوره على أن يكون مصحوباً فى حالة الرفض بصورة من استمارة الفحص المعملى متضمنة الأسباب التى أدت إلى الرفض .

المادة (٧) : ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية - ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً فى ١٩٨٦/٩/٢٤ .

وزير الصحة

أ.د/ حلمى العليلى

قرار وزير الصحة

رقم (٢٥١) لسنة ١٩٨٦

بتشكيل لجنة التظلمات من القرارات الصادرة

برفض رسائل المواد الغذائية المستوردة

وزير الصحة

بعد الإطلاع وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٩ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم الرقابة على السلع الغذائية المستوردة .

وعلى قرار وزير الصحة رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٨٦ بتشكيل لجان الفحص الظاهري لرسائل المواد الغذائية وتنظيم سير العمل بها .

وعلى قرار وزير الصحة رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٨٦ بتشكيل لجان الفحص المعمل لرسائل السلع الغذائية المستوردة وتنظيم العمل بها .

قرر

المادة (١) :تشكل بوزارة الصحة لجنة تختص بإبداء الرأي في التظلمات التي يقدمها أصحاب الشأن من القرارات الصادرة برفض رسائل المواد الغذائية المستوردة ، وذلك على النحو الآتي :-

- وكيل وزارة الصحة .
- رئيساً
- مدير عام الإدارة العامة للمعامل المركزية .
- مدير عام معامل الكيمياء الصحية .

- مدير إدارة مراقبة الأغذية .
 - رئيس قسم تحليل الأغذية بكتريولوجى بالمعامل المركزية .
 - رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للخدمات البيطرية . أعضاء
 - مدير معهد بحوث صحة الحيوان .
 - ~~إثيليمى~~ ^{سلطنة} الجوامع المتخصصين فى فحص السلع الغذائية .
 - يصدر بتعيينها قرار من وزير الصحة .
- ولهذه اللجنة أن تستعين بمن تراه من ذوى الخبرة .
- المادة (٢) :** تصدر اللجنة المشار إليها بالمادة السابقة توصياتها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إحالة التظلم إليها وتعرضها على وزير الصحة لإصدار القرار النهائى فى التظلم .
- المادة (٣) :** ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية - ويعمل به من تاريخ نشره .
- فـ ١٩٨٦/٩/٢٤ .

وزير الصحة

أ.د/ حلمى العليلى

قرار وزير الصحة

رقم (٢٩٨) لسنة ١٩٨٠

وزير الصحة

بعد الإطلاع على القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٤١ بجمع
الغش والتدليس والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم (٦٨٥) لسنة ١٩٥٤ بتنظيم نقل
اللحوم والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة
الأغذية وتنظيم تداولها والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم الصادر : ١٩٥٣/٤/٢ بتنظيم تجارة
اللحوم ومنتجاتها والقرارات المعدلة له .

وعلى محضر اجتماع مجموعة العمل المنبثقة عن اللجنة
العليا لمكافحة الأمراض المعدية بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٤ بشأن
مناقشة موضوع السالمونيلا وتأثيرها على المواد الغذائية خاصة
اللحوم والدواجن .

قرر

المادة (١) : يتعين إجراء الفحوص العملية على عينات تؤخذ
من رسائل اللحوم والدواجن عند وصولها إلى موانئ الوصول
على أن تؤخذ شهادة بلد المصدر في الاعتبار .

المادة (٢) : يقوم مسئولوا مراقبة الأغذية بأخذ عينات ممثلة
لِلرِسائِل ترسل لمعامل الفحوص البكتريولوجية ، يراعى فيها
النسب والاحتياطات الآتية :

أ- فى حالة رسائل اللحوم تؤخذ (١٠) عشر عينات من كل لوط على حدة بحيث لا يقل وزن العينة عن (٢٠٠ جم) .

ب- فى حالة رسائل الدواجن تؤخذ عينات من كل لوط على حدة بحيث لا تقل العينة عن دجاجة كاملة .

ج- يتعين مراعاة كافة الإحتياطات الخاصة بفرق أخذ ونقل وتسليم العينات إلى المعامل للفحوص البكتريولوجية .

المادة (٣) : يعتبر رسائل اللحوم والدواجن صالحة للإستهلاك الأدمى فى حالة ما إذا ثبت من نتيجة الفحوص البكتريولوجية للعينات المشكلة لهذه الرسائل من اللحوم أنها إيجابية للسالمونيلا نسبة ١٠٪ (عشرة فى المائة) .

فى حالة ما إذا ثبت من نتيجة الفحوص البكتريولوجية للعينات المشكلة لهذه الرسائل من الدواجن أنها إيجابية للسالمونيلا بعدد أقصى ٢٠٪ (عشرين فى المائة) .

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار .

وزير الصحة

د.أ.د/ مهدي جبر،

قرار وزارى رقم (٢٨٦) لسنة ١٩٥٩

بشأن الإجراءات الوقائية

للكافة التسمم الغذائى

وزير الصحة العمومية التنفيذي

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٥ فى شأن
الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية .

قرر

المادة (١) : الإجراءات التى يجب على المستشفيات إتباعها :

أ- يجب على المستشفيات إخطار مكتب الصحة المختص
فوراً بإشارة تليفونية عند دخول أحد المصابين بالتسمم الغذائى
المستشفى وتؤيد هذه الإشارة التليفونية بمكاتبة رسمية .

ب- يجب أخذ عينات من القي (أو غسيل المعدة) والبراز
من جميع المصابين - فى حالة تعدد المصابين فى حادث واحد
يجوز الإكتفاء بأخذ عينات من الحالات ذات الأعراض الأكثر
شدة وتوضع هذه العينات داخل زجاجات معقمة ذات أغطية
مخاط بالثلج .

ج- ترفق هذه العينات بصورة أورنيك ١ / صحة مراقبة
أغذية يحررها المستشفى طبقاً لأقوال المصابين وترسل للمعامل
لفحصها بكتريولوجياً لجراثيم التسمم وكيمياوياً للتسمم
المعدنى والمبيدات الحشرية .

د- عند وفاة أحد المصابين بالمستشفى يخطر مكتب الصحة المختص بالتشخيص النهائي للحالة والنيابة العمومية لإتخاذ الإجراءات القانونية

المادة (٢) : الإجراءات التي يجب على مكتب الصحة اتباعها :

أ- يجب على طبيب الصحة الذهاب فوراً إلى محل الإصابة لعمل التحريات اللازمة عن سبب الحادث والحصول على عينات من بقايا الطعام المسبب له وإرسالها للمعامل فوراً قبل فسادها مع مخصص بمجرد أخذها محوطة بالثلج مع عدم إضافة مواد حافظة إليها .

ب- يجب تحرير أورنيك التحرى ١ / صحة مراقبة أغذية عن الحالات وقت عمل الأبحاث من صورتين وترسل إحداها إلى المنطقة الطبية والثانية تحفظ بمكتب الصحة ويخطر قسم مراقبة الأغذية بصورة من أورنيك التحرى عن الحالات التي تحدث فيها وفاة . وكذلك فى حالات التسمم الغذائى المتعددة ويجرى مراعاة الدقة فى استيفاء هذا الأورنيك وعلى الأخص أسماء المصابين وأعمارهم وأنواع العينات المأخوذة بمعرفة المستشفى ونوع الطعام الحقيقى الذى تناوله المصابين وهل أخفيته عيظته من بقليل الطعام المسبب للحادث أو لم يمكن العثور عليها .

وفى حالة عدم العثور على بقايا الطعام المسبب للحادث يستعلم عن المكان الذى اشترى منه ويجب فحص هذا الطعام أيضاً وأخذ عينات منه وترسل للمعامل لفحصها كيميائياً وبكتريولوجياً .

٢٢

يجب على مكتب الصحة إخطار المنطقة الطبية بإشارة تليفونية عند دخول أحد المصابين بالتسمم الغذائى المستشفى وتزيد هذه الإشارة بمكاتبة رسمية .

المادة (٢) : الإجراءات التى يجب على المنطقة الطبية إتباعها :

أ- يجب على المنطقة بمجرد وصول الإشارة التليفونية من مكتب الصحة عن حالة تسمم غذائى أن تقوم بالإشراف الفعلى على استيفاء كافة الإجراءات التى ينص عليها القرار .

ب- يجب على المنطقة إخطار قسم مراقبة الأغذية فوراً بإشارة تليفونية فى حالة حدوث وفاة وكذا فى حالات التسمم المتعددة .

المادة (٤) : يعمل بهذا القرار فى الإقليم الجنوبى من الجمهورية العربية المتحدة من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

١٩٥٩/١١/٢٢

نشر بالعدد ٨٧ فى ١٠/١٢/١٩٥٩ .

وزير الصحة العمومية التنفيذي

مرسوم فى ١٩٥٣/٤/٢

بتنظيم تجارة اللحوم ومنتجاتها

والعدل بتاريخ ١٧/١٠/١٩٥٣، ٣٦/١٠/١٩٥٥

باسم الأمة

بعد الإطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش .

وبعد الإطلاع على المادتين ٦٠٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش المعدل بالقانونين رقمى ٨٣ لسنة ١٩٨٤ و ١٥٣ لسنة ١٩٨٤ . وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية وموافقة مجلس الوزراء .

رسم بما هوأت

المادة (١): تسرى أحكام هذا المرسوم على اللحوم الطازجة وكذلك الأجهزة طبقاً للمادة الثانية ومنتجاتها المستخرجة من فصائل الأبقار والجاموس والأغنام والماعز والجمال والخنازير التى تتوافر فيها جميع الإشتراطات الصحية وتكون من الأجزاء الصالحة لغذاء الإنسان ولا يجوز عرض لحوم حيوانات أخرى .

المادة (٢) : تشمل اللحوم المجهزة الأنواع الآتية :

(أ) اللحوم المجهزة بالبرودة : وهى التى حفظت بعد الذبح مباشرة لمدة لا تقل عن عشرة أيام وفى درجة حرارة تقل عن الصفر المئوى وفقاً للطرق الفنية المعتمدة فنياً إلى أن تعرض للبيع ويجب أن تكون على شكل قطع كبيرة لا تقل كل منها عن ربع الحيوان وأن تكون الغدد الليمفاوية فى موضعها الطبيعى وأن تكون كل قطعة ملفوفة بقطعة من الشاش النظيف وفى حالة استيراد لحوم ضأن يتحتم علاوة على الشهادة البيطرية وجود الغدد الليمفاوية . وفى حالة استيراد لحوم من فصيلة بقرية يتحتم علاوة على الشهادة البيطرية وجود الغدد الليمفاوية والبلورة .

أما إذا كانت اللحوم المستوردة من فصيلة الخنازير فيتحتّم علاوة على الشهادة البيطرية وجود الغدد الليمفاوية والبلورة وكذا وجود البريتون الجدارى .

(ب) اللحوم المملحة : هى اللحوم الطازجة أو المجمدة التى تجهز بإضافة ملح الطعام أو محلوله مع جواز إضافة مادة أو أكثر من بنزوات الصوديوم أو نترات البوتاسيوم ونترات البوتاسيوم على ألا تزيد نسبتها عن الناتج النهائى من اللحوم عن ٥٠٠ جزء من المليون مقدرة كنترات أو إضافة السكر أو الشربات أو العسل أو التوابل أو الثوم أو الخل أو الخلطة .

(ج) اللحوم المجففة : هى اللحوم المملحة التى تجف بواسطة أشعة الشمس أو الحرارة الصناعية .

(د) اللحوم المدخنة : هي اللحوم المملحة أو المجففة التي تعرض داخل أفران إلى دخان ناتج من حرق أخشاب أو ما يمثلها من مواد ملتهبة - ويجوز بعد التدخين أن تضاف إلى تلك اللحوم مواد بقصد تحسين الرائحة الناتجة من التدخين بشرط ألا تكون ضارة بالصحة .

(هـ) السجق : هو الناتج من اللحوم الطازجة أو المثلجة أو المملحة أو المجففة أو المدخنة التي تفرد وتعبأ داخل مشائن أو مصارين أو ما يشابه من أغلفة صناعية غير ضارة بالصحة ويجب ألا يقل اللحم الأحمر بها عن ٥٠٪ وألا يقل مجموعة من الدهن عن ٩٠٪ إلا في حالة الفرנקفورت أو الفينوازو والسرفيلا ولا يجوز أن تقل نسبة المجموع عن ٨٠٪ .

والسجق على أربعة أنواع :

١- سجق طازج : وهو ما يجوز أن يضاف في تحضيره إلى اللحم المفروم بهارات وتوابل .

٢- سجق مجفف : وهو ما يجوز أن يضاف في تحضيره إلى اللحم المفروم دهن وتوابل ونشويات وثوم وخل ونبيذ يوضع داخل غرف حتى يتم تجفيفه .

٣- سجق مطبوخ : وهو ما يجوز أن يضاف فيه إلى اللحم المفروم توابل ونشويات وملح طعام - وملح بارود وسكر - ويدخن السجق بطريقة تدخين اللحوم ثم يسوى في الماء وفقاً للطرق الفنية .

٤- سحج مطبوخ ونصف مجفف : وهو ما يصنع من اللحوم المملحة - ويجوز أن يضاف إليه دهن وتوابل وثوم وخل ونبيد وزيت ويسوى داخل أفران وفقاً للطرق الفنية ويجوز تدخينه بعد ذلك - وفي جميع أنواع السحج يجب ألا تتجاوز نسبة المواد النشوية ٤٪ من الوزن الجاف وألا يزيد ثاني أكسيد الكبريت الحر المتحد على ٥٠ ملليجرام في الكيلو جرام .

(و) اللحوم المطبوخة : هي الناتجة من اللحوم الطازجة أو المثلجة أو المملحة أو المجففة أو المدخنة التي تفرم وتوضع في قوالب ثم تطبخ حتى النضج التام في ماء ساخن أو داخل أوعية - ويجوز أن يضاف إليها التوابل والنشويات والخل والبصل والنبيد والبيض والجيلاتين واللبن .

(ز) اللحوم المعبأة : هي التي تحفظ معقمة من أى نوع من الأنواع المتقدمة داخل عبوات لا تسمح بمرور الهواء .

(المادة ٣) : علاوة على المواصفات المنصوص عليها في المادة السابقة يراعى بالنسبة إلى اللحوم ومنتجاتها ما يأتي :-

(أ) أن تكون في حالة سليمة وخالية من التلف والفساد والقاذورات والزوائج الغريبة والكربهة .

(ب) أن تحفظ في أمكنة نظيفة تتوافر فيها الاشتراطات الصحية ويعيدة عما يلوثها سواء من الذباب أو الحشرات أو الحيوانات أو غير ذلك .

(ج) أن تكون خالية من المواد الحافظة أو الغريبة ما عدا ما ذكر في المادة السابقة ويجوز إضافة الفوسفات في صناعة اللحوم ومنتجاتها بحيث لا تزيد النسبة على ٠,٥ ٪ (خمس مائة عشرة مئوية) من وزن اللحم .

المادة (٤): يجب أن تصاحب رسالات اللحوم ومنتجاتها المستوردة شهادة صادرة من السلطة البيطرية المختصة ومشملة على البيانات الآتية :-

- ١- البلد المصدر - عدد الطرود - نوع اللحم - تاريخ التفتيش - إسم المصدر - محطة التصدير .
- ٢- اسم المرسل إليه - محطة الوصول .

٣- شهادة من السلطة البيطرية بأنها قامت بفحص الحيوانات المستخرجة منها اللحوم أو منتجاتها قبل الذبح وبعد وجودتها غير مصابة بأمراض معدية للإنسان أو الحيوان .

أما رسالات اللحوم المشلجة المستوردة فيجب أن تصاحبها أيضاً شهادة من السلطة البيطرية المختصة مبينة بها علاوة على البيانات سألها الذكر أن هذه اللحوم قد حفظت قبل تصديرها في درجة حرارة أقل من الصفر المئوي وإن كل قطعة قد لفت بالشاش التنظيف .

ولكن من القسم البيطري وإدارة مراقبة الأغذية مع وجود الشهادتين سألتي الذكر الكشف على اللحوم المستوردة ورفض إدخال ما تتضح إصابته بأى مرض أو عدم صلاحيته لغذاء الإنسان .

المادة (٥): لا يجوز استيراد اللحوم ومنتجاتها أو بيعها أو عرضها أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا إذا كان ذلك مطابقاً لأحكام هذا المرسوم .

المادة (٦): على وزراء الصحة العمومية والشئون البلدية والقروية والزراعية والتجارة والصناعة والمالية والإقتصاد والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر في ١٩٥٣/٤/٢ نشر في الجريدة الرسمية -
العدد ٢ في ١٩٥٣/٤/٧ م .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦٠٤ لسنة ١٩٦٧

بتعديل بعض أحكام المرسوم الصادر

بتاريخ ١٩٥٣/٤/٢

بتنظيم تجارة اللحوم ومنتجاتها

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور

وعلى المرسوم الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٤/٢ بتنظيم تجارة
اللحوم ومنتجاتها والقرارات المعدلة له .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩٨ لسنة ١٩٥٧ في
شأن الأوعية التي تستعمل في المواد الغذائية وعلى ما ارتآه
مجلس الدولة .

قرر

المادة (١) يستبدل بنص الفقرة (ز) من المادة الثانية من
المرسوم الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٤/٢ المشار إليه النص الآتي :-

(ز) اللحوم المعبأة .

هى التى تحفظ داخل عبوات لا تسمح بمرور الهواء
ويجب أن تكون محتفظة بخواصها الطبيعية وأن تكون معقمة

٢٤

تجارياً وصالحاً للإستهلاك الآدمي كما يجب أن تكون العبوات مطابقة لقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩٨ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه وأن تكون بداخلها ضغط سلبي .

المادة (٢) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٣٨٧ (٢٩ أغسطس ١٩٦٧) .

نشر بالجريدة الرسمية العدد ٧٩ بتاريخ ١٤/٩/١٩٦٧ .

جمال عبد الناصر

قانون رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٥٤
بتنظيم نقل اللحوم

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من
فبراير سنة ١٩٥٣ .

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يوليو سنة
١٩٥٣ .

وعلى لائحة السلخانات ومحلات الجزارة بالاسكندرية
الصادرة في ٣ من نوفمبر سنة ١٨٩٤ .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون البلدية والقروية .

أصدر القانون الآتي

مادة ١ - لايجوز نقل اللحوم أو الكرشة أو الفضلات الى
محلات الجزارة أو المحلات العامة الا في عربات أو سيارات
مخصصة لهذا الغرض ومعكمة الغلق ومبطنة من الداخل
بالصاج المجلفن أو بالصاج المطلي بالقصدير الجيد المعروف
بالصفيح الفرنساوى ، ولايجوز لسائقي العربات أو السيارات أو
الاشخاص المرافقين لها الجلوس بين اللحوم أو الكرشة
أو الفضلات .

٢٢

مادة ٢- يسرى حكم هذا القانون على مدينتى القاهرة والاسكندرية والبلاد التى يصدر بها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة ٣- يعاقب على مخالفة حكم هذا القانون والقرارات الصادرة له بالحبس مدة لاتزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لاتقل عن خمسة جنيهات ولاتتجاوز خمسين جنيهاً أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفى جميع الاحوال يحكم بمصادرة اللحوم أو الكرشة أو الفضلات موضوع الجريمة ولها اعدامها اذا كان تلوثها يقتضى هذا الاجراء .

مادة ٤- تلغى المادة ١٧ من لائحة السلخانات الصادرة فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ والمادة ١٨ من لائحة السلخانات ومحلات الجزارة بالاسكندرية الصادرة فى ٣ من نوفمبر سنة ١٨٩٤ .

مادة ٥- على وزراء الشؤون البلدية والقروية والصحة العمومية والعدل والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة فى ١٩ ربيع الثانى سنة ١٣٧٤ هـ
١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٤ م .

نشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦/١٢/١٩٥٤ بالعدد ١٠٠ (مكرر).

قرار

وزير الادارة المحلية

رقم (٢) لسنة ١٩٩٧

بسريان أحكام القانون ٦٨٥ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم نقل اللحوم
على سائر محافظات الجمهورية ومدينة نصر
وزير الادارة المحلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار
قانون نظام الادارة المحلية وتعديلاته .
وعلى القانون رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم نقل
اللحوم .

قرر

المادة الاولى،

تسرى أحكام القانون ٦٨٥ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم نقل
اللحوم على سائر محافظات جمهورية مصر العربية ومدينة
الاقصر .

المادة الثانية،

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
نشره .

وزير

الادارة المحلية

دكتور محمود شريف

تحريرا في ١٩٩٧/١/٢

قرار رئيس الجمهورية

رقم (٧٩٨) لسنة ١٩٥٧

في شأن الاوعية التي تستعمل في المواد الغذائية^(١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم الصادر في ٥ من مايو سنة ١٩٤٦ بتنظيم مراقبة صنع وبيع واستعمال المواد الملونة التي تستعمل في تلوين المواد الغذائية .

وعلى المرسوم الصادر في ٣ من ابريل سنة ١٩٤٦ بشأن الاوعية التي تستعمل في المواد الغذائية .

وعلى القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن التفويض بالاختصاصات .

وعلى القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ بشأن تعديل المادة ١٣ من القرار رقم ٧٩٨ لسنة ١٩٥٧ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية .

قرر

مادة ١- يقصد بالاعوية جميع الاواني والاجهزة وغيرها من الادوات التي تستعمل في طهي المواد الغذائية أو تحضيرها

(١) راجع في ذلك تعليمات الصحة الوقائية - المرجع السابق ، ص ٥٨٠ .

٢٤

أو حفظها أو نقلها أو تناولها أو التي تستعمل في المياه ، وكذلك مستحضرات التجميل أو لعب الأطفال التي يقتضى استعمالها ملامسة الفم .

مادة ٢- فيما عدا مانص عليه في المواد الأخرى من هذا القرار يجب ان تتوافر في الاوعية ما يأتى :

أولاً : يجب الاتصنع كلها أو جزء منها من معدن الرصاص أو الزنك فقط .

ثانياً : اذا كانت مصنوعة من سبائك فيجب الا تحتوى على أكثر من ١٠٪ (عشرة فى المائة من الرصاص)

ثالثاً : يجب الاتزيد نسبة الرصاص فى القصدير الذى يطلى به أجزاؤها التى تلامس الفم أو المواد الغذائية على أكثر من ١٪ (واحد فى المائة)

رابعاً : يجب الاتزيد نسبة الرصاص فى السبائك التى تلحم بها من الداخل على أكثر من ١٪ (واحد فى المائة)

خامساً : يجب الاتزيد نسبة الزرنيخ فيها على أكثر من ٠,٠٣٪ (ثلاثة من المائة فى المائة)

مادة ٣- يجب ان تكون مواصفات الاوانى الالومنيوم المعدة للاستعمال المنزلى كالاتى :

أولاً : الا تقل نسبة الالومنيوم فيها عن ٩٩٪ (تسعة وتسعين فى المائة)

ثانياً: ألا تزيد نسبة النحاس فيها على ٠,٢ ٪ (اثنين من عشرة فى المائة)

ثالثاً: ألا تزيد نسبة الحديد فيها عن ٠,٧ ٪ (سبع من عشرة فى المائة)

رابعاً: ألا تزيد نسبة السليكون فيها عن ٠,٦ ٪ (ستة من عشرة فى المائة)

خامساً: ألا تزيد نسبة المنجنيز فيها عن ١ ٪ (واحد فى المائة)

سادساً: ألا تزيد نسبة الشوائب الأخرى عن ٠,٣ ٪ (ثلاثة من مائة فى المائة)

مادة ٤: يجب ألا تصنع الأوعية والادوات المذكورة فيما يلى من معدن الرصاص أو من معدن الزنك فقط وفى حالة صنعها من سبائك يدخل فى تركيبها معدن الرصاص فيجب ألا تزيد نسبته فيها على ١ ٪ (واحد فى المائة) ونسبة أكسيد الزرنيخ على ٠,٣ ٪ (ثلاثة من مائة فى المائة)

١ - أوعية الخمر .

٢ - أنابيب المواد الغذائية ومستحضرات التجميل وأغطيته .

٣ - أغلفة المواد الغذائية ومستحضرات التجميل التى تلامسها مباشرة .

٤ - أوعية مستحضرات التجميل وأغطيتها .

٥ - أوعية أطعمة الأطفال .

٦ - كبسول الزجاج .

٧ - سيفون زجاج المياه الغازية .

٨ - لفائف التبغ المضغ .

مادة ٥. يجب ألا تصنع الاواني والادوات التى تلامس الفم أو المواد الغذائية بصفة مباشرة وكذا أدوات لعب الأطفال من كاوتشوك (مطاط) يحوى الزنك أو الرصاص - ويجوز ان تصنع تلك الاواني والادوات من كاوتشوك يحوى كبريتيد الانتيمون بشرط الا يترك هذا الكاوتشوك المطاط أنتيمون فى محلول ٥٪ (خمس فى المائة) حامض الطرطريك .

مادة ٦. لايجوز استعمال معدن الرصاص أو سبائكه فى اصلاح الات طحن المواد الغذائية أو تشقيل الاواني أو فى تغطية موائد محال بيع المواد الغذائية أو صنعها .

مادة ٧. لايجوز طلاء الاوعية من الداخل أو من الخارج الا باللوان مسموح بها طبقا لمرسوم المواد الملونة وعند استعمال البويات أو الوردنيش أو الميناء بطريق الصهر أو أية مادة أخرى فى طلاء الاوعية أو تزجيجها يجب الا يعطى اختبارات ايجابية للرصاص أو الزنك أو الكاديوم أو الانتيمون عند وضعها فى محلول حمض خليك ٤٪ (أربعة فى المائة) لمدة ٢٤ ساعة فى درجة الحرارة العادية أو اذا عولجت بهذا المحلول لمدة نصف ساعة بطريق الغليان .

مادة ٨- لايجوز تبطين الاوعية أو عربات نقل اللحوم أو تغطية موائد محال بيع أو صنع المواد الغذائية بطبقة من الزنك ويستثنى من ذلك مواسير المياه وخزانات المياه العادية .

مادة ٩- لايجوز استعمال الاوعية المصنوعة من النحاس الاحمر دون تبييضها - ويجوز في أجهزة التقطير وتحضير الحلوى والشربات والمرببات ان تستعمل تلك الاوعية بدون تبييض بشرط ان تكون قبل استعمالها نظيفة وان تكون بعيدة عن تأثير الابخرة والسوائل المحتوية على أملاحها ومستوفية للاشتراطات بالمادة ١١ من هذا القرار وان تفرغ محتوياتها في أوعية أخرى بمجرد الانتهاء من التحضير فيها .

مادة ١٠- لايجوز استعمال المطبوعات والجرائد والاوراق السابق استعمالها كلفائف للمواد الغذائية المختلفة - كما لايجوز استعمال السدادات التي سبق استعمالها ويجب ان تكون اللفائف الورقية نظيفة وخالية من المواد الحافظة والضارة وكذا الالوان غير المسموح بها .

مادة ١١- يجب ان تكون جميع الاوعية المستعملة نظيفة وخالية من الصدأ أو المواد الغريبة - كذلك يجب ان تكون خالية من الشقوق أو معالم زوال القشرة .

ويجب الا تحتوى المواد أو الادوات التي تستعمل في تنظيفها على معادن سامة أو مواد عضوية ضارة بالصحة .

مادة ١٢- يجب الا يحتوى القصدير الذى يستعمل في تبييض الاوعية على ٩٩٪ (تسعة وتسعون فى المائة) قصدير

نقى ولايزيد على ما يحتويه من أكسيد الزرنيخ على ٠,٣٪ (ثلاثة من مائة فى المائة)

مادة ١٣. يجب اجراء لحام الاوعية من الخارج على ان يكون ذلك بشبكة من القصدير والرصاص بحيث لا تقل نسبة القصدير فيها عن ١٠٪ (عشرة فى المائة) والباقي رصاص وزنك فى اللحام الخارجى للعلب المصنوعة والملاحومة أوتوماتيكيا بطريقة الكسوة ، أما العبوات الملاحومة بالطريقة غير الاوتوماتيكية فتكون بنسبة ٦٥٪ (خمس وستون فى المائة) قصدير والباقي رصاص على ان تكون أقصى نسبة للشوائب فى الحالتين كما يلى :

٠,٥٪ (خمس من عشرة فى المائة) زرنيخ .

٠,٠٢٪ (اثنان من مائة فى المائة) حديد .

٠,٣٪ (ثلاثة من عشرة فى المائة) نحاس .

٠,٦٪ (سنة من عشرة فى المائة) أنتيمون .

أما الاوعية النحاسية فيجوز لحامها بالنحاس أو سبائكها .

مادة ١٤. يلغى المرسوم الصادر فى ٦ جمادى الاولى سنة ١٣٦٥ هـ (٣ ابريل سنة ١٩٤٦) بشأن الاوعية التى تستعمل فى المواد الغذائية .

مادة ١٥. على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ولوزير الصحة العمومية اصدار القرارات اللازمة لاضافة اى صنف من الاوعية وتحديد مواصفاته أو لتحديد المواصفات القياسية الخاصة بمواسير المياه أو الاواني التى تستعمل فى غير المواد الغذائية .

قرار وزير الدولة للصحة

رقم (٦٧٩) لسنة ١٩٨٣

في شأن الاوعية التي تستعمل في المواد الغذائية

وزير الدولة للصحة:

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص
بجمع التدليس والغش والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الاغذية
وتنظيم تداولها .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩٨ لسنة ١٩٥٧ في
شأن الاوعية التي تستعمل في المواد الغذائية .

وعلى ما عرضه علينا السيد الدكتور رئيس الادارة المركزية
للمشئون الوقائية في هذا الشأن .

قرر

مادة ١ - يراعى في الاوعية غير الورقية مايلي :

أ - لا يجوز طلاء الاوعية من الداخل ، وعند استعمال
الورنيش أو الميناء بطريقة الصهر أو أية مادة أخرى في طلاء
الاوعية أو تزجيجها يجب ألا تعطى اختبارات ايجابية للرصاص
أو الزنك أو الكاديوم أو الانتيمون عند وضعها في محلول
حمض الخليك ٤٪ لمدة ٢٤ ساعة في درجة الحرارة العادية أو
إذا عولجت بهذا المحلول لمدة نصف ساعة بطريق الغليان .

ب- يجوز طلاء أو طباعة الاوعية من الخارج باللون وأحبار ثابتة لا تحتوى على مواد سامة أو ضارة بالصحة ولا تتأثر بالعرق أو اللعب أو الاحتكاك ولا تنفذ الى المواد الغذائية .

مادة ٢- يراعى فى ثنائف المواد الغذائية ما يلى :

أ- يحظر استعمال المطبوعات والجرائد والاوراق السابق استعمالها كلفائف للمواد الغذائية المختلفة ، كما يحظر استعمال السدادات التى سبق استعمالها .

ب- يجب ان تكون اللفائف الورقية الملامسة للمواد الغذائية مباشرة خالية من المواد الحافظة غير المسموح بها غذائيا ، وطبقا للمادة الغذائية المعبأة وكذلك من المواد الملونة غير المسموح بها غذائيا وخالية من أية مواد سامة أو ضارة بالصحة .

جـ - يجب ان تكون اللفائف الورقية غير ملتصقة بالمادة الغذائية المعبأة ويسهل نزعها بالكامل .

د- يجب ان تكون اللفائف والمعبوات الورقية نظيفة وخالية من أية مادة سامة أو ضارة ولا تؤثر على طعم ورائحة وصفات وخواص المادة المعبأة ولا تسمح بنفاذ مواد تلوث المادة المعبأة أو تتفاعل معها .

هـ- يجب الا تلامس المواد المستعملة فى الطبع والكتابة على اللفائف والمعبوات الورقية المادة الغذائية المعبأة ويجب ان تكون ثابتة لا تتأثر بالماء .

٢٢

مادة ٣- يعمل بباقي الاحكام الواردة بالقرار الجمهورى رقم
٧٩٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاعية التى تستعمل فى المواد
الغذائية .

مادة ٤- ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من
تاريخ صدوره .

وزير الدولة للصحة

د. محمد صبرى زكى ،

تحريرا فى ٢٨ / ١١ / ١٩٨٣

وزارة الاسكان والمرافق

قرار رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٦٨

في شأن الشروط والمواصفات الواجب توافرها في العربات والاوعية
والصناديق التي يستعملها الباعة المتجولون لبيع
المشروبات والمواد الغذائية

وزير الاسكان والمرافق :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ في شأن
الباعة المتجولين .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩٨ لسنة ١٩٥٧ في
شأن الاوعية التي تستعمل في المواد الغذائية .

وعلى قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٣٧٩ لسنة
١٩٥٧ في شأن الشروط والمواصفات الواجب توافرها في
العربات والاوعية والصناديق التي يستعملها الباعة المتجولون
لبيع المشروبات والمواد الغذائية وعلى موافقة وزير الصحة
بتاريخ ١٨ / ١١ / ١٩٦٥ .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرار

مادة ١- يجب ان تتوافر في العربات والاوعية والصناديق
التي يستعملها الباعة المتجولون فضلا عن الاشتراطات المنصوص
عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨٩ لسنة ١٩٥٧ المشار
اليه الشروط الآتية :

١ - أن تكون العربات والصناديق مبطنة بالصاج الخلفن أو الصاج المطلي بالقصدير الجيد المعروف بالصفيح الفرنساوى أو الفورمايكا أو أية مادة أخرى مماثلة غير قابلة للتلف أو التآكل عند التعرض للسوائل .. ويكفى فى العربات المستعملة لبيع المواد الغذائية أو الفواكه ذات القشور السميكة والتي لاتعرض تعرضا مباشرا للتلوث كالبطيخ والشمام وما اليها دهانها باليوية الزيتية ثلاثة أوجه بعد معجنة جميع اللحامات جيدا تكون أسطحها ملساء لتسهيل تنظيفها .

٢ - أن تغطى العربات المستعملة لبيع المواد الغذائية غير المطهية أو ذات القشور الرقيقة أو اللزجة أو غيرها من المواد الغذائية غير المطهية والمعرضة لاجتذاب الذباب والتلوث بأغطية من القماش النظيف .

٣ - أن تكون العربات المخصصة لبيع المواد الغذائية المطهية والتي يتناولها الجمهور مباشرة مقللة وان تكون جوانب وسقف هذه العربات من الزجاج السليم وان تعمل بها التهوية الكافية وان تغطى فتحات التهوية بشبكة من السلك المتين ذو النسيج الضيق وفى حالة تجهيز أو تسخين بعض أنواع هذه الاطعمة على العربات فيجب تزويدها بمكان ثابت للحلق وتطيق جوانبه بالصاج المتين (أية مادة أخرى مقاومة للحريق) مع استخدام مشعل بوتاجاز أو وابور غاز أو أية طريقة أخرى توافق عليها الجهة المختصة (بحيث لاتتخلف عنها أدخنة أو مخلفات) على ان يخصص بالعربات مكان لأنبوية البوتاجاز فى حالة استعماله كمشعل .

٤- أن تزود العربات المنوه عنها بالفقرة السابقة بالمياه النقية والتي تؤخذ من مورد مائي محدد على ان يقدم صاحب العربة إقرارا بالمكان الذى يستمد منه المياه ويجب حفظ هذه المياه فى وعاء مقفل من الصاج المخلفن أو أية مادة أخرى مماثلة غير قابلة للصدأ وأن يكون الوعاء مقفلا ومزودا بحنفية وللجهة الادارية المختصة أخذ العينات من المياه المستعملة على العربة لتحليلها بمعامل الصحة للتأكد من صلاحيتها كيميائيا بكتريولوجيا للاستعمال .

٥- ان تزود العربات المذكورة بوعاء مناسب لاستقبال المياه المتخلفة من غسيل الاوعية والاوانى والاكواب على ان يوضع تحت وعاء المياه المشار اليه فى البند السابق وبطريقة يسهل معها نقله الى أقرب بالوعة لتفريغه أولا بأول .وكذا يجب تزويدها بوعاء مناسب لحفظ الفضلات ، ولايجوز بآى حال من الاحوال القاؤها فى الطرق أو الشوارع العامة أو الخاصة أو الاراضى الفضاء سواء كانت مسورة أو غير مسورة .

٦ - ان تكون جميع الاوانى التى تقدم فيها الأغذية من البلاستيك الثقيل أو الصينى أو الصاج المطلى بالصينى السليم أو أية مادة أخرى مماثلة .

٧- ان تكون جميع الاوانى التى تقدم فيها المشروبات من الزجاج أو الالومنيوم أو أى معدن غير قابل للصدأ وأن تزود بصابير بالقاع لأخذ الشراب منها على ان يكون لها غطاء محكم يمنع تلوث الشراب الذى بداخلها .

٨ - ان يكتب بخط واضح وفي مكان ظاهر من العبوة اسم الحبل أو الحمال التي تستورد منها الاغذية المطهية أو المشروبات أو الحلوى الجاهزة كالجاتوه أو الفطائر أو الجيلاتى أو غيرها مع بيان رقم وتاريخ الرخص المنصرفة لهذه الحمال واسم المرخص له .

٩ - ان تكون العبوة وجميع مشتملاتها وكافة الادوات المستعملة بها نظيفة على الدوام مع الحرص على عدم بقاء آثار للمواد السكرية أو مواد عضوية عفنة تؤدى الى تراكم الذباب عليها .

مادة ٢٠. يلغى القرار رقم ١٣٧٩ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

مادة ٢١. ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

دكتور/حسن حسن مصطفى

تحريرافى : ٨ ربيع الآخر سنة ١٣٨٨ (٤ يوليو سنة ١٩٦٨)

نشر بعدد الوقائع المصرية ٨١ فى ١٠/٤/١٩٦٩ .

قرار رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٦٨
 فى شأن المأكولات والمشروبات التى يحظر
 على الباعة المتجولين بيعها والشروط
 الواجب توافرها فى ملابسهم

وزير الاسكان والمرافق

الاطلاع على القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن الباعة
 المتجولين .

وعلى القرارات الوزارية أرقام ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ لسنة
 ١٩٥٧ ، ١٠٠٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنفيذ أحكام قانون الباعة
 المتجولين .

على موافقة وزير الصحة . .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قصر

مادة (١) : يحظر على الباعة المتجولين أن يبيعوا أو يعرضوا للبيع :

أ - المأكولات المتهية من اللحوم والكفتة والارجل
 والاحشاء والرءوس وأجزائها والاسماك والكسكى والارز
 والخضروات والكشبرى والمكرونه والشعرية والسلطات وكذلك
 الفواكه المجمدة على شكل شرائح كالبطيخ والشمام .

ب - البوظة وكذلك المشروبات غير الغازية والالبان الخام
 التى تمبأ فى زجاجات خاصة والالبان المبسترة ولاينطبق ذلك

على عمال نقل اللبن المبستر من مصانع البسترة الى محال البيع أو منازل المستهلكين .

جـ - اللحوم النيئة .

د - الحلوى الجافة الا اذا كانت مغلفة بواسطة المصنع باغلفة من السيلوفان أو أية مادة أخرى مماثلة غير ضارة بالصحة أما الحلوى الرطبة فيجب تغطيتها بورق من السيلوفان أو وضعها فى فترينة زجاجية مطابقة لما نص عليه القرار رقم ١٣٧٩ لسنة ١٩٥٧ كما يجب بيعها فى ورق مطابق لما نص عليه القرار رقم ٧٩٨ لسنة ١٩٥٧ .

هـ - مادة ٢ - يحظر على الباعة المتجولين مزاوله مهنة عصير القصب أو الفواكه أو الخضروات بالطريق العام .

و - مادة ٣ - يلتزم الباعة المتجولون بنظافة الجسم والملابس وتغطية الرأس والقدمين .

ز - مادة ٤ - يلغى القرار رقم ١٣٨٠ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه كما تلغى أحكام القرار ١٠٠٧ لسنة ٥٨ فيما يتعلق بحظر بيع بعض المأكولات والمشروبات على الباعة المتجولين .

ح - مادة ٥ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .
وزير الاسكان والرفاق

إمضاء

دكتور/ حسن حسن مصطفى

سجل فى ٢٧/٧/١٩٦٨

إن جريمة إنتاج خل طبيعى مغشوش التى دين بها المطعون ضده معاقب عليها بالمواد ١ ، ٢ ، ٥ ، ٦ ، ١٥ ، من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٥ من القانون سالف الذكر توجب الحكم بمصادرة المواد المغشوشة - وهى عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها فى جميع الأحوال إذا كانت تلك المواد سبق ضبطها على ذمة الفصل فى الدعوى فإن الحكم المطعون فيه إذا أغفل القضاء بمصادرة المادة المغشوشة المضبوطة يكون قد خالف القانون مما يتعين معه تصحيحه عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ الخاص بحالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - وذلك بتوقيع عقوبة المصادرة بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المقضى بها .

(الطعن ٧٦٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠ / ١٠ / ١٦ ص ٣١٤ ، ٩٠٤)

لما كان من المقرر أن العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع هو ما تفصل فيه محكمة الموضوع فمتى استنتجته من وقائع الدعوى استنتاجاً سليماً فلا شأن بحكمة النقض به وكان الطاعن على نحو ما هو ثابت بمحضر المعارضة الابتدائية - وإن انكر الاتهام ودفعه بأنه تاجر جملة يشتري الجبن المضبوط ويبيعه ولايقوم بتصنيعه - إلا أنه عجز عن اثبات مصدر حصوله عليه ، فلا على المحكمة أن هى افترضت علمه بالغش باعتبار أنه من المشتغلين بالتجارة ، إذ من المقرر أن المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٠ بشأن قمع الغش

والتدليس المعدلة بالقانونين رقمي ٥٥٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ - والسارية أحكامها بعد صدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ - نصت على أن العلم بالغش والفساد يفترض إذا كان ائتلاف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين مالم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة ولا على المحكمة إن هي لم تتحدث عن ركن العلم وإثبات توافره لدى الطاعن مادام أنه من بين المشتغلين بالتجارة .

(الطعن ١٥٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ س ٣٢ ص ٩٥٩)

حظر تداول الأغذية الغير مطابقة للمواصفات. مادة ١/٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ .

استبدال عقوبة ائتلفة بعقوبة الجنحة. إذا كان المتهم حسن النية مع وجوب القضاء بالمصادرة. المادة ١٨ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ المعدلة بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٧٦ .

مخالفة ذلك. خطأ في تطبيق القانون. مثال.

لما كان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ قد نص في مادته الثانية على أنه « يحظر تداول الأغذية في الأحوال الآتية (١) إذا كانت غير مطابقة للمواصفات في التشريعات النافذة». ثم جرى نص المادة ١٨ منه بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦ على أنه « يعاقب من يخالف أحكام المواد ٢ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٤ مكررا والقرارات المنفذة لها بعقوبة ائتلفة وذلك إذا كان المتهم حسن النية ويجب أن يقضى الحكم بمصادرة المواد الغذائية موضوع الجريمة » فمن مقتضى

هذه النصوص أن الشارع بعد أن حرم تداول الأغذية الغير مطابقة للمواصفات قد استبدل بعقوبة الجنحة عقوبة المخالفة إذا كان المتهم حسن النية على أن يقضى وجوبا بمصادرة المواد الغذائية موضوع الجريمة. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وإن نفى علم المطعون ضده بأن «الردة» موضوع المحاكمة مغشوشة إلا أنه أثبت في حقه عرضه للبيع خبزا يحتوى على ردة غير مطابقة للمواصفات مما يستوجب توقيع عقوبة المخالفة وفق المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦٦ سالف الذكر فإنه إذ قضى رغم ذلك بالبراءة يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

(الطعن ٥٤٣ لسنة ٥١ق - جلسة ١١/٨/١٩٨١ س ٣٢ ص ٨٢٩)

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه: باع وعرض للبيع شيئا من المواد الغذائية المغشوشة مع علمه بذلك، وطلبت عقابه بالمواد ١/٢، ٧، ٨، ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل والقانون رقم ١٠ سنة ١٩٦٦ ومحكمة جناح الوابلى قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل والمصادرة وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ. عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه استأنف ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف. فطعن اغكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض (قيد بجدول محكمة النقض برقم لسنة ٥١ القضائية). وهذه المحكمة قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية الى محكمة شمال القاهرة الابتدائية للفصل

فيها مجددا من دائرة أخرى . ومحكمة الاعادة - بهيئة استئنافية أخرى - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ / اghامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية) ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة لنظر الموضوع .

المحكمة

وحيث ان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٩ الصادر بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع الغش والتدليس قد نص في المادة الاولى منه على ان يستبدل بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ النص الآتي : « يفترض العلم بالغش والفساد اذا كان مخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين مالم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة » . ومؤدى هذا التعديل ان المشرع اعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية عن الجريمة متى أثبت انه لا يعلم بغش أو فساد المواد والعقاقير أو الحاصلات التي يعرضها للبيع وأثبت مصدر المواد موضوع الجريمة . لما كان ذلك ، وكان التهم على ما يبين من الاوراق ومن دفاعه الذي تطمئن اليه المحكمة قد اشترى الجبن المغشوشة من آخر في صفائح مغلقة الامر الذي يدل على حسن نيته وعدم علمه بالغش ولما كان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الاغذية وتنظيم تداولها قد نص في المادة الثانية منه على انه « يحظر تداول الاغذية في الاحوال الآتية : (١) اذا كانت غير مطابقة للمواصفات الواردة في التشريعات النافذة . (٢) اذا كانت غير صالحة للاستهلاك الآدمي . (٣) اذا كانت مغشوشة »

ثم جرى نص المادة ١٨ منه على انه يعاقب من يخالف أحكام المواد ٢، ١٠، ١١، ١٢، ١٤ والقرارات المنفذة له بعقوبة المخالفة وذلك اذا كان المتهم حسن النية، على انه يجب ان يقضى الحكم بمصادرة المواد الغذائية التي تكون جسم الجريمة، ومقتضى نص هذه المادة ان الشارع جرم تداول الاغذية المغشوشة اذا كان المتهم حسن النية وعاقبه عنها بعقوبة المخالفة على ان يقضى وجوبا بمصادرة المواد المغشوشة. وكان المتهم قد باع الجبن المغشوش مع حسن نيته مما يوجب الحكم عليه بعقوبة المخالفة الواردة فى المادة آتية البيان. لما كان ذلك، وكان من المقرر ان العبرة فى تكييف الواقعة بأنها جنائية أو جنيحة أو مخالفة هى بالوصف القانونى الذى تنتهى اليه المحكمة التى نظرت الدعوى دون التقييد بالوصف الذى رفعت به تلك الدعوى أو يراه الاتهام وذلك فى صدد قواعد التقادم التى تسرى وفقا لنوع الجريمة الذى تقرره المحكمة. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه صدر فى ١٠ يونية سنة ١٩٨٢ فقرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض فى ٢٧ يونية سنة ١٩٨٢ وقدم أسبابا لطعنه فى ذات التاريخ ثم عرض الطعن على هذه المحكمة بجلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٨٥ وإذ كان قد انقضت على الدعوى الجنائية منذ تقرير الطاعن بالطعن فى ذلك الحكم وتقديم أسباب الطعن الى يوم عرض الطعن على هذه المحكمة ما يزيد على مدة السنة المقررة بالمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية لانقضاء الدعوى بمضى المدة فى مواد المخالفات دون اتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة، فان الدعوى تكون قد انقضت بمضى المدة ويتعين لذلك القضاء بالغاء الحكم المستأنف وبرائة المتهم مما أسند اليه مع مصادرة الجبن المغشوش المضبوط.

(طعن ٨١٧٣ لسنة ٥٤٤ ق جلسة ١٧/١٠/١٩٩١ س ٤٢ ص ٩٩٨)

قرار وزير الصناعة

قرار رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٨٥

بالزام المنشآت الصناعية المحلية المنتجة

للمواد الغذائية المعلبة والمجمدة والمعبأة

بالبينات الواجب وضعها على عبواتها من المنتجات الغذائية^(١)

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن
التوحيد القياسي ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة
وتشجيعها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩
بإعادة تنظيم الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة
الانتاج.

وعلى القرار الوزاري رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٣ بشأن إلزام
المنشآت الصناعية المحلية المنتجة للمنتجات الغذائية المعلبة
والمجمدة والمعبأة بوضع البينات الواجب وضعها على عبواتها
من المنتجات الغذائية؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

(١) الوقائع المصرية - العدد ١٩٧ في ١/٩/١٩٨٥ .

قرار

مادة ١٠. فى تطبيق أحكام هذا القرار يقصد :

(أ) بالمنتجات الغذائية المعلبة : المنتجات الغذائية المحفوظة فى آنية محكمة القفل والمعاملة حراريا بعد القفل بغرض الحفظ.

(ب) بالمنتجات الغذائية المجمدة : المنتجات الغذائية المحفوظة عن طريق خفض درجة حرارتها الى درجة التجمد مع استمرار حفظها مجمدة حتى وقت استهلاكها .

(جـ) بالمنتجات الغذائية المعلبة : المنتجات الغذائية التى يعدها المنتج للبيع معبأة للاستهلاك المباشر للمستهلك والمنصوص عليها بالكشف المرفق .

مادة ٢. تلتزم المنشآت الصناعية المحلية المنتجة للمنتجات الغذائية المعلبة والمجمدة والمعبأة بأن توضع على عبواتها أو البطاقات الموضوعة عليها البيانات الآتية :

(أ) اسم المنتج الغذائى .

(ب) قائمة بالمكونات الاساسية والمواد المضافة للمنتج الغذائى .

(جـ) الوزن الصافى أو عدد الوحدات فى الحالات التى تتطلب ذلك .

(د) تاريخ الانتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية (شهر / سنة)

(هـ) اشتراطات التخزين والتداول فى الحالات التى يرى المنتج ضرورة ايضاحها .

(و) أية بيانات أخرى تنص عليها المواصفات القياسية المصرية .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية بخط واضح غير قابل للمحو ويجوز الى جانب ذلك كتابتها بلغة أخرى أو أكثر .

مادة ٢- على صاحب العينة عند أخذها من الموقع تحرير محضر يدون فيه البيانات التي على العينة الخاضعة لهذا القرار على ان يوقع هذا المحضر منه ومن مسئول المكان المسحوبة منه العينة ثم تنقل العينات الى المعامل بطريقة تكفل الابقاء عليها بحالتها وقت سحبها ويعتبر المحضر المشار اليه مكملا لتقرير المعمل في هذا الخصوص .

مادة ٤- يلغى قرار وزير الصناعة رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه .

مادة ٥- ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في ٣/٧/١٩٨٥

وزير الصناعة

مهندس/ محمد محمود عبد الوهاب

كشف

المنتجات الغذائية المعبأة التي يشملها القرار

- المسلى الصناعى .
 - الزيوت الغذائية بجميع أنواعها والمعبأة فى عبوات مناسبة للإستهلاك المباشر .
 - للمستهلك بإستثناء المعبأ منها فى براميل كبيرة .
 - الشحوم الغذائية المعدة للإستهلاك الآدمى .
 - المارجرين .
 - الطحينة .
 - الخلاوة الطحينية .
 - البسكويت والحلوى السكرية بأنواعها .
- ١- بإستثناء الوحدات الصغيرة المغلفة لحلوى السكر والذى وزن ١٠ جم فأقل والذى يصعب حالياً لصق بطاقات عليها فتوضع البيانات المطلوبة على العلب أو العبوات الحاوية لها .
- ٢- فى حالة الوحدات الصغيرة للبسكويت وحلوى السكر بأنواعها والذى وزن ٥٠ جم فأقل تعفى من كتابة تاريخ الإنتاج وتاريخ إنتهاء الصلاحية فقط على أن يدون هذان البيانان على العلب أو العبوات الحاوية لها .

- الكاكاو ومنتجاته :

١- تعفى الشيكولاته التى تباع بالوزن من تدوين البيانات المنصوص عليها فى هذا القرار .

٢- الوحدات من الشيكولاته التى تباع فى عبوات مجهزة حاوية ذات وزن معين فتدون جميع البيانات على العبوات الحاوية .

٣- الوحدات الصغيرة من الشيكولاته المغلفة التى تزن ٥٠ جم فأقل والتى تباع بالقطعة تعفى من كتابة تاريخ الإنتاج وتاريخ إنتهاء الصلاحية فقط على أن يدون هذان البيانات على العلب أو العبوات الحاوية لها .

- الشراب الصناعى والشراب الطبيعى .

- المرببات والعصائر .

بإستثناء المعبأ منها فى العبوات الألومنيوم أو البلاستيك على أن تدون البيانات على العلب أو العبوات الحاوية لها .

- المكرونة المعبأة فى عبوات مناسبة للإستهلاك المباشر للمستهلك .

- اللبن المبستر .

(الذى لا تزيد فترة صلاحيته على ٢٤ ساعة فيكتب تاريخ الإنتاج على العبوة بإسم اليوم الأسبوعى كحد أدنى .

- اللبن البقرى الطبيعى .

- المسلى الطبيعى .

- الزيد والحين المطبوخ .

-فيما عدا الوحدات الصغيرة التى تزن ٤٠ جم فأقل فتعفى من كتابة تاريخ الإنتاج وتاريخ إنتهاء الصلاحية فقط على أن يدون هذان البيانات على العبوات الحاوية لهذه الوحدات .

- الحين الأبيض .

- الحين الجاف المعد للإستهلاك .

- المثلوجات اللبنية والمائية .

تعفى العبوات التى حجمها (٢٠٠ مليلتر) فأقل من كتابة تاريخ الإنتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية فقط على أن يدون هذان البيانات على العلب أو العبوات الحاوية لها .

- مسحوق الآيس كريم .

- الحين الركفورود .

- اللبن الفرز المجفف .

- اللبن كامل الدسم المجفف .

- البادئات .

- المنفحة .

- اللبن المكثف .

- القشدة .

- الكريمة المخفوقة المجففة .

- العسل الأسود .

عمل التحلل : فيما عدا الوحدات الصغيرة التي تزن ٣٠ جم فأقل فتعفى من كتابة تاريخ الإنتاج وتاريخ إنتهاء الصلاحية ، على أن يدون هذان البيانات على العبوات الخاصة لها .

- الأغذية الخفيفة .

- نشا الطعام .

- البن .

- الشاي .

تستثنى فقط الوحدات التي تزن ٥٠ جم فأقل من تدوين تاريخ الإنتاج عليها ويدون عليها جميع البيانات بما فيها تاريخ إنتهاء الصلاحية .

- التوابل .

- الخضر المجففة .

- المنتجات الغذائية المسحوقة والمطحونة والمجروشة .

- أغذية الأطفال .

قرار وزير الصناعة

رقم (١٧٩) لسنة ١٩٩٦

في شأن إلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية المصرية

وزير الصناعة والثروة المعدنية

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسى ،

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج ،

قرر

مادة أولى- يلتزم المنتجون للسلع والمنتجات الموضح بيانها بالكشف المرفق لهذا القرار بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية المصرية المناظرة لها .

مادة ثانية- يستمر العمل بقرارات وزير الصناعة والثروة المعدنية فيما يختص بالمهلة الزمنية الممنوحة لبعض المنتجين حتى تاريخ نهايتها .

مادة ثالثة- إلغاء العمل بقرارات وزير الصناعة والثروة المعدنية السابق صدورها واخالفه لهذا القرار .

مادة رابعة- ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .

وزير الصناعة والثروة المعدنية

مهندس / سليمان رضا

قائمة

بالمواصفات القياسية الملزمة للسلع والمنتجات^(١)

أولا الصناعات الغذائية

رقم المواصفات	إسم المواصفات
١ج٩٠/٠٠٠٣	الأعلاف المصنعة ومواد العلف الخام ج ١ : القواعد العامة المنظمة لأسس تطبيق المواصفات القياسية الخاصة بالحبوب الداخلة في صناعة الأعلاف .
٢ج٩٠/٠٠٠٣	الأعلاف المصنعة ومواد العلف الخام ج ٢ : حبوب الشوفان الداخلة في صناعة الأعلاف .
٣ج٩٠/٠٠٠٣	الأعلاف المصنعة ومواد العلف الخام ج ٣ : حبوب الراى (الشيلم) الداخلة في صناعة الأعلاف .
٤ج٩٠/٠٠٠٣	الأعلاف المصنعة ومواد العلف الخام ج ٤ : حبوب الأذرة الداخلة في صناعة الأعلاف .
٥ج٩٠/٠٠٠٣	الأعلاف المصنعة ومواد العلف الخام ج ٥ : حبوب الشعير الداخلة في صناعة الأعلاف .
٦ج٩٠/٠٠٠٣	الأعلاف المصنعة ومواد العلف الخام ج ٦ : حبوب السورجم الداخلة في صناعة الأعلاف .
١ج٩٢/٠٠٤٩	الزيوت النباتية المعدة للطعام ج ١ : زيت السمسم .
٢ج٩٣/٠٠٤٩	الزيوت النباتية المعدة للطعام ج ٢ : زيت الزيتون .

(١) يسرى هذا القرار على المواصفات القياسية الصادرة والموضحة بهذه القائمة وأية
تعديلات تطرأ عليها - وسنورد ما يخص المواد الغذائية فحسب .

رقم المواصفات	إسم المواصفات
٣ج٩٣/٠٠٤٩	الزيوت النباتية المعدة للطعام ج٣ : زيت جنين الفرة .
٤ج٩٣/٠٠٤٩	الزيوت النباتية المعدة للطعام ج٤٥ : زيت بذرة الكتان .
٥ج٩٣/٠٠٤٩	الزيوت النباتية المعدة للطعام ج٥ : زيت الفول السوداني .
٦ج٩٣/٠٠٤٩	الزيوت النباتية المعدة للطعام ج٦ : زيت فول الصويا .
٧ج٩٣/٠٠٤٩	الزيوت النباتية المعدة للطعام ج٧ : زيت عباد الشمس .
٨ج٩٣/٠٠٤٩	الزيوت النباتية المعدة للطعام ج٨ : زيت بذرة القطن درجة أولى .
١ج٩٤/٠٠٥٠	الزيوت المهدرجة ومخالطها والمرجرين ج١ : المسلى النباتي .
٢ج٨٢/٠٠٥٠	الزيوت المهدرجة ومخالطها والمرجرين ج٢ : الزيوت النباتية المهدرجة . (تعديل جزئي ١٩٨٤) .
٣ج٨٢/٠٠٥٠	الزيوت المهدرجة ومخالطها والمرجرين ج٢ : مرجرين المائدة .
٨٦/٠١٢٩	منتجات الفاكهة المخفوفة (تعديل جزئي ١٩٨٨-١٩٩٠) .
٨٨/٠١٣٢	منتجات الطماطم المخفوفة (تعديل جزئي ١٩٩٦) .
١ج٩١/٠١٥٤	الألبان ومنتجاتها ج١ : اللبن الخام .
٥ج٩٢/٠١٥٤	الزبد البقري الطبيعي الخلى .

رقم المواصفات	إسم المواصفات
٧٩٢/٠١٥٤ ج	المسلى البقرى الطبيعى الغلى .
٨٨/٠١٧٣	البطاطس المجففة .
٦٢/٠١٨٩	المشروبات الكحولية (تعديل جزئى ٧١، ٧٦) .
٧٢/٠١٩١	الخميرة .
١٩٢/٠٢٨٤ ج	المستردة ج ١ : بذور مسحوق المستردة .
٢٩٢/٠٢٨٤ ج	المستردة ج ٢ : عجينة المستردة .
٨٦/٠٢٨٥	العنب المجفف (الزبيب) .
١٨٨/٠٢٨٦ ج	المكرونة وطرق فحصها واختبارها ج ١ : المكرونة .
٩٠/٠٢٨٧	السردين المعلب (تعديل جزئى ١٩٩٣) .
٩١/٠٢٨٨	الأسماك المدخنة .
٩٤/٠٣٣٥	الفول المدمس المعلب .
١٩٥/٠٣٣٦ ج	المشروبات الغازية غير الكحولية ج ١ : عام .
١٩٠/٠٣٥٥ ج	عسل النحل وطرق الفحص والإختبار ج ١ : عسل النحل .
٧٧/٠٣٥٧	نشا الطعام (تحديث ١٩٨٦) .
٩٠/٠٣٥٨	السكر المكرر والأبيض (تعديل جزئى ٩٣، ١٩٩٦) .
١٩٠/٠٣٥٩ ج	عسل الجلو كوز وطرق فحصه واختباره ج ١ : عسل الجلو كوز .
١٧٦/٠٣٦٠ ج	الخضر الطازجة المعلبة ج ١ : البسلة .

رقم المواصفات	إسم المواصفات
٢٣٦٠ / ٠٣٧٦ ج ٢	الخضر الطازجة المعلبة ج ٢ : الباميا .
٢٣٦٠ / ٠٣٧٦ ج ٣	الخضر الطازجة المعلبة ج ٣ : الخرشوف .
٢٣٦٠ / ٠٣٧٦ ج ٤	الخضر الطازجة المعلبة ج ٤ : الفاصوليا .
٢٣٦٠ / ٠٣٧٦ ج ٥	الخضر الطازجة المعلبة ج ٥ : السيانخ .
٣٧٤ / ٠٣٧٨	الشراب الصناعي (تعديل جزئي ١٩٨٨) .
٣٧٥ / ٠٩٣	البلح المنجفف المعبأ .
٣٨٣ / ٠٧٠	الخل (تعديل جزئي ٨٥-١٩٨٨) .
٣٨٤ / ٠٣٣٢٤٩٩٢٠١٩٨٩	الحلاوة الطحينية .
٤١٣ / ٠٩٢	العسل المجهز المعبأ .
٤١٥ / ٠٨٨	اللوبياء الجافة المطبوخة المعلبة والفاصوليا الجافة المطبوخة المعلبة .
٤١٦ / ٠٨٨	البسكويت .
٤١٨ / ٠٦٣	الأوعية الزجاجية المستخدمة في تعبئة الألبان وزيت الطعام والأنبذة والبيرة .
٤٥٢ / ٠٩٠	اختلالات المعبأة .
٤٨٣ / ٠٩٠	التيغ المعسل .
٥١٦ / ٠٩٣	الجمبرى المجمد .
٥١٧ / ٠٥١٧٤١٤٧٨٧	البن ومشتقاته (تعديل جزئي ١٩٩٢) .
٥٤٤ / ٠٦٤	الكمثرى المعلبة والتفاح المعبأ (تعديل جزئي ١٩٨٨) .

رقم المواصفات	إسم المواصفات
٧٤/٠٥٤٥	البلح المقلب (تعديل جزئي ١٩٨٨).
٩٢/٠٥٥٨	العبوات الزجاجية للمشروبات الغازية غير الكحولية .
٩١/٠٥٥٩ ج ١	الشاي ج ١ : الشاي .
٩٠/٠٦١١	التبغ المخلوط للفليون .
٩١/٠٧١٨، ٠٦١٢	التبغ المخلوط للسجائر (تعديل جزئي ١٩٩٥) .
٩٠/٠٦٨٤	نشوق التبغ .
٧٠/٠٦٨٥	عصير المانجو (تعديل جزئي ٨٥-١٩٨٨)
٧٦/٠٦٨٦	عصير البرتقال المقلب (تعديل جزئي ٨٥-١٩٨٨)
٧٨/٠٦٨٧	عصير الجوافة (تعديل جزئي ٨٥-١٩٨٨) .
٨٨/٠٧١٩	البسلة الجافة المطبوخة المعلبة .
٩١/٠٧٤٣	تبغ غير المخلوط للسجائر .
٩٦/٠٧٩٩	مسحوق الكسترد .
٩٦/٠٨٠٠	مسحوق الجيلي .
٩٦/٠٨٠٣	مسحوق الخبز .
٩٥/٠٨٠٤	أسماء التونة والبريتو المعلبة .
٨٨/٠٨٠٧	الخضروات المتنوعة المعلبة .
٩٦/٠٨٠٨	الأنشوجة المعلبة .
٨٥/٠٨٥٣	المواد الملونة الصناعية المستخدمة في تلوين المواد الغذائية أصفر غروب الشمس .

رقم المواصفات	اسم المواصفات
٨٥ / ٠٨٥٦	المواد الملونة الصناعية المستخدمة في تلوين المواد الغذائية (كارموزين) .
٨٨ / ٠٨٦٥	الجزر الأصفر المجفف .
٩١ / ٠٨٨٩	الأسماك المجمدة .
٨٨ / ٠٨٩٠	الفانيليا كمنكسب للطعم في الأغذية .
٩١ / ٠٩٤٢	الدقيق المغلوط بمسحوق الحبيز .
١٨٨ / ٠٩٩٩ ج ١	الجبن المطبوخ ج ١ : الجبن المطبوخ .
٢٨٨ / ٠٩٩٩ ج ٢	الجبن المطبوخ ج ٢ : معجون الجبن المطبوخ (تعديل جزئي ١٩٩٤) .
٨٩ / ١٠٠٧	الجبن الجاف .
٧٠ / ١٠٠٨	الجبن الطرى .
٧٧ / ١٠١٢	عصير المشمش (تعديل جزئي ٨٥-١٩٨٨) .
٧٦ / ١٠٢٩	عصير الجريب فروت المعب (تعديل جزئي ٨٥-١٩٨٨) .
٩١ / ١٠٤٢	البطرمة .
٨٨ / ١٠٤٣	مساحيق المشروبات الصناعية غير الغازية .
٩٦ / ١٠٩٠	الطيور الداجنة والأرانب المجمدة .
٩١ / ١١١٤	لحم اللانشون .
١١٣٢ / ٩٠ ج ١	الجبن المطبوخ المحتوى على زيوت ودهنون نباتية ج ١ . الجبن المطبوخ المحتوى على زيوت ودهنون نباتية .

رقم المواصفات	إسم المواصفات
١١٣٢ / ٩٠ ج ٢	الجنين المطبوخ المحتوى على زيت ودهن نباتية ج ٢ : معجون الجنين المطبوخ المحتوى على زيت ودهن نباتية (تعديل جزئى ١٩٩٤) .
٩٢ / ١١٥٩	أغذية الأطفال النباتية المدعمة باللبن .
٧٣ / ١١٨٣	الجنين نصف الجاف .
١١٨٥ / ٩٣ ج ١	المثلوجات اللبنة والمائية (الآيس كريم) ج ١ : المثلوجات اللبنة .
١١٨٥ / ٩٣ ج ٢	المثلوجات اللبنة والمائية (الآيس كريم) ج ٢ : المثلوجات المائية .
١١٨٥ / ٩٣ ج ٣	المثلوجات اللبنة والمائية (الآيس كريم) ج ٣ : المثلوجات نباتية الدهن .
٧٤ / ١٢٣٢	مكبات الطعام فى الحلوى .
٧٤ / ١٢٣٣	الجيلاتين المستخدم فى الأغراض الغذائية .
٧٤ / ١٢٤٢	المانجو المعب (تعديل جزئى ١٩٨٨) .
٧٤ / ١٢٤٣	الخوخ المعب (تعديل جزئى ١٩٨٨) .
٩١ / ١٢٥١	دقيق القمح بإستخراجاته المختلفة (تعديل جزئى ٩٢-٩٣-١٩٩٥) .
٧٥ / ١٢٥٥	الملونات المستخدمة فى تلوين المواد الغذائية (طرطرازين) (تعديل جزئى ١٩٨٥) .

رقم الواصفات	إسم الواصفات
٧٨/١٤١٥	مسحوق البودنج سريع التحضير .
٩٠/١٤٦٤	رقائق مخلفات تصنيع منتجات التبوغ (التبغ المجنس) (تعديل جزئي ١٩٩٣) .
٩٥/١٤٧٢	السالون المعب .
٩٠/١٤٧٣	الكبد الجمعد .
٩٥/١٥٢١	سمك الماكريل المعب .
٩١/١٥٢٢	اللحوم المجمدة .
٨٢/١٥٢٥	منتجات ذرة الفشار .
٨٤/١٥٥٠	عصير اليوسفي (تعديل جزئي ٨٥-١٩٨٨) .
٨٤/١٥٥٤	مهرروس الزيتون الأسود (تعديل جزئي ٨٩-١٩٩١) .
٨٥/١٥٥٨	عصير الخوخ (تعديل جزئي ٨٥-١٩٨٨) .
٩٢/١٥٦٣	الكورندميت المعب (تعديل جزئي ١٩٩٣) .
٨٥/١٥٧٨	عصير العنب (تعديل جزئي ١٩٨٨) .
٨٥/١٥٧٩	عصير الفراولة (تعديل جزئي ١٩٨٨) .
٨٥/١٥٨٠	عصير الأناناس (تعديل جزئي ١٩٨٨) .
٨٥/١٥٨١	عصير التفاح (تعديل جزئي ١٩٨٨) .
٨٥/١٥٨٢	لقائف المشمش الجفف (قمر الدين)

رقم المواصفات	اسم المواصفات
٨٦ / ١٥٨٧	شراب الفركتوز ٤٢٪ ، ٥٥٪ .
٨٦ / ١٥٨٨	المياه المعدنية الطبيعية المعبأة والمعدة للشرب (تعديل جزئي ١٩٨٨) .
٨٦ / ١٥٨٩	مياه الشرب الطبيعية النقية المعبأة (تعديل جزئي ٨٨-١٩٩٦) .
٨٦ / ١٥٩٩	مسحوق الكريمة المعد للخفق .
٨٦ / ١٦٠٠	الكريمة السائلة المعدة للخفق والمعقمة بالطريقة اللحظية .
٨٦ / ١٦٠١	حبوب القمح (تعديل جزئي ١٩٩٥) .
٩٥ / ١٦٠٢	المشروبات المحلاة غير الغازية .
٩٣ / ١٦١٥	زيت جوز الهند .
٩٠ / ١٦١٦	الألبان المبسترة (تعديل جزئي ١٩٩٢) .
٩٠ / ١٦٢٣	اللين المعقم طويل العمر .
٨٧ / ١٦٢٩	شرائح البطاطس المقلدة (شيبس) .
٩٢ / ١٦٣٢	زيت نوى النخيل .
٨٧ / ١٦٣٣	مشروبات الألبان المتخمرة والمعقمة بالطريقة اللحظية .
٩٠ / ١٦٣٦	زيتون المائدة .
٩٣ / ١٦٤١	اللين المطعم اغلى المعقم بالطريقة اللحظية .
٨٨ / ١٦٤٨	الألبان المخففة .
٩١ / ١٦٥٠	اللين الزبادى المطعم اغلى .
٨٨ / ١٦٧٦	الحضرة المشكلة المجمدة .

رقم المواصفات	اسم المواصفات
٨٨ / ١٦٨١	الملوخية الخضراء المجمدة .
٨٨ / ١٦٨٥	زيت الشلجم منخفض المحتوى من حمض الإيروسيك تام التكرير والمعد للإستهلاك الأدمى .
٩١ / ١٦٨٨	ببرجر اللحم المجمد .
٩١ / ١٦٩٣	القرقة .
٩١ / ١٦٩٤	مفروم اللحم الصافي .
٨٩ / ١٦٩٥	القرنفل .
٨٩ / ١٦٩٦	منتجات لحم الدجاج - لانشون الدجاج (تعديل جزئى ١٩٩٢) .
٨٩ / ١٧٠٢	الباميا الطازجة المجمدة .
٩٦ / ١٧٢٥	الأسماك المملحة .
٩٥ / ١٧٤٣	الفاصوليا الخضراء المجمدة .
٨٩ / ١٧٤٦	الخرشوف المجمد (تعديل جزئى ١٩٩٤) .
٩٥ / ١٧٤٨	البسلة الخضراء المجمدة .
٩٥ / ١٧٤٩	السبانخ الخضراء المجمدة .
٨٩ / ١٧٦٥	شراب الشعير الخالى من الكحول (تعديل جزئى ١٩٩٠) .
٨٩ / ١٧٦٦	ورق العنب المجمد (تعديل جزئى ١٩٩٤) .
٩٠ / ١٧٦٨	اللين المجفف منزوع الدسم المضاف إليه دهون نباتية .
٩٠ / ١٧٩٧	مشروب الشعير الغازى بطعم الفسواكه (تعديل جزئى ٩٠-١٩٩٣) .

رقم المواصفات	إسم المواصفات
٩٠ / ١٨١٩	شورية اللحوم والدجاج المجففة (تعديل جزئي ١٩٩٣) .
٩٠ / ١٨٣٠	الألبان المركزة (الألبان المبصرة والألبان المكثفة) .
٩٠ / ١٨٥٣	الأغذية ذات الإستعمال الخاص - المشروبات منخفضة السعرات .
٩٠ / ١٨٥٤	حمض الستريك الغذائي .
٩٠ / ١٨٦٧	الحبن الطرى نباتي الدهن .
٩٠ / ١٨٧٧	تبغ المضغ .
٩٠ / ١٩٠٣	مسحوق سكر الحلوى .
٩٠ / ١٩٠٤	سكر اللاكتوز .
٩١ / ١٩٣٠	الكمون .
٩١ / ١٩٣١	الكروية .
٩١ / ١٩٣٢	الينسون .
٩١ / ١٩٧١	السجق المعب .
٩١ / ١٩٧٢	السجق المجمد .
٩١ / ١٩٧٣	الكفتة .
٩١ / ٢٠٦٢	الكلوى والقلوب والطحال والمخ والبنكرياس واللسان المجمد .
٩١ / ٢٠٦٣	تبغ المعسل المطعم برائحة الفواكه .
٩٢ / ٢٠٩٧	اللحم المقروم المخلوط ببروتين فول الصويا .
٩٢ / ٢١٤٢	زيت الطعمام لأغراض القلى والتحمير .
٩٢ / ٢٢٤٩	استيارين التخليل الغذائي .

رقم المواصفات	إسم المواصفات
٩٦ / ٢٣٧٢	ملح الطعام المدعم باليود .
٩٦ / ٢٦١٣	فترات الصلاحية للمنتجات الغذائية (تعديل جزئي ١٩٩٦) .
٩٥ / ٢٩١٠	لحم الدجاج والدجاج الرومي كفتة الدجاج والدجاج الرومي المجمد، كبة الدجاج والدجاج الرومي ، والكفتة المضاف إليها أرز المجمدة ، بيرجر الدجاج والدجاج الرومي المجمدة .
٩٥ / ٢٩١١	سجق الدجاج والدجاج الرومي المجمد .

مادة ٢

« تعتبر الأغذية غير صالحة للاستهلاك الآدمي في الأحوال الآتية:

١. إذا كانت ضارة بالصحة.

٢. إذا كانت فاسدة أو تالفة

الشرح والتعليق:

توضح هذه المادة ما سبق إجماله في المادة الثانية فتبين معيار عدم صلاحية السلعة للاستهلاك الآدمي وذلك في حالتين.

الحالة الأولى: إذا كانت السلعة ضارة بالصحة .

الحالة الثانية: إذا كانت السلعة فاسدة أو تالفة وتوضح المادة الرابعة متى تعتبر الأغذية ضارة بالصحة.

تطبيقات قضائية:

عقوبة المصادرة في صدد جرائم الغش . تدبير وقائي يوجه النظام العام لتعلقها بشئ لا يصلح للتعامل فيه .

اعتبار الأشياء المضبوطة مغشوشة أو غير صالحة للاستهلاك - مناهة - النظر إليها وقت ضبطها - معالجة هذه الأشياء وصيرورتها بعد ذلك صالحة للاستهلاك لا يجدى .

(الطعن ٧٨ لسنة ٤٤٤ في جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٧٤ سنة ٢٥ ص ١٤٥)

القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ لا أثر لصدوره على قرينة . افتراض علم المشتغلين بالتجارة بالغش عن الوقائع التي تجرى باخلافه لأحكامه . أساس ذلك ؟

أوجب القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ فى المادة ١٩ منه تطبيق العقوبة الأشد دون غيرها وذلك فى الأحوال التى ينص فيها أى قانون آخر على عقوبة أشد مما قررته نصوصه ، وفى نص المادة ٢٠ منه يلغى كل حكم يخالف أحكامه ، مما مقتضاه استمرار سريان الأحكام الواردة بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ والتى لا نظير لها فى القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ ولاتخالف أى حكم من أحكامه ، على غش الأغذية ، وكانت القرينة المنشأة بالتعديل المدخل بالقانونين رقمى ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٨٠ سنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ التى افترض بها الشارع العلم بالغش إذا كان يخالف من المشتغلين بالتجارة والقابلة لإثبات العكس لا تخالف أى حكم من أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ، وبالتالي لا يكون لصدوره أى أثر على نطاق سريان هذه القرينة على الوقائع التى تجرى باخلافه لأحكامه .

(الطعن ١١٤٢ سنة ٤٥ ق جلسة ١١/٣/١٩٧٥ من ٢٦ ص ٦٧٩)

حظر تداول الاغذية غير المطابقة للمواصفات وغير الصالحة للاستهلاك الادمى والمفتوشة . المادة ٢ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ .

توقيع عقوبة المخالفة على من يخالف أحكام المواد ٢ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٤ مكررا والقرارات المنفذة لها .

متى كان حسن النية مع وجوب القضاء بالمصادرة . المادة ١٨
المعدلة من القانون المذكور .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه - عرض للبيع شيئاً من أغذية الإنسان « بطاطس شيبس » غير صالحة للاستهلاك الآدمي مع علمه بذلك وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ . ومحكمة جنح قسم التبين قضت غيابياً عملاً بمواد الاتهام بتفريم التهم مائة جنيه والمصادرة والنشر . استأنف المحكوم عليه . ومحكمة جنوب القاهرة - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما نسب إليه .

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

الحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه انه اذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة عرضه للبيع شيئاً من أغذية الإنسان - بطاطس - غير صالحة للاستهلاك الآدمي قد شابه خطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه استند في قضائه الى ان المطعون ضده لاشأن له بالانتاج رغم ان المطعون ضده لم يدفع الاتهام المسند اليه بحسن نيته والتفت الحكم عن القرينة القانونية التي افترضها الشارع في جريمة الغش اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة المتجولين مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث ان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه انه استند في قضائه ببراءة المطعون ضده على قوله «حيث ان المتهم لاشأن له بالانتاج ومن ثم ترى المحكمة القضاء بالغاء الحكم وببراءة المتهم مما نسب اليه» لما كان ذلك وكان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الاغذية وتنظيم تداولها قد قضى في مادته الثانية على انه «يحظر تداول الاغذية في الاحوال الآتية (١) اذا كانت غير مطابقة للمواصفات الواردة في التشريعات النافذة (٢) اذا كانت غير صالحة للاستهلاك الادمي (٣) اذا كانت مغشوشة» ثم جرى نص المادة ١٨ منه بعد تعديلهما بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦ على انه يعاقب من يخالف أحكام المواد ٢، ١٠، ١١، ١٢، ١٤، ١٤ مكررا والقرارات المنفذة لها بعقوبة المخالفة وذلك اذا كان المتهم حسن النية ويجب ان يقضى الحكم بمصادرة المواد الغذائية موضوع الجريمة، ومفاد هذه النصوص ان الشارع بعد ان حرم تداول الاغذية الضارة بالصحة قد استبدل بعقوبة الجنبعة عقوبة المخالفة اذا كان المتهم حسن النية على ان يقضى وجوبا بمصادرة المواد الغذائية موضوع الجريمة. لما كان ذلك، وكان من المقرر ان العلم بغش البضاعة المطروحة للبيع هو ما تفصل فيه محكمة الموضوع متى استنتجته من وقائع الدعوى استنتاجا سليما فلا شأن بحكمة النقض به وإذ كانت المحكمة قد استنتجت عدم علم المطعون ضده بغش البضاعة موضوع الدعوى استنتاجا سائغا فان ماثيره الطاعة في هذا الصدد لا يكون له محل. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه وان نفى علم المطعون ضده بأن البطاطس - الشيبس - موضوع المحاكمة ضارة بالصحة الا انه أثبت في حقه عرضه للبيع بطاطس غير صالحة للاستهلاك الآدمي مما يستوجب توقيع عقوبة المخالفة وفق المادة

١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ مالف الذكر فانه اذ قضى رغم ذلك بالبراءة يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه. لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بالبراءة فى ١٩/٢/١٩٨٣ فقررت النيابة العامة فى ٢٧/٣/١٩٨٣ الطعن فيه بطريق النقض وتحدد لنظر الطعن أمام محكمة النقض جلسة ٢٨/١/١٩٨٦ - واذا كان قد انقضى على الدعوى الجنائية منذ يوم تقرير النيابة العامة بالطعن فى ذلك الحكم الى يوم عرض الطعن على محكمة النقض ما يزيد على مدة السنة المقررة بالمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية لانقضاء الدعوى بمضى المدة فى مواد المخالفات دون اتخاذ أى اجراء قاطع لهذه المدة فتكون الدعوى قد انقضت بمضى المدة ولا جدوى من بعد نقضه وقد قضى الحكم ببراءة المطعون ضده ولا يبقى الا تصحيح ما أغفله الحكم المطعون فيه من القضاء بمصادرة المواد الغذائية المضبوطة المكونة لجسم الجريمة ذلك ان الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات قد أوجبت الحكم بمصادرة الاشياء المضبوطة فى جميع الاحوال اذا كانت هذه الاشياء بعد عرضها للبيع جريمة فى ذاته مما يتعين معه تصحيح الحكم المطعون فيه بالقضاء بمصادرة المادة الغذائية المضبوطة .

(الطعن ٥٤٩٩ لسنة ٥٥ق جلسة ٣١/١٢/١٩٨٧س ٣٨ من ١١٧٧)

اتهمت النيابة العامة ١ - ٢ - ... بأنهما المتهم الاول : عرض للبيع طحينية غير صالحة للاستهلاك الادمى المتهم الثانى : قام بتصنيع طحينية بيضاء غير صالحة للاستهلاك الادمى وطلبت عقابهما بمواد القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والقرار الوزارى رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ . ومحكمة جنتح ثان الحلة

قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتفريم كل منهما مائة جنيه والنشر والمصادرة استأنفت النيابة العامة والمحكوم عليهما ومحكمة طنطا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم الاول.... ورفض وتأييد للمتهم الثاني .

فطعن الاستاذ / التهامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض كما طعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

من حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه رغم ادانة المطعون ضده عن جريمة تصنيع طحينه بيضاء غير صالحة للاستهلاك الآدمي ومعاقبته بغرامة مقدارها مائة جنيه والمصادرة والنشر الا انه أغفل بيان ان النشر على نفقة المحكوم عليه في جريديتين يوميتين واسعتى الانتشار طبقا لما تقضى به المادة الثانية من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ المعدل لبعض أحكام القانونين ٤٨ لسنة ١٩٤٩ ، ١٠ لسنة ١٩٦٦ بما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة تصنيع طحينه بيضاء غير صالحة للاستهلاك الآدمي قد شابه القصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع ذلك بأنه لم يعرض لدفاعه القائم على خلو الاوراق من دليل على انه المنتج للطحينه وعلى بطلان اجراءات أخذ العينة مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث ان المادة الثانية من القانون رقم ١٠٦ لسنة

١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الاغذية وتنظيم تداولها - المنطبق على الواقعة موضوع الاتهام في الطعن المائل - قد جرى نصها على ان « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين من غش أو شرع في ان يغش شيئا من أغذية الانسان وفي جميع الاحوال ينشر الحكم في جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار على نفقة المحكوم عليه ، لما كان ذلك ، وكانت عقوبة النشر هي عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها في جميع الاحوال على النحو الذى نظمه القانون بأن يتم النشر في جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار على نفقة المحكوم عليه ، فان الحكم المطعون اذ قضى بالنشر دون بيان اسم الجريدتين التى سيتم النشر فيهما وتحمل المحكوم عليه نفقات هذا النشر يكون قد خالف القانون لما كان يتعين معه نقضه وتصحيحه عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ، الا ان الحكم المطعون فيه فيما اعتنقه من اسباب الحكم الابتدائى وما اضاف اليه من اسباب أخرى ، قد خلا من بيان واقعة الدعوى ومشتمل محضر الضغط الذى عول عليه فى قضائه بادانة المطعون ضده وكيف استدل منه على مسئوليته عن الطحينة البيضاء المضبوطة وانها غير صالحة للإستهلاك ، وكان الاصل انه يجب لسلامة الحكم بالادانة ان يبين واقعة الدعوى والادلة التى استند اليها وبيان مؤداها بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة . فان الحكم المطعون فيه اذ لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التى يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها فى بيان كاف

يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى فإنه يكون مشوباً بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون - وهو ما يتسع له وجه الطعن - مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى وأن تقول كلمتها فى شأن ما يثيره المحكوم عليه بأوجه الطعن المثاره منه ، لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة لبحث أوجه الطعن المثارة من المحكوم عليه .

(الطعن ٤٧٧٨ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٥ سنة ١٩٨٨ ص ٣٩)

إن النظر إلى الأشياء المضبوطة وكونها مغشوشة أو غير صالحة للاستخدام الذى صنعت من أجله إنما ينظر إليه وقت ضبطها فإن ثبت أنها كانت كذلك وقت الضبط كان الحكم بمصادرتها صحيحاً فى القانون لأن الحكم بالمصادرة إنما ينمط على حالة السلعة وقتذاك .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما أولاً : قلدا واستعملا علامة مقلدة لإحدى الشركات «.....» مع علمهما بتقليدها على الوجه المبين بالأوراق .

ثانياً : قلدا علامة تم تسجيلها طبقاً للقانون بطريقة تدعو إلى تضليل الجمهور . ثالثاً : حازا بقصد البيع منتجات عليها علامة «.....» موضوعة بغير حق مع علمهما بذلك . رابعاً : وضعاً بياناً تجارياً غير مطابق للحقيقة «صنع فى فرنسا» وذلك على الوجه المبين بالأوراق . خامساً : شرعا فى

أن يخذعا المتعاقد معهما فى نوع البضاعة ومصدرها وذلك على الوجه المبين بالتحقيقات . وطلبت عقابهما بالمواد ١/٣٤، ٣، ١/٣٣، ٢٧، ٢٦، ١٦، ١٥، ٤، ٣، ٢، ١ ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانونين رقمى ٢٠٥ لسنة ١٩٥٦ ٦٩ لسنة ١٩٥٩ والمادتين ٤/١، ٧، من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ . وادعت شركة «.....» مدنياً قبل التهمين بمبلغ عشرة آلاف جنيه على تنبيل التمييز . ومحكمة جناح مركز أبو كبير قضت حضورياً ببراءة المتهمين مما أسند إليهما ومصادرة المضبوطات وإحالة الدعوى المدنية إلى محكمة الإسماعيلية الابتدائية لنظرها . استأنف ومحكمة الإسماعيلية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً فى ١٣ يولية سنة ١٩٨٩ بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من مصادرة .

فطعن الحكم عليه فى الأول فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

الحكمة

من حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى ببراءة الطاعن والمتهم الآخر مما أسند إليهما تأسيساً على بطلان إجراءات الضبط والتفتيش لعدم اختصاص مصدر الإذن مكانياً إذ أن المتهمين يقيمان فى نطاق محافظة الشرقية بينما إذن النيابة العامة مصدر من نيابة التل الكبير المختصة فى نطاق محافظة الإسماعيلية ، كما قضى بمصادرة قطع غيار السيارات

المضبوطة إعمالاً لحكم المادة ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش وقال مقدماً لقضائه في شأن المصادرة وأن الحكم المستأنف قد بنى قضاؤه بالمصادرة على أساس الإطمئنان بغش البضاعة من واقع تقرير لجنة الغش التجارى المقدم بالأوراق وعليه لما كانت البضاعة محل المصادرة ليست من الأشياء التى لا يجوز إحرازها أو حيازتها بإنطبق قوانين الأسلحة والذخائر أو المخدرات أو الأغذية الفاسدة أو غيرها مما يعد إستعمالها أو عرضها أو حيازتها جريمة في حد ذاتها وعليه فلا إنطبق لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات عليها بمعنى وجوبية مصادرتها ولو قضى ببراءة المتهمين وعليه فإن الأمر يدور حول تطبيق المادة ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل على الواقعة بمعنى أنه إذا ثبت غش السلعة أو فسادها يجب القضاء بمصادرتها بإعتبار أن ذلك تدبيراً عينياً وقائياً ينصب على الشئ المغشوش لإخراجه من دائرة التعامل ... ولما كان الثابت من تقرير لجنة وزارة التموين والتجارة أن المضبوطات قد اضطربت البيانات المثبتة لذاتية البضاعة فتارةً يثبت أنها قطع غيار أصلية وأخرى ثبت أنها صناعة كورية وكراطين غير مدون عليها أية بيانات وأثبت على العلب بداخلها أنها صناعة ألمانيا الغربية وفى البعض توضع عليها العلامات والبعض الآخر خلا من البيانات والبعض عباً بأجوله من الخيش وأخرى بأجولة من البلاستيك إلى آخر ما جاء بتقرير اللجنة . وإذ توافقت ذلك التقرير مع ما أثبت بتقرير لجنة الرقابة الصناعية فإذا ما أضيف ذلك إلى ما تم ضبطه من أحبار وورق مقوى طبع عليه علامة وأخرى فى طريقها للطبع على نحو ما جاء بتقرير إدارة تداول السلع

ومكافحة الغش التجارى إلى جانب ما ضبط من أدوات طباعة فضلاً عما جاء بالتحريات فإن المحكمة تطمئن إلى أن ما تم ضبطه من سلع تنتفى معها حقيقة البضاعة وطبيعتها وصفتها الجوهرية مما يعد مخالفاً لأحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١، وما انتهى إليه الحكم فى هذا الشأن صحيح فى القانون ذلك أن المادة ٣٠ من قانون العقوبات بما نصت عليه فى فقرتها الأولى قد دلت على أن المصادرة عقوبة اختيارية تكميلية لا يجوز الحكم بها إلا على شخص ثبت إدانته وقضى عليه بعقوبة أصلية وهى بهذه المثابة عقوبة شخصية لا يجوز الحكم بها على الغير حسن النية - أما ما أشارت إليه المادة المذكورة فى فقرتها الثانية فهو مصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج طبيعته عن دائرة التعامل وهى على هذا الاعتبار إجراء لا مفر من اتخاذها فى مواجهة الكافة وإذ كان الحكم الابتدائى قضى بمصادرة المضبوطات إعمالاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات ، إلا أن الحكم المطعون فيه عاد فقضى بالمصادرة إعمالاً للمادة المذكورة فى فقرتها الأولى بإعتبارها عقوبة إختيارية تكميلية بما يتفق والمصادرة المنصوص عليها فى المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يجمع التبدليس والغش- سواء قبل تعديلها أو بعد تعديلها بالقانونين رقمى ٨٠ لسنة ١٩٦١ ، ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ وهى تدبير عيى وقائى ينصب على الشئ المشغوش فى ذاته لإخراجه من دائرة التعامل لأن الشارع ألصق به طابعاً جنائياً يجعله فى نظره مصدر ضرر وخطر عام الأمر الذى لا يتحقق رفعه أو دفعه إلا بمصادرته ، ومن ثم فإنها تكون واجبه فى جميع الأحوال أيا كان نوع الجريمة ، ولو كانت مخالفة

إستثناء فى هذا من الأحكام العامة للمصادرة فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات ، يقضى بها سواء كان الحائز مالكاً للبضاعة أو غيرها مالك حسن النية أو سيئها قضى بإدائته أو ببراءته رفعت الدعوى الجنائية عليه أو لم ترفع . لما كان ذلك ، وكان النظر إلى الأشياء المضبوطة وكونها مغشوشة أو غير صالحة للإستخدام الذى صنعت من أجله إنما ينظر إليه وقت ضبطها فإن ثبت أنها كانت كذلك وقت الضبط كان الحكم بمصادرتها صحيحاً فى القانون لأن الحكم بالمصادرة إنما ينمطف على حالة السلعة وقتذاك ، فمن ثم لا يجدى الطاعن الجدل فى عدم وجود تعاقدات على بيعها أو مكان ضبطها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قضى بمصادرة قطع غيار السيارات المضبوطة للأدلة المستمدة من تقرير لجنة وزارة التموين والتجارة ومما جاء بتقرير لجنة الرقابة الصناعية وتقرير إدارة تداول السلع ومكافحة الغش التجارى وما تم ضبطه من أدوات طباعة واحبار وملصقات وتأييد بالتحريات أن السلعة المضبوطة لم تصدر من الجهات التى تحملها الملصقات ، وكان الطاعن لا يمارى فى أن ما حصله الحكم منها له أصله الثابت فى الأوراق فإن التفات الحكم عن الرد على مطاعن الطاعن بشأن تلك لما التقارير وعدم رده على دفاعه بعدم ارتكابه الجريمة لا يعيبه هو مقرر من أن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل رداً طالما كان الرد عليها مستفاداً من الأدلة التى أوردها الحكم والتى من شأنها أن تؤدى إلى صحة ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة الطاعن والمتهم الآخر تأسيساً على بطلان إجراءات الضبط والتفتيش وبمصادرة المضبوطات المكونة لجسم الجريمة .

وبحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من عدم صلاحية المضبوطات للإستخدام فى الأغراض التي خصصت لها ولا عليه أن يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من قول بأن المحكمة لم تعرض لما ساقه من قرائن على سلامة المضبوطات وعدم صحة التقارير المقدمة فى الدعوى لا يعدو أن يكون جديلاً موضوعياً فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يفصح عن عدم قبوله موضوعاً ويتعين التقرير بذلك ومصادرة الكفالة .

(الطن ٤٦٣٤٣ لسنة ٥٩ فى جلسة ١٢ / ١٠ / ١٩٩٣ س ٤٤ ص ٧٩٠)

العبرة فى جواز الطعن بالوصف الذى رفعت به الدعوى وليس بالوصف الذى تقضى به المحكمة .

مثال لطن جائز فى جريمة حيازة وعرض أغذية مغشوشة للبيع .

نص المادتين ١٨، ٣ / ٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ فى شأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها . مؤداه ؟

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلاً من ١- «طاعن»

٢- «طاعن» -٣- أولاً: الأول والثانى :-

عرضاً للبيع شيئاً من أغذية الإنسان غير مطابق للمواصفات .
 ثانياً : الثالث انتج شيئاً من أغذية الإنسان غير مطابق
 للمواصفات وطلبت عقابهم بمواد القانون رقم ١٠ لسنة
 ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ . ومحكمة
 جنح مصر الجديدة قضت غيابياً عملاً بمواد الإتهام بحبس كل
 منهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنيه والمصادرة والنشر
 عارض الأول والثاني وقضى في معارضتهما بقبولها شكلاً وفي
 الموضوع برفضها وتعديل الحكم المعارض فيه إلى تغريم كل
 منهما مائة جنيه وتأييده فيما عدا ذلك . استأنفا ومحكمة
 شمال القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية - قضت حضورياً
 بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف
 إلى تغريم كل منهما عشرة جنيهات .

فطن الأستاذ / الخامى بصفته وكيلأ عن
 المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه وأن صدر فى التهمة
 بإعتبارها مخالفة ، إلا أنه لما كانت العبرة فى قبول الطعن -
 كما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - هى بوصف الواقعة كما
 رفعت بها الدعوى أصلاً وليس بالوصف الذى تقضى به
 المحكمة ، وكان الشأن فى هذه الدعوى أنها أقيمت على
 الطاعنين على أساس أنها جنحة حيازة وعرض مواد غذائية
 مغشوشة للبيع ، الأمر المنطبق عليه المواد ٢ ، ٦ من القانون
 رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ و ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

المعدل بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ فقصت محكمة الموضوع بإعبار الواقعة مخالفة على أساس أن حيازة وعرض المواد المغشوشة للبيع كان بحسن نية فإن الطعن في هذا الحكم يكون جائزاً ، وقد استوفى الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى أن الواقعة تشكل مخالفة حيازة وعرض مواد غذائية غير صالحة للإستهلاك الآدمي للبيع بحسن نية على السياق المتقدم . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣/٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد حظرت تداول الأغذية إذا كانت مغشوشة ، وكانت مادة ١٨ من ذات القانون قد نصت على أن «يعاقب من يخالف أحكام المواد ٢ ، والقرارات المنفذة لها بعقوبة مخالفة وذلك إذا كان المتهم حسن النية على أنه يجب أن يقضى الحكم بمصادرة المواد الغذائية التي تكون جسم الجريمة» . وكان قد صدر بعد الحكم المطعون فيه حكم المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ٢ من ديسمبر سنة ١٩٩٥ في القضية رقم ٢٨ لسنة ١٧ قضائية «دستورية» الذي قضى بعدم دستورية نص المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ المار ذكرها وذلك فيما تضمنته من معاقبة من يخالف أحكام المادة الثانية من هذا القانون بعقوبة المخالفة إذا كان حسن النية ، وجرى نشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٩٥ . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نصت على أن «أحكام المحكمة الدستورية في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة

وللكافة ، وتنشر الأحكام والقرارات المشار إليها في الفقرة السابقة في الجريدة الرسمية وبغير مصروفات خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ صدورها ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم ، فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقاً بنص جنائي تعتبر الأحكام التي صدرت بالإدانة استناداً إلى ذلك النص كأن لم تكن ، ويقوم رئيس هيئة المفوضين بتبليغ النائب العام بالحكم فور النطق به لإجراء مقتضاه، وكان الأثر المترتب على حكم المحكمة الدستورية المشار إليه هو عدم جواز تطبيق نص المادة ١٨ المار ذكره واعتبار الحكم المطعون فيه الصادر بإدانة الطاعنين إستناداً إلى هذا النص كأن لم يكن ، ومن ثم فإن قضاء المحكمة الدستورية سالف البيان يعتبر في حكم القانون الأصلح للمتهم لما يترتب عليه من صيرورة الفعل الذي دين به الطاعنان فعلاً غير مؤثم . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسري على واقعة الدعوى فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة الطاعنين مما أسند إليهما . لما كان ذلك ، وكان وجه الطعن الذي بنى عليه نقض الحكم لا يتصل بالمتهم الآخر في الدعوى كما أنه لم يكن طرفاً في الخصومة الاستئنافية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ومن ثم لم يكن له أصلاً حق الطعن فيه بطريق النقض فلا يمتد إليه أثر نقضه .

(الطعن ٤٩٣٠ لسنة ٦٢ق - جلسة ١٩٩٧/١٢/٣١)

ومن حيث إنه لما ينمى الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجرائم حيازة بقصد التداول بطريق غير مشروع شيئاً من أغذية الإنسان مغشوشاً وغير صالح للإستهلاك الآدمي مع علمهما بذلك ، وغش شيئاً من أغذية الإنسان معد للبيع وعرض شيئاً من أغذية الإنسان للبيع غير مطابق للمواصفات المقررة قانوناً - قد شابه بطلان وقصور في التسبب - ذلك بأنه أيد الحكم الابتدائي واعتنق أسبابه ، برغم أن ذلك الحكم لم يشتمل على واقعة الدعوى المستوجبة للعقوبة ، ولم يورد مضمون الأدلة التي استند إليها في الإدانة ، وخلا من بيان نص القانون الذي عاقب الطاعنين بمقتضاه - مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن القانون أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها ، والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها ، وأن يشير الحكم إلى نص القانون الذي حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته شرعية الجرائم والعقاب ، وإلا كان الحكم قاصراً وباطلاً - لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - أنه اكتفى في بيانه لواقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها في حق الطاعنين على قوله « وكانت تظمن إلى صحة الإتهام المسند للمتهم والواردة بمحض الضبط من قيامه - غش أغذية - ولا ينال من ذلك دفاع للمتهم ، ومن ثم فقد توافرت في حقه الجريمة المبينة

بنص المادة - ، ويتعين والحال كذلك معاقبته عملاً بنص المادة ٢/٣٠٤ أ.ج.هـ لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - قد خلا من بيان واقعة الدعوى المستوجبة للعقوبة ، ولم يورد مضمون محضر الضبط الذي استند إليه في ثبوت الواقعة في حق الطاعنين ، كما خلا من بيان نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب على الطاعنين ولا يعصمه من عيب البطلان ، أن يكون قد ورد بديهاجة الحكمين - الابتدائي والمطعون فيه - الإشارة إلى رقمي القانونين ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، ١٠ لسنة ١٩٦٦ ، اللذين طلبت النيابة العامة عقاب الطاعنين بموادهما ، ما دام أن كليهما لم يبين مواد هذين القانونين الخاصة بالتجريم والعقاب ، التي طبقها على واقعة الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالبطلان والقصور في التسييب ، بما يوجب نقضه والإعادة ، بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(الطعن ١٧٣١٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢/٢/٢٠٠٠ لم ينشر بعد)

(الطعن ٢٦٨ لسنة ٧٠ ق جلسة ٣/٦/٢٠٠٠ لم ينشر بعد)

جريمة عرض أغذية مغشوشة للبيع . عمدية . ثبوت علم المتهم بالغش وتعمد إدخاله على المشتري شرط لقيامها .

وجوب إقامة الحكم الدليل على ارتكاب الطاعن الغش أو علمه به علماً واقعياً .

مثال لتسييب معيب في جريمة عرض أغذية مغشوشة للبيع .

إذ كانت النيابة العامة قد اتهمت الطاعن بأنه طرح وعرض للبيع شيئاً من أغذية الإنسان (جبناً) مغشوشاً مع علمه بذلك ، ودفع الطاعن التهمة - على ما يبين من مطالعة المفردات المضمومة - بدفاع حاصله أنه لا يعلم بالغش وغير مسئول عنه ، وكان الحكم المطعون فيه حين تعرض لعلم المتهم بالغش قال : وكان المتهم قرر بسؤاله بمحضر الضبط أن صفائح الجبن مشتراه من معمله هذا فضلاً على أنه ثابت بالإستيكر والكارت أن الصفائح من المعمل الخاص بالمتهم الأمر الذي يطمئن معه وجدان المحكمة لإرتكابه جريمته بصنع وعرض جبن فاسد ومغشوش سيما وأن المتهم لم يثبت أن الجبن قد صنع في غير معمله أو أنه لم يرتكب فعل الغش مع علمه بذلك....، ويبين من مطالعة المفردات أن دفاع الطاعن قام على أن الصفائح تم إعادة تعبئتها بجبن وزيتون ليس من إنتاجه ولا علم له به . لما كان ذلك ، وكانت الجريمة التي دين بها الطاعن هي جريمة عمدية يشترط لقيامها ثبوت القصد الجنائي وهو علم المتهم بالغش في الشيء الذي طرحه أو عرضه للبيع وتعمده إدخال هذا الغش على المشتري وكان لا يكفي لإدانة الطاعن أن يثبت الحكم أن الصفائح عليها ملصقات معمله أو أن يطالبه بإثبات عدم علمه بالغش وأن الجبن المضبوط صنع في غير معمله بل لابد أن يقيم الحكم الدليل على أن الطاعن هو الذي ارتكب الغش أو أنه عالم به علماً واقعياً ، فإن هذا الذي استند إليه الحكم المطعون فيه لا يكفي لإثبات نسبة الجبن المضبوط إلى الطاعن ولا علمه بالغش مما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن ٥٤٠٦ لسنة ٧٠ق - جلسة ١٢/٤/٢٠٠٠)

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة أغذية للإنسان غير صالحة للإستهلاك الآدمي مع علمه بذلك قد شابه القصور والبطلان ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة وأغفل الإشارة إلى نص القانون الذي حكم بموجبه .

وحيث إن القانون أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدي تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها وأن يشير الحكم إلى نص القانون الذي حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته شرعية الجرائم والعقاب وإلا كان الحكم قاصراً وباطلاً . فإذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان وإثبات وقوع الجريمة المسندة إلى الطاعن على القول : «وحيث إن الثابت من مطالعة الأوراق أن المتهم قد قارف الواقعة آنفه البيان وكان المتهم لم يدفع الدعوى بأى دفع أو دفاع مقبول الأمر الذى يصبح معه الإتهام ثابتاً قبل المتهم ثبوتاً كافياً تطمئن إليه المحكمة ومن ثم تقضى بعقابه وفقاً لمواد الإتهام وعملاً بنص المادة ٣٠٤ / ٢ أ.ح، وذلك دون أن يبين الواقعة المستوجبة للعقوبة أو يورد مؤدى الأدلة التى يستخلص منها ثبوت الواقعة أو نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على الطاعن فإن الحكم يكون مشوباً بعيب القصور فى التسبيب والبطلان . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين

نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن ٣٣٦٨ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٢/٢/٢٠٠٩ لم ينشر بعد)

ومن حيث إن مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون أنه إذ دانه بجريمتي عرض أغذية مغشوشة والتهرب من الضريبة على الاستهلاك قد شابه القصور في التسييب ، ذلك بأنه لم يبين واقعة الدعوى واكتفى في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة دون أن يورد مضمونه أو يبين وجه استدلاله به ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق الطاعن على قوله : «وحيث إن التهمة ثابتة في حق المتهم ثبوتاً كافياً تظمن إليه المحكمة ، وذلك مما ورد بمحضر ضبط الواقعة وتحقيقات الشرطة والنيابة وأقوال المتهم وشهود الواقعة والتقارير الطبية وعدم دفع المتهم التهمة عن نفسه بدفاع مقبول أو معقول ومن ثم يتعين عقابه بالمواد عملاً بالمادة ٣٠٤ أ-ج .» لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدي تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ وإلا كان قاصراً . وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خلا كلية من بيان واقعة الدعوى وأحال في بيان الدليل

على ثبوت فى حق الطاعن إلى ما جاء بمحضر الضبط والتحقيقات وأقوال المتهم وشهود الواقعة والتقارير الطبية دون أن يورد مضمون شئ مما تقدم ويبين وجه استدلاله به على ثبوت الإتهام فى حق الطاعن ، فإنه يكون قد خلا من بيان صلة الأخير بالغذاء المغشوش ومن السلعة المستحق عليها الضريبة وقيمتها والأسس التى قام عليها حسابه للضريبة والتعويض المستحقين ، وسكت عن بيان الأفعال التى قارفها الطاعن حتى يكون عارضا للبيع غذاء مغشوشاً أو متهرباً من سداد الضريبة على الإستهلاك حقيقة أو حكماً طبقاً لأحكام القانون ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالنسبة للتهمتين بالقصور الذى يبطله ويوجب نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن ١٢١٨٩ لسنة ٦١ ق جلسة ٢١/٥/٢٠٠١ لم ينشر بعد)

مادة ٤

تعتبر الأغذية ضارة بالصحة في الأحوال الآتية :

١. إذا كانت ملوثة بميكروبات أو طفيليات من شأنها إحداث المرض بالإنسان.

٢. إذا كانت تحتوي على مواد سامة تحدث ضررا لصحة الإنسان إلا في الحدود المقررة بالمادة ١١.

٣. إذا تناولها شخص مريض بأحد الأمراض المعدية التي تنتقل عدواها إلى الإنسان عن طريق الغذاء أو الشراب أو حامل للميكروباتها وكانت هذه الأغذية عرضة للتلوث.

٤. إذا كانت ناتجة من حيوان مريض بأحد الأمراض التي تنتقل إلى الإنسان أو من حيوان نافق.

٥. إذا امتزجت بالآتية أو الشوائب بنسبة تزيد على النسب المقررة أو يستحيل معه تنقيته منها.

٦. إذا احتوت على مواد ملوثة أو مواد حافظة أو أية مواد أخرى محظور استعمالها.

٧. إذا كانت عيواتها أو ثنائفها تحتوي على مواد ضارة بالصحة.

الشرح والتعليق :

حددت هذه المادة الحالات التي تعتبر فيها الأغذية ضارة بالصحة فتبين أن السلعة الغذائية تعتبر ضارة إذا كانت ملوثة بميكروبات أو طفيليات من شأنها أن تحدث المرض بالإنسان أو إذا احتوت على مواد سامة تحدث ضررا بصحة الإنسان.

أو كانت ناتجة من حيوان مريض بأحد الأمراض التي تنتقل الى الإنسان أو من حيوان نافق .. الخ ما عدده النص.

وتنص المادة ١١ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ على أنه : يجب أن تكون الأغذية في كل خطوة من خطوات تداولها وكذلك الأوعية المستعملة في تصنيعها أو حفظها أو نقلها أو تغليفها خالية من المواد الضارة بالصحة ويجوز لوزير الصحة أن يحدد بقرار منه الحد الأعلى الذي يسمح بوجوده من هذه المواد في أصناف محددة من الأغذية وأوعيتها.

وتعتبر المادة ضارة بالصحة إذا كانت تحدث اضطرابا يتمثل في الإخلال بالسير الطبيعي للوظائف التي تؤديها بعض أعضاء الجسم أو أجهزته فتعطل هذه الوظائف تعطيلًا كليًا أو جزئيًا، مستديمًا أو مؤقتًا^(١). والصحة صفة تخلع على وظائف الحياة في الجسم في سيرها المعتاد حسب القوانين الطبيعية. ويتمثل الإضرار بها في تعطيل أى من تلك الوظائف عن النهوض بدورها. ويتضح ذلك بمقارنتها بالوضع الذي كانت عليه من قبل فإن اقتربت منه كان ذلك دليلًا على توفرها، أما ان ابتعدت عنه فيعنى ذلك حدوث هبوط كبير في المستوى الصحي .

والعبرة في وصف المادة بأنها ضارة إنما يكون بالأثر النهائي الذي تحدثه على صحة المجنى عليه . فلا تعتبر المادة ضارة إذا كانت تحدث فور تناولها إخلالًا عارضًا أو وقتيًا في

(١) راجع د. حسني الجندي المرجع السابق ص ١٩٦ والدكتور عمر السعيد رمضان العقوبات القسم الخاص ص ٣٠٥ طبعة ١٩٦٨.

صحة الإنسان طالما كانت تؤدي في النهاية إلى تحسين في حالته الصحية . ولكن يجب أن تؤدي هذه المواد إلى الأضرار بكل من يستعملها . ولا عبء في أنها تضر ببعض الأفراد بسبب تكوينهم الجسماني وإصابتهم ببعض الأمراض . فلا تعتبر المادة ضارة بالصحة إذا أضرت بصحة بعض الأفراد مادامت طبيعتها لا تلحق أى ضرر بباقي الأفراد .

تطبيقات قضائية :

انتفاء علم المتهم - بأن المواد الغذائية المعروضة للبيع - ضارة بالصحة - وجوب معاقبته بعقوبة مخالفة والمصادرة .

لئن كان الحكم المطعون فيه قد نفى علم الطعون ضده بأن الحلوى موضوع الجريمة ضارة بالصحة ، إلا أنه أثبت في حقه أنه عرض حلوى للبيع تبين أنها ضارة بالصحة مما يستوجب توقيع عقوبة مخالفة وفق المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها فإنه إذ قضى الحكم رغم ذلك بالبراءة على أساس أن الطعون ضده حسن النية ولم يوقع عليه عقوبة مخالفة ، واذا أغفل القضاء بمصادرة المواد الغذائية المضبوطة التي تكون جسم الجريمة مع أنها عقوبة تكميلية وجوبية يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(طعن ١٧٢٥ لسنة ٤٤٤ ق. جلسة ١٣٠/١٢/١٩٧٤ س ٥٥٧٢٠٢)

٤م

المرجع فى مطابقة المادة المضبوطة للمواصفات المطلوبة هو التحليل دون الإشراف النظرى .

حضور مندوب الإنتاج لا يدل حتماً على إتمام العمل الجارى فى حضرته طبقاً لأحكام القانون أو المرجع فى مطابقته للمواصفات المطلوبة للتحليل دون الإشراف النظرى بما لا تأثير معه لعدم إيضاح مفتش الإنتاج لما إذا كانت العينات التى أرسلت للتحليل قد أخذت من دخان أنتج تحت إشراف مصلحة الإنتاج من عدمه .

(الطعن ٢١٩١ لسنة ٥١ق - جلسة ٢٨/٣/١٩٨٣ ص ٣٤٢ ص ٤٤٢)

متى تعد الأغذية ضارة بالصحة فى مفهوم المادة الرابعة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ ؟

العقوبة المقررة لجريمة غش أغذية ضارة بصحة الإنسان وفق أحكام المادة الثانية من القانون ٤٨ لسنة ٤١ المعدل بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ . ماهيتها ؟

نزول الحكم عن الحد الأدنى المقرر للعقوبة . خطأ فى القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه عرض للبيع شيئاً من أغذية الإنسان (بنبون) مغشوشاً مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمواد ١، ٢، ٣، ٥، ٦، من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ . ومحكمة جنح

روض الفرج قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم مائتي جنيه والمصادرة والنشر . عارض المحكوم عليه ، وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . استأنف المحكوم عليه والنيابة العامة ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعنست النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

الحكمة

حيث ان النيابة العامة تمنى على الحكم المطعون فيه انه إذ دان المطعون ضده بجريمة انتاج وعرض أغذية مغشوشة للبيع مع علمه بذلك وقضى بتفريم مائتي جنيه قد شابه خطأ فى تطبيق القانون . ذلك بأن ما أنتجه وعرضه المطعون ضده من أغذية مغشوشة كان ضارا بصحة الانسان والعقوبة المقررة لذلك هى الحبس أو الغرامة التى لايجوز ان تقل عن خمسمائة جنيه - مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان البين من الاوراق ان النيابة العامة اتهمت المطعون ضده بأنه انتج وعرض شيئا من أغذية الانسان «بنبون» مغشوشا مع علمه بذلك ، وجاء بالحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه ان تقرير معامل وزارة الصحة ابان ان الغلاف الخارجى غير مطابق لقرار الاوعية لاحتوائه على صبغات ضارة بالصحة وغير مصرح باستعمالها . لما كان ذلك، وكانت المادة الرابعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦

بشأن مراقبة الاغذية وتنظيم تداولها نصت على ان «تعتبر الاغذية ضارة بالصحة في الاحوال الآتية ١- ٢- ٣- ٤- اذا كانت عيوبها أو لفائفها تحتوى على مواد ضارة بالصحة » وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ تنص على انه «يعاقب بالحبس مدة لاتقل عن ستة أشهر وبغرامة لاتقل عن مائة جنيه ولاتجاوز ألف جنيهه أو باحدى هاتين العقوبتين ١- ٢- وتكون العقوبة الحبس مدة لاتقل عن سنة ولاتجاوز خمس سنوات وغرامة لاتقل عن خمسمائة جنيه ولاتجاوز ألفي جنيهه أو باحدى هاتين العقوبتين اذا كانت الاغذية أو الحاصلات المغشوشة أو الفاسدة أو كانت المواد التى تستعمل فى الغش ضارة بصحة الانسان » وكان الحكم المطعون فيه بعد ان أورد ان الغلاف الخارجى للعينة المضبوطة يحتوى على صبغات ضارة بالصحة نزل بعقوبة الغرامة الى أقل من حدها الأدنى المقرر قانونا ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون . لما كان ذلك ولئن كان العيب الذى شاب الحكم المطعون فيه مقصورا على الخطأ فى القانون بالنسبة للواقعة كما صار اثباتها فى الحكم مما كان يؤذن حسب القاعدة الاصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ان تحكم محكمة النقض فى الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون ، غير انه لما كانت النيابة العامة قد أقامت الدعوى ضد المطعون ضده بوصف انه أنتج وعرض شيئا من أغذية الانسان «ينبون »

مغشوشا مع علمه بذلك ، وكان لزاما على المحكمة ان تبحث الفعل الذى ارتكبه الجانى بكافة أوصافه القانونية التى يعتملها ، ذلك انها مختصة بالنظر فى ثبوت الفعل المنسوب للمتهم بكافة أوصافه القانونية اذ تنص المادة ٣٠٨ / ١ من قانون الاجراءات الجنائية على ان للمحكمة ان تغيّر فى حكمها الوصف القانونى للفعل المسند للمتهم ولها تعديل التهمة باضافة الظروف الظروف المشددة التى تثبت من التحقيق أو من المرافعة فى الجلسة ، ولو كانت لم تذكر بأمر الاحالة أو بالتكليف بالحضور فان المحكمة اذ فصلت فى الدعوى قبل ان تعدل التهمة باضافة الظروف المشددة وهو ان ما عرضه المطعون ضده من أغذية مغشوشة كان ضارا بصحة الانسان تكون بذلك أيضا قد أخطأت فى القانون ، ذلك بان حكمها باعتبار الواقعة خالية من الظروف المشددة من شأنه ان يحول دون محاكمة المطعون ضده عنها مقترنة بذلك الظروف لان قوام هذه الجريمة هو الواقعة عينها ، اذ تنص المادة ٤٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية على ان لايجوز الرجوع الى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائيا بناء على ظهور ادلة جديدة أو ظروف جديدة أو بناء على تغيير الوصف القانونى للجريمة ، ولما كان تعديل التهمة باضافة الظروف المشددة آنف البيان ليس مجرد تفسير فى وصف الافعال المسندة الى المطعون ضده مما تملك المحكمة اجراءه بغير تعديل فى التهمة عملا بالمادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية وانما هو تعديل التهمة نفسها باسناد ظرف جديد لها لم يكن وردا بالتكليف بالحضور الامر الذى يتعين معه على المحكمة لفت نظر المتهم الى ذلك التعديل حتى تساح له فرصة ابداء ما لديه من أوجه الدفاع على اساس

٤م

الوصف الجديد ، ومن ثم فانه يتعين ان يكون مع النقص
الاعادة .

(الطعن ٢٩٥٧ لسنة ٥٧ق جلسة ١٦/١١/١٩٨٨ ص ٣٩٩س ١٠٦٧)

ثبوت ارتكاب المتهم فعل الغش أو علمه به . شرط
لادانته بالجريمة المؤثمة بالقانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ .

ادانة الطاعن بجريمة الغش . دون تحقيق دفاعه بانتفاء
مسئوليته وبيان اختصاصه ومدى اشرافه على الانتاج أو
علمه بالغش . قصور .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه انتج شيئا من أغذية
الانسان (مسلى) مغشوشا لكونه غير مطابق للمواصفات
المقررة على النحو المبين بتقرير المعامل وطلبت عقابه بالمواد ١
٢، ٦/١ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ المعدل والمادة ٢ من
القرار ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ومحكمة جتح كرموز قضت غيابيا
عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وتغريمه
مائتى جنيه وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ والنشر والمصادرة
عارض المحكوم عليه وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى
الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بتغريم المتهم
مائتى جنيه والمصادرة والنشر . استأنف ومحكمة الاسكندرية
الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف
شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم
المتهم مائة جنيه والتأييد فيما عدا ذلك .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

الحكمة

من حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة انتاج مسلى مفسوش شابه قصورفى التسبب واخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه اغفل ايرادا وردا دفاعه الجوهري انه ليس المدير المسئول بالشركة المنتجة بل يشغل وظيفة متكررة فى قسم الانتاج بها ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث انه يبين من محضر جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٨٥ امام محكمة أول درجة ان الطاعن دفع التهمة بأنه يشغل وظيفة مهندس ثالث انتاج وقدم حافظة المستندات لما كان ذلك ، وكان يتعين لادانة المتهم بجريمة الغش المؤتممة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ان يثبت انه هو الذى ارتكب فعل الغش أو انه يعلم بالغش الذى وقع وكان الحكم الابتدائى الذى اعتنق اسبابه الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيان واقعة الدعوى وادلة ثبوتها فى حق الطاعن على قوله : وحيث ان التهمة تتحصل حسبما جاء بمحضر الضبط متضمنا اقواله وما جاء بوصف النيابة العامة سالف الذكر وبسؤال المتهم أنكر ما نسب اليه .. وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتا كافيا تطمئن اليه المحكمة مما جاء بمحضر الضبط وعلى نحو ما تقدم بيانه وعن عدم حضوره لدفع التهمة بدفاع مقبول مما يتعين معه معاقبته بمواد الاتهام وعملا بنص المادة ٤ ، ٣ أج ، وذلك دون ان يعرض لدفاع الطاعن تحقيقا له أو ردا عليه ، وبغير ان

٤م

يبين اختصاصه ومدى اشرافه على انتاج المسلى المغشوش أو علمه بالغش ، فانه يكون معيباً بالقصور فى التسبب والاخلال بحق الدفاع متعينا نقضه والاعادة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن ١٢٦٦ لسنة ٥٨ق- جلسة ١٩٨٩/٣/٢٩ س ٤٠ ص ٤٥٧)

لما كان يبين من محضر جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٨٥ أمام محكمة أول درجة أن الطاعن دفع التهمة بأنه يشغل وظيفة مهندس ثالث إنتاج وقدم حافظة مستندات . لما كان ذلك وكان يتعين لإدانة المتهم بجريمة الغش المؤلفة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أنه يعلم بالغش الذى وقع ، وكان الحكم الابتدائى الذى اعتنق أسبابه الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيان واقعة الدعوى وأدلة ثبوتها فى حق الطاعن على قوله : « وحيث ... أن التهمة تتحصل حسبما جاء بمحضر الضبط متضمناً أقواله وما جاء بوصف النياية العامة سالف الذكر وبسؤال المتهم انكر ما نسب إليه ... وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً تطمئن إليه المحكمة مما جاء بمحضر الضبط وعلى نحو ما تقدم بيانه وعن عدم حضوره لدفع التهمة بدفاع مقبول مما يتعين معه معاقبته بمواد الاتهام وعسلاً بنص المادة ٣٠٤ أ.ج. وذلك دون أن يعرض للدفاع الطاعن تحقيقاً له أو رداً عليه ، وبغير أن يبين اختصاصه ومدى اشرافه على انتاج المسلى المغشوش أو علمه بالغش ، فإنه يكون معيباً بالقصور فى التسبب والإخلال بحق الدفاع .

(الطعن ١٢٦٦ لسنة ٥٨ق- جلسة ١٩٨٩/٣/٩ س ٤٠ ص ٤٥٧)

مادة ٥

تعتبر الأغذية فاسدة أو تالفة في الأحوال الآتية :

١- إذا تغير تركيبها أو تغيرت خواصها الطبيعية من حيث الطعم أو الرائحة أو المظهر نتيجة للتحليل الكيماوى أو الميكروبى .

٢- إذا انتهى تاريخ استعمالها المجلد المكتوب في بطاقة البيان الملصوق على عبواتها .

٣- إذا احتوت على يرقات أو ديدان أو حشرات أو فضلات أو مخلفات حيوانية.

الشرح والتعليق :

أوضحت هذه المادة الأغذية الفاسدة أو التالفة وتعتبر أغذية فاسدة أو تالفة إذا تغير تركيبها أو خواصها الطبيعية سواء من حيث الطعم أو الرائحة أو المظهر وهذا أمر يكشفه التحليل الكيماوى أو الميكروبى وهى مسألة فنية المرجع فيها إلى التحليل الكيماوى أو الميكروبى الذى يتم اجراءه .

وأيضا تعتبر الأغذية فاسدة إذا انتهى تاريخ استعمالها المكتوب على بطاقة البيان الملصوقة على عبواتها .

أيضا تعتبر الأغذية فاسدة إذا احتوت على ديدان أو حشرات أو فضلات أو مخلفات حيوانية .

واستقر القضاء على :

إن جريمة إنتاج خل طبيعي مغشوش التي دين بها المطعون ضده معاقب عليها بالمواد ١ ، ٢ ، ٥ ، ٦ ، ١٥ ، من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٥ من القانون سالف الذكر توجب الحكم بمصادرة المواد المغشوشة - وهي عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها في جميع الأحوال إذا كانت تلك المواد سبق ضبطها على ذمة الفصل في الدعوى فإن الحكم المطعون إذا أغفل القضاء بمصادرة المادة المغشوشة المضبوطة يكون قد خالف القانون مما يتعين معه تصحيحه عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ الخاص بحالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - وذلك بتوقيع عقوبة المصادرة بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المقررة بها .

(طعن ٧٦٥ لسنة ٥٠ق- جلسة ١٦/١٠/١٩٨٠س ٣١ص ٩٠٤)

مادة ٦

تعتبر الأغذية مغشوشة في الأحوال الآتية :

- ١- إذا كانت غير مطابقة للمواصفات المقررة .
 - ٢- إذا خلطت أو مزجت بمادة أخرى تغير من طبيعتها أو جودة صنفها .
 - ٣- إذا استعيب جزئيا أو كليا عن أحد المواد الداخلة في تركيبها بمادة أخرى تقلل عنها جودة .
 - ٤- إذا نزع جزئيا أو كليا أحد عناصرها .
 - ٥- إذا قصد إخفاء فسادها أو تلفها بأي طريقة كانت.
 - ٦- إذا احتوت على أية مواد ملونة أو حافظة أو إضافات غير ضارة بالصحة لم ترد في المواصفات المقررة.
 - ٧- إذا احتوت جزئيا أو كليا على عناصر غذائية هاسدة نباتية أو حيوانية سواء كانت مصنعة أو خاما أو كانت ناتجة من منتجات حيوان مريض أو نافق .
 - ٨ - إذا كانت البيانات الموجودة على عبواتها تخالف حقيقة تركيبها مما يؤدي إلى خداع المستهلك أو الأضرار بالصحة به .
- ويعتبر الغش ضارا بالصحة إذا كانت المواد المغشوشة أو كانت المواد التي تستعمل في الغش ضارة بصحة الإنسان .
- الشرح والتعليق :

أوضحت هذه المادة الحالات التي تعتبر الأغذية مغشوشة فيها ومحل الحماية الجنائية ينصب على مواد غذائية وعلة

التجريم هو حماية صحة الإنسان ولا تتحقق هذه الحماية الا بمكافحة الغش الواقع على كل المواد التي لها اتصال بحياة الإنسان .

والأغذية كما عرفت المادة الأولى من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ هي المأكولات والمشروبات التي تستخدم للاستهلاك الآدمي فيدخل المشروبات سواء كانت كحولية أو غير ذلك واللبن والزيت وللغش طرق عديدة .

وإذا ما تحققت إحدى الصور التي تضمنها نص المادة السادسة عدت الأغذية مغشوشة ويعتبر الغش ضاراً بالصحة إذا كانت المواد المغشوشة أو المستعملة في الغش ضارة بصحة الإنسان .

تطبيقات قضائية:

تقضى المادة الثانية من مرسوم المواد الحافظة التي يسمح بإضافتها إلى المواد الغذائية الصادر في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بالتطبيق لنص المادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس بأنه «لا يجوز أن تضاف إلى المواد الغذائية مواد حافظة غير واردة بالجدول الملحق بهذا المرسوم» ويبين من الجدول المشار إليه أن (حامض البوريك) لم يرد به ، ومن ثم فإن اضافته إلى (البسكويت) بأية نسبة كبيرة أو ضئيلة يقع تحت طائلة العقاب . ولما كان يبين من الأوراق أن التقريرين الإستشاريين المقدمين من المتهم (المطعون ضده) غير خاصين (البسكويت) المضبوط موضوع التهمة . فإن الحكم المطعون فيه إذ سائر الحكم المستأنف فيما ذهب إليه

من أن عدم تحديد حامض البوريك أو بيان مدى الضرر من اضافته لاتقوم به المسئولية ، وإذ عول أيضا على ما نقله عن التقريرين الإستشاري من أن المادة المضافة إلى (البسكويت) المعروض للبيع هي (البوراكس) وليست (حامض البوريك) فإنه يكون مشوبا بالخطأ في القانون والفساد في الاستدلال بما يتعين معه نقضه .

(الطعن ١٧٠٩ لسنة ٣٣٣ ق جلسة ١١/٥/١٩٦٤ م ١٥ ص ٣٣٩)

- تنص الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ على أن الأغذية تعتبر مغشوشة إذا كانت غير مطابقة للمواصفات المقررة . ولما كان القرار الوزاري بشأن تحديد مواصفات منتجات الفاكهة المحفوظة "المربى" لم يصدر بعد وكان من المقرر أنه لا جريمة ولا عقوبة الا بنص وكان الفعل المسند إلى الطاعن وهو بيعه مربى مغشوشة لا يكون جريمة فإن الحكم المطعون فيه يكون مخطئا إذ دانه ويتعين لذلك قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وبراءة المتهم مما نسب إليه.

(الطعن ١٦٦١ لسنة ٣٩٩ ق جلسة ١٢/١/١٩٧٠ السنة ٢١ ص ٦٩)

جريمة غش الأغذية - قوامها - العلم بالغش - افتراضه ما لم يثبت العكس .

لما كان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد نص في المادة السادسة منه على أن تعتبر الأغذية مغشوشة إذا نزع جزئيا أو كليا أحد عناصرها

وفى المادة الخامسة عشر على معاقبة كل من عرض للبيع شيئا من أغذية الإنسان متى كانت مغشوشة ، وكان الركن المادى المتطلب فى هذه الجريمة يكفى فيه أن يعرض المتهم الأغذية المغشوشة للبيع ، وكان الركن المعنوى اللازم توافره للعقاب فى جنحة الغش المؤتممة بهذا القانون يستلزم أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أنه يعلم بالغش الذى وقع ولما كانت المادة ٢٠ من القانون سالف الذكر قد نصت على أن يلغى كل حكم يخالف أحكامه ، مما مقتضاه استمرار سريان الأحكام الواردة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش والتي لا نظير لها فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ولا تخالف أى حكم من أحكامه على غش الأغذية ، وكانت القرينة القانونية المنشأة بالتعديل المدخل بالقانونين الرقيمين ٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ التى افترض بها الشارع العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة المتجولين والقابلة لاثبات العكس لا تخالف أى حكم من أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ وبالتالي لا يكون لصدوره أثر على نطاق سريان هذه القرينة على الوقائع التى تجرى بالمخالفة لأحكامه . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر الجلسات أن الطاعنة والمدافع الحاضر معها أمام محكمة الموضوع لم يدفعا أن الطاعنة والمدافع الحاضر معها أمام محكمة الموضوع لم يدفعا بحسن نيتها أو بأنها لا تشتغل بالتجارة فان ما خلص إليه الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المظمّن فيه من ادانتها بجنحة عرض لبن مغشوش للبيع مع علمها بذلك أخذاً

بالقرينة القانونية سالفة البيان يكون سديداً في القانون بما يكون معه نعى الطاعة في غير محله .

(طعن ١٣٦٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٩٣٦)

غش - أغذية - تشكك المحكمة في صحة اسناد التهمة للمتهم - شرط صحة الحكم بالبراءة .

لكن كان محكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ، ولما كان الثابت من الاطلاع على المفردات المنضمة تحقيقاً لوجه الطعن أنه ولئن كان محرر المحضر قد أغفل بيان نوع الجبن المضبوط في محضر ضبط الواقعة إلا أنه أثبت بمحضر أخذ العينة المرفق بمحضر الضبط أنها أخذت من جبن أبيض مصنع من لبن الجاموس كامل الدسم . كما أن تقرير تحليل هذه العينة قد أثبت أنها غير مطابقة لقرار الألبان لانخفاض نسبة الدسم فيها إلى المواد الصلبة بمقدار ٦١,٢٪ عن الحد المقرر ولم ينازع المطعون ضده في هذا الشأن ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالبراءة تأسيساً على أن محرر المحضر لم يبين بمحضره نوع الجبن دون أن يعرض لدلالة ما أثبتته بمحضر أخذ العينة المرفق بمحضر ضبط الواقعة عن بيان نوع الجبن المضبوط لدى المطعون ضده وأنه جبن أبيض منتج من لبن جاموسي كامل الدسم ، ودون أن تدلى المحكمة برأيها فيه بما يفيد أنها فطنت إليه ووزنته ولم تقتنع به أو رآته غير صالح في بيان عناصر التهمة فإن ذلك

كما يبنىء بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى وعناصرها وتمحصها مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

(طعن ١٣٤٨ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٣١ من ٣٠ ص ٦١٤)

لما كان من المقرر أن العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع هو ما تفصل فيه محكمة الموضوع فمتى استنتجته من وقائع الدعوى استنتاجا سليما فلا شأن بحكمة النقض به ، وكان الطاعن على نحو ما هو ثابت بمحضر المعارضة الابتدائية - وإن أنكر الاتهام ودفعه بأنه تاجر جملة يشتري الجين المضبوط ويبيعه ولا يقوم بتصنيعه - إلا أنه عجز عن إثبات مصدر حصوله عليه ، فلا على المحكمة أن هي افترضت علمه بالغش باعتبار أنه من المشتغلين بالتجارة ، إذ من المقرر أن المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٠ بشأن قمع الغش والتدليس المعدلة بالقانونين رقمي ٥٥٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ - والسارية أحكامها بعد صدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ - نصت على أن العلم بالغش والفساد يفترض إذا كان مخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة ولا على المحكمة أن هي لم تتحدث عن ركن العلم وإثبات توافره لدى الطاعن مادام أنه من بين المشتغلين بالتجارة .

(الطعن ١٥٦ لسنة ٥١ق - جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ من ٣٢ ص ٥٥٩)

إن جريمة وضع بيانات غير مطابقة للحقيقة تقع وتتوافر أركانها ولو كانت السلعة التي يوضع البيان عليها غير مغشوشة ويتوافر القصد الجنائي فيها بمجرد وضع البيان غير

الحقيقى مع العلم بعدم مطابقتها للحقيقة ، وهى تختلف عن جريمة الغش التى تتحقق بخلط الشيء أو اضافة مادة مغايرة لطبيعته أو من نفس طبيعته ولكن من صنف أقل جودة .

(الطعن ٦٣٣٥ لسنة ٥٥٥ ق جلسة ١٣ / ٦ / ١٩٨٥ س ٣٦ ص ٧٨٢)

ومن حيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن أشار الى اتهام النيابة العامة للطاعن بعرضه للبيع أغذية مغشوشة "مشروب التمر هندى" وغير مطابقة للمواصفات انتهى الى إدانة الطاعن بقوله: "وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم أخذاً بما جاء بمحضر ضبط الواقعة المؤيد بما جاء بنتيجة التحليل التى ثبت فيها أن العينة مغشوشة وغير صالحة للإستهلاك الآدمى.... - لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التى تستند اليها المحكمة وبيان مؤداها فى حكمها بياناً كافياً، فلا تكفى الإشارة اليها بل ينبغى سرد مضمون كل دليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين فيها مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ومبلغ اتساقه مع باقى الأدلة، وإذ كان ذلك، فإن مجرد استناد محكمة الموضوع فى حكمها - على النحو السالف بيانه الى تقرير التحليل دون العناية بسرد مؤدى هذا التقرير بطريقة وافية والأسانيد التى أقيم عليه... عن المشروب وعدم صلاحيته للإستهلاك الآدمى، فإن ذلك لا يكفى لتحقيق الغاية التى تفيهاها الشارع من تسبب الاحكام، ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم والتقرير برأى فيما يثيره الطاعن بوجه الطعن لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً فى القصور بما يوجب نقضه

٦٢

والاحالة وذلك بالنسبة للطاعن وحده دون الحكم عليه الآخر
الذى لم يكن طرفا فى الخصومة الإستئنافية

(الطعن ١٢٣ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٦ لم ينشر بعد)

(الطعن ٤٥٤٩٢ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٧/٢/٤ لم ينشر بعد)

مادة ٧

يجب أن تكون أماكن تداول الأغذية مستوفاه دائماً لاشتراطات النظافة الصحية التي يصدر بتحديدھا قرار من وزير الصحة .

الشرح التعليل :

أوجبت هذه المادة أن يتم تداول الأغذية في أماكن مستوفاه لإشتراطات النظافة الصحية التي تصدر بتحديدھا قرار من وزير الصحة .

مادة ٨

يجب أن يكون المشتغلون في تداول الأغذية خاليين من الأمراض المعدية وغير حاملين ميكروباتها ويصلح بتحليل ذلك قرار من وزير الصحة .

الشرح والتعليق :

أوجبت هذه المادة أن يكون المشتغلون بالأغذية خاليين من الأمراض المعدية وغير حاملين لجراثيمها وذلك طبقا للقرار الذى يصدره وزير الصحة فى هذا الشأن .

القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الباعة المتجولين

المعدل بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٨١^(١)

مادة ١- يعد بائعا متجولا:

(أ) كل من يبيع سلعة أو بضائع أو يعرضها للبيع أو يمارس حرفة أو صناعة فى أى طريق أو مكان عام دون أن يكون له محل ثابت.

(ب) كل من يتجول من مكان الى اخر أو يذهب الى المنازل لبيع سلعا أو بضائع أو يعرضها للبيع أو يمارس حرفة أو صناعة بالتجول.

مادة ٢- لا يجوز ممارسة حرفة بائع متجول الا بعد الحصول على ترخيص فى ذلك من السلطة القائمة على اعمال التنظيم فى الجهة التى تمارس الحرفة فيها وتصرف مع الترخيص علامة مميزة.

ويصدر بيان اجراءات منح الترخيص وشروطه واوضاعه وتحديد الرسوم التى تحصل عنه وعن تجديده وعن اعطاء صورة منه فى حالة فقدته أو تلفه

وبتحديد ثمن العلامة المميزة قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية على الاتجاوز الرسوم المفروضة فى كل حالة مائة مليون.

مادة ٣- يسرى الترخيص لمدة سنة ويجوز تجديده.

(١) الرافعات المصرية فى ٤ فبراير سنة ١٩٥٧ - العدد ١١ مكرر .

ويجب تقديم طلب التجديد خلال الشهر الاخير من مدة الترخيص والا اعتبر لاغيا بانتهاء مدته.

مادة ٤- على المرخص له حمل الترخيص والعلامة المميزة اثناء ممارسة حرفته وعليه تقديم الترخيص كلما طلب منه .

مادة ٥- على المرخص له رد الترخيص والعلامة المميزة الى السلطة القائمة على اعمال التنظيم فى حالة عدوله عن ممارسة حرفته أو فى حالة الغاء الترخيص.

مادة ٦- لا يجوز الترخيص فى ممارسة حرفة بائع متجول للاشخاص الآتى بيانهم:

(أ) من يقل سنه عن اثنى عشرة سنة ميلادية

(ب) المصابون باحد الأمراض المعدية أو الجملدية أو بالطفيليات وحاملوا جراثيم احد الامراض المعدية والخالطون لمصاب بمرض معد.

(ج-) المحكوم عليه فى جريمة سرقة أو نصب أو مخدرات أو غش تجارى وكذا المحكوم عليه فى جناية من جنایات التعدى على النفس ولم تمض سنة على تنفيذ العقوبة المحكوم بها أو سقوطها بمضى المدة.

مادة ٧- يلقى الترخيص فى الأحوال الآتية:

(أ) اذا ثبت ان المرخص له فى حالة من الاحوال المنصوص عليها فى البند (ب) من المادة السابقة.

٢٠٠

(ب) اذا حكم على المرخص فى حالة احدى الجرائم المنصوص عليها فى البند (ج) من المادة السابقة.

مادة ٨ - للسلطة القائمة على اعمال التنظيم بعد موافقة المحافظة أو المديرية والجهة الصحية المختصة ان تخصص اماكن معينة او سويقات لوقوف الباعة المتجولين أو فئات خاصة منهم وأن تحدد الحد الاقصى لعددهم بكل منها، ومنع وقوفهم فى غير هذه الاماكن.

كما يجوز لها أن تحدد الحد الاقصى لعدد ما يجوز الترخيص به فى دائرة كل منهما.

مادة ٩ - لا يجوز للباعة المتجولين:

(أ) ملاحقة الجمهور بعرض سلمهم أو ممارسة حرفتهم داخل وسائل نقل الركاب كالأتوبيس والترام والقطارات أو المرور أو الوقوف فى الشوارع والميادين والاحياء والاماكن التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الشئون البلدية والقروية بموافقة وزارة الداخلية أو بناء على طلبها أو طلب وزارة الصحة العمومية.

(ب) التوقف بجوار احوال التى تتجر فى اصناف مماثلة لما يتجرون فيه.

(ج) الوقوف فى الأماكن التى يمنع البوليس وقوفهم فيها لضرورة تقتضيها حركة المرور أو النظام العام أو الأمن العام .

(د) بيع المرفقات والأسلحة والالعاب النارية

(هـ) الاعلان عن ملعهم باستعمال الاجراس أو ابواق تكبير الصوت أو اية طريقة اخرى يتسبب عنها اقلاق راحة الجمهور.

(و) الاعلان عن سلعهم بالمناداة أو بأية وسيلة اخرى فى المواعيد التى يصدر بتحديدھا قرار من المجلس البلدى بعد موافقة المحافظة أو المديرية.

مادة ١٠- يجب أن تكون العربات والاوعية والصناديق التى يستعملها الباعة المتجولون لبيع المشروبات والمواد الغذائية مستوفية للشروط والمواصفات التى يصدر بها قرار من وزير الشئون البلدية والقروية بالاتفاق مع وزير الصحة العمومية.

ويجوز بقرار مماثل ان يحظر على الباعة المتجولين بصفة دائمة أو مؤقتة بيع المأكولات أو المشروبات التى يتعذر وقايتها من الفساد وان تحدد شروط ومواصفات ونماذج ملابسهم أو ملابس فئه منهم.

مادة ١١^(١) - يعاقب على كل مخالفة لاحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بغرامة لا تزيد على مائة جنيه وفى حالة العود يعاقب اخالف بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين.

مادة ١٢- يكون لموظفى وزارة الشئون البلدية والقروية والمجالس البلدية ووزارة الصحة العمومية الذين يتدبهم الوزير

(١) معدلة بالفانون ١٧٤ لسنة ١٩٨١ .

٨٢

صفة مأمورى الضبط القضائى فى اثبات الجرائم التى تقع
باغخالفة لاحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له.

مادة ١٣- يسرى هذا القانون على البلاد التى لها
مجالس بلدية والتى يصدر بها قرار من وزير الشؤون البلدية
والقروية.

مادة ١٤- يلغى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٣.

مادة ١٥- ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويكون
له قوة القانون ويعمل به بعد اربعة اشهر من تاريخ نشره،
ولوزير الشؤون البلدية والقروية اصدار القرارات اللازمة
لتنفيذه.

قرار رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٠٨^(١)

في شأن الشروط والمواصفات الواجب توافرها في العربات
التي يستعملها الباعة المتجولين لبيع المشروبات والمواد الغذائية

قرار

مادة ١- يجب أن تتوفر في العربات والأوعية والصناديق
التي يستعملها الباعة المتجولين فضلا عن الاشتراطات المنصوص
عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩٨ لسنة ١٩٥٧ المشار
إليه الشروط الآتية:

(أ) أن تكون العربات والصناديق مبطنة بالصاج المجلفن
أو الصاج المطلي بالقصدير الجيد المعروف بالصفائح الفرنسي
أو الفورمايكا أو أى مادة أخرى ماثلة غير قابلة للتلف أو
التآكل عند التعرض للسوائل ويكفى في العربات المستعملة
لبيع المواد الغذائية أو الفواكه ذات القشور السمكة والتي لا
تعرض تعرضا مباشرا للتلوث كالبطيخ والشمام وما إليها
دهانها بالبوية الزيتية ثلاثة أوجه بعد معجنة جميع اللحامات
جيدا بحيث تكون جميع أسطحها ملساء ليسهل تنظيفها.

(ب) أن تغطي العربات المستعملة لبيع المواد الغذائية
الغير مطهية أو ذات - القشور الرقيقة أو اللزجة أو غيرها من
المواد الغذائية الغير مطهية والمعرضة لاجتذاب الذباب والتلوث
بأغطية من القماش النظيف.

(١) الوقائع المصرية العدد ٨١ الصادر في ١٠/٤/١٩٠٩ .

(ج) أن تكون العربيات المخصصة لبيع المواد الغذائية المطهية والتي يتناولها الجمهور مباشرة مغلقة وأن تكون جوانب سقف هذه العربيات من الزجاج السليم وأن تعمل بها التهوية الكافية وأن تغطي فتحات التهوية بشبكة من السلك المتين ذو النسيج الضيق وفي حالة تجهيز أو تسخين بعض أنواع هذه الأطعمة على العربيات فيجب تزويدها بمكان ثابت وتبطين جميع جوانبه بالصاج المتين أو (أى مادة أخرى مقاومة للحريق مع استخدام تشعل بوتاجاز أو وابلور غاز أو أى طريقة أخرى توافق عليها الجهة المختصة بحيث لا يتخلل عنها أدخنة أو متخللغات) وعلى أن يخصص بالعربات مكان لأنبوبة البوتاجاز فى حالة استعماله كمشعل .

(د) أن تزود العربيات المنوه عنها بالفقرة السابقة بالمياه النقية التى تؤخذ من مورد مائى معتمد على أن يقدم صاحب العربىة أقرارا بالمكان الذى يستمد منه المياه فى وعاء مقفل من الصاج المجلفن أو أى مادة أخرى غير قابلة للصدأ أو أن يكون الوعاء مقفلا ومزود بخنفيه . وللجهة الادارية المختصة أخذ العينات من الحياة المستعملة على العربىة لتحليلها بمعامل الصحة للتأكد من صلاحيتها كيميائيا وبكتريولوجيا للاستعمال .

(هـ) أن تزود العربيات المذكورة بوعاء مناسب لاستقبال المياه المتخلفة من غسيل الأوعية والأواني والأكواب وما إليها على أن يوضع تحت وعاء المياه المشار إليه فى البند السابق وبطريقة يسهل معها نقله إلى أقرب بالوعة لتفريغه أولا بأول .

وكذا يجب تزويدها بوعاء مناسب لحفظ الفضلات ولايجوز بأى حال من الأحوال القاذوا فى الطريق والشوارع

العامة أو الخاصة أو الأراضي الفضاء مواء كانت مسورة أو غير مسورة .

(و) أن تكون جميع الأواني التي تقدم فيها الأغذية من البلاستيك الثقيل أو الصيني أو الصاج المطلي بالصيني السليم أو أى مادة أخرى مماثلة.

(ز) أن تكون الأوعية التي تقدم فيها المشروبات .
الزجاج أو الألمونيوم أى معدن غير قابل للصدأ وأن
بصنابير بالقاع لأخذ الشراب منها على أن يكون لها - - -
محكم يمنع تلوث الشراب الذى بداخله .

(ح) أن يكتب بخط واضح وفى مكان ظاهر من العر.
اسم المحل أو المحال التى تستورد منها الأغذية المطهية
المشروبات أو الحلوى الجاهزة كالجاتوه أو الفطائر أو الجيلاتى
أو غيرها مع بيان رقم وتاريخ الرخص المنصرفة عن هذه المحال
واسم المرخص له .

(ط) أن تكون العربية وجميع مشتملاتها وكافة الأدوات
المستعملة بها نظيفة على الدوام مع الحرص على عدم بقاء آثار
المواد السكرية أو مواد عضوية عفنة تؤدى إلى تراكم الذباب
عليها .

مادة ٢- يلغى القرار رقم ١٣٧٩ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه

مادة ٣- ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به
من تاريخ نشره .

تحريرا فى ربيع الآخر سنة ١٣٨٨ هـ (٤ يولييه سنة
١٩٦٨)

وزير الاسكان والمرافق

مادة ٩

يجب أن تكون وسائل نقل الأغذية وأوعيتها مستوفية دائماً
للإشتراطات الصحية التي يصدر بتجديدها قرار من وزير الصحة.

الشرح والتعليق:

أوجبت المادة التاسعة أن يكون وسائل نقل الأغذية
وأوعيتها مستوفية لإشتراطات الصحة التي يصدر بها قرار من
وزير الصحة .

مادة ١٠

لا يجوز اضافة مواد ملونة أو مواد حافظة أو أية اضافات غذائية أخرى إلى الأغذية إلا في الحدود التي يصر بها قرار من وزير الصحة.

الشرح والتعليق:

حظرت هذه المادة اضافة أية مواد حافظة أو ملونة أو أية اضافات أخرى للمواد الغذائية إلا إذا كانت هذه الاضافات والمواد مطابقة للشروط والأحكام التي يصدر بتحديددها قرار من وزير الصحة ولعل الحكمة في هذا واضحة هي الرغبة في الحفاظ على صحة وحياة المواطنين وقد جاء في المذكرة الايضاحية لنصوص القانون .

(وحظرت المادة ١٠ إضافة مواد ملونة أو حافظة أو أية إضافات غذائية أخرى إلى الأغذية إلا إذا كانت مطابقة للشروط والأحكام التي يصدر بتحديددها قراراً من وزير الصحة نظراً لتعلق ذلك مباشرة بالصحة العامة للمواطنين).

ونورد القرارات الوزارية التي صدرت في هذا الشأن:

قرار وزير الدولة للصحة رقم (٢٨١) لسنة ١٩٨٢ بشأن المواد الغذائية المسموح بإضافة مواد ملونة إليها والمعدل بالقرار ١٣٦ لسنة ٨٣ والقرار الوزاري ٢٨٩ لسنة ١٩٨٤ و ١٧ لسنة ١٩٨٥

وزير الدولة للصحة:

قرر

مادة (١) مع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها في المرسوم بتنظيم مراقبة صنع وبيع واستعمال المواد الملونة التي تستعمل في تلوين المواد الغذائية الصادر بتاريخ ١٩٤٦/٥/٥ والمجدول المرافقة له تكون إضافة المواد الملونة

الواردة بالجدول المشار إليها الى المواد الغذائية الواردة بالجدول المرافق لهذا القرار.

مادة (٢) تثبت على عبوات المواد الغذائية المحتوية على مواد ملونة بيان إسم المادة الملونة ، وذلك على النحو الذى تحدده القرارات الصادرة من وزيرى الصناعة والتجارة .

مادة (٣) تعتبر المواد الغذائية مغشوشة إذا أضيفت إليها أى من المواد الملونة الواردة بالجدولين المرافقين لمرسوم تنظيم مراقبة صنع وبيع واستعمال المواد الملونة دون أن يرد بيان المواد الغذائية فى الجدول المرافق لهذا القرار.

مادة (٤) لا يجوز استيراد مواد غذائية محتوية على مواد ملونة أو بيعها أو عرضها أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع ما لم تكن مطابقة لأحكام هذا القرار.

مادة (٥) تستثنى من أحكام هذا القرار المواد الغذائية المضاف إليها مواد ملونة وتكون معدة للتصدير ويشترط أن تكون مميزة ببيانات وعلامات خاصة يصدر بها قرار وزير الصناعة والتجارة ولا يجوز حيازة مواد غذائية معدة للتصدير الا فى المصانع المنتجة لها .

مادة (٦) تمنح الجهات المستوردة والموزعة والمصنعة للمواد الغذائية المضاف إليها مواد ملونة بالخالفة لأحكام هذا القرار مهلة قدرها ستة أشهر لتصريف ما لديها من منتجات.

مادة (٧) ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ نشره.

تحريرا فى ١٩٨٢/٦/٣٠

وزير الدولة للصحة.

جدول المواد الغذائية المسموح باستعمال ألوان بها	
ألوان المصرح بها	المادة الغذائية
الألوان الطبيعية " " " " " "	١- منتجات الألبان : (أ) الزبادى المطعم . (ب) زبد المائدة . (ج) الحين المطبوخ . (د) المش . (هـ) الغلاف الخارجى للحين الجاف والمطبوخ .
الألوان الطبيعية الألوان الطبيعية الألوان الطبيعية	٢- المثلجات : (أ) مثلجات لبنية . (ب) مثلجات غير لبنية . (ج) السجق .
الألوان الطبيعية الألوان المصرح بها	٣- الأسماك : (أ) المدخنة . (ب) الكافيار .
الألوان المصرح بها	٤- منتجات الطماطم : «الصلصة الحريفة» .
الألوان الطبيعية الألوان الطبيعية	٥- المشروبات المخلاة : (أ) العصائر . (ب) مساحيق المشروبات الجاهزة . ١- المشتقات الطبيعية .

جدول المواد الغذائية المسموح باستعمال ألوان بها	
اللون المصرح بها	المادة الغذائية
الألوان المصرح بها	٢- المشتقات الصناعية . (ج) المشروبات السكرية غير الغازية:
الألوان الطبيعية	١- الطبيعية .
الألوان المصرح بها	٢- الصناعية .
الألوان المصرح بها	(د) المشروبات الصناعية .
الألوان الطبيعية	٦- المياه الغازية:
«كرامل»	(أ) الكولا ومشتقاتها .
الألوان الطبيعية	(ب) مشتقات طبيعية .
	(ج) مشتقات صناعية .
الألوان المصرح بها	٧- المشروبات الكحولية:
كرامل	(أ) البيرة .
الألوان المصرح بها	(ب) لوكير .
	٨- البيض الطازج :
الألوان المصرح بها	القشرة الخارجية للبيض المعد لشم النسيم .
	٩- منتجات الفاكهة :
الألوان المصرح بها	(أ) فاكهة معلبة «كريز فقط» .
الألوان المصرح بها	(ب) فاكهة مجففة «كريز فقط» .
	١٠- السكريات :
الألوان المصرح بها	(أ) الحلوى الجافة .

جدول المواد الغذائية المسموح باستعمال ألوان بها	
اللون المصرح بها	المادة الغذائية
الألوان المصرح بها	(ب) سكر نبات .
الألوان المصرح بها	(ج) مسحوق الجبلى .
الألوان الطبيعية	١١- المرببات والمزملاد وماشابه ذلك .
الألوان الطبيعية	١٢- منتجات الدقيق والمواد النشوية:
الألوان الطبيعية	(أ) عجينة الفطائر .
الألوان الطبيعية	(ب) بودرة الكريمة .
الألوان المصرح بها	(ج) بودرة البودنج .
الألوان الطبيعية	(د) المكرونة .
كراامل	١٣- المشهيات .
كراامل	(أ) الحلل .
ألوان طبيعية	(ب) الصلصة مستحلبة (المايونيز) .
ألوان طبيعية	(ج) صلصة غير مستحلبة .
ألوان طبيعية	(د) المستردة .
ألوان طبيعية	١٤- المنتجات الفشارية .

ولا يجوز إضافة الأصناف التى تستخدم كمضافات غذائية مسموح بها إلا على المواد الغذائية المسموح بإضافة ألوان إليها .

مادة ١١

يجب أن تكون الأغذية في كل خطوة من خطوات تداولها وكذلك الأوعية المستعملة في تصنيعها أو حفظها أو نقلها أو تغليفها خالية من المواد الضارة بالصحة ويجوز لوزير الصحة أن يحدد بقرار منه الحد الأعلى الذي يسمح بوجوده من هذه المواد في أصناف محددة من الأغذية وأوعيتها.

الشرح والتعليق:

توجب هذه المادة خلو الأغذية وأوعيتها من المواد الضارة بالصحة فقد أجازت بقرار من وزير الصحة أو تحديد الحد الأعلى الذي يسمح بوجوده في بعض أنواع الأغذية إذا إستحال ماديها تمام خلوها منها .

مادة ١٢

يجب أن تكون الأغذية المتداولة محليا أو المستوردة أو المعدة للتصدير خالية تماما من الميكروبات المرضية ويجوز لوزير الصحة بقرار منه أن يحدد معايير بكتريولوجية المواد الغذائية.

الشرح والتعليق:

أوجبت هذه المادة خلو الأغذية من الجراثيم المرضية وأجازت بقرار من وزير الصحة تحديد حد أعلى لاحتوائها على الجراثيم الأخرى الغير مرضية.

يجب أن تكون الأغذية المستوردة من الخارج مطابقة لأحكام هذا القانون، ويجوز لوزير الصحة بقرار منه أن يحدد الأصناف التي يجب مصاحبتها بشهادة صحية من البلد المنتج وشروط هذه الشهادة كما يجوز بقرار مماثل حظر استيراد ما يثبت خطره على الصحة العامة من أصناف الأغذية أو الأوعية أو العناصر الداخلة في تحضيرها أو المضافة إليها.

الشرح والتعليق:

قررت المادة (١٣) أن تكون الأغذية المستوردة مطابقة لأحكام هذا القانون وأجازت بقرار من وزير الصحة اشتراط مصاحبة بعض أنواع منها بشهادة صحية من البلد المنتج طبقا لما كان ساريا في التشريعات السابق في إصدارها بهذا الشأن كما أجازت حظر استيراد ما يثبت خطره على الصحة العامة منها بقرار مماثل .

يجب أن تكون الأغذية المصدرة للخارج مطابقة لأحكام هذا القانون وأن تصاحب أصنافها المحفوظة بطريقة التعليب بشهادة صحية من الجهة الصحية الواقع في دائرتها المصنع المنتج مبينا بها أن الرسالة المصدرة والمصنع تحت الإشراف الصحي طبقا للأحكام التي يصدر بها قرار من وزير الصحة.

الشرح والتعليق:

جاء بالمذكرة الإيضاحية حول هذه المادة وأوجبت المادة (١٤) أن تصاحب الأغذية المحفوظة بطريقة التعليب التي تصدر الى الخارج بشهادة صحية ماثلة للمحافظة على سمعة البلاد الصحية والصناعية وتنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر بهذا الشأن في ١٩٥٤/٦/٢٣ .

مكرراً ١٤م

مادة ١٤ مكرر (١)

يحظر تداول الأغذية الخاصة أو الإعلان عنها بأى طريقة من طرق الإعلان إلا بعد تسجيلها والحصول على ترخيص بتداولها وطريقة الإعلان عنها من وزارة الصحة وذلك وفقاً للشروط والإجراءات التى يصدر بتحديداتها قرار من وزير الصحة وفى تطبيق أحكام هذه المادة يقصد بالأغذية الخاصة المستحضرات الغذائية غير الدوائية الآتية:

١. المستحضرات المخصصة لتغذية الرضع والأطفال.
 ٢. المستحضرات ذات القيمة السعيرية المنخفضة المخصصة لتغذية مرضى البول السكرى أو لانقاص وزن الجسم.
 ٣. المستحضرات ذات القيمة السعيرية المرتفعة المخصصة لفرض زيادة وزن الجسم.
 ٤. المستحضرات المنشطة والمقوية والفاتحة للشهية.
 ٥. المياة المعدنية أو أى مياة أخرى معبئة للشرب.
- ويجوز بقرار من وزير الصحة إضافة مستحضرات غذائية أخرى الى تلك المبينة فى الفقرة السابقة أو حذف بعضها.
- الشرح والتعليق :

هذه المادة مضافة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦ وهى تحظر تداول الأغذية الخاصة أو الإعلان عنها بأى طريقة من طرق الإعلان إلا بعد تسجيلها والحصول على ترخيص بتداولها وفقاً لطريقة الإعلان التى ترخص بها وزارة الصحة ووفقاً

(١) مضافة بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٧٦.

١٤م مكرراً

للشروط والإجراءات التي يصدر بتحديد لها قرار من وزير الصحة .

وقد حددت هذه المادة المقصود بالأغذية الخاصة على النحو التالي: -

يقصد بالأغذية الخاصة المستحضرات الغذائية غير الدوائية :

١- المستحضرات المخصصة لتغذية الرضع والأطفال.

٢- المستحضرات ذات القيمة السعيرية المنخفضة والمخصصة لمرضى البول السكري أو لانقاص الوزن والريجيم.

٣- المستحضرات ذات القيمة السعيرية المرتفعة لزيادة الوزن .

٤- المستحضرات المنشطة والفاخرة للشهية.

وأجاز النص لوزير الصحة أن يضيف مستحضرات غذائية أخرى الى المستحضرات المبينة آنفاً أو أن يحذف بعضها .

وقد صدرت قرارات وزارية من وزير الصحة نظمت اجراءات تسجيل المستحضرات الغذائية الخاصة فصدر القرار رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٧٦ منظماً لها:

١٥م ، ١٦ ، ١٧

المادة ١٥^(١)

(٢)

المادة ١٦

المادة ١٧

يعاقب على مخالفة المواد ٧، ٨، ٩ من هذا القانون والقرارات المنفذة لها
بالحبس مدة لا تزيد على شهر ويقرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تتجاوز
خمس مئة جنيهاً أو إحدى مائتي العقوبتين.

(١، ٢) ألغيتا بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٨٠

المادة ١٨^(١)

يعاقب من يخالف أحكام المواد ١٠، ١١، ١٢، ١٤، ١٤ مكررا والقرارات المنفذة لها بعقوبة المخالفة وذلك إذا كان المتهم حسن النية ويجب أن يقضى الحكم بمصادرة المواد الغذائية موضوع الجريمة.

تطبيقات قضائية:

لما كان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ قد نص في مادته الثانية على أنه «يحظر تداول الأغذية في الأحوال الآتية (١) إذا كانت غير مطابقة للمواصفات في التشريعات النافذة». ثم جرى نص المادة ١٨ منه بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦ على أنه «يعاقب من يخالف أحكام المواد ٢، ١٠، ١١، ١٢، ١٤، ١٤ مكررا والقرارات المنفذة لها بعقوبة المخالفة وذلك إذا كان المتهم حسن النية ويجب أن يقضى الحكم بمصادرة المواد الغذائية موضوع الجريمة» فمن مقتضى هذه النصوص أن الشارع بعد أن حرم تداول الأغذية الغير مطابقة للمواصفات قد استبدل بعقوبة الجنحة عقوبة المخالفة إذا كان المتهم حسن النية على أن يقضى وجوبا بمصادرة المواد الغذائية موضوع الجريمة. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وإن نفى علم المطعون ضده بأن «الردة» موضوع المحاكمة مغشوشة إلا أنه أثبت في حقه عرضه للبيع خبزا يحتوى على رده غير مطابقة للمواصفات مما يستوجب توقيع عقوبة المخالفة وفق المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦٦ سالف الذكر

(١) المادة رقم ١٨ مستبدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦ - الجريدة الرسمية العدد ١٨ في ١٩/٤/١٩٧٦.

فإنه إذ قضى رغم ذلك بالبراءة يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

(الطعن ٥٤٣ لسنة ٥١ في جلسة ١١/٨/١٩٨١ من ٣٢ من ٨٢٩)

نص المادتين ٣/٢، ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ في شأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها . مؤداه ؟ .

أحكام المحكمة الدستورية في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير . ملزمة للكافة .

الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة . أثره .
عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لتاريخ نشره .

تعلق الحكم بعدم دستورية نص جنائي . أثره . إعتبار الأحكام الصادرة استناداً إليه كأن لم تكن .

الحكم بعدم دستورية المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ فيما تضمنته من معاقبة المخالف لأحكام المادة الثانية من ذات القانون بعقوبة مخالفة إذا كان حسن النية . اعتباره في حكم القانون الأصلح . علة ذلك ؟ .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادرة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نصت على أن « أحكام المحكمة الدستورية في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة ، وتنشر الأحكام والقرارات المشار إليها في الفقرة السابقة في الجريدة الرسمية وبغير مصروفات خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ صدورها ويترب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من

١٨٨

اليوم التالي لنشر الحكم ، فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائي تعتبر الأحكام التي صدرت بالإدانة استنادا الى ذلك النص كأن لم تكن ويقوم رئيس هيئة المفوضين بتبليغ النائب العام بالحكم فور النطق به لإجراء مقتضاه . وكان الأثر المترتب على حكم المحكمة الدستورية المشار إليه هو عدم جواز تطبيق نص المادة ١٨ المار ذكره واعتبار الحكم المطعون فيه الصادر بإدانة الطاعنين استنادا الى هذا النص كأن لم يكن ، ومن ثم فإن قضاء المحكمة الدستورية سالف البيان يعتبر في حكم القانون الأصح للمتهم لما يترتب عليه من صيرورة الفعل الذي دين به الطاعنان فعلا غير مؤثم .

(الطعن ٩٣٠ لسنة ٦٢٢ ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٣١ س ٤٨ ص ١٤٩٠)

ملاحظة هامة:

قضى بعدم دستورية نص المادة ١٨ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها وذلك فيما تضمنه من معاقبة من يخالف أحكام المادة الثانية من هذا القانون بعقوبة المخالفة إذا كان حسن النية .

(القضية رقم ٢٨ لسنة ١٧ ق دستورية - جلسة ١٩٩٥/١٢/٢ والنشور بالجريدة الرسمية العدد ٥١ في ١٩٩٥/١٢/٢١)
ونورد هذا الحكم لأهميته :

الإجراءات

بتاريخ ١٢ إبريل ١٩٩٥ ، ورد إلى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٧١٢٦ لسنة ١٩٩٤ جنح مستأنف دمنهور، بعد أن قضت محكمة دمنهور الابتدائية (د/١١) بوقف الدعوى وإحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا

١٨٢

للفصل فى دستورية نص المادة ١/٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش ، والمادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى شقها الأول ، وبرفض شقها الثانى . وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من حكم الإحالة وسائر الأوراق - تتحصل فى أن النيابة العامة ، كانت قد اتهمت فى القضية رقم جنح شبрахيت بأنه فى يوم ٢٤ مارس ١٩٩٤ ، بدائرة مركز شبрахيت ، عرض للبيع شيئاً من أغذية الإنسان غير صالح للإستهلاك الأدمى على النحو المبين بالأوراق ، وطلبت عقابه بالمواد ١/٢ و ٧ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش وكذلك بالمواد ١ و ٢/١ و ٦/١ و ٨ و ١٠ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها . وبجلسة ١٠/٨/١٩٩٤ قضت محكمة جنح شبрахيت حضورياً بتغريم المتهم مائة جنيه والمصادرة والنشر والمصاريف . فاستأنف هذا الحكم ، وقضى غيابياً بجلسة ٢٩/٩/١٩٩٤ بقبول

الإستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف. وإذا عارض المتهم فى ذلك الحكم أمام محكمة دمنهور الابتدائية (١١/د) فى قضية النيابة العامة رقم ١٧١٢٦ لسنة ١٩٩٤ جنح مستأنف دمنهور ، فقد أصدرت بجلسة ١/٣١/١٩٩٥ وبعد أن تراءى لها أن البند (١) من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، وكذلك نص المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ المشار إليهما ينطويان على افتراض علم المتهم بغش الأغذية أو فسادها بالنسبة إلى مشتغلين بالتجارة فيها ، ويناقضان بالتالى افتراض البراءة المنصوص عليه فى المادة ٦٧ من الدستور ، مما حملها على وقف الدعوى الجنائية المنظورة أمامها ، وإحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية هذين النصين .

وحيث إنه فيما يتعلق بشق الدعوى الدستورية الخاص بالطعن بعدم دستورية نص البند (١) من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التذليس والغش ، فقد سبق أن تناولت المحكمة الدستورية العليا هذه المسألة عينها بحكمها الصادر فى ٢٠ مايو ١٩٩٥ فى القضية رقم ٣١ لسنة ١٦ قضائية «دستورية» الذى قضى بعدم دستورية البند الأول من المادة الثانية من هذا القانون قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ . وإذا نشر هذا الحكم بالجريدة الرسمية فى ٨ يونيو ١٩٩٥ ، فإن الخصومة فى هذا الشق من الدعوى الدستورية تكون منتهية بعد أن حسمتها المحكمة الدستورية العليا بحكمها المشار إليه ، وهو حكم لا رجوع فيه ولا تعقيب عليه ، بالنظر إلى الحجية المطلقة التى أسبغها المشرع على قضائها فى المسائل الدستورية .

وحيث إن النعمى على المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها - وهى الشق الآخر من الدعوى الدستورية - مخالفتها للدستور ، فإن نصها يجرى كالتالى : (يعاقب من يخالف أحكام المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٤ و ١٤ مكرراً والقرارات المنفذة لها بعقوبة المخالفة ، وذلك إذا كان المتهم حسن النية . ويجب أن يقضى الحكم بمصادرة المواد الغذائية موضوع الجريمة) .

وحيث إن التنظيم التشريعى لمراقبة الأغذية وتنظيم تداولها ، يدل على أن صون صحة الإنسان ، كان دوماً من أولى المهام التى تقوم عليها الدولة ، وفاء بالتزاماتها المنصوص عليها فى المادتين ١٦ ، ١٧ من الدستور . ويندرج تحت ذلك ضمان خلو أغذيته من الأمراض والتفديد بمستوياتها الصحية ومواصفاتها ، ومن ثم حدد القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها ، الأحوال التى يكون فيها تداول الأغذية محظوراً ، ذلك أن هذا القانون ، بعد أن نص فى مادته الأولى على أن يقصد بتداول الأغذية ، أية عملية أو أكثر من عمليات تصنيعها أو تحضيرها أو طرحها للبيع أو تخزينها أو نقلها أو تسليمها ، أردفها بالمادة الثانية التى حظرت بموجبها تداول الأغذية فى أحوال بعينها هى : ١- إذا كانت غير مطابقة للمواصفات الواردة فى التشريعات النافذة . ٢- إذا كانت غير صالحة للإستهلاك الآدمى . ٣- إذا كانت مغشوشة .

وتقضى المادة الثالثة من هذا القانون ، بأن الأغذية تعتبر غير صالحة للإستهلاك الآدمى إذا كانت ضارة بالصحة أو كانت

فاسدة أو تالفة . وتعتبر الأغذية ضارة بالصحة - وعملاً بالمادة ٤ - من ذلك القانون - فى الأحوال الآتية :

(١) إذا كانت ملوثة بميكروبات أو طفيليات من شأنها إحداث المرض بالإنسان .

(٢) إذا كانت تحتوى على مواد سامة تحدث ضرراً لصحة الإنسان إلا فى الحدود المقررة بالمادة ١١ .

(٣) إذا تداولها شخص مريض بأحد الأمراض المعدية التى تنتقل عدواها إلى الإنسان عن طريق الغذاء أو الشراب ، أو حامل لميكروباتها ، وكانت هذه الأغذية معرضة للتلوث .

(٤) إذا كانت ناتجة من حيوان مريض بأحد الأمراض التى تنتقل إلى الإنسان أو من حيوان نافق .

(٥) إذا امتزجت بالأتربة أو بالشوائب بنسبة تزيد على النسب المقررة ، أو كان يستحيل تنقيتها منها .

(٦) إذا احتوت على مواد ملوثة ، أو مواد حافظة ، أو أية مواد أخرى محظور استعمالها .

(٧) إذا كانت عبواتها أو لفائفها ، تحتوى على مواد ضارة بالصحة .

وتنص المادة ٥ من هذا القانون ، على أن الأغذية تعتبر فاسدة أو تالفة ، إذا تغير تركيبها أو خواصها الطبيعية من حيث طعمها أو رائحتها أو مظهرها نتيجة تحليلها كيميائياً أو

ميكروبياً ، وذلك إذا انتهى التاريخ المحدد لاستعمالها ، أو إحتوت على يرقات أو ديدان أو حشرات أو فضلات أو مخلفات حيوانية .

ويعتبر الغش متحققاً فى الأغذية - وعملاً بنص المادة ٦ من القانون - إذا كانت غير مطابقة للمواصفات المقررة ، أو تم خلطها أو مزجها بمادة أخرى تغير من طبيعتها ، أو جودة صنفها ، أو بإبدال مادة تقل جودة عن تلك التى تدخل فى تركيبها أو بتعمد إخفاء فسادها أو تلفها أو بإنتزاع أحد عناصرها سواء بصفة كلية أو جزئية ، أو بإحتوائها على عناصر غذائية فاسدة ، نباتية كانت أم حيوانية ، وكذلك إذا كانت بيانات عبواتها مخالفة لحقيقة تركيبها مما يؤدى لخداع مستهلكها أو الإضرار به صحياً .

وحيث إن المصلحة الشخصية المباشرة - وهى شرط لقبول الدعوى الدستورية - مناطها أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية ، وذلك بأن يكون الحكم فى المسألة الدستورية ، لازماً للفصل فى الطلبات الموضوعية المرتبطة بها ، والمطروحة على محكمة الموضوع وكان الاتهام المثار فى الدعوى الجنائية يتعلق بقيام المتهم ببيع أغذية محظور تداولها ، وكانت المادة الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه ، هى التى تحدد الأحوال التى لا يجوز فيها تداول الأغذية سواء لفسادها أو تلفها ، أو لإضرارها بالصحة العامة ، أو لقيام الدليل على غشها أو مخالفتها لمواصفاتها المقررة قانوناً ، وكانت المادة ١٨ من هذا القانون ، التى أحالتها محكمة الموضوع إلى المحكمة الدستورية

العليا للفصل في دستورها ، تقضى بإبلاغ عقوبة المخالفة على من يخالفون أحكام المواد ٢ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٤ و ١٤ مكرراً منه ، وذلك إذا كان المتهم حسن النية ، فإن نطاق الطعن المائل لا يمتد إلى كل الأحكام التي تحيل إليها المادة ١٨ من ذلك القانون ، بل يقتصر على مادة وحيدة من بينها هي مادته الثانية.

وحيث إن الدستور عهد إلى كل من السلطتين التشريعية والقضائية بمهام قصرها عليهما ، فلا تتداخل الولايتان أو تتماصا ، ذلك إن الدستور ناط بالسلطة التشريعية من القوانين وفقاً لأحكامه ، فنص في المادة ٨٦ على أن «يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ، ويقر السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والموازنة العامة للدولة ، كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية وذلك كله على الوجه المبين في الدستور» .

كذلك أسند الدستور إلى السلطة القضائية ولاية الفصل في المنازعات والخصومات على النحو المبين في الدستور . فنص في المادة ١٦٥ على أن «السلطة القضائية مستقلة ، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، وتصدر أحكامها وفق القانون» .

وحيث إن الدستور - في اتجاهه إلى ترسم النظم المعاصرة ، ومتابعة خطاها ، والتفديد بمنهجها التقدمية - نص في المادة ٦٦ ، على أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها ، وكان الدستور قد دل بهذه المادة على أن لكل جريمة ركناً مادياً لا قوام لها بمعيره ، يتمثل أساساً في

فعل أو امتناع وقع باخالفه لنص عقابي ، مفصلاً بذلك عن أن ما يركن إليه القانون الجنائي ابتداء - في زواجه ونوايه - هو مادية الفعل المؤخذ على ارتكابه، إيجابياً كان هذا الفعل أم سلبياً ، ذلك أن العلائق التي ينظمها هذا القانون في مجال تطبيقه على المخاطبين بأحكامه ، محورها الأفعال ذاتها ، في علامات الخارجية ، ومظاهرها الواقعية ، وخصائصها المادية ، إذ هي مناط التأثيم وعلته ، وهي التي يتصور إثباتها ونفيها، وهي التي يتم التمييز على ضوئها بين الجرائم بعضها البعض ، وهي التي تدبرها محكمة الموضوع على حكم العقل لتقسيمها وتقدير العقوبة المناسبة لها . بل إنه في مجال تقدير توافر القصد الجنائي ، فإن محكمة الموضوع لا تعزل نفسها عن الواقعة محل الإتهام التي قام الدليل عليها قطعاً واضحاً ، ولكنها تجمل بصرها فيها ، منقبة من خلال عناصرها عما قصد إليه الجاني حقيقة من وراء ارتكابها . ومن ثم تعكس هذه العناصر تعبيراً خارجياً ومادياً عن إرادة واعية . ولا يتصور بالتالي وفقاً لأحكام الدستور أن توجد جريمة في غيبة ركنها المادي ، ولا إقامة الدليل على توافر علاقة السببية بين مادية الفعل المؤثم ، والنتائج التي أحدثها بعيداً عن حقيقة هذا الفعل ومحتواه .

A persons' intent in any regard is to be inferred from his conduct and ordinarily can be proven only by circumstantial evidence. Regardless of whether intent is general or specefic, intent is proven to the trier of facts by the conduct of the actor which represents an obojective, tangible manisfation of behaviour assumed to be reflection of his or her mental state .

ولازم ذلك أن كل مظاهر التعبير عن الإرادة البشرية - وليس النوايا التي يضمورها الإنسان في أعماق ذاته - تعتبر واقعة في منطقة التجريم ، كلما كانت تعكس سلوكاً خارجياً مؤاخذاً عليه قانوناً ، فإذا كان الأمر غير متعلق بأفعال أحدثتها إرادة مرتكبها ، وتم التعبير عنها خارجياً في صورة مادة لا تخطئها العين ، فليس ثمة جريمة .

وحيث إن الدستور كفل في مادته السابعة والستين ، الحق في المحاكمة المنصفة ، بما تنص عليه من أن المتهم برئ حتى تثبت إدانته في محكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه . وهو حق نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادتي العاشرة والحادية عشرة التي تقر أولاهما : أن لكل شخص حقاً مكتملاً ومتكافئاً مع غيره في محاكمة علنية ومنصفة ، تقرر عليها محكمة مستقلة ومحيدة ، تتولى الفصل في حقوقه والتزاماته المدنية ، أو في التهمة الجنائية الموجهة إليه . وتردد ثانيتهما : في فقرتها الأولى حق كل شخص وجهت إليه تهمة جنائية ، في أن تفترض براءته إلى أن تثبت إدانته في محاكمة علنية توفر له فيها الضمانات الضرورية لدفاعه . وهذه الفقرة هي التي تستمد منها المادة ٦٧ من الدستور أصلها ، وهي تردد قاعدة استقرار العمل على تطبيقها في الدول الديمقراطية ، وتقع في إطارها مجموعة من الضمانات الأساسية تكفل بتكاملها مفهوماً للعدالة يتفق بوجه عام مع المقاييس المعاصرة المعمول بها في الدول المتحضرة .

وهي بذلك تتصل بتشكيل المحكمة ، وقواعد تنظيمها وطبيعة القواعد الإجرائية المعمول بها أمامها ، وكيفية تطبيقها من الناحية العملية . كما أنها تعتبر في نطاق الإتهام الجنائي

وثيقة الصلة بالحرية الشخصية التى قضى الدستور فى المادة ٤١ بأنها من الحقوق الطبيعية التى لا يجوز الإخلال بها أو تقييدها باخالفه لأحكامه . ولا يجوز بالتالى تفسير هذه القاعدة تفسيراً ضيقاً ، إذ هى ضمان مبدئى لرد العدوان عن حقوق المواطن وحرياته الأساسية وهى التى تكفل تمتعه بها فى إطار من الفرص المتكافئة ، ولأن نطاقها وإن كان لا يقتصر على الإتهام الجنائى ، وإنما يمتد إلى كل دعوى ولو كانت الحقوق المثارة فيها من طبيعة مدنية ، إلا أن المحاكمة المنصفة تعتبر أكثر لزوماً فى الدعوى الجنائية ، وذلك أى كانت طبيعة الجريمة ، وبغض النظر عن درجة خطورتها .

وحيث إن الدستور يكفل للحقوق التى نص عليها فى صلبه ، الحماية من جوانبها العملية وليس من معطياتها النظرية وكان استيثاق المحكمة من مراعاة القواعد المنصفة آنفة البيان - عند فصلها فى الإتهام الجنائى - تحقيقاً لمفاهيم العدالة حتى فى أكثر الجرائم خطورة ، لا يعدو أن يكون ضماناً أولية لعدم المساس بالحرية الشخصية - التى كفلها الدستور لكل مواطن - بغير الوسائل القانونية التى لا يترخص أحد فى التقييد بها ، أو النزول عنها ، وكان افتراض براءة المتهم ، يمثل أصلاً ثابتاً يتعلق بالتهمة الجنائية من ناحية إثباتها ، وليس بنوع العقوبة المقررة لها ، وينسحب إلى الدعوى الجنائية فى جميع مراحلها ، وعلى امتداد إجراءاتها فقد غدا ومن الحتم أن يرتب الدستور على افتراض البراءة عدم جواز نقضها بغير الأدلة المجازمة التى تخلص إليها المحكمة وتكون من جماعها عقيدتها .

ولازم ذلك ، أن تطرح هذه الأدلة عليها ، وأن تقول هي وحدها كلمتها فيها ألا تفرض عليها أى جهة أخرى مفهوما محدداً للدليل بعينه ، وأن يكون مرد الأمر دائماً إلى ما استخلصته هي من وقائع الدعوى ، وحصلته من أوراقها ، غير مقيدة بوجهة نظر النيابة العامة أو الدفاع بشأنها .

وحيث إنه على ضوء ما تقدم ، تتمثل ضوابط الحكمة المنصفة فى مجموعة من القواعد المبدئية التى تعكس مضامينها نظاماً متكامل الملامح ، يتوخى بالأسس التى يقوم عليها، صون كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية ، وبحول بضماناته دون إساءة استخدام العقوبة بما يخرجها عن أهدافها ، وذلك إنطلاقاً من إيمان الأمم المتحدة بحزمة الحياة الخاصة ، وبوطة القيود التى تنال من الحرية الشخصية ، ولضمان أن تتقيد الدولة عند مباشرتها لسلطاتها فى مجال فرض العقوبة صوناً للنظام الاجتماعى بالأغراض النهائية للقوانين العقابية ، التى ينافيها أن تكون إدارة المتهم هدفاً مقصوداً لذاته ، أو أن تكون القواعد التى تتم محاكمته على ضوءها ، مصادمة للمفهوم الصحيح لإدارة العدالة الجنائية إدارة فعالة . بل يتعين أن تلتزم هذه القواعد مجموعة من القيم التى تكفل لحقوق المتهم الحد الأدنى من الحماية ، التى لا يجوز النزول عنها أو الانتقاص منها .

وهذه القواعد - وإن كانت إجرائية فى الأصل - إلا أن تطبيقها فى مجال الدعوى الجنائية - وعلى امتداد مراحلها - يؤثر بالضرورة على محصلتها النهائية ، ويندرج تحتها أصل البراءة كقاعدة أولية تفرضها الفطرة ، وتوجبها حقائق الأشياء، وهى بعد قاعدة حرص الدستور على إبرازها فى المادة ٦٧، مؤكداً بمضمونها ما قرره المادة ١١ من الإعلان العالمى

لحقوق الإنسان على ما سلف البيان ، والمادة السادسة من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان .

وحيث إن أصل البراءة يمتد إلى كل فرد ، سواء كان مشتبهاً فيه أو متهماً ، بإعتباره قاعدة أساسية فى النظام الإتهامى أقرتها الشرائع جميعها لا لتكفل بموجبها حماية المذنبين وإنما لتدراً بمقتضاها العقوبة عن الفرد إذا كانت التهمة الموجهة إليه قد أحاطتها الشبهات بما يحول دون التيقن من مقارفة المتهم للواقعة محل الإتهام . ذلك أن الإتهام الجنائى فى ذاته ، لا يزعزع أصل البراءة الذى يلزم الفرد دوماً ولا يزيله ، سواء فى مرحلة ما قبل المحاكمة أو أثناءها ، وعلى امتداد حلقاتها ، وأياً كان الزمن الذى تستغرقه إجراءاتها . ولا سبيل بالتالى لدحض أصل البراءة بغير الأدلة التى تبلغ قوتها الإقناعية مبلغ الجرم واليتيم ، بما لا بدع مجالاً معقولاً لشبهة انتفاء التهمة ، وبشرط أن تكون دلالتها ، قد استقرت حقيقتها بحكم قضائى استنفد طرق الطعن فيه ، وصار باتاً .

وحيث إن افتراض البراءة لا يتمحض عن قرينة قانونية ولا هو من صورها ، ذلك أن القرينة القانونية تقوم على تحويل للإثبات من محله الأصلي ممثلاً فى الواقعة مصدر الحق المدعى به ، إلى واقعة أخرى قريبة منها متصلة بها . وهذه الواقعة البديلة هى التى يعتبر إثباتها ، إثباتاً للواقعة الأولى بحكم القانون . وليس الأمر كذلك بالنسبة إلى البراءة التى افترضها الدستور ، فليس ثمة واقعة أحلها الدستور محل واقعة أخرى وأقامها بديلاً عنها - *innocence is more properly called an assumption as opposed to a presumption . It does not rest on any other proved facts, it is assumed* وإنما يؤسس افتراض

البراءة على الفطرة التي جبل الإنسان عليها . وهو كذلك من الركائز التي يستند إليها مفهوم المحاكمة النصفية التي كفلها الدستور . ويعكس قاعدة مبدئية تعتبر في ذاتها مستعصية على الجدل ، واضحة وضوح الحقيقة ذاتها ، تقتضيها الشرعية الإجرائية ، ويتطلبها الدستور لصون الحرية الشخصية في مجالاتها الحيوية ، ليوفر من خلالها لكل فرد ، الأمن في مواجهة التحكم والتسلط والتخامل ، بما يحول دون اعتبار واقعة تقوم بها الجريمة ثابتة بغير دليل ، وبما يرد المشرع عن افتراض ثبوتها بقريفة قانونية يحدتها .

وحيث إن من المقرر كذلك أن افتراض البراءة يقتضون دائماً من الناحية الدستورية - ولضمان فعاليتها - بوسائل إجرائية إلزامية ، تعتبر من زاوية دستورية وثيقة الصلة بالحق في الدفاع ، من بينها حق المتهم في مواجهة الأدلة التي طرحها النيابة العامة إثباتاً للجريمة ، وكذلك الحق في هدمها بأدلة النفي التي يقدمها .

وحيث إن الأصل في الجرائم ، أنها تعكس تكويناً مركباً باعتبار أن قوامها تزامناً بين يد إتصل الإثم بعملها (an evil-doing hand) وعقل واع خالطها (an evil-meaning mind) ليهيمن عليها محددات خطاها ، متوجهاً إلى النتيجة المترتبة على نشاطها ، ليكون القصد الجنائي (mens Rea) ركناً معنوياً في الجريمة مكملاً لركنها المادى (Actus Reus) ومتلائماً مع الشخصية الفردية في ملامحها وتوجهاتها . وهذه الإرادة الواعية ، هي التي تتطلبها الأمم المتحضرة في مناهجها في مجال التجريم بوصفها ركناً في الجريمة ، وأصلاً ثابتاً كامناً في طبيعتها ، وليس أمراً فجاً أو دخيلاً مقحماً عليها أو غريباً

عن خصائصها . ذلك أن حرية الإرادة تعنى حرية الاختيار بين الخير والشر ، ولكل وجهة هو موليها ، لتفحل الجريمة - فى معناها الحق - إلى علاقة ما بين العقوبة التى تفرضها الدولة بتشريعاتها ، والإرادة التى تتمثل فيها تلك النزعة الإجرامية التى يتعين أن يكون تقويمها ورد آثارها ، بديلاً عن الإنتقام والثار الغض من صاحبها .

وغداً أمراً ثابتاً - وكأصل عام - ألا يجرم الفعل ما لم يكن إرادياً قائماً على الاختيار الحر ، ومن ثم مقصوداً . ولئن جاز القول بأن تحديد مضمون تلك الإرادة وقوفاً على ماهيتها لازال أمراً غسراً ، إلا أن معناها - وبوصفها ركناً معنوياً فى الجريمة - يندور بوجه عام حول النوايا الإجرامية أو الجانحة *Felonious intent* أو النوازع الشريرة المدبرة *malice aforethought* أو تلك التى يكون اقتحام حدوده *Fraudulent intent* أو التى تتمحض عن علم بالتأثير مقترناً بقصد اقتحام حدوده *guilty knowledge* لتدل جميعها على إرادة إتيان فعل بغيره .

وحيث إن هذا الأصل - وإن ظل محورياً للتجريم - إلا أن المشرع عمد أحياناً - من خلال بعض اللوائح - إلى تقرير جرائم عن أفعال لا يتصل بها قصد جنائى بإعتبار أن الإثم ليس كامناً فيها ، ولا تدل بذاتها على ميل إلى الشر والعدوان ، *mala in se (inherently wrong)* ولا يختل بها قدر مرتكبها أو اعتباره ، وإنما ضبطها المشرع تحديداً لغيرها ، وحداً من مخاطرها ، وأخرجها بذلك عن مشروعيتها *mala prohibita* وهى الأصل - وجعل عقوبتها متوازنة مع طبيعتها ، فلا يكون أمرها غلوفاً من خلال تغليظها ، بل هينا فى الأعم .

وقد بدا هذا الاتجاه متصاعداً إثر الثورة الصناعية التي تزايد معها عدد العمال المعرضين لمخاطر أدواتها وآلاتها ومصادر الطاقة التي تحركها . واقترن ذلك بتعدد وسائل النقل وتباين قوتها ، وبتكثف المدن وازدحام أحيائها ، وبغلبة نواحي الإخلال بالصحة العامة ، وبوجه خاص من خلال الاتصال بالمواد الغذائية سواء عند إنتاجها أو توزيعها وتداولها أو بمسراعاة نوعيتها . وكان لازماً بالتالي - ولمواجهة تلك المخاطر - أن يفرض المشرع على المسؤولين عن إدارة الصناعة أو التجارة وغيرهم ، قيوداً كثيرة غايتها أن ينتهج المخاطرون بها سلوكاً قويمياً موحداً ، ببذل العناية التي يتوقعها المشرع من أوساطهم ، ليكون النكول عنها - وبغض النظر عن نواياهم - دالاً على تراخي يقطعتهم ، ومستوجبا عقابهم .

غير أن تقرير هذا النوع من الجرائم في ذلك المجال، ظل مرتبطاً بطبيعتها ونوعيتها ، ومنحصراً في الحدود الضيقة التي تقوم فيها علاقة مسئولية بين من يرتكبها ، وخطر عام لتكون أوثق اتصالاً برضاء المواطنين وصحتهم وسلامتهم في مجموعهم Public Welfare Offenses وبإهمال من قارفها لنوع الرعاية التي تطلبها المشرع منه كلما باشر نشاطاً معيناً وكذلك إذا أعرض عن القيام بعمل ألقاه عليه بإعتباره واجباً وبمراعاة أن ما توخاه المشرع من إنشائها ، هو الحد من مخاطر بذواتها ، بتقليل فرص وقوعها ، وإنهاء القدرة على السيطرة عليها ، والتحوط لدرئها .

وحيث إن القصد الجنائي ، يمثل أكثر العناصر تعقيداً في المجال الجنائي ، بإعتباره متصلاً بالحالة الذهنية التي كان عليها الجاني حين أقدم مختاراً على إتيان الفعل المؤثم قانوناً وكانت تلك الحالة ترجع إلى العوامل الشخصية التي يتعين

تميزها عن العوامل الموضوعية التي تعكس مادية الفعل أو الأفعال التي ارتكبها ، والتي يكون الرجوع إليها وتقييمها كاشفاً عادة عما عناه منها، وقصد إليه من وراء مقارنتها ، وكان من المفترض أن الجاني إذا أراد إثبات فعل أو أفعال بذواتها ، فقد قصد إلى نيتها ، فإن توافر هذا القصد - فيما أتاه الجاني من أفعال - يكون هو القاعدة العامة وليس الإستثناء منها ، وهو استثناء لا يقوم بالضرورة ، ولا يتصور عقلاً ، إذا كانت إرادة الجاني تبلور انصرافها إلى إثبات أفعال محددة بغرض إحداث نتيجة إجرامية بعينها . وإنما ينحصر هذا الإستثناء في حدود ضيقة ، تقوم الجريمة فيها على إهمال نوع من الرعاية كان ينبغي أن يلتزمها الجاني فيما أتاه ، لتكون الجريمة عندئذ عائدة في بنائها إلى الخطأ وجوهرها أعمال يخالفها سوء التقدير ، أو يتنفي عنها الإحتراس والتبصر ، أو تتمحض عن رغبة لا حذر فيها ، ومن ثم أحاطها القانون الجنائي بالجزاء محدداً ضابطها بما كان ينبغي أن يكون سلوكاً لأوساط الناس يقوم على واجبهم في إلزام قدر معقول من التحوط Ordinary reasonable person's standard of care) لتمثل الجريمة غير العمدية انحرافاً ظاهراً عن ذلك المقياس ، يتحدد بقدره ، نوع الجزاء عنها ومقداره .

A deviation from and proportional to the level of established standards of reasonable care in conduct .

ومن ثم يكون الفارق بين عمدية الجريمة ، وما دونها دائراً أصلاً - وبوجه عام - حول النتيجة الإجرامية التي أحدثتها ، فكلما أرادها الجاني وقصد إليها ، موجهها جهده لتحقيقها ، كانت الجريمة عمدية . فإن لم يقصد إلى إحداثها بأن كان لا يتوقعها أو ساء تقديره بشأنها ، فلم يتحوط

للدفعها ليحول دون بلوغها فإن الجريمة تكون غير عمدية يتولى المشرع دون غيره بيان عناصر الخطأ التي تكونها وهي عناصر لا يجوز افتراضها أو إلتحاليها ، ولا نسبتها لغير من ارتكبها ولا اعتباره مسئولاً عن نتائجها ، إذا انفك اتصالها بالأفعال التي أتاها ، ذلك أن مسئوليته الجنائية عن هذا الخطأ مسئوليته شخصية لا تقوم إلا بتوافر أركانها - *pas de peine sans culpabilite* ، وهي بعد مسئوليته يحققها القاضي ، ويعتمد عناصرها من عيون الأوراق ، ليكون ثبوتها يقينياً لا ظنياً ، ضماناً لصون الحرية الشخصية التي كفلها الدستور ، وتوكيداً للإمتناع تقييدها بغير الوسائل القانونية السليمة التي لا يترخص أحد في التحلل منها .

وحيث إن ما تقدم مؤداه ، أن الجرائم غير العمدية لا تقوم إلا على الخطأ ، وأن صوره على اختلافها يجمعها معيار عام يتمثل في إنحرافها عما يعد - وفقاً للقانون الجنائي - سلوكاً معقولاً للشخص المعتاد ، وأن هذه الصور على تعددها تتباين فيما بينها سواء في نوع المخاطر التي تقارنها ، أو درجتها . ويتعين بالتالي أن يتدخل المشرع ليحدد ما يكون منها مؤثماً في تقديره ، مع بيان عناصر الخطأ في كل منها تعريفاً بها ، وقطعاً لكل جدل حول ماهيتها ، توقفاً لالتباسها بغيرها ، وتعييناً جلياً لما ينبغي على المخاطبين بالنصوص العقابية أن يأتوه أو يدعوه من أفعال ، إذ لا يجوز لمثل هذه النصوص ، أن تحمل الناس مالا يطيقون ، ولا أن تؤاخذهم بما يجهلون ، ولا أن تمد إليهم بأسها وقد كانوا غير منذرين ، ولا أن تنهاتهم عما ألبس عليهم ، وإلا قام التجريم فيها على أساس من الظن والإبهام ، ليكون خداعاً أو ختالاً . وهو ما تأباه النظم العقابية جميعها ، وينعذر بآدمية الإنسان إلى أدنى مستوياتها ، ليغدو بغير حقوق - وعلى الأخص - في مواجهة السلطتين التشريعية والتنفيذية .

يؤيد ذلك أمران : أولهما أن الأصل في النصوص العقابية أن تصاغ في حدود ضيقة narrowly tailored تعريفاً بالأفعال التي جرمها المشرع ، وتحديدًا لمضمونها ، فلا يكون التجهيل بها - من خلال انفلات عباراتها وإرهاقها بتعدد تأويلاتها - موطناً للإخلال بحقوق كفلها الدستور للمواطنين ، كتلك التي تتعلق بحرية عرض الآراء وضمان تدفقها من مصادرها المختلفة وكذلك بالحقوق في تكامل الشخصية ، وأن يؤمن كل فرد ضد القبض أو الاعتقال غير المشروع . ولئن جاز القول بأن تقدير العقوبة ، وتقرير أحوال فرضها ، مما يدخل في إطار تنظيم الحقوق ، ويندرج تحت السلطة التقديرية للمشرع ، إلا أن هذه السلطة حدها قواعد الدستور ولازمها ألا تكون النصوص العقابية (شباكاً أو شراكاً) يلقيها المشرع متصيداً باتساعها، أو يخفائها من يقعون تحتها أو يخطئون مواقعها) .

ثانيهما : أن الأصل في الجريمة ، أن عقوبتها لا يتحمل بها إلا من أدين بإعتباره مسئولاً عنها ، وهي بعد عقوبة يجب أن تتوازن «وطأتها» مع طبيعة الجريمة موضوعها بما مؤداه أن الشخص لا يزر غير سوء عمله وأن جريرة الجريمة لا يؤاخذ بها إلا جناتها ولا ينال عقابها إلا من قارفها ، وأن «شخصية العقوبة» «وتناسبها مع الجريمة محلها» مرتبطان بمن يعد قانوناً «مسئولاً عن ارتكابها» . ومن ثم تفترض شخصية العقوبة - التي كفلها الدستور بنص المادة ٦٦ - شخصية المسؤولية الجنائية ، بما يؤكد تلازمهما . ذلك أن الشخص لا يكون مسئولاً عن الجريمة ، ولا تفرض عليه عقوبتها ، إلا بإعتباره فاعلاً لها أو شريكاً فيها .

وحيث إن القانون الجنائي ، وإن اتفق مع غيره من القوانين في تنظيمها لبعض العلاقات التي يرتبط بها الأفراد

فيما بين بعضهم البعض ، أو من خلال مجتمعهم بقصد ضبطها ، إلا أن القانون الجنائي يفارقها ، في إتخاذ العقوبة أداة لتقويم ما يصدر عنهم من أفعال نهاهم عن ارتكابها ، وهو بذلك يتغيا أن يحدد - ومن منظور اجتماعي - ما لا يجوز التسامح فيه من مظاهر سلوكهم ، وأن يسيطر عليها بوسائل يكون قبولها اجتماعيا ممكنا بما مؤداه أن الجزاء على أفعالهم لا يكون مبرراً ، إلا إذا كان مفيداً من وجهة اجتماعية ، فإن كان مجاوزاً تلك الحدود التي لا يكون معها ضرورياً ، غداً مخالفاً للدستور . متى كان ذلك ، وكان الجزاء الجنائي عقاباً واقعاً بالضرورة في إطار اجتماعي ، ومنطوياً غالباً - من خلال قوة الردع - على تقييد الحرية الشخصية ومقرراً لغرض محدد استيفاء لقيم ومصالح اجتماعية لها وزنها وكان الأصل في العقوبة هو معقوليتها ، فلا يكون التدخل بها إلا بقدر ، نأيا بها عن أن تكون إيلاًماً غير مبرر ، يؤكد قسوتها في غير ضرورة unnecessary , cruelty and pain وكانت المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها - والتي أحالتها محكمة الموضوع إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورتها - تقرر جزاء جنائياً يقوم علي مجرد مخالفة أحكام المواد ٢ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ١٤ مكرراً من هذا القانون ، إذا كان مقارفاً حسن النية وكان نطاق الدعوى الدستورية الراهنة - محدداً على ضوء الإتهام المنسوب إلى المتهم - يقوم على الطعن بعدم دستورية إيقاع عقوبة مخالفة في شأن متهم كان حسن النية حين أخل بنص المادة الثانية من ذلك القانون التي تحظر تداول الأغذية التي يقوم الدليل على غشها ، أو عدم صلاحية استهلاكها آدمياً ، أو مخالفتها لمواصفاتها المحددة قانوناً سواء عند تصنيعها أو تحضيرها أو طرحها للبيع أو تخزينها أو نقلها أو

تسليمها ، وكان هذا التداول - بمختلف صوره - يتعلق بسلع شتى تتباين مصادرها ، ولا يقع التعامل فيها ، أو الإتصال بها ، مرة واحدة ، بل تتناولها أيد عديدة ، وعلى الأخص منذ خروجها من يد منتجها أو جالبها ، إلى أن تصل إلى عارضها الأخير ، وبافتراض خضوعها لنظم الفحص والرقابة التي تباشرها الجهات الحكومية ذات الاختصاص ، وعلى الأقل داخل مصادر إنتاجها المحلية ، أو قبل تجاوزها الدائرة الجمركية حال جلبها، وكان النص المطعون فيه - محدداً نطاقاً على النحو المتقدم - يقرر جزاء جنائياً في شأن أفعال أتاها المتهم بحسن نية إخلالاً بنص المادة الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها، وكانت عبارة (حسن النية) وإن جاز القول بتعدد معانيها، تبعاً لموقعها من سياق النصوص القانونية التي انتظمتها، وبمراعاة ما تغياه المشرع من هذه النصوص ، محدداً - من خلال أغراضها - إطاراً للدائرة التي تعمل فيها ، إلا أن حسن نية من يتداولون أغذية الإنسان ، يفترض تعاملهم فيها ، أو إتصالهم بها ، بوصفهم مواطنين شرفاء ، ينقيدون بأصول مهنتهم ويلتزمون بمتطلباتها .

وحيث إن العقوبة التي فرضها النص المطعون فيه كجزاء على الأفعال التي أتمها ، هي عقوبة المخالفة . وانحدارها على هذا النحو ، يفيد تعلقها بالأعمال لايعتمدها مرتكبها ، ولا تصل خطورتها إلى حد الإيغال في الجزاء عليها ، ليكون قوامها خطأ اتخذ من مفهوم الجريمة غير العمدية ، إطاراً .

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، وكان ركن الخطأ في الجرائم غير العمدية ، ليس إلا فعلاً أو إمتناعاً يمثل انحرافاً

عما يعد وفقاً للقانون الجنائي سلوكاً معقولاً للشخص المعتاد وكان تحديد مضمون الأفعال أو مظاهر الامتناع التي تقوم عليها هذه الجرائم من خلال بيان عناصر الخطأ ، بما ينفي التجهيل بها ، ضرورة يقتضيها اتصال هذا التجريم بالحرية الشخصية التي اعتبرها الدستور من الحقوق الطبيعية التي لا يجوز النزول عنها أو الإخلال بها ، وكان النص المطعون فيه قد قرر جزاء جنائياً في شأن متهم حسن النية بالمفهوم السالف البيان - وعن صور من الخطأ قصر عن تمييزها من خلال تحديد عناصرها ، فإن هذا النص يكون قد أخل بالحرية الشخصية وبضمانة الدفاع ، وكذلك بالضوابط الجوهرية التي تقوم عليها المحاكمة المنضمة ، ويندرج تحتها افتراض البراءة وجاء بذلك مخالفاً لأحكام المواد ٤١ ، ٦٧ ، ٦٩ من الدستور .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية نص المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها وذلك فيما تضمنته من معاقبة من يخالف أحكام المادة الثانية من هذا القانون بعقوبة المخالفة إذا كان حسن النية .

وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

(الدعوى ٢٨ لسنة ١٧ ق «دستورية» جلسة ١٩٩٥/١٢/٢) (١)

(١) الأحكام التي أصدرتها المحكمة الدستورية ج ٧ ص ٢٦٢ .

ملحوظة:

إعمالاً للحجية المطلقة لهذا الحكم قضت المحكمة الدستورية العليا بإعتبار الخصومة منتهية في الدعاوى الماثلة الآتية :

١- الدعوى رقم ٢٦ لسنة ١٧ دستورية - جلسة ١٩٩٥/١/٦ .

٢- الدعوى رقم ٢٧ لسنة ١٧ دستورية - جلسة ١٩٩٥/١/١٦ .

كما نذكر بحكم المحكمة الدستورية الصادر بشأن عدم دستورية نص المادة ١٢١ من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فيما تضمنته الفقرة الثانية من إفتراض العلم بالتهريب الصادر فى الدعوى رقم ١٣ لسنة ١٢ قى دستورية .^(١)

الإجراءات

بتاريخ ١٩ مارس ١٩٩٠ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ فيما تضمنته من إقامة قرينة قانونية افترضت بها العلم بالتهريب فى حق الحائز للبضائع والسلع الأجنبية بقصد الإتجار إذ لم يقدم المستندات الدالة على سداد الضرائب الجمركية المقررة عليها .

(١) منشور بالجزء الخامس من مجموعة أحكام المحكمة الدستورية ص ١٦٥ .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة ، طلبت فيها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على مايبين من صحيفة الدعوى ومائر الأوراق - تتحصل فى أن النيابة العامة قد إتهمت المدعى فى القضية رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٦ جنح قسم قنا بأنه فى يوم ٣ يناير سنة ١٩٨٣ بدائرة قسم قنا حاز بقصد الإحتجاز بضائع أجنبية مهربة من الرسوم الجمركية مع العلم بذلك . وطلبت عقابه بالمواد ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٤ و ١٢٤ مكرراً من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ ، وبتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٨٨ قضت محكمة جنح قسم قنا بحضورها بحبس المدعى سنتين مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لإيقاف التنفيذ ، وغرامة ألف جنيه والمصادرة والمصاريف الجنائية وإلزامه بأن يؤدى للمدعية بالحق المدنى بصفتها (وزارة المالية) تعويضاً قدره ٣٩٠ مليماً و ٢٢٢ جنيه ، فطعن المدعى فى هذا الحكم بطريق الاستئناف ، وقيد استئنافه برقم ١١٨٨ لسنة

١٩٨٨ جنح مستأنفة قنا ، وبجلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٩ دفع الحاضر عن المدعى بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ ، فقررت المحكمة التأجيل لجلسة ١٩ ابريل سنة ١٩٩٠ كطلب الحاضر مع التهم لإقامة الدعوى الدستورية ، فأقام الدعوى الماثلة .

وحيث إن الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ والمعدل بالقرار بقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٦ تنص على أن : يعتبر فى حكم التهريب حيازة البضائع الأجنبية بقصد الإتجار مع العلم بأنها مهربة ، ويفترض العلم إذا لم يقدم من وجدت فى حيازته هذه البضائع بقصد الإتجار المستندات الدالة على أنها قد سددت عنها الضرائب الجمركية » .

وحيث ان المدعى ينمى على النص المطعون عليه انه إذ أقام قرينة قانونية افترض بمقتضاها علم الحائز للبضائع الأجنبية بقصد الإتجار فيها بتهريبها ، إذا لم يقدم المستندات الدالة على سداد الضرائب الجمركية عليها فإنه يكون قد خالف قرينة البراءة التى تضمنتها المادة ٦٧ من الدستور التى تنص على أن : المتهم برئ حتى تثبت إدانته فى محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه » .

وحيث أن الدستور هو القانون الأساسى الأعلى الذى يرسى القواعد والأصول التى يقوم عليها نظام الحكم ويقرر

الحريات والحقوق العامة ، ويرتب الضمانات الأساسية لحمايتها ، ويحدد لكل من السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وظائفها وصلاحياتها ، ويضع الحدود والقيود الضابطة لنشاطها بما يحول دون تدخل أى منها فى أعمال السلطة الأخرى أو مزاحمتها فى ممارسة اختصاصاتها التى ناطها الدستور بها .

وحيث إن الدستور اختص السلطة التشريعية بسن القوانين وفقا لأحكامه ، فنص فى المادة ٨٦ منه على أن « يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ، ويقر السياسة العامة للدولة ، والخططة العامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ، والموازنة العامة للدولة ، كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ، وذلك كله على الوجه المبين فى الدستور » . كما اختص السلطة القضائية بالفصل فى المنازعات والخصومات على النحو المبين فى الدستور فنص فى المادة ١٦٥ منه على أن « السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر أحكامها وفق القانون » .

وحيث أن إختصاص السلطة التشريعية بسن القوانين لا يخلوها التدخل فى أعمال أسندها الدستور الى السلطة القضائية وقصرها عليها ، وإلا كان هذا افتئاتا على عملها وإخلالا بمبدأ الفصل بين السلطتين التشريعية والقضائية .

وحيث إن الدستور كفل فى مادته السابعة والستين الحق فى المحاكمة المنصفة بما تنص عليه من أن المتهم برئ حتى تثبت إدانته فى محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه ، وهو حق نص عليه الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى

مادتيه العاشرة والحادية عشرة التي تقرر أولاهما أن لكل شخص حقاً مكتملاً ومتكافئاً مع غيره في محاكمة علنية ومنصفة تقوم عليها محكمة مستقلة محايدة . تتولى الفصل في حقوقه والتزاماته المدنية ، أو في التهمة الجنائية الموجهة اليه ، وتردد ثانيتهما في فقرتها الأولى حق كل شخص وجهت اليه تهمة جنائية في أن تفترض براءته الى أن تثبت إدانته في محاكمة علنية توفر له فيها الضمانات الضرورية لدفاعه . وهذه الفقرة السابقة هي التي تستمد منها المادة ٦٧ من الدستور أصلها ، وهي تردد قاعدة استقرار العمل على تطبيقها في الدول الديمقراطية ، وتقع في إطارها مجموعة من الضمانات الأساسية تكفل بتكاملها مفهوما للعدالة يتفق بوجه عام مع المقاييس المعاصرة المعمول بها في الدول المتحضرة ، وهي بذلك تتصل بتشكيل المحكمة وقواعد تنظيمها وطبيعة القواعد الإجرائية المعمول بها أمامها وكيفية تطبيقها من الناحية العملية ، كما أنها تعتبر في نطاق الإتهام الجنائي وثيقة الصلة بالحرية الشخصية التي قضى الدستور في المادة ٤١ منه بأنها من الحقوق الطبيعية التي لايجوز الإخلال بها أو تقييدها باغخالفة لأحكامه ، ولا يجوز بالتالي تفسير هذه القاعدة تفسيراً ضيقاً ، إذ هي ضمان مبدئي لرد العدوان عن حقوق المواطن وحرياته الأساسية ، وهي التي تكفل تمتعه بها في إطار من الفرص المتكافئة ، ولأن نطاقها وإن كان لا يقتصر على الإتهام الجنائي وإنما يمتد الى كل دعوى ولو كانت الحقوق الماثرة فيها من طبيعة مدنية ، إلا أن المحاكمة المنصفة تعتبر أكثر لزوماً في الدعوى الجنائية وذلك أيا كانت طبيعة الجريمة وبغض النظر عن درجة خطورتها ، وعلة ذلك أن إدانة

المتهم بالجريمة إنما تعرضه لأخطر القيود على حريته الشخصية وأكثرها تهديداً لحقه فى الحياة، وهى مخاطر لاسبيل الى توقيها إلا على ضوء ضمانات فعلية توازن بين حق الفرد فى الحرية من ناحية ، وحق الجماعة فى الدفاع عن مصالحها الأساسية من ناحية أخرى ، ويتحقق ذلك كلما كان الإتهام الجنائى معروفاً بالتهمة مبيناً طبيعتها مفصلاً أدلتها وكافة العناصر المرتبطة بها، وبمراعاة ان يكون الفصل فى هذا الإتهام عن طريق محكمة مستقلة ومحيدة ينشئها القانون ، وأن تجرى المحاكمة فى علانية وخلال مدة معقولة ، وأن تستند المحاكمة فى قرارها بالإدانة - إذا خلصت إليها - الى موضوعية التحقيق الذى تجرى به ، والى عرض متجرد للحقائق ، والى تقدير سائغ للمصالح المتنازعة ، وتلك جميعها من الضمانات الجوهرية التى لا تقوم المحاكمة المنصفة بدونها ، ومن ثم كفلها الدستور فى المادة ٦٧ منه وقرنها بضمانتين تعتبران من مقوماتها وتندرجان تحت مفهومها ، هما افتراض البراءة من ناحية ، وحق الدفاع لدحض الإتهام الجنائى من ناحية أخرى ، وهو حق عززته المادة ٦٩ من الدستور بنصها على أن حق الدفاع بالأصالة أو بالوكالة مكفول .

وحيث إن الدستور يكفل للمحقوق التى نص عليها فى صلبه الحماية من جوانبها العملية وليس من معطياتها النظرية، وكان استيثاق المحاكمة من مراعاة القواعد المنصفة سالفه الذكر عند فصلها فى الاتهام الجنائى وهيمنتها على إجراءاتها تحقيقاً لمفاهيم العدالة حتى فى أكثر الجرائم خطورة لا يعدو أن يكون ضماناً أولية لعدم المساس بالحرية الشخصية - التى كفلها

الدستور لكل مواطن - بغير الوسائل القانونية المتوافقة مع أحكامه ، وكان افتراض براءة المتهم يمثل أصلاً ثابتاً يتعلق بالتهمة الجنائية من ناحية إثباتها وليس بنوع العقوبة المقررة لها ، وينسحب الى الدعوى الجنائية فى جميع مراحلها وعلى امتداد إجراءاتها ، فقد كان من المحتم أن يرتب الدستور على افتراض البراءة عدم جواز نقضها بغير الأدلة الجازمة التى تخلص اليها المحكمة وتتكون من جماعها عقيدتها ، ولازم ذلك أن تطرح هذه الأدلة عليها ، وأن تقول هى وحدها كلمتها فيها ، وألا تفرض عليها أى جهة أخرى مفهوماً محدداً لدليل بعينه ، وأن يكون مرد الأمر دائماً الى ما استخلصته هى من وقائع الدعوى وحصلته من أوراقها غير مقيدة بوجهة نظر النيابة أو الدفاع بشأنها .

وحيث إنه على ضوء ما تقدم ، تتمثل ضوابط المحاكمة المنصفة فى مجموعة من القواعد البدئية التى تعكس مضامينها نظاماً متكامل الملامح يتوخى بالأسس التى يقوم عليها صون كرامة الإنسان وحماية حقوقه الأساسية ويحول بضماناته دون إساءة استخدام العقوبة بما يخرجها عن أهدافها ، وذلك انطلاقاً من إيمان الأمم المتحدة بحرمة الحياة الخاصة وبوطأة القيود التى تنال من الحرية الشخصية ، ولضمان ان تنفيذ الدولة عند مباشرتها لسلطاتها فى مجال فرض العقوبة صوتاً للنظام الإجتماعى بالأغراض النهائية للقوانين العقابية التى بنافها ان تكون إدانة المتهم هدفاً مقصوداً لذاته ، أو أن تكون القواعد التى تتم محاكمته على ضوئها مصادمة للمفهوم الصحيح لإدارة العدالة الجنائية إدارة فعالة ، بل يتعين ان تلتزم

هذه القواعد مجموعة من القيم التي تكفل لحقوق المتهم الحد الأدنى من الحماية التي لايجوز النزول عنها أو الإنتقاص منها. وهذه القواعد - وإن كانت إجرائية فى الأصل - إلا أن تطبيقها فى مجال الدعوى الجنائية - وعلى امتداد مراحلها - يؤثر بالضرورة على محصلتها النهائية ، ويندرج تحتها أصل البراءة كقاعدة أولية تفرضها الفطرة ، وتوجبها حقائق الأشياء، وهى بعد قاعدة حرص الدستور على إبرازها فى المادة ٦٧ منه مؤكداً بمضمونها ما قرره المادة ١١ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان على ما سلف بيانه ، والمادة السادسة من الإتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان .

وحيث إن أصل البراءة يمتد الى كل فرد سواء أكان مشتبها فيه أو متهما ، بإعتباره قاعدة أساسية فى النظام الإتهامى أقرتها الشرائع جميعها لا لتكفل بموجبها حماية المذنبين ، وإنما لتندراً بمقتضاها العقوبة عن الفرد إذا كانت التهمة الموجهة إليه قد أحاطتها الشبهات بما يحول دون التيقن من مقارفة المتهم للواقعة الإجرامية ، ذلك أن الإتهام الجنائى فى ذاته لايزحزح أصل البراءة الذى يلزم الفرد دوماً ولايزيله سواء فى مرحلة ما قبل المحاكمة أو أثناءها وعلى امتداد حلقاتها وأياً كان الزمن الذى تستغرقه إجراءاتها ، ولا سبيل بالتالى لدحض أصل البراءة بغير الأدلة التى تبلغ قوتها الإقناعيه مبلغ الجزم واليقين بما لا يدع مجالاً معقولاً لشبهة انتفاء التهمة ، وبشرط ان تكون دلالتها قد استقرت حقيقتها بحكم قضائى استنفد طرق الطعن فيه .

وحيث أن افتراض البراءة لا يتمحض عن قرينة قانونية ولا هو من صورها ، ذلك ان القرينة القانونية تقوم على تحويل للإثبات من محله الأصلي ممثلاً في الواقعة مصدر الحق المدعى به ، الى واقعة أخرى قريبة منها متصلة بها ، وهذه الواقعة البديلة هي التي يعتبر إثباتها إثباتاً للواقعة الأولى بحكم القانون ، وليس الأمر كذلك بالنسبة الى البراءة التي افترضها الدستور ، فليس ثمة واقعة أحلها الدستور محل واقعة أخرى وأقامها بديلاً عنها ، وإنما يؤسس افتراض البراءة على الفطرة التي جبل الإنسان عليها . فقد ولد حراً مبرأ من الخطيئة أو المعصية ، ويفترض على امتداد مراحل حياته أن أصل البراءة لا زال كامناً فيه ، مصاحباً له فيما يأتيه من أفعال ، الى ان تقضى المحكمة بقضاء حازم لارجعة فيه هذا الافتراض على ضوء الأدلة التي تقدمها النيابة العامة مثبتة بها الجريمة التي نسبتها اليه في كل ركن من أركانها ، وبالنسبة الى كل واقعة ضرورية لقيامها بما في ذلك القصد الجنائي بنوعيه إذا كان متطلباً فيها . وبغير ذلك لا ينهدم أصل البراءة إذ هو من الركائز التي يستند اليها مفهوم اخاكمة المنصفة التي كفلها الدستور ويعكس قاعدة مبدئية تعتبر في ذاتها مستعصية على الجدل واضحة وضوح الحقيقة ذاتها ، تقتضيها الشرعية الإجرائية ويعتبر إنفاذها مفترضاً أولياً لإدارة العدالة الجنائية ، ويتطلبها الدستور لصون الحرية الشخصية في مجالاتها الحيوية وليوفر من خلالها لكل فرد الأمن في مواجهة التحكم والتسلط والتعامل بما يحول دون اعتبار واقعة تقوم بها الجريمة ثابتة بغير دليل وبما يرد المشرع عن افتراض ثبوتها بقرينة قانونية تحكمية بنشؤها .

وحيث إن النص التشريعي المطعون فيه بعد أن قرر أن حيازة البضائع الأجنبية بقصد الإتجار فيها مع العلم بأنها مهربة يعتبر في حكم التهريب جرمي ، نص على أن هذا العلم يفترض إذا لم يقدم حائز البضائع الأجنبية بقصد الإتجار المستندات الدالة على سبق الوفاء بالضريبة المستحقة عنها وبذلك أحل المشرع واقعة عدم تقديم الحائز المذكور لتلك المستندات محل واقعة علمه بتهريب البضائع التي يحوزها بقصد الإتجار فيها منشأ بذلك قرينة قانونية يكون ثبوت الواقعة البديلة بموجبها دليلا على ثبوت واقعة العلم بالتهريب التي كان ينبغي أن تتولى النيابة العامة بنفسها مسئولية إبتها في إطار التزامها الأصل بإقامة الأدلة المؤيدة لقيام كل ركن يتصل ببيان الجريمة ، ويعتبر من عناصرها ، بما في ذلك القصد الجنائي العام ممثلا في إرادة الفعل مع العلم بالوقائع التي تعطي دلالة الإجرامية.

وحيث إن القرينة القانونية التي تضمنها النص التشريعي المطعون فيه والسالف بيانها ، لا تعتبر من القرائن القاطعة ، إذ الأصل في القرائن القانونية بوجه عام هو جواز إثبات عكسها ، ولا تكون القرينة قاطعة إلا بنص خاص يقرر عدم هدمها ، وقد التزم القانون الجمركي الأصل العام في القرائن القانونية بما تضمنته مذكرته الإيضاحية من أن الأثر الذي رتبته هذا القانون على افتراض علم الحائز بحقيقة أن البضائع الأجنبية التي يحوزها للإتجار فيها مهربة ، هو أن النيابة العامة أضحت غير مكلفة بإقامة الدليل على هذا العلم ، وإن نفيه غدا التزاما قانونيا ألقاه المشرع على عاتق الحائز ، مثلما هو الشأن في القرائن القانونية ، ذلك أن المشرع هو الذي تكفل بإعتبار الواقعة المراد إثباتها ثابتة بقيام القرينة القانونية وأعفى النيابة

العامة بالتالى من تقديم الدليل عليها . إذ كان ذلك ، وكان الأصل فى القرائن القانونية قاطعة كانت أو غير قاطعة - هى أنها من عمل المشرع وهو لا يقيمها تحكما أو إملاء ، وإنما يجب أن تصاغ القرينة وأن يتحدد مضمونها على ضوء ما يقع غالبا فى الحياة العملية ، وكانت القرينة القانونية التى تضمنها النص التشريعى المطعون عليه لا تعتبر كذلك ، ذلك أنها تتعلق ببضائع أجنبية يجرى التعامل فيها بعد خروجها من الدائرة الجمركية ، وهو تعامل لا ينحصر فىمن قام بإستيرادها ابتداء ، وإنما تتناولها ايد عديدة شراء وبيعا الى أن تصل الى حائزها الأخير . وفى كل ذلك يتم التعامل فيها بإفتراض سبق الوفاء بالضريبة الجمركية المستحقة عنها ترتيبا على تجاوزها الدائرة الجمركية التى ترصد فى محيطها البضائع الواردة وتقدر ضرائبها وتتم اجراءاتها بإعتبار أن ذلك هو الأصل فيها وأن تهريبها لا يكون إلا بدليل تقدمه الإدارة الجمركية ذاتها وهو ما أكدته الفقرة الثالثة من المادة ٥ من القانون الجمركى بمأنصت عليه من أن الضريبة الجمركية إنما تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها ، وانه لا يجوز الإفراج عن أية بضاعة قبل إتمام الإجراءات الجمركية ، وأداء الضرائب والرسوم المستحقة عنها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . ولأزم ما تقدم ، أن عدم تقديم حائز البضائع الأجنبية بقصد الإتجار فيها المستندات الدالة على الوفاء بالضرائب الجمركية المستحقة عليها ، لا يفيد بالضرورة علمه بتهريبها ، إذ كان ذلك ، فإن الواقعة البديلة التى إختارها النص المطعون فيه لا ترشح فى الأعم الأغلب من الأحوال لإعتبارواقعة العلم بالتهريب ثابتة بحكم القانون ولا تربطها بالتالى علاقة منطقية بها . وتغدو القرينة بالتالى غير مرتكزة

على أسس موضوعية ومقحمة لإهدار افتراض البراءة ،
ومجاوزة من ثم لضوابط المحاكمة المنصفة التى كفلها الدستور
فى صلبه .

وحيث إن جريمة التهريب الجمركى من الجرائم العمدية
التى يعتبر القصد الجنائى ركنا فيها ، وكان الأصل هو أن
تتحقق المحكمة بنفسها وعلى ضوء تقديرها للأدلة التى تطرح
عليها من علم المتهم بحقيقة الأمر فى شأن كل واقعة تقوم
عليها الجريمة وأن يكون هذا العلم يقينيا لا ظنيا أو افتراضيا
وكان الاختصاص المقرر دستوريا للسلطة التشريعية فى مجال
إنشاء الجرائم وتقرير عقوباتها لا يخولها التدخل بالقوانين التى
تنشئها لغل يد المحكمة عن القيام بمهمتها الأصلية فى مجال
التحقق من قيام أركان الجريمة التى عينها المشرع إعمالا لمبدأ
الفصل بين السلطتين التشريعية والقضائية ، وكان النص
التشريعى المطعون فيه قد حدد واقعة بذاتها جعل ثبوتها
بالطريق المباشر ، دالا بطريق غير مباشر على العلم بالواقعة
الإجرامية مقحما بذلك وجهة النظر التى ارتآها فى مسألة يعود
الأمر فيها بصفة نهائية الى محكمة الموضوع لإتصالها
بالتحقيق الذى تجر به بنفسها تقصيا للحقيقة الموضوعية عند
الفصل فى الإتهام الجنائى ، وهو تحقيق لاسلطان لسواها عليه
ومآل ما يسفر عنه الى العقيدة التى تتكون لديها من جماع
الأدلة المطروحة عليها ، إذ كان ذلك ، فإن المشرع إذا أعفى
النيابة العامة - بالنص التشريعى المطعون عليه - من التزاماتها
بالنسبة الى واقعة بذاتها تتصل بالقصد الجنائى وتعتبر من
عناصره ، هى واقعة علم المتهم بتهريب البضائع الأجنبية التى

يحوّزها بقصد الإجتار فيها ، حاجبا بذلك محكمة الموضوع عن تحقيقها ، وأن تقول كلمتها بشأنها ، بعد أن افترض النص المطعون عليه هذا العلم بقرينة تحكّمية ، ونقل عبء نفيه الى المتهم ، فإن عمله يعدّ إنتحالا لإختصاص كفله الدستور للسلطة القضائية ، وإخلالا بموجبات الفصل بينها وبين السلطة التشريعية ، ومناقضا كذلك لإفترض براءة المتهم من التهمة الموجهة إليه في كل وقائعها وعناصرها ، ومخالفا بالتالي لنص المادة ٦٧ من الدستور.

وحيث إن إفترض براءة المتهم من التهمة الموجهة اليه يقتدر دائما من الناحية الدستورية - ولضمان فعاليته - بوسائل إجرائية إلزامية تعتبر كذلك - ومن ناحية أخرى - وثيقة الصلة بالحق في الدفاع وتمثل في حق المتهم في مواجهة الأدلة التي قدّمتها النيابة العامة إثباتا للجريمة ، والحق في دحضها بأدلة النفي التي يقدمها ، وكان النص التشريعي المطعون عليه - وعن طريق القرينة القانونية التي افترض بها ثبوت القصد الجنائي - قد أدخل بهذه الوسائل الإجرائية بأن جعل المتهم مواجهاً بواقعة البتتها القرينة في حقه بغير دليل ومكلفا بنفيها خلافا لأصل البراءة ، ومسقطاً عملاً كل قيمة أسبغها الدستور على هذا الأصل ، وكان هذا النص - وعلى ضوء ما تقدم جميعه - ينال من مبدأ الفصل بين السلطتين التشريعية والقضائية ، ومن الحرية الشخصية ويناقض افتراض البراءة ، ويخل بضوابط المحاكمة المنصفة وما تشتمل عليه من ضمان الحق في الدفاع ، فإنه بذلك يكون مخالفاً لأحكام المواد ٤ و ٦٧ و ٦٩ و ٨٦ و ١٦٥ من الدستور.

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية نص المادة ١٢١ من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وذلك فيما تضمنته فقرتها الثانية من افتراض العلم بالتهريب إذا لم يقدم من وجدت في حيازته البضائع بقصد الإتيان المستندات الدالة على أنها قد سددت عنها الضرائب الجمركية المقررة ، مع إلزام الحكومة المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب ائمامة.

المادة ١٩^(١)

في الأحوال التي ينص فيها أى قانون آخر على عقوبة أشد مما قررتها النصوص السابقة تطبق العقوبة الأشد دون غيرها.

الشرح والتعليق:

يبين من هذه المادة أنها نصت على أنه في الأحوال التي ينص فيها أى قانون آخر على عقوبة أشد مما قررتها نصوص القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ بأنه بمقارنة نصوص هذا القانون مع قانون الغش والتدليس ٤٨ لسنة ١٩٤١ فإنه وبغير خلاف كلا منهما ينص على معاقبة مرتكب جريمة عرض مواد غذائية مغشوشة للبيع بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين.

فضلا عن وجوب مصادرة المواد موضوع الجريمة إلا أنه وقد نص القانون الأخير في الفقرة الأولى من المادة العاشرة منه على أنه يجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه فإن العقوبة المنصوص عليها فيه تعتبر العقوبة الأشد الواجبة التطبيق طبقا لنص المادة ١٩ سالفه البيان. وهذا ما أكدته قضاء النقض.

تطبيقات قضائية:

حظر تطبيق احكام المادة ٥٥ عقوبات على عقوبة الغرامة المقررة لجريمة عرض مواد غذائية مغشوشة وضارة بصحة الإنسان

(١) مدلة بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٧٦.

٢٠ ، ١٩م

للمبيع وذلك إعمالاً لأحكام القانونين ٤٨ لسنة ١٩٤١ و ١٠ لسنة ١٩٦٦ - مجانية الحكم المطعون فيه هذا النظر - خطأ في تطبيق القانون.

(الطعن ٤١٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٧/٦/١٩٧٣ س ٢٤ ص ٧٥٥)

المادة ٢٠

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويلقى كل حكم يخالف أحكامه، ويستمر العمل بالموصفات الصحية المقررة في التشريعات الغذائية القائمة وذلك إلى أن يتم إصدار القرارات التنفيذية لهذا القانون.

الباب الثاني

غش الألبان

الباب الثاني

غش الألبان

نصوص القانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٠

بشأن الألبان ومنتجاتها

مادة ١. اللبن المسموح بتداوله هو لبن الجاموس أو البقر أو الماعز أو الغنم.

ويقصد باللبن في تطبيق احكام هذا القانون الافراز الطبيعي للغدد اللبنية الناتج من الحليب الكامل لماشية ثديية أو أكثر من نوع واحد والممزوج مزجا جيدا وذلك خلال مدة الرضاعة وبعد انقضاء فترة اللبء.

واللبن المخلوب من حيوان غير الجاموس يجب أن تميز أوعيته وعبواته وأن يعلن عن نوع الحيوان المخلوب منه بالطريقة التي يقرها وزير الصحة العمومية وإلا اعتبر لبن جاموس.

ولا يجوز تداول لبن خليط من ألبان ماشية مختلفة الأنواع.

مادة ٢. يحظر بيع اللبن أو عرضه أو حيازته بقصد البيع ما لم يكن نظيفا طازجا محتفظا بجميع خواصه الطبيعية خاليا من الشوائب والقاذورات والمواد الملوثة ولم ترفع درجة حرارته صناعيا ولم ينزع شئ من قشده.

ولوزير الصحة العمومية أن يصدر قرارا بالمواصفات والمقاييس الخاصة باللبن ومنتجاته.

مادة ٢٢- لا يجوز حلب الحيوان بقصد بيعه أو استعماله في تحضير منتجات الألبان أو غيرها في الحالات الآتية :

(أ) إذا كان مصابا بأي نوع من أنواع التدرن أو كان مشتبها في إصابته به إلى أن يتضح نتيجة فحصه باختبار تيوبركلين .

(ب) إذا كان مصابا أو مشتبها في إصابته بالحمى الفحمية أو الكلب أو الجدري أو القطر الشعاعي (الإكتوميكوز)

(ج) إذا كان مصابا بحمى ناشئة عن الولادة أو التسمم الدموي .

(د) إذا كان مصابا بمرض الفم والقدم (الحمى القلاعية) أو مرض الاجهاض المعدى .

(هـ) إذا كان مصابا بالتهاب الضرع أو المصحوب بتقيح .

(و) إذا كان هزyla أو مصابا بمرض في أعضائه التناسلية يتسبب منه خروج افرازات غير طبيعية .

(ز) إذا كان في حالة غيبوبة .

(ح) إذا كان يعالج بعقاقير غير سامة تفرز مع اللبن .

ولوزير الصحة العمومية بالإتفاق مع وزير الزراعة أن يصدر قرارا بحذف حالة أو إضافة أخرى .

مادة ٢٤- على صاحب الماشية الحلوب وزاعيها وحارسها في الحالات المبينة في المادة السابقة اخطار القسم البيطرى المختص بمجرد ظهور أعراض المرض أو الإشتباه فيه .

ولأطباء هذا القسم حق التفتيش عليه اينما وجدت
للتأكد من سلامتها ولهم اختبارها بالتويركلين أو بأية طريقة
أخرى.

مادة ٥- تجرى عمليات الحلب والعمليات التي تليها
مباشرة من ترشيح وتبريد وغير ذلك طبقاً للشروط التي تصدر
بقرار من وزير الصحة العمومية بعد الاتفاق مع وزير الزراعة.

مادة ٦- يجب أن تكون العربات والسيارات وغيرها من
الوسائل التي تستعمل في نقل اللبن أو توزيعه أو بيعه مطابقة
للنماذج ومستوفية للشروط التي يقررها وزير الصحة العمومية.

ولا يجوز نقل اللبن المعد للبيع مع المياه ولبن الفرز أو مع
أية مادة أخرى يكون لها تأثير على خواص اللبن أو من شأنها
أن تعرضه للتلوث.

مادة ٧- مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم الصادر في ١٣
أبريل سنة ١٩٤٦ بشأن الأوعية التي تستعمل في المواد
الغذائية.

يجب أن تكون الأوعية المعدة لنقل اللبن أو بيعه مطابقة
للنماذج التي يقررها وزير الصحة العمومية على أن تقدم
الأوعية لمكتب الصحة المختص لختمها قبل استعمالها ولا يجوز
استخدامها لأى غرض آخر.

مادة ٨- على كل من يشتغل في محل بيع أو صناعة اللبن
أو منتجاته أو بيعه أو في توزيعه أن يحصل على شهادة من
إدارة الصحة المختصة تثبت أنه خال من الأمراض المعدية وغير

حامل لجرائيمها ويجب تجديد هذه الشهادة سنويا ولا يجوز استخدام من لا يكون حاملا لها.

مادة ٩. لوزير الصحة العمومية أن يمنع بقرار منه بيع اللبن في أى جهة بواسطة الباعة الجائلين وأن يقصر بيعه على العامل ومحل بيع اللبن المرخص له.

وفي الجهات التي يصدر في شأنها هذا القرار يكون توزيع اللبن في زجاجات أو أوعية محكمة الغلق.

مادة ١٠. يجوز في حالة وقوع مخالفة ضارة بالصحة العامة وبغير إخلال بالحاكمة الجنائية أن يأمر القاضى الجزئى على وجه الاستعجال بوقف العمل فى محل بيع وتوزيع اللبن ومنتجاته وإذا لم يتم الخالف بإزالة الضرر خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الأمر بالوقف جاز للوزير الأمر بإغلاق المحل الى أن تزول اسباب المخالفة.

مادة ١١. يكون للموظفين الذين يندبهم وزير الصحة العمومية بالاتفاق مع وزير التجارة والصناعة والزراعة لتنفيذ احكام هذا القانون والقرارات المنفذة له صفة رجال الضبط القضائى ولهم بهذه الصفة حق الدخول فى محل انتاج وصناعة وحفظ وخزن وعرض وبيع اللبن ومنتجاته ووسائل نقله فى أى وقت للتفتيش وأخذ العينات اللازمة للتحليل وذلك مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش المعدل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨.

مادة ١٢. مع عدم الإخلال بتطبيق أية عقوبة أشد ينص عليها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس

والغش المعدل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ أو أى قانون آخر يعاقب كل من ارتكب مخالفة لأحكام المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٩ والقرارات الصادرة بتنفيذها مع علمه بذلك بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وللإدارة الصحية إعدام اللبن أو منتجاته المغشوشة أو التالفة أو الضارة بالصحة وذلك لمراعاة أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ سالف الذكر، ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من حال دون تأدية الموظفين المشار اليهم فى المادة السابقة أعمال وظائفهم بمنعهم من دخول المصانع أو المخازن أو المتاجر أو من الحصول على عينات أو بأية طريقة أخرى، ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف احكام المواد ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ والقرارات الصادرة بتنفيذها .

مادة ١٢ = يلغى قرار وزير الداخلية الصادر فى ١٨ مايو سنة ١٩٢٥ ويوضع لائحة لمراقبة نقل وبيع اللبن الحليب واللبن الرائب وجميع القرارات الصادرة بسريانها على مدن أخرى غير القاهرة وكذا قرار رئيس القومسيون البلدى الصادر فى ٤ مارس سنة ١٩١٤ بوضع لائحة بيع اللبن بالأسكندرية .

مادة ١٤ = على وزراء الصحة العمومية والزراعة والتجارة والصناعة والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ولوزير الصحة العمومية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

قرار وزير الصحة العمومية

في ١٩٥٢/٦/٢١

المعدل بالقرارات الوزارية في ١٩٥٦/٤/١٢، ١٩٥٢/٦/٢٢

و ١٩٦٠/٨/٩، ١٩٥٨/٢/٢٧، ١٩٥٦/١٢/٢٤

في شأن المواصفات والمقاييس الخاصة بالألبان ومنتجاتها^(١)

وزير الصحة العمومية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن
الألبان ومنتجاتها وعلى مآرقاته الجمعية العمومية لقسمى
الرأى والتشريع بمجلس الدولة .

قرر

مادة ١. يجب أن تتوافر في الألبان المسموح بتداولها المقاييس الآتية :

(أ) لبن الجاموس - يجب ألا تقل المواد الدسمة فيه عن
٥,٥ ٪ والمواد الصلبة غير الدسمة فيه عن ٨,٧٥ ٪ .

(ب) لبن البقر - يجب ألا تقل المواد الدسمة فيه عن ٣ ٪
والمواد الصلبة غير الدسمة فيه عن ٨,٥ ٪ .

(ج) لبن الماعز - يجب ألا تقل المواد الدسمة فيه عن
٢,٥ ٪ والمواد الصلبة غير الدسمة فيه عن ٧,٥ ٪ .

(د) لبن الأغنام - يجب ألا تقل المواد الدسمة فيه عن
٤ ٪ والمواد الصلبة غير الدسمة فيه عن ٩ ٪ .

(١) تعليمات الصحة الوقائية المرجع السابق ص ٦٠٩ وما بعدها.

مادة ٢. تشمل منتجات الالبان الغذائية:

- (أ) اللبن المجهز ويتضمن الجنس والمغلى والمعقم والمبستر .
- (ب) اللبن المنزوع قشده ويتضمن اللبن الحض والفرز والرائب .
- (ج) اللبن المختمر ويتضمن الزبادى الكفيرى والاسيدوفيلس .
- (د) اللبن المحفوظ ويتضمن المركز والمخمر والمجفف .
- (هـ) القشدة والزبدة والسلى والجبن .

ويجهز من الالبان المسموح بتداولها ويجب بصفة عامة ان تكون محتفظة بخواصها الطبيعية ونظيفة وخالية من جميع عوامل التلف والفساد والغش والشوائب والقاذورات والزناخة والمواد الغريبة والحافطة .

كما يجب ان يتوافر فى كل منها الشروط الخاصة المبينة بعد .

مادة ٣. يشترط فى الالبان المجهزة ماياتى :

(أ) اللبن المجهز: ويجب ان يكون قد عرض بطريقة آلية للمضغظ حتى تنجزاً حبيبات الدسم الى جزئيات صغيرة موزعة بانتظام فى مصّل اللبن بحيث لايمكن فصلها بالفرز أو الحض بالطرق العادية واذا ترك لتسر منه لمدة ٤٨ ساعة فى زجاجة سعتها لتر ثم قدر الدهن فى العشر العلوى منه فان نسبته فى

هذا الجزء لايجوز ان تزيد على نسبته فى جميع اللبن بعد الخلط بما لايجاوز ٥% بشرط ان يكون مسترا .

(ب) **اللبن المغلى** : يجب ان ترفع حرارته الى درجة الغليان ولايستهلك الا فى الحال التى يجهز فيها .

(ج) **اللبن المعقم** : يجب ان يكون قد جنس ثم عرض لدرجة حرارة مددا توافق عليها وزارة الصحة العمومية بحيث لاتقل درجة الحرارة عن ١٠٠ سنتيجراد وان تجرى عملية التعقيم فى الاوعية المعدة للبيع والتى تغلق غلقا محكما بعد عملية التعقيم مباشرة والا يطرأ عليه أى تغير فى خواصه الطبيعية اذا حفظ فى درجة حرارة قدرها ٣٧ مئوية لمدة ثلاثة أيام .

(د) **اللبن المبستر** : يجب ان تعرض كل جزئياته لدرجة من الحرارة لوقت معين دفعة واحدة فقط وبالطريقة التى توافق عليها وزارة الصحة العمومية حتى تباد جميع الميكروبات المرضية ويطبق عليها المقاييس العلمية المعروفة بهذا النوع بحيث يكون مطابقا لاختبار الفوسفاتيز ويجب ان يبرد فورا لدرجة تقل عن ١٠ سنتيجراد بعد رفعه لتلك الدرجة من الحرارة .

اللبن المبستر والمعقم المعدل : هو اللبن الجاموسى الذى عومل حسب الاشتراطات المبينة فى الفقرة السابقة بعد تعديل نسبة الدهن فيه باضافة اللبن الفرز أو بنزع القشدة جزئيا بالطرق الميكانيكية المعروفة بحيث لاتقل نسبة الدسم فيه عن ٣% وبشرط الا تقل المواد الصلبة غير الدسمة فيه عن ٨,٩% ولايباع ذلك الا للمصانع المرخص لها بالبيطرة أو التعقيم على ان تميز بالطريقة التى تقرها الوزارة .

(هـ) اللبن المنزوع قشده، يجب ان يكون ناتجا من الالبان أو القشدة بعد نزع الدسم منها كله أو بعضه بالطرق الميكانيكية المعروفة أو بطريق القشد أو الخض وبغير اضافة أية مادة اليها ويجب فى الانواع الطازجة أو غير الحامضة منه عدم التجبن عند الغليان ويقصر بيعه أو عرضه للبيع على معامل الالبان والخال المرخص لها وأنواعه هى :

١- لبن منزوع قشده، وهو الناتج من اللبن الطازج بعد نزع الدسم منه كلية ويجب الا تقل المواد الصلبة غير الدسمة فيه عن ٩,٢٪ اذا كان لبن جاموسى ٨,٧٪ اذا كان لبن بقرى وعن ٧,٧٪ اذا كان لبن ماعز وعن ٩,٢٪ اذا كان لبن اغنام .

٢- لبن رائب، وهو الناتج الحامض من اللبن بعد نزع الدسم منه جزئيا بطريق القشد دون ان يتعرض لارتفاع فى درجة حرارته ويجب ان يكون الحد الأدنى للمواد الصلبة غير الدسمة فيه مطابقا فى جميع مقاييسه للبن المنزوع قشده .

٣- لبن حمض، وهو السائل الناتج طازجا أو حامضا من اللبن أو القشدة بعد عملية الخض .

مادة ٤ - يجب ان تتوافر فى الالبان المتخمرة الشروط الآتية:

(أ) اللبن الزبادى، وهو الناتج من اللبن الطبيعى بعد تعرضه للغليان واطافة خمائر حمض اللبنيك الخاصة بالزبادى اليه - ويجب ان يكون طبيعيا فى خواصه وخاليا من الخمائر الغريبة محتويا على مقدار كبير من خمائر الزبادى الحية .

(ب) **لبن زيادى كفيرى** : وهو الناتج من الخمير الكحولى للبن الطبيعى بعد غليه واضافة الخمائر الخاصة بهذا النوع اليه ويجب ان يكون طبيعيا فى خواصه محتويا على مقدار كبير من خمائر الكفيرى الحية .

واللبن الزبادى بأنواعه يعتبر مستخرجا من لبن الجاموس ما لم يثبت انه مستخرج من لبن نوع آخر ويجب ان تتوافر فيه نسبة الدسم المقررة فى اللبن الجاموسى .

(ج) **اللبن الاسيدوفيلس** : وهو الناتج من تخمر اللبن المغلى بواسطة باسلس أسيدوفيلس اللبنى ويجب الا ينزع منه او يضاف اليه أية مادة سوى الخمائر الخاصة لكل نوع وان يجهز من الالبان الكاملة الدسم وان يحتوى على مقدار كبير من باسلس الاسيدوفيلس اللبنى الحية .

وان تتوافر فيه جميع المقاييس الموضوعه للبن الحليب الكامل الدسم الذى صنع منه اصلا وذلك مع مراعاة تغير التركيب فى بعضها بسبب عمليات الصناعة .

مادة ٥-الالبان المحفوظة : هى التى تجهز بالطرق والاجهزة التى توافق عليها وزارة الصحة العمومية ويجب ان تتوافر فيها الشروط الآتية :

(أ) ان تكون خالية من الميكروبات والتلوث المرضى .

(ب) ان يكتب نوع اللبن وتركيبه على العبوة باللغة العربية ويخط واضح .

(ج) اذا كان اللبن غير صالح لغذاء الاطفال وحده
فيوضح ذلك على العبوة .

وأنواع اللبن المحفوظة هي :

أولاً: **لبن مركز أو مبخر** : وينتج من تركيز اللبن الخام أو المنزوع
دسمه كلياً أو جزئياً حتى يتبخر منه مقدار من المياه لا تقل عن
نصف الكمية الموجودة به أصلاً دون ان تضاف اليه اى مادة
سوى السكر فى الانواع المحلاة وأنواعه هي :

١- مركز غير محلى وينتج من تبخر اللبن الكامل
الدسم .

٢- مركز محلى - وينتج من تبخر اللبن الكامل الدسم
مع اضافة السكر اليه .

٣- مركز منزوع قشده غير محلى - وينتج من تبخر
اللبن المنزوع قشده كلياً أو جزئياً .

٤- مركز منزوع قشده محلى - وينتج من تبخر اللبن
المنزوع قشده مع اضافة السكر اليه .

ثانياً: **لبن مخفف** : وينتج من تبخر اللبن الكامل الدسم أو
المنزوع منه كلياً أو جزئياً بالطرق الميكانيكية المعروفة دون ان
ينزع منه أو يضاف اليه اى مادة أخرى - ويجوز اضافة دسم
اللبن اليه على الا يقل عن ٢٤٪ فى اللبن المخفف الكامل
الدسم وعن ١٨٪ فى اللبن المخفف ٣/٤ دسم وعن ١٢٪ فى
اللبن المخفف النصف دسم وعن ٦٪ فى اللبن المخفف الربع دسم
وعلى أقل من ٦٪ فى اللبن المخفف المنزوع الدسم .

ويجب ان تتوافر فيه الشروط الآتية :

(أ) ان يكون طبيعيا في خواصه .

(ب) ان يكون خاليا من جميع المواد الغريبة كالمواد السكرية أو الحافظة أو الدهون الغريبة أو المعادن السامة .

(ج) الا تزيد نسبة الماء فيه عن ٥٪ .

(د) ان ينتج سائلا متجانسا يشبه اللبن الطازج في خواصه الطبيعية اذا أضيف اليه الماء .

ثالثا : المجهزات الاخرى التى أساسها اللبن ويجب ان تكون مطابقة للبيان المكتوب على عبواتها كما يجب ان تتوافر فيه نسبة الدسم المقررة كما هو واضح فى البند ثانيا .

مادة ٦. القشدة : هى الجزء من اللبن الغنى بالمواد الدسمة والناجم من الالبان الطازجة أو الحامضة بواسطة القشد أو بالطرق الميكانيكية المعروفة ويجب الا تتجبن اذا عرضت للغليان والا تزيد حموضتها على ٢,٠ مقدرة بحمض اللبنيك ويستثنى من ذلك النوع الحامض ويجب الا تقل نسبة الدسم بها عن ٣٥٪ .

مادة ٧. القشدة المبسترة : وهى التى تعرضت لعملية البسترة وذلك بأن يعرض كل جزء من أجزائها لدرجة حرارة معينة ولوقت معين يكفى خلوها من الميكروبات المرضية وذلك بالطريقة التى توافق عليها وزارة الصحة العمومية .

مادة ٨. الزبد : هو الناتج غير المتغير من اللبن أو القشدة أو الاثنين معا وذلك بالطريقة الميكانيكية أو اليدوية المعروفة

ويجب ان يكون طبيعيا فى جميع خواصه وخاليا من
الميكروبات المرضية أو الزناخة والقاذورات والحشرات والشوائب
الآخري المعدنية والمضوية والمواد الضارة الحامضة سوى ملح
الطعام بنسبة ٣٪ على الأكثر .

ويجب ان يحفظ فى أماكن جيدة التهوية معتدلة الحرارة
نظيفة بعيدة عن المواد ذات الرائحة والأتربة والقاذورات
والذباب والزبد دون تبيان نوعه يعتبر جاموسيا .

أنواع الزيت ومقاييسه هى :

١- الزيت الطازج : زبد المائدة أو زبد الشاى أو ماشابه ذلك
يجب ألا تقل نسبة الدسم فيه عن ٨٠٪ ولايزيد الماء على
١٨٪ أو ١٦٪ إذا كان فيه ملح الطعام ودرجة الحموضة على ٨
- ويجوز تلوين هذا النوع طبقا للمرسوم الصادر فى ٥ مايو
سنة ١٩٤٦ بتنظيم مراقبة صنع وبيع واستعمال المواد الملونة
التي تستعمل فى تلون المواد الغذائية .

٢- زيت فالاحى أو زبد المطبخ أو زبد التخزين أو زبد الطهى : يجب ألا
تقل نسبة الدسم فيه عن ٧٨٪ ولا تزيد المياه فيه عن ٢٠٪
ودرجة الحموضة على ١٥٪ والا يحتوى على أية مادة حافظة
سوى ملح الطعام ولايجوز تلوين هذا النوع .

٣- زيت مبستر : هو الناتج من القشدة المبسترة بالطرق المعتادة
ويجب ان يطابق فى جميع مقاييسه الزيت الطازج .

مادة ٩- الزيت المجدد هو المصنوع من زبد فاسد أو زنخ
ويحظر صنعه أو بيعه أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع .

مادة ١٠-المسلى: هو الناتج غير المتغير من الزبد بعد ازالة جميع الماء والمواد اللبنية غير الدهنية منه تقريبا وذلك بطريقة التسييح مع عدم اضافة أى مادة اخرى اليه سوى ملح الطعام بنسبة لا تزيد عن ١٪ ويجب ان يكون طبيعيا فى خواصه والا تقل نسبة دسم اللبن فيه عن ٩٧٪ والا تزيد نسبة الرطوبة على ١٪ والحموضة على ١٠ والمسلى دون تبيان نوعه يعتبر جاموسيا .

مادة ١١-الجبين: هو الناتج طازجا وناضجا أو رخوا حلوا أو حامضا من تجمن اللبن الكامل الدسم أو المنزوعة قشده كليا أو جزئيا أو من القشدة أو من لبن الحض أو من الشرش أو من خليط من بعض المواد السالفة وذلك بواسطة التخمير الطبيعى الناتج من تفاعل سكر اللبن الذى تحول الى حمض اللبنيك أو بواسطة اضافة أحماض عضوية مناسبة مثل حمض الخليك والستريك والستريك واللبنيك أو بواسطة اضافة مخمرات نضجة ومناسبة ونقية أو بواسطة اضافة المنفحة أو مواد أخرى غير ضارة توافق عليها وزارة الصحة العمومية ويجب ان يكون الجبن ومواد صناعته الاولى فى جميع أدواره خاليا من الدهون الغريبة خلاف دسم اللبن ومن المواد المعدنية أو النشوية أو المعادن السامة ومن الشوائب أو القاذورات أو الحشرات أو الميكروبات المرضية ومن المواد الحافظة عدا ملح الطعام ومن التوابل النقية غير الضارة ومن المواد الملونة عدا المسموح بها طبقا للمرسوم سالف الذكر كما يجب ان يكون طبيعيا فى خواصه ويعتبر تالفا اذا كان هناك تغير غير طبيعى فى اللون أو فى حالة جفاف متقدم أو ظهرت علامات التعفن غير الطبيعية للون أو العطن أو الانتفاخ أو فجوات غير طبيعية بكثرة أو كان طعمه حامضا أو زنخا .

ويجوز استعمال الجبن المتعفن أو الاعشاب غير الضارة فى بعض الاصناف التى تستلزم صناعتها ذلك .

ويجوز أيضا طلاء الجبن الجاف من الخارج بمواد معدنية غير ضارة مثل التلك والبارافين أو بمواد نباتية كزيوت الطعام على الا تزيد مقدارها على ١٪ ويشترط ابلاغ الادارة الصحية بتركيب المواد المستعملة للطلاء .

ويجوز لوزارة الصحة العمومية عند الضرورة التصريح باضافة مواد أخرى معينة بمقادير محدودة واشتراطات خاصة .

والجبن دون تبيان نوعه هو الجبن الكامل الدسم الناتج من لبن الجاموس .

مادة ١٢ . يجب ان تتوفر فى الجبن المسموح بتداوله المقاييس الآتية :

(أ) يجب الا تقل نسبة الدسم فى الجبن الرخو الى المواد الصلبة بما فيها ملح الطعام عن :

١ - جبن أبيض كامل الدسم ٤٥٪ لبن الجاموس ، ٤٠٪ البان اخرى .

٢ - جبن أبيض نصف الدسم ٢٥٪ لبن الجاموس ، ٢٠٪ البان اخرى .

ويجب الا تزيد نسبة الماء فى الجبن الكامل الدسم على ٦٠٪ وفى الجبن الأبيض النصف دسم عن ٦٥٪ .

(ب) الجبن المنزوع منه الدسم القريش هو الذى تقل فيه نسبة الدسم الى المواد الصلبة بما فيها ملح الطعام عن ٢٠٪ ولا تزيد نسبة الماء فيه عن ٧٠٪ .

(ج) الجبن الجاف والمطبوخ - يجب ألا تقل نسبة الدسم في كل منهما إلى المواد الجافة بما فيها ملح الطعام عن .

١ - جبن كامل الدسم ٤٥٪ .

٢ - جبن ٣ / ٤ دسم ٣٥٪ .

٣ - جبن نصف دسم ٢٥٪ .

ويجب ألا تزيد نسبة الماء في الجبن الجاف على ٤٠٪ وفي الجبن المطبوخ عن ٥٠٪ ولا يجوز بيع الجبن الرخو أو الجاف أو المطبوخ المستورد أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع مالم تحمل بياناته نسبة الدسم فيه إلى المواد الجافة .

مادة ١٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

نشر بهذا القرار بالجريدة الرسمية بالعدد ١٠٢ في ٧ مايو سنة ١٩٥٢ .

وزير الصحة العمومية

(إمضاء)

قرار وزير الصحة

في ١٩٥٤/٤/٢٧

بشأن نقل وتداول وتمييز عبوات اللبن

وزير الصحة العمومية

بعد الاطلاع على المادة الاولى الفقرة الثالثة ، وكذا المواد الخامسة والسادسة والسابعة من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالالبيان ومنتجاتها .

قرر ما هوأت

مادة ١. يجب ان تكون الاوعية المستعملة في نقل أو توزيع أو بيع أو صناعة أو تجارة الالبان ومنتجاتها مطابقة للمرسوم الصادر في ١٩٤٦/٤/٣ بشأن الاوعية التي تستعمل في المواد الغذائية وتشمل هذه الاوعية : -

أ- الاوعية المعدنية، هي التي تطلق على الاقساط أو الصفائح ويجب ان تكون خالية من الزوايا ومستديرة الجوانب ذات قاع مقوس للخارج وان تكون فتحة الآنية متسعة ولها غطاء محكم من نفس مادة الوعاء ويراعى في حالة الاواني المعدة للتوزيع بالقطاعي ان يكون الغطاء مثبتا بالآنية بسلسلة معدنية - ولايجوز تغطية هذه الآواني بأى شئ آخر وان يكون المكيال من نفس نوع الوعاء أو أية مادة مطابقة لمرسوم الاوعية (في مثبك مثبت بجانب الوعاء) اذا كان محلوبا من حيوان خلاف الجاموس فيجب تمييز الوعاء بأن تثبت باللحام لوحة من النحاس على جانب الوعاء الخارجى تكون مستطيلة الشكل للبن البقرى ولايقل طولها عن ١٠ سم وعرضها عن ٥ سم ومثلثة

الشكل للين الماعز على الا يقل طول قاعدتها عن ١٠ سم وعلى شكل دائرة للين الغنم بحيث لا يقل قطرها عن ٥ سم.

(ب) **الاولعية الخارجية** : يجب ان تكون سليمة خالية من الكسور وان تبين السعة على الاولعية الزجاجية والا تقل محتوياتها عن السعة المبينة عليها ويجب توضيح نوع الحيوان اغلوب منه اللين على غطاء الزجاجاة باللغة العربية بشكل ظاهر لا يمحي وفي حالة بيع اللين المبستر أو المعقم يجب أن يوضع بحروف بارزة على أغطية الزجاجات والأواني بشكل ظاهر لا يمحي وفي حالة بيع اللين المبستر أو المعقم يجب أن يوضع بحروف بارزة على أغطية الزجاجات والأواني بشكل ظاهر لا يمحي باللغة العربية بأن اللين مبستر أو معقم ونوع الحيوان اغلوب منه اللين واليوم الاسبوعى أو رقم يدل على اليوم بحيث يتدئ برقم واحد ليوم السبت وهكذا ويجب الا يقل قطر فتحة الزجاجاة الداخلى عن ٣٠ مليمترا ويجب ان يعبأ اللين فى زجاجات سعة كيلو أو نصف كيلو أو ربع كيلو أو خمس كيلو .

جـ- **عبوات الورق** : المواصفات الواجب توافرها فى عبوات الورق التى تستعمل لتعبئة اللين أو منتجاته كاللبن الزبادى وخلافه .

١- ان تكون عبوة الورق صنعت اصلا من مادة سيلولوزيه لم يسبق استعمالها لفرض آخر بحيث لا يحتوى الجرام الواحد منه على أكثر من ٢٥٠ بكتريا .

٢- ان تصنع عبوات الورق تحت ظروف صحية مناسبة بحيث لا تحتوى العبوة على أكثر من بكتريا واحدة لكل سنتيمتر مكعب من سعتها .

٣- يجب ان تعامل عبوة الورق بطريقة تجعلها غير نافذة للماء واذا استعمل شمع البرافين لهذا الغرض الا تقل درجة انصهاره عن ٥٥ درجة مئوية .

٤- يجب ان تكون جميع المواد المستعملة فى صناعة أو معاملة ورق العبوات خالية من أى مادة سامة أو ضارة بالصحة .

٥- يجب ان يراعى فى تخزين ونقل عبوات الورق ان تكون مغلقة من الخارج بحيث لا تتعرض لآى تلوث حتى وقت استعمالها وكذلك تكون سليمة المظهر دون تفضن وأن لاتستعمل الا مرة واحدة (تسرى المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ على الورق الكرتون المستعمل فى تغطية زجاجات اللبن) .

مادة ٢- يشترط فى سيارات وعربات نقل أوعية اللبن ان تكون ذات جوانب من الصاج المطلى بالقصدير الجيد المعروف بالصفيح الفرنساوى أو الخشب المصنفر المدهون الاملس وان يكون السقف من الصاج أو الخشب المدهون أو قماش القلع غير القابل لنفاذ السوائل كذا يلزم مراعاة هذه الاشتراطات فى صناديق الموتوسيكلات أيضا اذا كانت معدة لنقل أوعية اللبن أما صهاريج نقل اللبن فيجب أن تخضع لاحكام مرسوم الوعية والاشتراطات الخاصة بأوعية نقل اللبن .

مادة ٣- يجب ان تكون نماذج أوانى اللبن معتمدة من الادارة الصحية المختصة الرئيسية أو اقليمية مختومة بخاتم هذه الادارات ويحظر تداول اللبن فى أوان مخالفة لهذه النماذج .

مادة ٤- لايجوز نقل اللبن على ظهور الدواب داخل مدينتى القاهرة والاسكندرية .

مادة ٥- يعمل بهذا القرار بعد ستة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريرا فى ٢٧ / ٤ / ١٩٥٤ وزير الصحة العمومية

(نشر بالجريدة الرسمية بالعدد ٣٧ فى ١٠ / ٥ / ١٩٥٤)

قرار وزير الصحة العمومية

الصادر في ١٠/٥/١٩٥٤

بشأن الشروط الواجب توافرها في معاملة بستر اللين

وزير الصحة العمومية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان ومنتجاتها وعلى المادة الثانية والفقرة (د) من المادة الثالثة من القرار الوزاري الصادر في ٢١/٦/١٩٥٢ في شأن المواصفات والمقاييس الخاصة بالألبان ومنتجاتها .

قررهاوات

مادة ١- يجب ان تكون مجاورات مبان تشغيل معاملة البسترة على درجة عالية من النظافة بحيث لا تحتوى على أية قاذورات أو مواد ذات رائحة .

مادة ٢- يجب تصفية اللبن الحام بمجرد استلامه سواء بالشاش الابيض النظيف أو بالسلك الدقيق أو بأجهزة القوة المركزة الطاردة .

مادة ٣- يجب تبريد اللبن بعد تصفيته الى ١٠ (عشرة مئوية) على الاكثر حالة تخزينه قبل البسترة لمدة أكثر من ساعتين .

مادة ٤- يجب ان تكون جميع أجزاء البسترة مغمورة بالضوء الكافي وسهلة الملاحظة وفي حالة نظافة تامة .

مادة ٥- يجب ان تكون جميع التوصيلات مستقيمة قدر الامكان وتكون زوايا اتصال المواسير بشكل يسهل معه حلها وتنظيفها وان تكون مصنوعة من مادة غير قابلة للصدأ أو التآكل بأية حال ولا يؤثر على طعم اللبن أو صفاته الطبيعية .

مادة ٦- يجب ان يكون تصميم الجهاز بحيث يسهل تنظيفه وتعقيمه وان يتم ذلك بصفة دورية .

مادة ٧- يجب تزويد الجهاز بمحلول يضمن تحويل اللبن الذى تقل درجة حرارته عن الدرجة المطلوبة لعملية البسترة .

مادة ٨- يجب ان يكون اللبن الناتج مطابقا لاختيار الفوسفاتيز كما هو موضح بالبند الرابع من القرار الوزارى الصادر فى ١٩٥٢/٦/٢١ تطبيقا للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ كما يجب ان يكون مطابقا لاختيار المثيلين الازرق بحيث لا يتغير فى ٣٠ دقيقة.

مادة ٩- يجب ان توضع فى الجهاز الترمومترات اللازمة التى تبين والتى تسجل درجات الحرارة أثناء عملية البسترة كما يجب حفظ التسجيلات لمدة شهر تالى لتاريخ البسترة .

مادة ١٠- يجب ان تكون تعبئة الزجاجات ووضع الاغطية اعلمكة لها بحيث تشمل البيانات التى يحتم القانون وضعها بكل دقة بطريقة أوتوماتيكية .

مادة ١١- يجب توفير ثلاجات لحفظ اللبن المبستر بعد تعبئته فى درجة حرارة لا تزيد على ١٠ (عشرة مئوية) ويجب الا يحتفظ باللبن المبستر أكثر من ٢٤ ساعة بالمعمل وأكثر من

٤٨ ساعة بمحلات البيع من تاريخ البسترة واللبن المبستر المرتجع
لايجوز استعماله الا فى صناعة منتجات الالبان .

مادة ١٢- يجب غسل أقساط اللبن بالماء الساخن تحت ضغط
ثم البخار مع جواز استعمال مواد كيميائية منظفة بشرط ان
تكون غير ضارة بالصحة ولا تترك لونا أو رائحة أو طعما خاصا
فى اللبن كما يجب ايجاد جهاز لغسيل الزجاجات وتعقيمها
بحيث يفى بالشروط السابقة .

مادة ١٣- يجب ان يكون جميع العمال فى حالة صحية
جيدة وان تكون لديهم الشهادات النصوص عليها فى المادة
الثامنة من قانون الالبان رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ كما يجب ان
تكون ملابسهم نظيفة ومتجانسة على قدر الامكان ويفضل
اللون الابيض مع غطاء مناسب للرأس والقدمين .

مادة ١٤- على وكيل الوزارة تنفيذ ذلك ويعمل به من
تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

وزير الصحة العمومية

(صدر بالمدد ٣٧ فى ١٠/٥/١٩٥٤)

قرار وزير الصحة رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٩

في شأن تعديل بعض أحكام القرار الوزاري الصادر في ١٩٥٢/٦/٢١
في شأن المواصفات والمقاييس الخاصة بالألبان ومنتجاتها

وزير الصحة العمومية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن
الألبان ومنتجاتها وعلى القرار ١٩٥٢/٦/٢١ وتعديلاته في
شأن المواصفات والمقاييس الخاصة بالألبان ومنتجاتها .

قرر

مادة ١- يستبدل بنص المادة ١١ من القرار ١٩٥٢/٦/٢١
المشار اليه النص الآتي :

مادة ١١- الجبن هو الناتج طازجا ونضجا أو رخوا حلوا أو
حامضا من تجين اللبن الكامل الدسم أو المنزوعة قشده كليا أو
جزئيا أو من القشدة أو من الشرش أو من خليط من بعض المواد
السائلة وذلك بواسطة التخمر الطبيعي الناتج من تفاعل سكر
اللبن الذي تحول الى حمض اللبنيك أو بواسطة اضافة أحماض
عضوية مناسبة مثل حمض الخليك والستريك والستريك أو
بواسطة اضافة مخمرات منفحة مناسبة ونقية أو بواسطة اضافة
المنفحة أو مواد أخرى ضارة توافق عليها وزارة الصحة ويجب
ان يكون الجبن ومواد صناعته الاولى في جميع أدواره خاليا
من:

١ - الدهون الغريبة خلاف دسم اللبن .

٢ - المواد المعدنية أو النشوية الضارة بالصحة .

٣ - الشوائب أو القاذورات أو الحشرات .

٤ - الميكروبات المرضية .

٥ - المواد الحافظة عدا ملح الطعام ، أو المواد المسموح بإضافتها للجبين بهذا القرار .

٦ - التوابل غير النقية أو التوابل الضارة .

٧ - المواد الملونة عدا المسموح بها بمرسوم المواد الملونة التي تستعمل في تلوين المواد الغذائية ويحظر استعمال أية مواد ملونة في الجبن الأبيض ، كما يجب ان يكون طبيعيا في خواصه ويعتبر تالفا اذا كان هناك تغير غير طبيعي في اللون ، أو في حالة جفاف متقدم أو ظهرت عليه علامات التعفن غير الطبيعية للنوع أو العطن أو الانتفاخ أو فحوات غير طبيعية بكثرة أو كان طعمه حامضا أو زنخا .

ويجوز استعمال الجبن المستعفن أو الاعشاب الضارة في بعض الاصناف التي تستلزم صناعتها ذلك .

٨ - الجبن الجاف والمطبوخ يجب الا تقل نسبة الدسم في كل منهما الى المواد الصلبة بما فيها من ملح الطعام عن :

أ - جبن كامل الدسم ٤٥ ٪ .

ب - جبن ٣ / ٤ دسم ٣٥ ٪ .

ج - جبن نصف دسم ٢٥ ٪ .

ويجب ألا تزيد نسبة الماء في الجبن الجاف على ٦٠٪ وفي الجبن المطبوخ على ٥٥٪ ولا يجوز بيع الجبن الرخو أو الجاف أو المطبوخ المستورد أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع ما لم يحمل بياناً بنوعه ونسبة الدسم فيه إلى المواد الجافة .

سيعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نشر هذا القرار بالجريدة الرسمية بالعدد ١٠٢ في ٧ مايو سنة ١٩٥٢ .

وزير الصحة العمومية

قرار رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٢

بتعليق بعض أحكام قرار وزير الصحة الصادر في ١٩٥٢/٦/٢١^(١)
بالمواصفات والمقاييس الخاصة بالألبان ومنتجاتها

وزير الصحة العمومية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن
الألبان ومنتجاتها. وعلى القرار الصادر في ١٩٥٢/٦/٢١ في
شأن المواصفات والمقاييس الخاصة بالألبان ومنتجاتها .
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة

قرر

المادة الاولى

يستبدل بعض البند «ج» من المادة «٣» من القرار الصادر
في ١٩٥٢/٦/٢١ المشار اليه بالنص الآتي :

اللبن المعقم يجب ان يكون قد جنس ثم عرض لدرجة
حرارة تزيد على ١٠٠° درجة مئوية ولمدة تحددها وزارة الصحة
وان تتم عملية التعقيم في الاوعية الزجاجية المعدة للبيع أو ان
يعبأ اللبن في أوعية صحية معقمة بعد تعقيمه .

ويجب الا يطرأ على اللبن المعقم أى نمو بكتيرى أو تغير
فى خواصه الطبيعية اذا حفظ فى درجة حرارة قدرها ٣٧ درجة
مئوية لمدة ثلاثة أيام .

المادة الثانية

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ
نشره .

وزير الصحة

فى ١٩٥٢/٦/٢٢

دكتور/ محمود محمد محفوظ

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد رقم ١٥٥ فى ١٩٨٢/٧/٨ .

قرار وزير الصحة رقم ٢٩٧، لسنة ١٩٧٥

في شأن تعديل بعض أحكام القرار الوزاري الصادر في ١٩٥٢/٦/٢١

بشأن المواصفات والمقاييس الخاصة بالألبان

ومنتجاتها وتعليقاتها

وزارة الصحة :

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن
الألبان ومنتجاتها وعلى القرار الصادر في ٢١ يولية ١٩٥٢ في
شأن المواصفات والمقاييس الخاصة بالألبان ومنتجاتها والقرارات
المعدلة له وعلى كتاب السيد المهندس وزير الصناعة والتعدين
رقم ١٢٨٥١ بتاريخ ١٤/٦/١٩٧٥ .

قرر

مادة ١- يرخص بانتاج جبن أبيض طازج ٣/٤ دسم لبن
جاموسى أو خليط من لبن جاموسى وبقري أو من لبن مجفف
كامل الدسم بحيث لا تزيد نسبة الماء فى الجبن الناتج عن ٦٥٪
وعلى الا تقل نسبة الدسم عن ٣٥٪ من نسبة المواد الصلبة بما
فيها ملح الطعام .

١- يجب الا تقل نسبة الدسم فى الجبن الرخو الى المواد
الصلبة بما فيها ملح الطعام عن :

مادة ٢- يستبدل بنص الفقرة دأء من المادة ١٢ من القرار
الصادر في ١٩٥٢/٦/٢١ المشار إليها بالنص الآتى :-

أ - جبن أبيض كامل الدسم ٤٥٪ لبن جاموسى ، ٥٠،٥٪
ألبان أخرى.

ب - جبن أبيض نصف دسم ٢٥٪ لبن جاموسى ، ٢٠٪
ألبان أخرى.

ج - جبن أبيض ٢/٤ دسم ٣٥٪ جاموسى أو خليط
جاموسى وبقري أو لبن مجفف كامل الدسم .

ويجب ألا تزيد نسبة الماء فى الجبن الكامل الدسم على
٦٠٪ وفى الجبن الأبيض النصف دسم عن ٦٥٪ .

ملحق ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

١٩٧٥/٦/٢٤

وزير الصحة

إمضاء

د/هؤاد محيى الدين

قرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٧٦

بتعديل بعض أحكام قرار وزير الصحة الصادر في ١٩٥٤/٤/٢٧

بشأن نقل وتداول وتميز عبوات اللبن^(١)

وزارة الصحة :

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن
الألبان ومنتجاتها .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩٠ لسنة ١٩٧٥ في
شأن الأوعية التي تستعمل في المواد الغذائية .

وعلى القرار الصادر في ١٩٥٤/٤/٢٧ بشأن نقل
وتداول وتميز عبوات اللبن .

وبناء على ما ارتآه مجلس الأمة .

قرر

المادة الأولى :

يستبدل بنص البند «ب» من المادة (أ) من القرار الصادر
في ١٩٥٤/٤/٢٧ المشار اليه بالنص الآتي :

الأوعية الزجاجية :

يجب أن تكون الأوعية الزجاجية سليمة خالية من أى
كسر وأن تبين السعة عليها والا تقل محتوياتها عن هذه السعة .
ويجب أن يتحقق بالنسبة لكل عبوة من عبوات اللبن
الشروط الآتية :

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٥٥ في ١٩٧٢/٧/٨ .

١ - اللبن المستعمل:

يجب أن يوضح على غطاء الزجاجاة باللغة العربية وبشكل ظاهر لا يمحي عبارة « لبن مستر معدل » وكذلك اليوم وتاريخه واسم الشهر الذي تم فيه التصنيع. كما يجب ألا تقل قطر فتحة الزجاجاة الداخلى عن ٣٠ مم ويجب أن يعبأ اللبن فى زجاجات سعة كيلو أو نصف أو ربع أو خمس كيلو .

٢ - اللبن المستر كامل الدسم :

يجب أن يوضع على غطاء الزجاجاة باللغة العربية وبشكل ظاهر عبارة (لبن مستر كامل الدسم) مع ذكر نوع الحيوان المخلوب ومدة اللبن وكذلك اسم اليوم وتاريخه واسم الشهر الذى تم فيه التصنيع كما يجب ألا تقل فتحة الزجاجاة الداخلى عن ٣٠ مم ويجب أن يعبأ اللبن فى زجاجات سعة كيلو أو نصف أو ربع أو خمس كيلو .

٣ - اللبن المعقم المعدل :

يجب أن يوضح على كل من الزجاجاة وغطائها باللغة العربية وبشكل ظاهر لا يمحي عبارة (لبن معقم معدل) ويجب أن يعبأ اللبن فى زجاجات سعة كيلو أو نصف كيلو أو ربع كيلو أو خمس كيلو .

٤ - اللبن المعقم كامل الدسم :

يجب أن يوضح على كل من الزجاجاة وغطائها باللغة العربية وبشكل ظاهر لا يمحي عبارة (لبن معقم كامل الدسم)

ويذكر نوع الحيوان المخلوب منه اللبن ويجب أن يعبأ في زجاجات سعة كيلو أو نصف كيلو أو ربع كيلو أو خمس كيلو.

المادة الثانية :

يضاف الى المادة (١) من القرار الصادر في ٢٧ / ٤ / ١٩٥٤ المشار إليه بند جديد ونصه الآتي :

أوعية البولي إيثيلين :

يجوز استعمال أوعية البولي إيثيلين لتعبئة اللبن المبستر أو المعقم بشرط أن تكون مستوفية للشروط الواردة في قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩٨ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه والأحكام التي وردت في البند «ب» من هذه المادة .

المادة الثالثة :

ينشر هذا القرار في الوقائع ويعمل به من تاريخ نشره .

في ٢٣ / ٦ / ١٩٧٢

وزير الصحة

إمضاء

د/محمود محمد محفوظ

قرار وزير التجارة رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٧٨

بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري في ١٩٥٢/٦/٢١

بشأن المواصفات والمقاييس الخاصة بالألبان ومنتجاتها

وزير التجارة :

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن
الألبان ومنتجاتها .

وعلى قرار وزير الصحة الصادر في ٢١ يونيو سنة
١٩٥٢ في شأن المواصفات الخاصة بالألبان ومنتجاتها
والقرارات المعدلة له .

وعلى ما عرضه السيد الدكتور وكيل الوزارة للمشئون
القانونية .

قرر

مادة ١- يستبدل بنص المادة ١٠ من القرار الوزاري الصادر
في ١٩٥٢/٦/٢١ المشار إليه بالنص الآتي :

« المسلى هو الناتج غير المتغير من الزبد بعد إزالة جميع
الماء والمواد اللبنة غير الدهنية منه تقريبا وذلك بطريقة
التسييح مع عدم إضافة أية مواد أخرى إليه سوى ملح الطعام
بنسبة لا تزيد عن ١٪ ويجب أن يكون طبيعيا في خواصه وألا
تقل نسبة دسم اللبن فيه عن ٩٧٪ وألا تزيد نسبة الرطوبة
على ١٪ والحموضة على ١٠٪ والمسلى دون تبيان نوعه يعتبر
جاموسا .

ويجوز في أصناف المسلي الطبيعي المستورد أن يحتوى
علي الكاروتانويدات كمادة ملونة نباتية .

مادة ٢٠- ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من
تاريخ نشره .

تحريرا في ١٩٧٨/٧/٢٤

وزير الصحة

إمضاء

أ.د/ إبراهيم بلران

قرار وزير الصحة

رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٧٨ هي شأن تعديل

بعض أحكام القرار الوزاري الصادر في ٢١ يونيو سنة ١٩٥٢

بشأن المواصفات والمقاييس الخاصة بالألبان وتعديلاته

وزارة الصحة،

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن
الألبان ومنتجاتها .

وعلى القرار الصادر في ٢١ يونيو سنة ١٩٥٢ في شأن
المواصفات الخاصة بالألبان ومنتجاتها والقرارات المعدلة له وعلى
ما عرضه السيد الدكتور وكيل الوزارة للشئون الوقائية .

قرر

مادة ١: يستبدل بنص المادة ٦ من القرار الصادر في ٢١
يونيه ١٩٥٢ المشار إليه بالنص الآتي :

« القشدة أو الكريمة » هي الجزء من اللبن الغني بالمواد
الدهنية الذي ينتج من الألبان الطازجة أو الحامضة بالطرد
المركزي أو بالطفو دون إضافة مادة غريبة وهي إما أن تكون
غير متخمرة أو متخمرة بتأثير المزارع البكتيرية النقية الخاصة
كما أنها قد تكون معاملة بالحرارة أو معاملة بها .

مادة ٢: يجب أن تكون أنواع الكريمة المستوردة معاملة
حرارياً بإحدى الطرق التي تكفل سلامتها الصحية وخلوها من
الميكروبات الممرضة ويجب ألا تتجبن القشدة إذا عرضت

للغلان وألا تزيد حموضتها علي ٢٪ مقدرة بحمض اللبنيك
ويستثنى من ذلك النوع الحامض .

مادة ٣: تقسم القشدة أو الكريمة حسب نسبة المواد الدهنية
اللينة الي المجموعات التالية :

« المجموعة أ : نسبة الدسم من ٢٥٪ فأكثر - القشدة
الثقيلة أو المزدوجة - » .

« المجموعة ب : نسبة الدسم من ٢٥٪ فأقل من ٣٥٪ -
القشدة الخفيفة - » .

« المجموعة ج : نسبة الدسم من ٥١٪ الي أقل من ٢٥٪ -
القشدة الخفيفة - » .

ويجب أن تحمل عبوات القشدة أو الكريمة توضيحا
للبيانات الآتية :

نسبة الدسم وتاريخ الإنتاج ونهاية الصلاحية للإستهلاك
ونوع المعاملة الحرارية .

مادة ٤: ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويعمل به من
تاريخ نشره .

وزير الصحة

« الدكتور يدان »

**قرار وزير التجارة رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٧٨
بالرقابة على المستورد من الألبان الجففة**

وزير التجارة :

بعد الإطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في
شأن الإستيراد والتصدير .

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية
للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه.

قرر

اللبن الخفيف هو المنتج المتحصل عليه بإزالة الماء بالطرق
الفنية الصناعية السليمة من لبن الأبقار كامل الدسم أو منزوع
جزء من دسمه أو اللبن الفرز.

مادة ١- يستورد اللبن الخفيف على إحدى الصور الآتية :

(أ) كامل الدسم

(ب) منزوع جزء من دسمه

(ج) لبن فرز.

مادة ٢- اشتراطات عامة :

يشترط في اللبن الجفف أن يكون :

(أ) مصنوعا من لبن الأبقار الصالح للاستهلاك الآدمي
خالئ من الجراثيم الممرضة المقبول الطعم والرائحة وفي حالة
إعادته للسيولة يجب أن يكون طعمه ونكهته ورائحته مقبولة.

(ب) لونه متجانس ابيض كريمى.
(ج) متدفقا غير متكتل أو متزنخ سهل الذوبان فى الماء.

(د) خاليا من أجزاء اللبن الشاذة.
(هـ) خاليا من الرائحة.
(و) خاليا من أى اصناف غير مسموح بها.
(ز) لا تزيد الحموضة مقدرة كحمض لاكتيك فى كافة صور اللبن المجفف على ٠,١٥ ٪.
(ح) لا تزيد الرطوبة على ٥ ٪.
مادة ٣ - المواصفات :

(أ) بالنسبة للبن المجفف كامل الدسم يجب ألا تقل نسبة الدهن عن ٢٦ ٪ ولا تصل الى ٤٠ ٪.
(ب) بالنسبة للبن المنزوع جزء من دسمه يجب ألا تقل نسبة الدهن عن ١,٥ ٪ ولا تصل الى ٢,٦ ٪.
(ج) بالنسبة للبن الفرز يجب ألا تزيد نسبة الدهن عن ١,٥ ٪.

مادة ٤ - التعبئة :

يعبأ اللبن المجفف فى كافة صوره فى عبوات مناسبة بحيث تخضع تأثيره بالعوامل الجوية وتوضح على العبوات البيانات الآتية :

- (١) صورة اللبن.
- (٢) الوزن الصافي والقائم.
- (٣) بلد المنشأ واسم المعنى أو العلامة التجارية.
- (٤) تاريخ الإنتاج ونهاية الصلاحية للإستهلاك.
- (٥) نسبة الدهن.
- (٦) المواد المضافة وتكتب فى ترتيب تنازلى بالنسبة لنسبتها.
- (٧) نسبة الماء الضرورى الى اعادته للحالة الطبيعية .
- (٨) الرقم الكودى.
- مادة ٥- ميعاد الفحص،**
- تفحص الرسالة فى ميعاد لا يتجاوز اسبوع من تاريخ تقديم الطلب.
- مادة ٦- رسم الفحص،**
- يحصل رسم قدره ١٠ مليمات عن كل كيلو جرام مطلوب استيراده بحيث لا تقل الرسوم اخصله عن ٢٥٠ مليما لكل رسالة.
- مادة ٧- تصاف الالبان المجففة الى "المرافق رقم ٥" الواردات**
- الخاضعة للرقابة الملحق بالقرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ سالف الإشارة اليه.
- مادة ٨- ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره.**

قرار وزير التجارة رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٨

بالرقابة على المستورد من الجبن^(١)

وزير التجارة :

بعد الإطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى
شأن الإستيراد والتصدير .

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية
للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

قرر

الجبن هو المنتج المتحصل عليه بتجبن اللبن بالطرق الفنية
المعروفة .

مادة ١- يستورد الجبن على إحدى الصور الآتية :

(١) جبن طرى

(٢) جبن نصف جاف

(٣) جبن جاف

(٤) جبن مطبوخ

مادة ٢- إشتراطات عامة :

يشترط فى الجبن أن يكون :

(١) خاليا من الاحياء الدقيقة الممرضة والمفسدة
وسمومها وأية مظاهر للتلف .

(١) الوقائع المصرية العدد ١١٩ فى ١٩٧٨/٥/٢٢ .

(٢) طبيعيا فى صفاته الخاصة بالنوع من حيث المظهر والطعم واللون والقوام والرائحة.

(٣) خاليا من الدهون غير اللبنة ودهن الحنزير.

(٤) خاليا من النشويات والاملاح ما عدا ملح الطعام والأملاح المصرح بها المذكورة على العبوة.

(٥) خاليا من الحشرات والمعادن السامة والقاذورات والشوائب.

(٦) أن يكون قد مضى على تصنيعها فترة لا تقل عن ٦٠ يوما.

(٧) مقطع الجبن يجب أن يكون متماسكا.

(٨) مقطع الجبن الأملس يجب أن يكون خاليا من الفجوات غير الطبيعية ذا سطح متجانس اللون والا تنهار الجبن عند قطعها قطعاً أملساً.

(٩) القوام متماسك ومتجانس وأن يكون اللون متماثلاً.

(١٠) يجوز إضافة مواد ملونة ومواد حافظة من المسموح بها صحيا وبالنسبة المقررة.

مادة ٣- المواصفات:

(أ) الجبن الطرى يشترط فيه الآتى :

(١) فى الجبن كامل الدسم لا تقل نسبة الدهن عن ٤٠٪ ولا تزيد نسبة الرطوبة على ٦٠٪.

(٢) فى الجبن نصف الدسم لا تقل نسبة الدهن عن ٢٠٪ ولا تزيد نسبة الرطوبة على ٦٥٪.

(٣) فى الجبن منزوع الدسم لا تقل نسبة الدهن عن ١٠٪ ولا تزيد نسبة الرطوبة على ٧٠٪.

وأن يكون نسبة الدهن محسوبة على المادة الصلبة الكلية بما فيها نسبة الملح.

(٤) أن تكون مشكلة على هيئة قوالب منتظمة متماسكة غير مفتته.

(ب) الجبن نصف الجاف ويشترط فيه الأتى

١- ألا تزيد نسبة الرطوبة على ٤٧٪.

٢- لا تقل نسبة الدهن عن ٤٥٪ محسوبة على المادة الصلبة الكلية بما فيها ملح الطعام.

(ج) الجبن الجاف يشترط فيه الآتى :

١- ألا تزيد نسبة الرطوبة على ٤٧٪.

٢- لا تقل نسبة الدهن عن ٤٥٪ محسوبة على المادة الصلبة الكلية بما فيها نسبة الملح.

(د) الجبن المطبوخ :

هو الجبن المصنوع من نوع واحد أو أكثر من الجبن بطحنها وخلطها وصهرها واستحلابها بالحرارة ومواد الاستحلاب.

ويشترط فيه الآتى :

- ١- لا تزيد نسبة الرطوبة على ٥٠٪.
- ٢- لا تقل نسبة الدهن عن ٣٥٪ محسوبة على المادة الصلبة بما فيها نسبة الملح.
- ٣- لا تزيد نسبة الرماد على ٨٪ ولا تزيد نسبة ملح الطعام عن ٤٪ ولا تزيد املاح الاستحلاب على ٤٪.
- ٤- أن يكون المقطع لأعما براقا خاليا من البقع واللون الغير الطبيعى.
- ٥- أن يكون القوام عجينا متماسكا غير رخو أو هش.
- ٦- أن يشكل على هيئة مثلثات أو اسطوانات أو أية أشكال أخرى منتظمة.

مادة ٤- التعبئة،

يعبأ الجبن فى العبوات المناسبة وفى حالة تعبئة الجبن المطبوخ فى عبوات صفيح يجب أن تبطن العبوات المعبأ فيها الجبن بمادة عازلة بحيث تمنع تفاعل الجبن مع معدن العبوة - أما فى حالة تشكيل الجبن المطبوخ على صورة أقراص أو كرات فيجب أن تغطى بطبقة من الشمع ويشترط فى هذه الطبقة أن تكون متجانسة السمك مغطية لسطح الكرة أو السطح بالكامل وأن لا يكون الشمع محتوى على مواد تمنعها دساتير الأغذية وأن تغلف بورق القصدير.

ملف ٥- تدون البيانات الآتية على العبوة من الخارج أو على ورق يلصق على أقراص الجبن من الخارج بعد تغليفها.

(١) إسم الصنف - نسبة الدسم.

(٢) الوزن الصافى.

(٣) اسم البلد المنتج.

(٤) اسم المصنع .

(٥) العلامة التجارية .

(٦) المواد المضافة.

مادة ٦ - ميعاد الفحص :

تفحص الرسالة فى ميعاد لا يتجاوز اسبوع من تاريخ تقديم الطلب.

مادة ٧- رسوم الفحص :

يحصل رسم قدره ١٠ مليمات عن كل كيلو جرام مطلوب استيراده بحيث لا تقل الرسوم اجملة عن ٢٥٠ مليما لكل رسالة.

مادة ٨- يضاف الجنب الى "المرفق رقم ٥" الواردات الخاضعة للرقابة الملحق بالقرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ سالف الإشارة اليه.

مادة ٩- ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره.

قرار وزير الصناعة

رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٩

في شأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية
الخاصة بمشروبات الألبان المتخمرة والمعقمة بالطريقة اللحظية^(١)

وزير الصناعة،

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن
التوحيد القياسي .

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة
وتشجيعها .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بإعادة
تنظيم الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج .

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد
القياسي وجودة الإنتاج بتاريخ ٢٥/٢/١٩٨٧ على اعتماد
المواصفات القياسية الخاصة بمشروبات الألبان المتخمرة والمعقمة
بالطريقة اللحظية .

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر

مسادة^١ يلتزم المنتجون بإنتاج مشروبات الألبان المتخمرة
والمعقمة بالطريقة اللحظية طبقاً للمواصفات القياسية المصرية رقم
١٦٣٣ لسنة ١٩٨٧ .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦ في ١٠/٧/١٩٩٠ .

مادة ٢٧ : يمنح المنتجون مهلة شهر من تاريخ العمل بهذا القرار لتصريف ما قد يكون متبقيا لديهم من الإنتاج السابق . علي أن يخطر كل منهم مصلحة الرقابة الصناعية بالرصيد المخزون لديه من هذا الإنتاج وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القرار .

مادة ٢٨ : ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

قرار وزير الصناعة

رقم ١١٥٢ لسنة ١٩٩٠

في شأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية

الخاصة بالألبان المبسترة^(١)

وزير الصناعة:

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي .

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج .

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٨ في شأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية الخاصة بالألبان المبسترة .

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج في إجتماعه بتاريخ ١٨ / ٧ / ١٩٩٠ على اعتماد التعديل الكلي للمواصفات القياسية الخاصة بالألبان المبسترة .

وبناء على ما أرتآه مجلس الدولة .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٢ في ٢٣ / ٤ / ١٩٩١ .

قرر

مادة ١: تنتج الألبان المبسترة طبقا للمواصفات القياسية المصرية رقم ١٦١٦/ ١٩٩٠ .

مادة ٢: يكون فحص واختبار الألبان المبسترة طبقا للمواصفات المصرية رقم ١٢٦٧/ ١٩٧٥ والمواصفات القياسية رقم ١٥٥/ ١٩٧٤ .

مادة ٣: يلغى القرار الوزاري رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه .

مادة ٤: ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

قرار وزير الصناعة

رقم ٧٨٥ لسنة ١٩٩١

في شأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية

الخاصة باللبن الزبادى^(١)

وزير الصناعة،

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ فى شأن
التوحيد القياسى .

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم
الصناعة وتشجيعها .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩
بتنظيم الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج .

وعلى القرار الوزارى رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٥ بشأن الإلزام
بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية للألبان ومنتجاتها وطرق
فحصها واختبارها .

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة
للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج بتاريخ ١٢/٨/١٩٩١ على
إعتماد التعديل الكلى للمواصفات القياسية الخاصة باللبن
الزبادى.

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٣٨ فى ١٠/٢٢/١٩٩١ .

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

قرار:

مادة ١: يلتزم المنتجون بإنتاج اللبن الزبادى طبقا للمواصفات القياسية المصرية رقم ١٠٠٠ لسنة ١٩٩٠ .

مادة ٢: يلغى القرار الوزارى رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه فيما تضمنه من الإلزام بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية رقم ١٠٠٠ لسنة ١٩٨٥ .

مادة ٣: ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

تطبيقات قضائية :

إذا أدانت المحكمة المتهم فى جنحة عرضه للبيع لبنا مفسوشا مع علمه بذلك على الرغم من تمسكه فى دفاعه أمامها بأن عمله فى اغل لا يتعدى الأعمال الكتابية ولا شأن له فى بيع اللبن ، ولم تقل فى حكمها عن علم المتهم بالغش سوى أن هذا العلم مفروض فيه لدرأيته بالألبان وإيجاره فيها فهذا منها يكون قصورا ، إذ أن ما ذكرته فى صدد إثبات علمه بالغش لا يصلح ردا على ما دفع به من إنتفاء علمه .

(الظعن رقم ٢٢ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٤/١/١٩٤٧)

يجب لسلامة الحكم بالإدانة فى جريمة عرض لبن مفسوش للبيع أن تبين المحكمة فيه علم المتهم بالغش ونورد الدليل الذى استخلصت منه ثبوت هذا العلم . فإذا هى اكتفت فى ذلك بقولها أن علم المتهم بالغش مستفاد من ظروف الدعوى دون أن تذكر هذه الظروف ووجه استدلالها بها لتعرف مبلغ دلالتها فى إثبات الحقيقة القانونية التى قالت بها ، فإن حكمها يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

(الظعن رقم ١٦٦٢ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٦/٦/١٩٤٧)

متى تتحقق جريمة غش اللبن.

إن انتزاع الدسم من اللبن تتحقق به جريمة غش اللبن بغض النظر عن نسبة الدسم فيه . فمتى أثبتت المحكمة على المتهم أنه انتزع دسما من اللبن الذى باعه فلا يجديه فى دفع

التهمة عنه ما يثيره عن الحد الأدنى للدم أو تغير نسبته حتى في لبن الحيوان الواحد أو تغيرها بسبب الغلى.

(الطعن رقم ٨٨ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٠/٦/١٢)^(١)

إن غش اللبن بالمعنى المقصود بالمادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لا يتحقق إلا بفعل يحدث تغييراً في اللبن وذلك بإضافة مادة أخرى إليه أو بنزع جزء من الدسم الذى فيه مهما كان مقدار هذا الجزء الذى إنتزع. وإذن فمتى كانت المحكمة قد دانت المتهم فى جريمة عرضه للبيع لبناً مغشوشاً بنزع ٣٦٪ من الحد الأدنى للدم مع علمه بذلك مستندة فى ذلك الى مجرد قلة مقدار الدسم فى اللبن المضبوط عن الحد الأدنى المقرر فى اللائحة الصادر بها قرار وزير الداخلية فى ١٨ من مايو سنة ١٩٢٥، فإن حكمها يكون خاطئاً، إذ أن قلة الدسم وحدها لا يصح عدها غشاً إذا لم يكن مرجعها الى فعل من أفعال التغير

(الطعن رقم ١٢٩٠ سنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥١/١/٢٩)

إن غش الأشياء المعاقب عليه بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يستلزم أن يقع على الشئ ذاته تغيير بفعل ايجابى اما بإضافة مادة غريبة اليه واما بانتزاع عنصر من عناصره. وقد نصت المادة الخامسة من هذا القانون على استصدار مرسوم تحدد فيه نسبة العناصر التى لا يجوز عرض المواد المشار اليها فيها للبيع أو بيعها إلا إذا كانت مشتملة عليها. فإذا كان الحكم إذ أدان المتهم بغش اللبن المعروض

(١) راجع فى هذا الموسوعة الذعبية - المرجع السابق ج٧ ص ١٦٨ ومابعدها.

تطبيقاً لنص المادة الثانية لم يستند في ذلك إلا إلى قلة الدسم فيه ولم يعن ببيان أن الغش قد وقع بانتزاع الدسم منه أو بإضافة مادة غريبة إليه، وكانت الإدانة على أساس قلة الدسم تطبيقاً لنص المادة الخامسة لا يصح القضاء بها مادام المرسوم المنوه عنه فيها بتحديد هذه النسبة لم يصدر وكان لا يصح الإستناد إلى النسبة المقررة بلائحة الألبان الصادر بها قرار وزير الداخلية في ١٨ مايو سنة ١٩٢٥ لأنه لا يجوز الأخذ بالقياس في مواد العقاب - فهذا الحكم يكون مبنياً على خطأ في القانون .

(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥١/٣/١٢)

متى كان دفاع المتهم ببيع جبن مغشوش قد قام على أنه اشترى الجبن في صفائح مغلقة من متهم آخر قضى بإدانته ، وكان المحكم قد قال في إثبات علمه بالغش أنه هو المتعهد بالتوريد وأنه يعلم بالغش لأنه تاجر يفهم الغش ولا يعفيه ادعاؤه بشراء الجبن من آخر لأنه صاحب المصلحة في ربح الفرق بين ثمن الجبن المغشوش من الجبن غير المغشوش - فإن ما قاله المحكم لا يكفي لتفنيد دفاع المتهم وإثبات علمه علماً واقعياً بهذا الغش .

(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٣/٢/٩)

متى كان الحكم إذ اعتبر أن واقعة عرض المتهم لبنا للبيع مخالفاً للمواصفات القانونية ، مخالفة منطبقة على المادتين ٥ و ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ قد قال في ذلك أن مخالفة أحكام هذا القانون بحسن نية يعاقب عليها بالمادة

السابعة منه وإن القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ لم يقرر عقوبة مخالفة بحسن نية وإنما قرر أن أحكامه لا تخل بأية عقوبة أشد ينص عليها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فإن هذا الذى قاله الحكم صحيح فى القانون .

(الطعن ٢٠٠١ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٠/٣/١٩٥٦ س ٧ ص ٤١٣)

إذا كان الحكم فى - جريمة عرض لبن مغشوش للبيع - قد استظهر ان الطاعن هو المستول عن إدارة المحل ، فإنه يصح إدانته سواء ثبتت ملكيته له أو لم تثبت .

(الطعن ١٢٧٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٨/١٢/١٩٥٨ س ٩ ص ١٠٥٨)

إذا أثبت الحكم فى حق المتهم أنه عرض للبيع لبنا مغشوشا بنزع الدسم منه إلى ما دون الحد الأدنى للمواصفات القانونية، فإن ذلك يتوافر به الركن المادى لجريمة الغش ومخالفة المواصفات القانونية اللتين دانه بهما، فيمنعطف عليه بالتالى حكم القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ من افتراض العلم لديه بوصفه من الباعة المتجولين.

(الطعن ١٤٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦/٣/١٩٥٩ س ١٠ ص ٣١٥)

عرض لبن مغشوش - ما يلزم لقيام الجريمة.

الأصل أنه لا يكفى لإدانة المتهم فى جريمة عرض لبن مغشوش للبيع مع علمه بغشه أن يثبت أنه هو المزمم بتوريد اللبن بل لابد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أن يكون ورد اللبن مع علمه بغشه.

(الطعن ١٦٦٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٢/٣/١٩٦٢ س ١٣ ص ٢١٠)

لا يكفى لإدانة المتهم فى جريمة عرض لبن مغشوش للبيع مع علمه بغشه أن يثبت أنه هو الملتزم بتوريد اللبن ، بل لابد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أن يكون ورد اللبن مع علمه بغشه . ولا يقدح فى ذلك ان الشارع قد أنشأ قرينة قانونية بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - بشأن قمع الغش والتدليس - حين افترض العلم بالغش أو بالفساد اذا كان اذائف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين . إذ أن محل الأخذ بتلك القرينة ان يثبت بادئ ذى بدئ صلة المتهم بفعل الغش موضوع الجريمة . ولما كان الحكم المطعون فيه دان الطاعن عن الجريمة المسندة اليه مجرد أنه هو الملتزم بتوريد اللبن للمستشفى دون أن يقيم الدليل على أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أنه كان عالما بغشه قبل توريده فإنه يكون قد انطوى على قصور يعيبه مما يستوجب نقضه .

(الطعن ١٦٩٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ٣٠ / ١٢ / ١٩٦٣ س ٢٢ ص ١٠٢٤)

لا يكفى لإدانة المتهم فى جريمة صنع وعرض لبن مغشوش للبيع مع علمه بغشه وفساده أن يثبت ان الجبن قد صنع أو عرض فى معمله بل لابد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أن يكون قد صنع الجبن مع علمه بغشه وفساده . ولا يقدح فى ذلك القرينة التى أنشأها الشارع بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس والتى افترض بها العلم بالغش أو بالفساد اذا كان اذائف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين . إذ هى

قريئة قابلة لإثبات العكس وبغير اشتراط نوع معين من الأدلة لدحضها ودون أن يمس ذلك الركن المعنوى فى جنحة الغش المؤتممة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذى يلزم توافره حتما للعقاب . وإذ لم يلتفت الحكم الى ما ساقه الطاعن اثباتا لحسن نيته بتقصيه والإدلاء بكلمته فيه ، فإنه يكون قاصر البيان بما يستوجب نقضه والإحالة .

(الطعن ١١٢٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩/٦/١٩٦٧ س ١٨ ص ٨٥٧)

إذا كان الطاعن قد نفى علمه بالغش وقرر انه لم يكن المشرف على حلب الأبقار المغشوشة وان اشرافه على مركز تربية الأبقار هو اشراف إدارى فقط ، وحدد المشرف على حلب هذه الألبان وطلب فى مذكرته التى قدمها الى محكمة الموضوع ضم سجل المركز تحقيقا لدفاعه ، وذلك على ما يبين من المفردات المضمومة ، وكان الحكم قد قضى بإدائته تأسيسا على أن علمه بالغش ثابت من كونه المنتج للبن المغشوش ، وان اعمال المركز تتم تحت اشرافه المباشر وعلمه اليقيني ، دون ان يبين المصدر الذى استقى منه تحديد اختصاص الطاعن ومدى اشرافه على أعمال المركز ، وهو ما ليس له أصل ثابت بالأوراق ، ودون ان يجيبه الى طلب ضم سجل المركز تحقيقا لدفاعه ، وهو دفاع جوهري مؤثر فى مصير الدعوى مما كان يقتضى من الحكمة أن تمحصه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه ، أما وهى لم تفعل ، فإن حكمها يكون مشوبا بالإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسيب .

(الطعن ٧٧٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٠/٦/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٠٠٣)

متى كان الحكم لم يستظهر نوع الجنب المضبوط من بين الخمسة أنواع المينة فى المادة ١٢ من قرار وزير الصحة رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٢ كما لم يوضح النسب المقررة قانونا للعناصر الداخلة فى تركيبه والنسب التى وجدت بالفعل فى الجنب المضبوط من واقع تقرير معامل التحليل مع ضرورة إيراد هذا البيان فى الحكم حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها به ولذا فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور الذى يستوجب نقضه.

(الظمن ٩٩٩ لسنة ٤١ فى جلسة ١٢/٥/١٩٧١ ص ٢٢ ص ٦٨٧)

الأصل أن المحكمة الجنائية يجب أن تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريره محكمة الموضوع بالجلسة وتسمع فيه شهود الإثبات فى حضور المتهم ما دام سماعهم ممكنا إلا إذا قبل هو أو محاميه صراحة أو ضمنا الاكتفاء بتلاوة شهادتهم. ولما كانت محكمة أول درجة لم تسمع شهودا فى الدعوى وعولت فى الإدانة على ما ثبت بالأوراق المطروحة. وكان الدفاع قد أصر أمام المحكمة الإستئنافية على طلب سماع المخل الكيماوى لمعرفة مدى تأثير اللبن المبستر بالحرارة ونتيجته بالنسبة للفحص الذى قام بأجرائه ، وما لذلك من أثر على تحديد مسئوليته ، فإنه كان يتعين عليها أن تستكمل ما شاب الإجراءات من نقص فتجيبه الى طلبه أما وهى لم تفعل وأيدت الحكم المستأنف متبينه اسبابه فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يتعين معه نقض حكمها المظنون فيه والإحالة.

(الظمن ١٣٩٧ لسنة ٤١ فى جلسة ٣١/١/١٩٧٢ ص ٢٣ ص ١١١)

متى كان الطاعن قد نفى ارتكابه لفعل الغش وعلمه به وقرر أنه يشرف إداريا فقط على الشركة المنتجة دون تدخل في عملية انتاج اللبن الموكول امرها الى رئيس الإنتاج بالشركة - والذى سماه بالمحضر - وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانته دون أن يبين اختصاص الطاعن ومدى إشرافه وعلمه اليقيني بالغش ولم يحقق دفاعه رغم أنه جوهري ومؤثر في مصير الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة أن تحصنه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه. أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون مشوبا بالإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبب.

(الطعن ١٣٩٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/١/٣١ ص ٢٢ من ١٠٨)

لا يكفي لإدانة المتهم في جريمة صنع جبن مغشوش مع علمه بغشه أن يثبت أن الجبن قد صنع في معمله، بل لابد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش وأن يكون قد صنع الجبن مع علمه بغشه، ولما كان الطاعن قد تمسك بانتفاء علمه بالغش وكان الحكم المطعون فيه لم يفتن لهذا الدفاع أصلا وبالتالي لم يتناوله بالرد عليه على الرغم من جوهريته إذ لو صح لتغير به وجه الرأى فى الدعوى، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد تعيب بما يوجب نقضه والإحالة.

(الطعن ١١٥٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٥ ص ٢٣ من ١١٣٥)

من المقرر أن التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة. ومتى كان ما خلص اليه الحكم المطعون فيه من عدم قيام دليل على اتجاه ارادة المتهم الى

أحداث الغش فى عقد التوريد مع علمه بذلك لا يتعارض البتة مع توافر أركان جريمة بيع اللبن المغشوش مع علمه بالغش الذى استقاه الحكم من القرينة الواردة بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل فإن ما تنعیه الطاعة على الحكم بالتناقض يكون فى غير محله.

(الظعن ١٢٩٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/١/٨ س ٢٤ ص ٦١).

من المقرر أن المحكمة الإستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التى بنى عليها فليس فى القانون ما يلزم أن تذكر تلك الأسباب فى حكمها بل يكفى أن تحيل عليها إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة اعتبرتها كأنها صادرة منها، ولما كان الحكم الابتدائى قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية بجريمتى غش اللبن وعرضه للبيع اللتين دان الطاعن بهما وأقام عليهما فى حقه أدلة سائغة تؤدى الى ما رتب عليه وكانت المحكمة الإستئنافية رأت كفاية الأسباب التى بنى عليها الحكم المستأنف بالنسبة لثبوت التهمة فإن ذلك يكون فيها تسبباً كافياً.

(الظعن ١٠٥٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٧ س ٢٨ ص ١١٩)

جريمة غش الأغذية - قوامها - العلم بالغش -
إفتراضه ما لم يثبت العكس .

لما كان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد نص فى المادة السادسة منه على أن تعتبر الأغذية مغشوشة إذا نزع جزئياً أو كلياً أحد عناصرها

وفى المادة الخامسة عشر على معاقبة كل من عرض للبيع شيئا من أغذية الإنسان متى كانت مغشوشة ، وكان الركن المادى المتطلب فى هذه الجريمة يكفى فيه أن يعرض المتهم الأغذية المغشوشة للبيع ، وكان الركن المعنوى اللازم توافره للعقاب فى جنحة الغش المؤثمة بهذا القانون يستلزم أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو انه يعلم بالغش الذى وقع ولما كانت المادة ٢٠ من القانون سالف الذكر قد نصت على أن يلغى كل حكم يخالف أحكامه ، مما يقتضاه استمرار سريان الأحكام الواردة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش والتي لا نظير لها فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ولاتخالف أى حكم من أحكامه على غش الأغذية ، وكانت القرينة القانونية المنشأة بالتعديل المدخل بالقانونين الرقيمين ٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ التى افترض بها الشارع العلم بالغش اذا كان اغتالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة المتجولين والقابلية لإثبات العكس لا تخالف أى حكم من أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ وبالتالي لا يكون لصدوره أثر على نطاق سريان هذه القرينة على الوقائع التى تجرى باخلافه لأحكامه . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر الجلسات أن الطاعنة والمدافع الحاضر معها أمام محكمة الموضوع لم يدفعا بحسن نيتها أو بأنها لا تشتغل بالتجارة فإن ما خلص اليه الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه من إدانتها بجنحة عرض لبن مغشوش للبيع مع علمها بذلك أخذاً بالقرينة القانونية سالفة البيان يكون سديداً فى القانون بما يكون معه معنى الطاعنة فى غير محله .

(الطعن ١٣٦٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٧/ ١٢/ ١٩٧٨ ص ٢٩ ق ٩٣٦)

لئن كان لحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الإتهام عليها عن بصر وبصيرة ولما كان الثابت من الإطلاع على المفردات المنضمة تحقيقاً لوجه الطعن أنه ولئن كان محرر المحضر قد أغفل بيان نوع الجبن المضبوط في محضر ضبط الواقعة إلا أنه أثبت بمحضر أخذ العينة المرفق بمحضر الضبط أنها أخذت من جبن أبيض مصنع من لبن الجاموس كامل الدسم. كما أن تقرير تحليل هذه العينة قد أثبت أنها غير مطابقة لقرار الألبان لانخفاض نسبة الدسم فيها الى المواد الصلبة بمقدار ٦١,٢٪ عن الحد المقرر ولم ينازع المطعون ضده في هذا الشأن، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالبراءة تأسيساً على أن محرر المحضر لم يبين بمحضه نوع الجبن دون أن يعرض لدلالة ما أثبتته بمحضر أخذ العينة المرفق بمحضر ضبط الواقعة عن بيان نوع الجبن المضبوط لدى المطعون ضده وأنه جبن أبيض منتج من لبن جاموس كامل الدسم، ودون أن تدلى بالحكمة برأيها فيه بما يفيد أنها فطنت اليه ووزنته ولم تقتنع به أو رآته غير صالح في بيان عناصر التهمة فإن ذلك مما ينبئ بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى وعناصرها وتمحصها مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه.

(الطعن ١٣٤٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٣١ ص ٣٠ ص ٦١٤)

لما كان القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان ومنتجاتها قد نص في المادة الثانية منه على أنه "يحظر بيع اللبن أو عرضه أو حيازته بقصد البيع ما لم يكن نظيفاً طازجاً

محفوظا بجميع خواصه الطبيعية خاليا من الشوائب والقاذورات، والمواد الملونة ولم ترفع درجة حرارته صناعيا ولم ينزع شئ من قشده "نص في المادة ١/١٢ منه على أنه مع عدم الإخلال بتطبيق أى عقوبة أشد ينص عليها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش والمعدل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ أو أى قانون آخر يعاقب كل من ارتكب مخالفة لاحكام المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٩ والقرارات الصادرة بتنفيذها مع علمه بذلك بالحس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وللإدارة الصحية اعدام اللبن أو منتجاته المغشوشة التالفة أو الضارة بالصحة وذلك لمراعاة أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ سالف الذكر وكان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد نص في المادة ١٩ منه على أنه فى الأحوال التى ينص فيها أى قانون آخر على عقوبة أشد مما قرره نصوصه تطبق العقوبة الأشد دون غيرها وكان البين من مقارنات نصوص هذا القانون بنصوص قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أنه وإن كان محل كل منهما بغير خلاف قد نص على معاقبة مرتكب عرض مواد غذائية مغشوشة للبيع بالحس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيها أو إحدى هاتين العقوبتين، فضلا عن وجوب مصادرة المواد موضوع الجريمة، إلا أنه وقد نص القانون الأخير فى المادة العاشرة منه على أنه "مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ ، ٥٠ من قانون العقوبات يجب فى حالة العود الحكم على المتهم بعقوبة الحبس ونشر الحكم أو

لصقه وتعتبر الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون والجرائم المنصوص عليها فى قانون العلامات والبيانات التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للموازين والمقاييس والمكاييل وكذلك الجرائم المنصوص عليها فى أى قانون آخر خاص بقمع الغش والتدليس مماثلها فى العود فإن العقوبة المنصوص عليها فى هذه المادة تعتبر العقوبة الأشد الواجبة التطبيق فى حالة العود طبقاً لما تقضى به المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والمادة ١/١٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ سائلة البيان.

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه انه اذ اقتصر فى تعديل الحكم على اضافة عقوبة نشر الحكم أو لصقه وأيده بالنسبة لعقوبتي الغرامة والمصادرة دون ان يقضى بحبس المحكوم عليها يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه لما كانت المجرمتان اللتان قدمت بهما المحكوم عليها الى المحكمة هما عرضها للبيع لبنا غير محتفظ بخواصه الطبيعية ولبنا مغشوشا مع علمها بذلك وكان الثابت من المفردات انها عائدة فى حكم المادة العاشرة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ التى تنص - الى جانب عقوبة نشر الحكم أو لصقه - على عقوبة الحبس وجوبا فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ بما يوجب نقضه وتصحيحه .

وحيث ان الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضدها بوصف انها فى يوم ١٩٧٣/٥/٣١ بدائرة قسم النيا عرضت للبيع لبنا غير محتفظ بخواصه الطبيعية على النحو المبين بالغضر مع علمها بذلك وطلبت النيابة عقابها بمواد الاتهام ومعكمة اول درجة قضت غيابيا بتغريمها عشرة جنيهات

والمصادرة عن التهمتين ، واذا طعنت النيابة على هذا الحكم بالاستئناف فقد قضى الحكم المطعون فيه بتعديل الحكم المستأنف بإضافة عقوبة نشر الحكم أو لصقه وتأييده فيما عدا ذلك .

وحيث ان البين من صحيفة الحالة الجنائية المرفقة بالمفردات التي أمرت المحكمة بضمها انه سبق الحكم نهائيا بتاريخ ١٩٦٨/٩/٥ على المطعون ضدها بالحبس ثلاثة أشهر لجريرة غش في الجنحة لسنة ١٩٦٨ قسم النيا . لما كان ذلك وكان القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الاتيان ومنتجاتها قد نص في المادة الثانية منه على انه « يحظر بيع اللبن أو عرضه أو حيازته بقصد البيع ما لم يكن نظيفا طازجا محتفظا بجميع خواصه الطبيعية خاليا من الشوائب والقاذورات والمواد الملوثة ولم ترفع درجة حرارته صناعيا ولم ينزع شئ من قشده »، ونص في المادة ١/١٢ منه على انه « مع عدم الاخلال بتطبيق اى عقوبة أشد ينص عليها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش المعدل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ أو أى قانون آخر يعاقب كل من ارتكب مخالفة لاحكام المواد ١ و ٢ و ٩ والقرارات الصادرة بتنفيذها مع علمه بذلك بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وللادارة الصحية اعدام اللبن أو منتجاته المغشوشة التالفة أو الضارة بالصحة وذلك لمراعاة احكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ سالف الذكر » . وكان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الاغذية وتنظيم تداولها قد نص في المادة

١٩ منه على أنه في الأحوال التي ينص فيها أي قانون آخر على عقوبة أشد مما قررت هذه القوانين تطبيق العقوبة الأشد دون غيرها، وكان البين من مقارنات نصوص هذا القانون بنصوص قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أنه وإن كان كل منهما يغير خلاف قد نص على معاقبة مرتكب عرض مواد غذائية مغشوشة للبيع بالحسب لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين، فضلاً عن وجوب مصادرة المواد موضوع الجريمة، إلا أنه وقد نص القانون الأخير في المادة العاشرة منه على أنه ومع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩، ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبة الحبس ونشر الحكم أو لصفه وتعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات والبيانات التجارية المادتين ١٢ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩، للموازنين والمقياسيين والمكاييل وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أي قانون آخر جازي يجمع الغش والتدليس بمثابة في العود فإن العقوبة المنصوص عليها في هذه المادة تعتبر العقوبة الأشد الواجبة التطبيق في حالة العود طبقاً لما تقتضيه المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والمادة ١٢/١ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بإلغائه. ولما كان الثابت من صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضدها المرفقة بالمقررات والتي بلغت الإشارة إليها أن التهمة عائدة في حكم المادة ٤٩/٣ من قانون العقوبات لا ارتكابها جريمة الغش موضوع الدعوى المطروحة قبل مضي خمس سنين من تاريخ الحكم عليها في جريمة مماثلة، ولما كانت النيابة العامة قد

استأنفت الحكم الغيابي الابتدائي تأسيسا على هذا النظر حسبما جاء في مذكرة اسباب الاستئناف المدونة على ملف المفردات وصح اعلان المظعون ضدها بالوصف المعدل امام محكمة ثاني درجة في ١١/٩/١٩٧٦ حسبما يبين من ورقة التكليف بالحضور لجلسة ١٩٧٧/١/٢٠ المرفقة بالمفردات المنضمة ، فقد كان على الحكم المظعون فيه تطبيق العقوبة المنصوص عليها في المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، وإذ خالف الحكم المظعون فيه هذا النظر واكتفى بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من غرامة رغم وجوب معاقبة المحكوم عليها بالحبس باعتبارها عائدة ، فانه يكون قد أخطأ تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه باستبدال عقوبة الحبس بعقوبة الغرامة المقضى بها .

(الظعن ٩٦٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١/٢٨ ص ٣١ ص ١٣٠)

لما كان من المقرر أن العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع هو مما تفصل فيه محكمة الموضوع فمتى استنتجته من وقائع الدعوى استنتاجا سليما فلا شأن بحكمة التقض به وكان الطاعن على نحو ما هو ثابت بمحضر المعارضة الابتدائية وأن، انكر الإتهام ودفعه بأنه تاجر جملة يشتري الجبن المضبوط ويبيعه ولا يقوم بتصنيعه - الا أنه عجز عن اثبات مصدر حصوله عليه فلا على المحكمة أن هي افترضت علمه بالغش باعتبار أنه من المشتغلين بالتجارة إذ من المقرر أن المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس المعدلة بالقانونين رقمي ٥٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٨٠ لسنة ١٩٦١ . والسارية أحكامها بعد صدور القانون رقم ١٠ لسنة

١٩٦٦ نصت على أن العلم بالغش والفساد يفترض إذا كان
اختلف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت
حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة ولا على المحكمة أن
هى لم تتحدث عن ركن العلم وإثبات توافره لدى الطاعن
مادام أنه من بين المشتغلين بالتجارة.

لما كان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى
على أن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وأن
نصت على وجوب أخذ خمس عينات إلا أن القانون انما قصد
بهذا الإجراء التحرز لما عسى أن تدعو اليه الضرورة من تكرار
التحليل ولم يقصد أن يرتب أى بطلان على عدم اتباعه
ومرجع الأمر فى ذلك التقدير الى محكمة الموضوع فمتى
أطمأنت الى أن العينة المضبوطة ولو كانت واحدة هى التى
صار تحليلها واطمأنت كذلك الى النتيجة التى انتهى اليها
التحليل فلا تترتب عليها ان هى قضت فى الدعوى بناء على
ذلك.

(الطعن ١٥٦ لسنة ٥١ ق جلسة ٢٥/٥/١٩٨١ ص ٣٢٩)

لما كانت النيابة العامة قد اقامت الدعوى قبل المطعون
ضدها بوصف انها عرضت للبيع لبنا مغشوشا. وطلبت عقابها
بالمواد ٢ ، ٧ ، ٨ ، ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وقد
دانته محكمة أول درجة وأوقعت عليها عقوبة الحبس مع
الشغل لمدة سنة وتغريمها مائتى جنيه والمصادرة والنشر وإذ
استأنفت المحكوم عليها حكم محكمة أول درجة قضت المحكمة
الإستئنافية بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم

المستأنف الى تغريم التهمة عشرين جنيها - لما كان ذلك .
وكان القانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٨٠ قد صدر بتعديل القانون
٤٨ سنة ١٩٤١ وعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في
١٩٨٠/٥/٣١ وهو تاريخ سابق على تاريخ وقوع الجريمة في
يوم ١٩٨٠/١١/١٥ وهو الواجب التطبيق على واقعة
الدعوى - قد نص في المادة الثانية منه على أنه « يعاقب
بالحبس مدة لا تقل عن مائة جنية ولا تجاوز الف جنية أو
بإحدى هاتين العقوبتين ١- من غش أو شرع في أن يفسد شيئا
من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير أو من المحاصيل
الزراعية أو الطبيعية معدا للبيع أو من طرح أو عرض للبيع أو
باع شيئا من هذه الأغذية أو العقاقير أو المحاصيل مفسوشة
كانت أو فاسدة مع علمه بذلك » وكانت المحكمة الإستئنافية
قد قضت بتغريم التهمة عشرين جنيها فإنها تكون قد أخطأت
في تطبيق القانون بنزولها بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر
بمقتضى المادة سالفه البيان .

حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه انه اذ
دان المظعون ضدها بجريمة عرض لبن مفسوش للبيع قد أخطأ
في تطبيق القانون ، ذلك انه نزل بعقوبة الغرامة المقضى بها
على المظعون ضدها عن الحد الأدنى المقرر للجريمة التي دانها
بها - وهى مائة جنية - هذا فضلا عن انه اغفل القضاء
بعقوبتى المصادرة ونشر الحكم مما يعيب الحكم بما يستوجب
نقضه .

حيث ان النيابة العامة قد أقامت الدعوى قبل المطعون ضدها بوصف إنها عرّضت للبيع لبنا مغشوشا ، وطلبت عقابها بالمواد ٧٠٢، ٨، ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وقد دانتها محكمة أول درجة وأوقعت عليها عقوبة الحبس مع الشغل لمدة سنة وتغريمها مائتي جنيه والمصادرة والنشر وأذا استأنفت المحكوم عليها حكم محكمة أول درجة قضت المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى تغريم المتهمه عشرين جنيتها - لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ قد صدر بتعديل القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ وعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في ١٩٨٠/٥/٣١ وهو تاريخ سابق على تاريخ وقوع الجريمة في يوم ١٩٨٠/١١/١١ وهو الراجح التطبيق على واقعية الدعوى - فترنص في المادة الثانية منه على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا يتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا يتجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين : ١ - من غش أو شرع في أن يغش شيئا من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية مفعلا للبيع أو من طرح أو عرض للبيع أو يباع شيئا من هذه الأغذية أو العقاقير أو الحاصلات مغشوشة كانت أو فاسدة مع علمه بذلك . وكانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بتغريم المتهمه عشرين جنيتها فانها - تكون قد أخطأت في تطبيق القانون بنزولها بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر بمقتضى المادة سائلة البيان - لما كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣ من قانون العقوبات قد أوجبت الحكم بمصادرة الأشياء المنصرفة التي تحصلت من الجريمة ، اذا كان عرضها للبيع يعد جريفة

فى حد ذاته ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضدها
 بجريمة عرضها للبيع لبنا مغشوشا فان نص الفقرة الثانية من
 المادة ٣٠ سالفة الذكر كان تقتضيه الحكم بالمصادرة وجوبا -
 لما كان ذلك وكانت المادة الثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة
 ١٩٤١ بمسموع التدليس والغش المعدل بالقانون رقم ١٠٦
 لسنة ١٩٨٠ - المنطبقة على واقعة الدعوى - توجب القضاء
 بنشر الحكم فى جريدتين يوميتين واسعتى الإنتشار على نفقة
 المحكوم ضده - وهى عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها فى
 جميع الأحوال فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بهذه
 العقوبة يكون قد خالف صحيح القانون - لما كان ما تقدم فإنه
 يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بتغريم
 المطعون ضدها مائة جنيه والمصادرة ونشر الحكم فى جريدتين
 واسعتى الإنتشار على نفقة المطعون ضدها وذلك عملا بالمادة
 ١/٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات
 وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(الطعن ٢٨٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ٢٣ / ١٠ / ١٩٨٤ ص ٣٥ ط ٦٨١)

الباب الثالث

غش الشاي والبن

الباب الثالث

غش الشاي والبن

المرسوم الصادر في ١٩/٣/١٩٥٣

في شأن البن المعدل بقرار مجلس الوزراء

باسم الأمة

بعد الإطلاع على المادتين ٦٢٥ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش المعدل بالقانونين ٨٣ لسنة ١٩٤٨ ورقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ .

والقرار الصادر في ١٩/٣/١٩٥٣ .

وعلى ما إرتأه مجلس الدولة وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

مادة ١- تسرى أحكام هذا المرسوم على حبوب شجرة البن بعد قشرها ونزع القشرة منها.

مادة ٢^(١)، يشترط في البن النقي ما يأتي:

(أ) ألا تزيد نسبة الشوائب فيه على ١٠٪ (عشرة في المائة) ويعتبر من الشوائب قشر البن وحب البن الأسود أو المتعفن أو غير الناضج أو الضامر أو المتآكل بالحشرات والمواد الغريبة .

(ب) ألا تزيد نسبة الكسر فيه على ٥٠٪ (خمسين في المائة) ويجب ذكر نسبة الكسر على عبواته الداخلية والخارجية إذا زادت على ٥٪ (خمسة في المائة) .

(ج) أن يكون محتفظا بخواصه الطبيعية وألا تقل نسبة الكافيين فيه على ١٪ (واحد في المائة) وألا تزيد درجة الرطوبة على ١٢٪ (اثني عشرة في المائة) ونسبة الكلور في الرماد على ١٪ (واحد في المائة) ولا يجوز أن يستخرج منه الكافيين أو مركبات البن القابلة للإذابة في الماء .

(١) معدلة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣/٣/١٩٥٥ .

(د) ألا تعالج بأيديروكسيدات أو كربونات الصوديوم أو البوتاسيوم أو الكالسيوم أو النوشادر أو حمض الكبريتور وأملأه كما لا يجوز صبغه بأية مادة.

مادة ٣: يراعى فى البن المحمص ما يأتى :

(أ) أن يكون محضرا من بن نبيى مستوف للإشتراطات المبينة فى المادتين السابقتين.

(ب) ألا تقل نسبة الكافين فيه عن ١٪ (واحد فى المائة) وألا تزيد درجة الرطوبة على ٨٪ (ثمانية فى المائة) وألا يحتوى على أكثر من ٥٪ (خمس فى المائة) من حبوب البن المنتفخة.

(ج) أن يكون خاليا من المواد الغريبة.

(د) ألا يكون، ولا يجوز تفطيشه بالسكر أو المواد السكرية أو الراتنج أو المواد الراتنجية ولا معاملته بالمواد الدهنية أو الزيوت أيا كان نوعها أو التين أو المواد المحتوية على حمض البوراكس أو مواد تزيد فى وزنه أو تستخلصه.

مادة ٤: يجب أن يكون البن المطحون مسحوقا ناعما من البن المحمص الذى تتوافر فيه الشروط المبينة فى المادة السابقة وألا تقل نسبة الكافين فى البن المطحون عن ١٪ (واحد فى المائة) وألا تزيد درجة الرطوبة على ١٠٪ (عشرة فى المائة) ونسبة الرماد فيه على ٥,٥٪ (خمس ونصف فى المائة) وألا تقل نسبة المستخرجات القابلة للإذابة فى الماء عن ٢٢٪ (اثنين وعشرين فى المائة).

مادة ٥: لا يجوز أن يضاف الى البن المطحون بقايا القهوة أو مواد معدنية أو نباتية غريبة.

مادة ٦: يجب أن توضع على عبوات البن على اختلاف أنواعها سواء كانت معدة للتجار بالتجزئة بطاقات يذكر عليها مصدر انتاج البن ونوعه.

مادة ٧^(١): لا يجوز استيراد البن أو تصديره أو بيعه أو طرحه للبيع أو استعماله في احوال العامة إلا إذا كانت تتوافر فيه الإشتراطات المنصوص عليها في هذا المرسوم.

على أنه استثناء من أحكام المواد ٢ (بند جـ) و ٣ (بند ب) وهـ يجوز تداول أنواع البن التي لا تزيد نسبة الكافيين فيها على ٠,٢ ٪ (أثنين من عشرة في المائة) ويسمى بإسم بن بدون كافيين (إذا لم تزيد نسبة الكافيين فيه على ٠,١ ٪ (واحد من عشرة في المائة) نسبة الكافيين فيه ويسمى بإسم بن قليل الكافيين إذا زادت على ٠,١ ٪ (واحد من عشرة في المائة) بشرط ألا تتجاوز ٠,٢ ٪ (أثنين من عشرة في المائة) ولا يجوز إطلاق هاتين النسبتين على غير هذه الأنواع من البن.

ويستثنى من أحكام المادة ٢ من هذا المرسوم ومن أحكام المادة ٢ من المرسوم الصادر في ٢٣ يناير سنة ١٩٥٤ بتنظيم تجارة المواد الغذائية المغلطة بالمشروبات التي تحتوي على البن مع مواد أخرى وتحمل أسماء مختلفة إذا كانت هذه المشروبات لا تستورد أو تباع أو تتداول أو تعرض أو تستعمل في احوال العامة أو الملاهي تحت إسم البن.

مادة ٨: على وزراء الصحة العمومية والمالية والاقتصادية والعدل والتجارة والصناعة والشئون البلدية والقروية كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

صدر بقصر عابدين في ٥ جمادى الثانية سنة ١٣٧٢
(١٩ - فبراير سنة ١٩٥٣).

(١) مدلة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٥/٣/٢٣.

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٧١٢ لسنة ١٩٦٠

في شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاي

باسم الأمة:

رئيس الجمهورية:

بعد الإطلاع على الدستور المؤقت.

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التعمين.

وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن أعمال
الصناعية والتجارية وعلى ما ارتأه مجلس الدولة.

قرر القانون الآتي

مادة ١- لا يجوز اعطاء تراخيص بفتح مصانع لتعبئة الشاي
سواء كانت آلية أو يدوية إلا للشركات التابعة للمؤسسات
الإقتصادية التي يدخل في نشاطها تعبئة الشاي وتجارته أو
للجمعيات التعاونية التي يختارها وزير التعمين ويكون من
أغراضها مباشرة النشاط المذكور .

وتلغى بحكم القانون جميع التراخيص الصادرة على
خلاف أحكام الفقرة السابقة.

مادة ٢- ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به
في الأقليم المصري من تاريخ نشره.

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ محرم سنة ١٣٨٠ (١٤)
يولية سنة ١٩٦٠ .

**قرار وزير التموين والتجارة
الداخلية رقم ٧١ لسنة ١٩٧١
بشأن تنظيم الإتجار فى الشاى**

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له .
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بشئون التصدير الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له .
وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس
والغش وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ .
وعلى القرار رقم ٢٥٢ لسنة ٦٢ فى شأن تنظيم وتعبئة وتجارة
الشاى والبن .

وعلى القرار ٥٢ لسنة ١٩٧٠ بشأن استثناء الشاى
المستورد المعبأ من الخارج لحساب وزارة التموين والتجارة
الداخلية من بعض أحكام القرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا

قرر

مادة ١: يحظر على مؤسسات القطاع العام وشركاتها
الإتجار بالجملة فى الشاى الأسود .

مادة ٢: (معدلة بالقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٦) يحظر بيع
الشاى الأسود أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان معبأ فى
عبوات طبقا للأوزان والأسعار التى تحددها وزارة التموين
ويستثنى من ذلك عبوات الشاى المستورد معبأ من الخارج .

ويجب أن يمين كل عبوة باللغة العربية وبشكل واضح اسم
المستورد والمعبأ ونوع الشأى والجهة المستوردة منها وسعر البيع
للمستهلك والوزن الصألى.

وتستثنى من ذلك عبوات الشأى المستورد معبأة من
الخارج لحساب وزارة التموين والتجارة الداخلية والهيئة العامة
للسلع التموينية والمؤسسات العامة ووحداتها.

ملأة ٣- يحظر خلط الشأى الأسود بأنواعه المختلفة بشأى
أخضر أو بأية مادة أخرى أو الشروع فى ذلك كما يحظر بيع
الشأى مخلوطا على النحو السألف أو حيازته بقصد الاتجار.

ملأة ٤- يحظر على غير الجمعيات التعاونية والتجار المسند
اليهم توزيع المواد التموينية الإتجار فى الشأى المخصص
للاستهلاك العائلى بالبطاقات التموينية أو حيازته بقصد الإتجار.
كما يحظر على التجار التموينيين والجمعيات التعاونية
المشار اليهم حيازة كميات من الشأى المخصص للبطاقات
التموينية غير الكميات المسموح إليهم لتوزيعها.

ملأة ٥- كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها
بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة
١٩٤٥ المشار اليه. وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع
الجرمة ويحكم بمصادرتها.

ملأة ٦- يلغى القرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه.

ملأة ٧- ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من
تاريخ نشره.

١٩٧١/٢/٢١.

قائمة بالهم المراجع

- قوانين قمع التدليس والغش . الدكتور / حسنى الجندى .
- جرمية الغش التجارى فى .
- الملامات التجارية . الأستاذ / محمد منصور .
- الحماية الإجرائية من الغش .
- التجارى فى النظام السمووى . د / فتوح الشاذلى .
- الإجماعات المستحدثة فى قانون قمع .
- التدليس والغش المجهده . د / هدى حامد قشقوش .
- قانون العقوبات القسم الخاص . د / مأمون سلامة .
- قانون العقوبات القسم الخاص . د / عمر العميد رمضان .
- الموسوعة الإدارية الحديثة .
- مبادئ الحكمة الإدارية العليا وفتاوى .
- الجمعية العمومية . للأستاذين / نعيم عطية
- الموسوعة الذهبية . وحسن الفكهانى
- تعليمات الصحة الوقائية . للأستاذين / حسن الفكهانى
- الإرشادات القضائية . وعبد المنعم حسنى .
- مجموعة نادى القضاة .
- مجموعة المبادئ القانونية التى أصدرتها الحكمة الإدارية العليا فى خمسة عشر عاماً .
- التشريعات الجنائية الخاصة . للمـــــــــــــــــــــــــــــــــؤلف .
- أحكام النقض الجنائية . للمـــــــــــــــــــــــــــــــــؤلف .
- قانون العقوبات . للمـــــــــــــــــــــــــــــــــؤلف .
- قانون الإجراءات الجنائية . للمـــــــــــــــــــــــــــــــــؤلف .

ملحوظة: بالإضافة إلى العديد من المراجع التى أشير إليها فى حينها .

فهرس الجزء الثاني

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٧	التعليق على المادة (٦)
٨	الشرح والتعليق .
٨	المذكورة الإيضاحية .
٩	المركن المعنوى .
٩	تطبيقات قضائية .
	وقوع جريمة وضع بجانات غير
	مطابقة للحقيقة وتوافر أركانها ولو
	كانت الملعة التي يوضع البجان
١٢	عليها مغشوشة .
	تحقق جريمة الفش بخلط الشئ أو
	إضافة مادة غريبة إليه أو من نفس
١٣	طبيعته إذا كانت أقل جودة .
١٤	التعليق على المادة (٦) مكرراً
١٤	الشرح والتعليق .
١٤	مستور الخطأ .
١٥	التعليق على المادة (٦) مكرراً (١)
١٥	الشرح والتعليق .
	القاعدة الأساسية هي
١٥	مسئولية الشخص المعنوى .
١٧	شروط مسؤولية الشخص المعنوى .
	مسئولية الشخص المعنوى
	قائمة عن كافة جرائم الفش
١٧	العمدية وغير العمدية .
١٧	العمدية .

١٨	التعليق على المادة (٧)
١٨	الشرح والتعليق .
١٩	تطبيقات قضائية .
	عقوبة مصادرة المواد الغذائية
	المفشوشة عقوبة تكميلية وجوبية
	يقضى بها في جميع الأحوال إذا
	كانت تلك المسود سبق ضبطها
٢٦	على ذمة الفصل في الدعوى .
	كون الأشياء المضبوطة
	مفشوشة أو غير صالحة
٢٦	للإستهلاك إنما يترد إلى وقت ضبطها .
	أساس مصادرة مالا يجوز إحرازه أو
	حيازته تدبير عيني وقائي ينصب على
٢٧	الشئ في ذاته لخروجه من دائرة التعامل .
٣١	التعليق على المادة (٨)
٣١	الشرح والتعليق .
٣١	المذكرة الإيضاحية .
٣٢	أحكام القضاء .
	أساس عدم جواز الأمر بإيقاف تنفيذ
	عقوبة الغرامة المقضى بها عن
٣٣	جريمة عرض أغذية مفشوشة .
٣٧	التعليق على المادة (٩)
٣٧	الشرح والتعليق .
٣٧	تطبيقات قضائية .
	القضاء بعدم دستورية المادة التاسعة من
٣٨	القبائون ٤٨ لسنة ١٩٤١ .
٤٤	التعليق على المادة (١٠)
٤٤	الشرح والتعليق .

	تطبيقات قضائية بصفة
٤٦	عسامة بشأن العود.
	تطبيقات قضائية بشأن
٦١	العود في جريمة الغش.
٦٩	التعليق على المادة (١١)
٦٩	الشرح والتعليق.
٧٠	المذكورة الإيضاحية.
	اختصاص مأموري الضبط
٧٤	القضائي في جرائم الغش.
٧٤	١- دخول المصانع والمحال العامة.
٧٥	٢- متابعة المصانع.
٧٥	٣- التحري عن جرائم الغش.
	هل يلزم تحرير محضر لجمع
٧٥	الإستدلالات في جرائم الغش.
	ما يترتب على مخالفة
٧٦	وجوب تحرير المحضر.
	مدى جواز اصطحاب محامى
	المتهم في مرحلة جمع
٧٦	الإستدلالات في جرائم الغش.
	أحكام القضاء بشأن مأموري الضبط
٧٧	القضائي وواجباتهم.
	الجهة المختصة بضبط وإثبات الجرائم
٩٠	الخاصة بالغش التجارى وأخذ العينات.
٩١	التعليق على المادة (١٢)
٩١	الشرح والتعليق.
	الجهة المختصة بضبط وإثبات الجرائم
٩٢	الخاصة بالغش التجارى.
٩٣	المقصود بالعسامة.

٩٣	العينة الممثلة .
٩٣	العينة المكملة .
٩٤	الهدف من أخذ العينة .
	قواعد أخذ العينات
٩٥	والأخطار بنتيجة تحليلها .
٩٥	المذكورة الإيضاحية .
	نصوص اللائحة التنفيذية
٩٥	بخصوص أخذ العينات .
	الإجراءات التي يجب على مأمور الضبط
٩٦	القضائي أن يتخذها عند أخذ العينات .
	حالة عجز صاحب المنشأة أو
٩٦	مديرها عن تقديم المستندات .
٩٧	كيفية أخذ العينات .
٩٧	نص المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية .
٩٨	ضرورة معاينة المكان المودعة فيه السلعة .
٩٩	نص المادة السادسة من اللائحة التنفيذية .
٩٩	ضرورة تحرير محضر بإثبات حالة العينة .
	ضرورة إمساك سجل معتمد بأرقام
١٠١	سرية خاص بقاء العينات .
١٠١	الحد الأقصى لفحص العينة .
١٠٢	السجلات التي يلزم إمساكها .
	الاجراءات الواجب اتباعها فور
١٠٣	ورود نتيجة التحليل .
١٠٣	حالة مطابقة العينة للمواصفات .
١٠٣	حالة عدم مطابقة العينة للمواصفات .
	النقاط الواجب مراعاتها
١٠٤	في جمع العينات .

	إرسال العينات والتعليمات الواجب
١٠٦	مبروعاتها عند إرسالها .
	أولاً : تعليمات عامة بالنسبة
١٠٦	لجميع العينات .
١٠٨	ثانياً : تعليمات خاصة .
١٠٨	١- عينات حالات التسمم .
١٠٨	٢- عينة الألبان المبسترة .
	٣- الأغذية الحامضة (أغذية
١٠٨	المخففـة) - أغذية المرضى) .
١٠٩	الفـسـخـة بالـألوان .
١٠٩	استعمال الجليد الجاف .
١١٠	العينات المبردة (غير المجمدة) .
١١٠	طريقة التـمـيـن .
١١٠	تـمـيـن العـيـنـة .
١١١	جواز طلب إعادة تحليل العينة .
	حالة لبسوت الغشش أو
١١٢	الفساد في مكونات السلعة .
	ما يجب على مأموري الضبط
١١٣	القضائي مراعاته عند أخذ العينة .
١١٣	ما أوضحته اللائحة التنفيذية من بيانات .
	بيان الكميات الواجب
	أخذها من عينات المسود الغذائية
١١٥	لإرسالها للمعامل للفحص .
١١٦	قرار وزير الصحة رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٨٠ .
	قرار وزير الصحة رقم ٣٨٦
	لسنة ١٩٥٩ بشأن الإجراءات الوقائية
١١٨	لمكافحة التسمم الغذائي .
١٢٠	بعض النمذاج الهامة .

١٢٢	دفتر قيد إعدام المأكولات السالفة .
١٢٥	استمارة إرسال العينات .
١٢٦	كشف تسليم العينات الماثلة لأصحابها .
١٢٩	تطبيقات قضائية .
	ما يترتب على مخالفة
١٢٩	النصوص الخاصة بأخذ العينات .
	النصوص الخاصة بأخذ العينات
	ومعاد التحليل وإعلان صاحب
	الشان بنتيجته لا يترتب على
١٣٤	مخالفتها بطلان من أى نوع .
	إدانة المتهم بالغش أخذاً بما جاء بتقرير
	التحليل من وجود رواسب بالعينة دون
	بيان فحواه . قصور تمسك الدفاع بأن
١٣٦	هذه الرواسب طبيعية جوهري .
١٣٧	شرط حق المحكمة فى القضاء بالبراءة .
	كفاية اطمئنان المحكمة إلى أن العينة
١٣٨	المضبوطة هى التى اجرى تحليلها .
١٤٢	التعليق على المادة ١٢ مكرر
١٤٢	الشروح والتعليق .
١٤٢	محل الحماية الجنائية .
١٤٢	الركن الممنوع .
١٤٣	التعليق على المادة ١٣
١٤٣	التعليق على المادة ١٤
١٤٤	التعليق على المادة ١٥
١٤٥	تسبب الاحكام فى جرائم الغش .
	لا يكفى لإدانة المتهم فى جريمة عرض
	لبن مغشوش للبيع مع علمه بغشه أن
	يثبت أنه هو الملتزم بتوريد اللبن بل لا بد

١٥٤	أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو يكون ورد اللين مع علمه بغشيه .
١٥٨	علة قصور عدم بيان الحكم النسب المقررة قانونا للعناصر الداخلة فى تركيب الجين وتلك التى وجدت بالفعل فى الجين المضبوط .
١٥٩	نفى الطاعن ارتكابه الغش أو علمه به على أساس أن عملية انتاج اللين يتولاها رئيس الانتاج . دفاع جوهري . إدانة التهم بالغش أخذا بتقرير التحليل من وجوه رواسب بالعينة دون بيان فحواها قصور .
١٦٥	شرط حق محكمة الموضوع فى أن تعدل وصف تهمة الغش .
١٧٢	أمثلة تسبب معيب .
١٨٨	التعليمات العامة للنيابات
١٩٦	بشأن جرائم الغش .
١٩٧	أهم القيود والأوصاف لجرائم الغش . نصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ٤١
٢٠١	بقسم التسديد والغش . نصوص القانون ١٠٦ لسنة ١٩٨٠
٢١٢	بتعديل أحكام قانون الغش . نصوص القانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤
٢١٨	بتعديل بعض أحكام قانون الغش . المذكورة الإيضاحية بتعديل القانون
٢٢٦	٤٨ لسنة ٤١ بشأن الغش .
٢٣٦	تقرير اللجنة المشتركة .

	قرار وزير التجارة والتموين رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٩٦ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون قمع الغش والتدليس .
٢٣٩	قرار وزير التجارة والتموين رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٩٦ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون ١٤١ لسنة ١٩٩٤ .
٢٤٩	الباب الثاني
	جناية الاخلال العمدي في الغش
	في عقد التوريد
٢٥١	نصوص القانون .
٢٥٣	الشروح والتعليق .
٢٥٤	المذكورة الايضاحية .
٢٥٤	أولاً الغش العمدي .
٢٥٥	البركمن المادي .
	ثانياً : توريد مواد مغشوشة أو
٢٥٦	فاسدة دون علم بذلك .
٢٥٦	أركان الجريمة .
٢٥٧	أحكام القضاء .
	لا يلزم لتوافر الركن المادي
	لجريمة الغش في التوريد ضخامة
	الكمية موضوع الغش أو جسامه
٢٥٩	الضرر المترتب عليه .
	جريمة الغش في التوريد تفترض
	مسئولية المورد عما يقع من الغش
٢٦٣	حتى مع عدم علمه به .
	جريمة الغش في عقد التوريد عمدية
	تحقق القصد الجنائي فيها بإجماع إرادة
	المتعاقد إلى الاخلال بالعقد أو الغش في
٢٧٢	تنفيذه مع علمه بذلك .

- قرار وزير الصحة رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٨٦ بشأن تشكيل لجان الفحص المعمل لرسائل المواد الغذائية المستوردة وتنظيم سير العمل بها . ٣٥١
- قرار وزير الدولة للصحة رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ بشأن تشكيل لجنة التظلمات من القرارات الصادرة برفض رسائل المواد الغذائية المستوردة . ٣٥٥
- قرار وزير الصحة رقم ٣٨٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجراءات الوقائية لمكافحة التسمم الغذائي . ٣٥٩
- مرسوم فى ١٩٥٣/٤/٢ بتنظيم تجارة اللحوم ومنتجاتها المعدل بتاريخ ١٩٥٣/١٠/٢٦ ، ١٩٥٣/١٠/٢٦ ٣٦٢
- قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٧ بتعديل بعض احكام المرسوم الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٤/٢ بتنظيم تجارة اللحوم ومنتجاتها . ٣٦٧
- قانون رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم نقل اللحوم . ٣٦٩
- قراو وزير الإدارة اخلية رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ . ٣٧١
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩٨ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الأوعية التى تستعمل فى المواد الغذائية . ٣٧٢
- قراو وزير الصحة رقم ٦٧٩ لسنة ١٩٨٣ فى شأن الأوعية التى تستعمل فى المواد الغذائية . ٣٧٨
- قرار وزير الإسكان رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٨ فى شأن الشروط والمواصفات الواجب توافرها فى العربات والأوعية

٤٢٤	مثال لطعن جائز في جريمة حيازة وعرض أغذية مغشوشة للبيع .
٤٢٩	جريمة عرض أغذية مغشوشة للبيع .
٤٣٤	عمدية ثبوت علم المتهم بالغش وتعمد إدخاله على المشتري شرط لقيامها .
٤٣٤	التعليق على المادة (٤)
٤٣٦	الشرح والتعليق .
٤٣٦	تطبيقات قضائية .
٤٣٦	انتفاء علم المتهم بأن المواد الغذائية المعروضة للبيع ضارة للصحة وجوب معاقبته بعقوبة اغتالفة والمصادرة .
٤٤١	شرط إدانة المتهم بجريمة الغش ثبوت ارتكابه الفعل أو علمه به .
٤٤٤	التعليق على المادة (٥)
٤٤٤	الشرح والتعليق .
٤٤٦	التعليق على المادة (٦)
٤٤٦	الشرح والتعليق .
٤٤٧	تطبيقات قضائية .
٤٤٨	قوام جريمة غش الأغذية العلم به أو افتراضه ما لم يثبت العكس .
٤٤٨	جريمة وضع بيانات غير مطابقة للحقيقة تقع وتتوافر أركانها ولو كانت السلعة التي يوضح البيان عليها غير مغشوشة .
٤٥١	التعليق على المادة (٧)
٤٥٤	التعليق على المادة (٨)
٤٥٥	القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧
٤٥٦	في شأن الباعة المتجولين المعدل بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٨١ .

٤٦١	قرار رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٦٨ .
٤٦٤	التعليق على المادة (٩)
٤٦٥	التعليق على المادة (١٠)
	قرار وزير الصحة رقم ٣٨١ لسنة ١٩٨٢ بشأن المواد الغذائية المسموح بإضافة مواد ملونة إليها والمعدل بالقرار ١٣٦ لسنة ١٩٨٣ والقرار الوزاري رقم ٣٨٩ لسنة ١٩٨٤ و ١٧ لسنة ١٩٨٥ .
٤٦٥	جدول المواد الغذائية
٤٦٧	المسموح باستعمال ألوان بها .
٤٧٠	التعليق على المادة (١١)
٤٧١	التعليق على المادة (١٢)
٤٧٢	التعليق على المادة (١٣)
٤٧٣	التعليق على المادة (١٤)
٤٧٤	التعليق على المادة (١٤) مكرر
٤٧٤	الشرح والتعليق .
٤٧٦	التعليق على المواد (١٥، ١٦، ١٧)
٤٧٧	التعليق على المادة (١٨)
٤٧٧	تطبيقات قضائية .
	الحكم بعدم دستورية نص المادة ١٨ من القانون ١٥ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية .
٤٧٩	عدم دستورية نص المادة ١٢١ من قانون الجمارك .
٥٠٠	التعليق على المادة (١٩)
٥١٤	التعليق على المادة (١٩)
٥١٤	الشرح والتعليق .
٥١٤	تطبيقات قضائية .
٥١٥	التعليق على المادة (٢٠)

الباب الثاني-

غش الألبان-

نصوص القانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٠-

٧٤٥

بشأن الألبان ومنتجاتها-

قرار وزير الصحة رقم ٢٧٢ في

١٩٥٢/٦/٢١ المعدل بالقوانين التوافقية

١٩٥٣/٦/٢٢ ، ١٩٥٣/٦/٢٣ ، ١٩٥٣/٦/٢٤

١٩٥٣/٦/٢٥ ، ١٩٥٣/٦/٢٦ ، ١٩٥٣/٦/٢٧

١٩٥٣/٦/٢٨ ، ١٩٥٣/٦/٢٩ ، ١٩٥٣/٦/٣٠

١٩٥٣/٦/٣١ ، ١٩٥٣/٦/٣٢ ، ١٩٥٣/٦/٣٣

١٩٥٣/٦/٣٤ ، ١٩٥٣/٦/٣٥ ، ١٩٥٣/٦/٣٦

١٩٥٣/٦/٣٧ ، ١٩٥٣/٦/٣٨ ، ١٩٥٣/٦/٣٩

١٩٥٣/٦/٤٠ ، ١٩٥٣/٦/٤١ ، ١٩٥٣/٦/٤٢

١٩٥٣/٦/٤٣ ، ١٩٥٣/٦/٤٤ ، ١٩٥٣/٦/٤٥

١٩٥٣/٦/٤٦ ، ١٩٥٣/٦/٤٧ ، ١٩٥٣/٦/٤٨

١٩٥٣/٦/٤٩ ، ١٩٥٣/٦/٥٠ ، ١٩٥٣/٦/٥١

١٩٥٣/٦/٥٢ ، ١٩٥٣/٦/٥٣ ، ١٩٥٣/٦/٥٤

١٩٥٣/٦/٥٥ ، ١٩٥٣/٦/٥٦ ، ١٩٥٣/٦/٥٧

١٩٥٣/٦/٥٨ ، ١٩٥٣/٦/٥٩ ، ١٩٥٣/٦/٦٠

١٩٥٣/٦/٦١ ، ١٩٥٣/٦/٦٢ ، ١٩٥٣/٦/٦٣

١٩٥٣/٦/٦٤ ، ١٩٥٣/٦/٦٥ ، ١٩٥٣/٦/٦٦

١٩٥٣/٦/٦٧ ، ١٩٥٣/٦/٦٨ ، ١٩٥٣/٦/٦٩

١٩٥٣/٦/٧٠ ، ١٩٥٣/٦/٧١ ، ١٩٥٣/٦/٧٢

١٩٥٣/٦/٧٣ ، ١٩٥٣/٦/٧٤ ، ١٩٥٣/٦/٧٥

١٩٥٣/٦/٧٦ ، ١٩٥٣/٦/٧٧ ، ١٩٥٣/٦/٧٨

١٩٥٣/٦/٧٩ ، ١٩٥٣/٦/٨٠ ، ١٩٥٣/٦/٨١

١٩٥٣/٦/٨٢ ، ١٩٥٣/٦/٨٣ ، ١٩٥٣/٦/٨٤

١٩٥٣/٦/٨٥ ، ١٩٥٣/٦/٨٦ ، ١٩٥٣/٦/٨٧

١٩٥٣/٦/٨٨ ، ١٩٥٣/٦/٨٩ ، ١٩٥٣/٦/٩٠

١٩٥٣/٦/٩١ ، ١٩٥٣/٦/٩٢ ، ١٩٥٣/٦/٩٣

١٩٥٣/٦/٩٤ ، ١٩٥٣/٦/٩٥ ، ١٩٥٣/٦/٩٦

١٩٥٣/٦/٩٧ ، ١٩٥٣/٦/٩٨ ، ١٩٥٣/٦/٩٩

١٩٥٣/٦/١٠٠ ، ١٩٥٣/٦/١٠١ ، ١٩٥٣/٦/١٠٢

١٩٥٣/٦/١٠٣ ، ١٩٥٣/٦/١٠٤ ، ١٩٥٣/٦/١٠٥

١٩٥٣/٦/١٠٦ ، ١٩٥٣/٦/١٠٧ ، ١٩٥٣/٦/١٠٨

١٩٥٣/٦/١٠٩ ، ١٩٥٣/٦/١١٠ ، ١٩٥٣/٦/١١١

١٩٥٣/٦/١١٢ ، ١٩٥٣/٦/١١٣ ، ١٩٥٣/٦/١١٤

١٩٥٣/٦/١١٥ ، ١٩٥٣/٦/١١٦ ، ١٩٥٣/٦/١١٧

- قرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٧٦ بتعديل
بعض أحكام قرار وزير الصحة الصادر
فى ١٩٥٤/٤/٢٧ بشأن نقل
٥٤٧ وتداول وتقييم عيوات اللبن .
قرار وزير التجارة رقم ٣٧٢ لسنة
١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القرار الوزارى
فى ١٩٥٢/٦/٢١ بشأن المواصفات
٥٥٠ والمقاييس الخاصة بالألبان ومنتجاتها .
قرار وزير الصحة رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٧٨
فى شأن تعديل بعض أحكام القرار الوزارى
الصادر فى ١٩٥٠/٦/٢١ بشأن المواصفات
٥٥٢ والمقاييس الخاصة بالألبان وتعديلاته .
قرار وزير التجارة رقم ٢٢٥
لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على
٥٥٤ المستورد من الألبان المجمدة .
قرار وزير التجارة رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٧٨
٥٥٧ بالرقابة على المستورد من اللبن .
قرار وزير الصناعة رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٩
فى شأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات
القياسية الخاصة بمشروبات الألبان
٥٦٢ المتخمرة والمعقمة بالطريقة اللحظية .
قرار وزير الصناعة رقم ١١٥٢ لسنة ١٩٩٠
فى شأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات
٥٦٤ القياسية الخاصة بالألبان المبسترة .
قرار وزير الصناعة رقم ٧٨٥ لسنة ١٩٩١
فى شأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات
٥٦٦ القياسية الخاصة باللبن الزبادى .
٥٦٨ تطبيقات قضائية .
٥٦٨ متى تتحقق جريمة غش اللبن .

٥٧٦	قوام جريمة غش الأغذية العلم بالغش وافتراضه ما لم يثبت العكس . الباب الثالث غش الشاي والبن
٥٨٨	المرسوم الصادر في ١٩٥٣/٣/١٩ في شأن البن المعدل بقرار مجلس الوزراء
٥٨٩	قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم تعبئة وتجهيز مادة الشاي .
٥٩٢	قرار وزير الموين والتجارة الداخلية رقم ٧١ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم الإتجار في الشاي .
٥٩٣	

ملحوظة :

ما ذكر بهذا الفهرس أمثلة لبعض ما إحتواه هذا المؤلف وليس كل ما تضمنه
نظراً لضيق المساحة وعليه يمكن الرجوع لتفاصيل كل موضوع تحت عنوانه داخل
المؤلف .

رقم الايداع

٢٠٠٢/٨٨٩٦

I.S.B.N

977-6047-12-2

مؤسسة الأسعد للطباعة
ت/ ٥٤٣-٥٧١ - ٨٢٨٧-٠١٠٥٢

- طباعة اوهست ألوان
- طباعة أغلفة الكتب
- طباعة كتب ماستر
- طباعة المجلات العلمية

